

المنظمة العربية للتنمية
الصناعية والتقييس والتعدين



تقرير الصناعة العربية

إصدار ديسمبر 2022



aidsmo.org



تقرير الصناعة العربية

إصدار ديسمبر 2022

المحتوى

07	تقديم
09	الفصل الأول : التطورات الإقتصادية العالمية
16	الفصل الثاني : التطورات الإقتصادية العربية
21	الفصل الثالث : تداعيات جائحة كورونا على الإقتصاد العالمي و العربي
26	الفصل الرابع : تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية على الإقتصاد العالمي والعربي
32	الفصل الخامس : أداء القطاع الصناعي في الأقطار العربية، تحليل قطري
33	1- المملكة الأردنية الهاشمية
43	2- دولة الإمارات العربية المتحدة
58	3- مملكة البحرين
66	4- الجمهورية التونسية
74	5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
82	6- جمهورية جيبوتي
90	7- المملكة العربية السعودية
101	8- جمهورية السودان
110	9- جمهورية الصومال الفيدرالية
116	10- جمهورية العراق
126	11- سلطنة عمان
134	12- دولة فلسطين
143	13- دولة قطر
151	14- دولة الكويت
158	15- الجمهورية اللبنانية
167	16- دولة ليبيا
176	17- جمهورية مصر العربية
184	18- المملكة المغربية
196	19- الجمهورية الإسلامية الموريتانية
203	20- الجمهورية اليمنية
211	الفصل السادس : ملاحق إحصائية

عادل مقر المقر المدير العام



وإبراز أهم القطاعات الصناعية الواعدة وتوقعات معدلات النمو واستعادة النشاط التجاري والاستثماري عقب انكماش اقتصادي كبير في حركة التجارة الدولية خلال عام 2020 جراء انتشار جائحة كوفيد-19 والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية.

وبعد التعافي المبدئي في عام 2021 شهد عام 2022، تطورات جديدة تمثلت في الأزمة الروسية- الأوكرانية حيث عرف الاقتصاد العالمي انتكاسة أخرى انعكست على أسواق السلع الأولية، وسلاسل الإمداد، وزاد الارتفاع الشديد في التضخم العالمي من تفاقم تباطؤ النمو وحدوث حالة من الركود الاقتصادي.

وتزامنا مع هذه التغيرات المتتالية والمتواصلة في الأوضاع الاقتصادية حول العالم، أصدرت المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين إذ تصدر هذا التقرير، فإنها تأمل أن يحقق الفائدة المرجوة منه ويكون مرجعا وقاعدة بيانات للصناعة العربية وأن يساهم في تعزيز عملية صنع القرار واستشراف المستقبل لوضع الخطط المناسبة لتحقيق ما نصبو إليه جميعا من تنمية وازدهار.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أتوجه بالشكر الجزيل للجهات ذات العلاقة على تعاونهم الدائم فيما يخص تزويد المنظمة بالمعلومات والبيانات التي ساهمت في إعداد وإثراء هذا التقرير .

والله ولي التوفيق،،

عرف الاقتصاد العالمي عام 2021 تحسنا ملحوظا في معدلات النمو واستعادة النشاط التجاري والاستثماري عقب انكماش اقتصادي كبير في حركة التجارة الدولية خلال عام 2020 جراء انتشار جائحة كوفيد-19 والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية.

وبعد التعافي المبدئي في عام 2021 شهد عام 2022، تطورات جديدة تمثلت في الأزمة الروسية- الأوكرانية حيث عرف الاقتصاد العالمي انتكاسة أخرى انعكست على أسواق السلع الأولية، وسلاسل الإمداد، وزاد الارتفاع الشديد في التضخم العالمي من تفاقم تباطؤ النمو وحدوث حالة من الركود الاقتصادي.

وتزامنا مع هذه التغيرات المتتالية والمتواصلة في الأوضاع الاقتصادية حول العالم، أصدرت المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين تقرير الصناعة العربية- أكتوبر 2022 ، حرصا منها في تتبع هذه الأوضاع من خلال استعراض أداء الاقتصاد العالمي والعربي خلال هذه الفترة وذلك بتضمين التقرير فصلين حول جائحة كورونا والأزمة الروسية الأوكرانية، إضافة إلى تحليل قطري للقطاع الصناعي بشقيه (التحويلي والاستخراجي) يشمل جميع الدول العربية،

الفصل الأول

التطورات الاقتصادية العالمية

تقرير الصناعة العربية

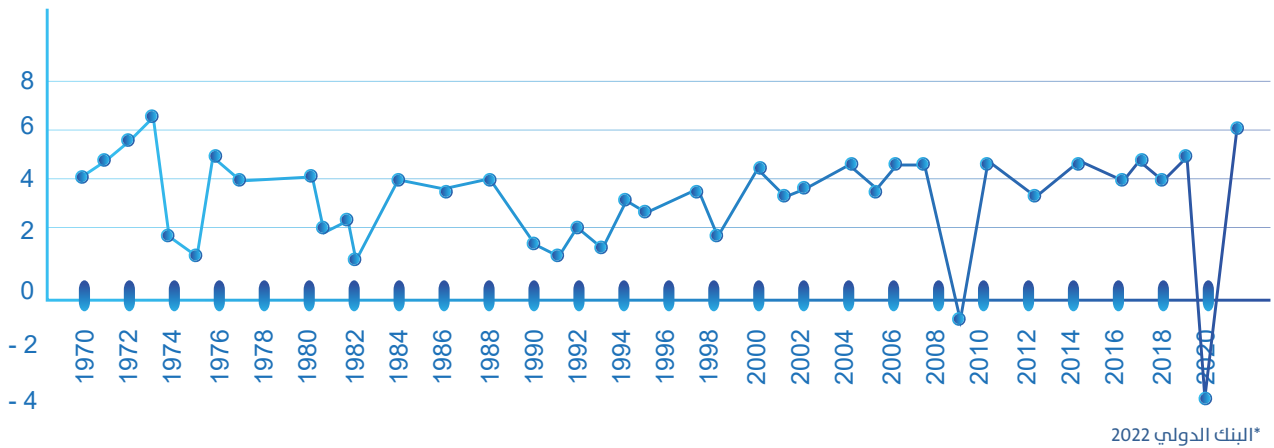
إصدار ديسمبر 2022

التطورات الاقتصادية العالمية

وبالتالي إستمتر توفير الدخل. وبالتالي، كان الإعتماد على توفر الإنترنت وتكنولوجيا الإتصال والمعلومات المدمك الأساس للتحويل في سوق العمل وأنماط الإنتاج والعلاقات بين القطاعات المختلفة. ولاقت الشركات الكبرى والمتقدمة هذا التحويل بإيجابية وإستثمرت به بشكل أكبر وأسرع، مما جعلها أكثر قدرة على مواجهة التداعيات السلبية لجائحة كوفيد-19 والتكيف مع الوضع الطبيعي الجديد - وفق اليونيدو. ومن ناحية أخرى، تأثرت قطاعات إنتاجية وخدمية كثيرة أخرى سلباً بتداعيات الجائحة، خصوصاً تلك التي لا تعتمد على تكنولوجيا الإتصال والمعلومات، وازدادت البطالة بمختلف أوجهها خصوصاً بين العمال المياومين والشركات الصغيرة والمتناهية الصغر والفردية، ولا سيما في الدول التي تفتقر إلى البنية التحتية الإستثمارية المتينة.

سجل النمو في الناتج المحلي الإجمالي العالمي 3.3% عام 2018، يليه تراجعاً طفيفاً إلى 2.6% في عام 2019 نتيجة لتأثير التقلبات في أسعار النفط في الأسواق العالمية على آفاق النمو للدول. وفي عام 2020، وبسبب جائحة كوفيد-19، انخفض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 3.3%، وحصل أسوأ ركود في الاقتصاد العالمي منذ 70 عاماً. فأدى التوقف المفاجئ للنشاط الاقتصادي إلى خسارة تقدر بنحو 255 مليون وظيفة بدوام كامل. ومن ناحية أخرى، شهد الاقتصاد العالمي تحولات كبيرة وسريعة في الأنشطة الإنتاجية خلال فترة الجائحة، وخصوصاً خلال فترات الإغلاق القسري للمؤسسات والشركات والمنشآت. وتعاضد منحنى العمل عن بعد لكثير من الفئات العمالية والعمليات الإنتاجية، أي من المنزل أو مكان الإقامة، بهدف الإستمترار بالقدر المستطاع من الإنتاج والحفاظ على تقديم الخدمات أو المنتجات للمستهلك

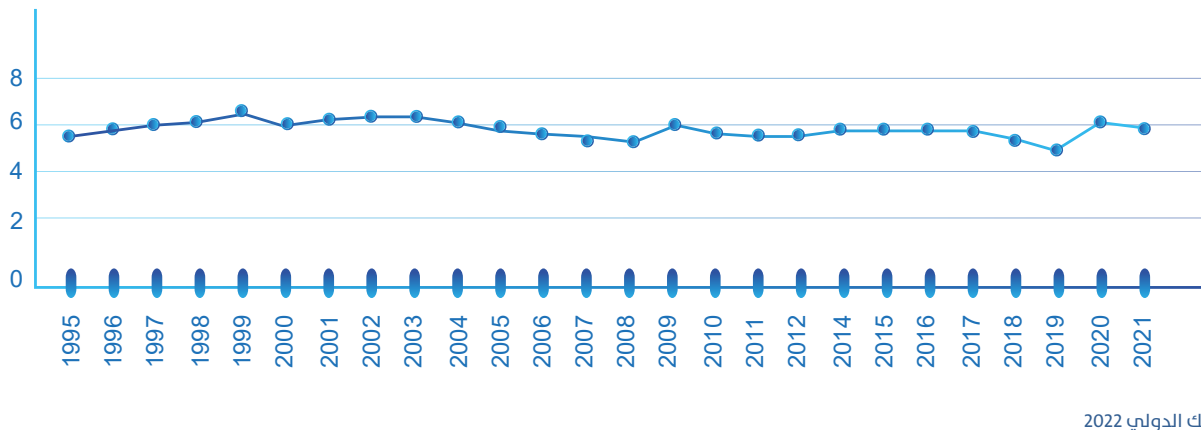
الرسم البياني 1 : النمو في الناتج المحلي الإجمالي العالمي %



معدلات البطالة العالمية

والأسوء من ذلك، أن تفشي الوباء والإجراءات التي إعتمدت لاحتوائه، أدّى إلى توقعات بدفع نحو 97 مليون شخص إضافي حول العالم إلى هوة الفقر كما ارتفعت معدلات البطالة عام 2020 إلى مستويات غير مسبوقة، فسجلت 6.6% عالمياً.

الرسم البياني 2 : معدلات البطالة العالمية %



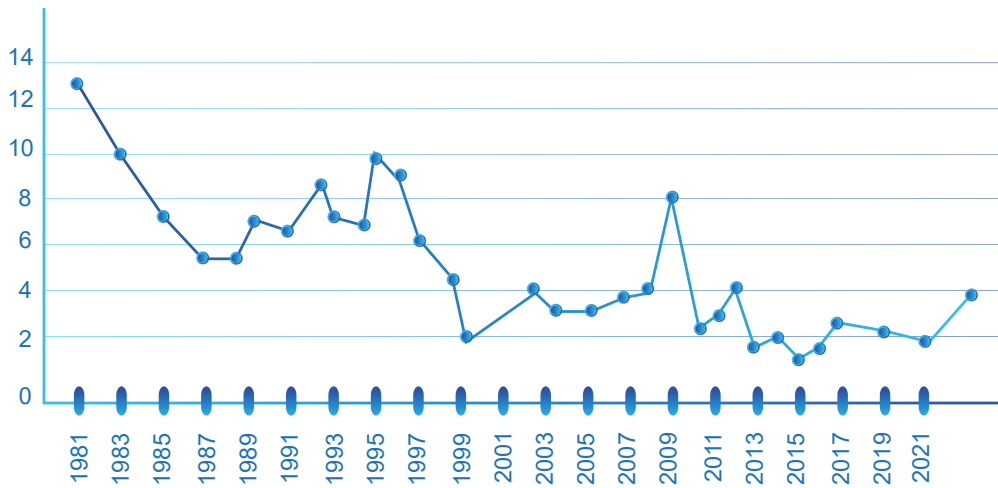
مؤشر أسعار المستهلك العالمية

النَّامِيَّة والنَّاشِئَة، تتراوح الخسائر المتوقَّعة في الإنتاج ما بين 13.8% كحدِّ أقصى في الدَّول الجُزْرية الصَّغيرة النَّامِيَّة و1.4% كحدِّ أدنى في الصَّين.

وكان مؤشِّر أسعار المستهلك في الولايات المتَّحدة الأميركيَّة قد ارتفع بنسبة 9.1% في حزيران/يونيو 2022 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام السَّابق، كما ارتفع المؤشِّر بنسبة 9.1% في المملكة المتَّحدة في أيَّار/مايو 2022 على أساس سنوي، وهي أعلى معدَّلات للتَّضخُّم في هذين البلدين منذ 40 عامًا. وفي منطقة اليورو، بلغ مستوى التَّضخُّم 8.6% في حزيران/يونيو 2022 على أساس سنوي، مسجِّلًا أيضًا أعلى مستوى له منذ إنشاء الاتحاد النَّقدي. كذلك، ارتفع مؤشِّر أسعار الاستهلاك في الأسواق النَّاشِئة والاقتصادات النَّامِيَّة، إذ بلغ 9.8% في الرَّبْع الثَّاني عام 2022 على أساس سنوي.

ومع عودة الأنشطة الاقتصاديَّة ببطء خلال عام 2021 وبوتيرة أعلى خلال عام 2022 ضمن حزم التَّعافي حول العالم، من المتوقَّع أن يبلغ التَّمو العالمي حوالي 3.2% في عام 2022 وأن يسجِّل متوسطه 2.9% عام 2023. وبشكل عام، كانت الاقتصادات الصَّناعيَّة الكبرى أقلَّ تأثُّرًا بالتَّداعيات السَّلبِيَّة للجائحة من الاقتصادات النَّامِيَّة والدَّول الصَّناعيَّة النَّاشِئة، لناعية قدرتها على التَّعافي السَّريع والتَّحوُّل. ويعود ذلك إلى أنَّ مسار التَّعافي سيأخذ وقتًا أطول للدَّول التي تعاني بالأساس تحديات كبيرة في هيكليَّات اقتصاداتها وماليَّتها. أمَّا بالنسبة إلى الدَّول التي قامت بتحوُّلات في هيكليَّات اقتصاداتها، خصوصًا لناعية استخدام التَّكنولوجيا في التَّدخلات الصَّحيَّة والتَّعليم عن بعد، فإنَّ التَّعافي سيكون أسرع وأفضل من مسار التَّعافي في الدَّول التي لم تستطع اللِّحاق بسباق التَّكنولوجيا وإكتفت بتطبيق سياسات تقليديَّة للتَّعافي من الأزمات. وبالإجمال، يبلغ متوسط الخسارة الإنتاجيَّة المقدَّرة لمجموعتي الدَّول – ”الصَّناعيَّة“ و”النَّامِيَّة والنَّاشِئة“ – 3.9% و7.7% على التَّوالي خلال عام 2021 بالمقارنة مع نسب التَّمو في فترة ما قبل حدوث الجائحة. وضمن مجموعة الاقتصادات

الرسم البياني 3 : مؤشِّر أسعار المستهلك العالمية



* البنك الدولي 2022

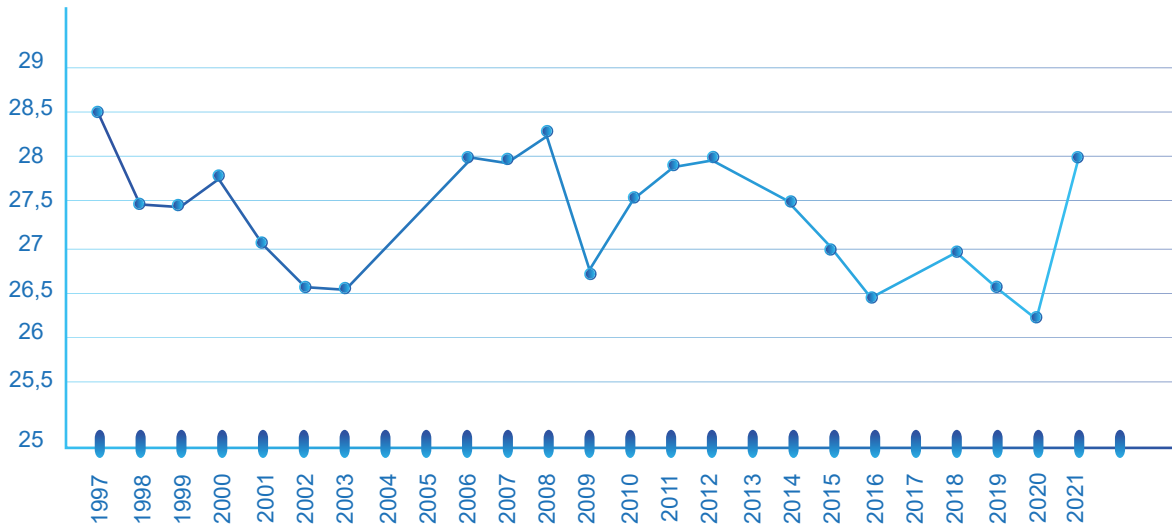
وفي المقابل، وبشكل عام، لم يواكب هذا التَّضخُّم أي نمو في أجور كلِّ من الأسواق المتقدِّمة والصَّاعدة والاقتصادات النَّامِيَّة، الأمر الَّذي أدَّى إلى تآكل القوة الشَّرائية للأسر. وبالإجمال، شهد التَّضخُّم العالمي انخفاضًا من عام 2018 حتَّى عام 2020، ليعود ويرتفع إلى 3.4% في عام 2021 مدفوعًا بارتفاع الأسعار في الأسواق العالميَّة بسبب الزَّيادة على الطَّلب خلال فترة التَّعافي من جائحة كوفيد-19. من المتوقَّع أن يبلغ معدَّل التَّضخُّم في الاقتصادات المتقدِّمة 6.9% في عام 2022 بينما يبلغ معدَّل التَّضخُّم حوالي 10% في الأسواق النَّاشِئة والاقتصادات النَّامِيَّة.

قطاع التصنيع العالمي وإنبعاثات الكربون

متزايد ممارسات صديقة للبيئة. ومن المتوقع أن يؤدي الوباء إلى تبني الممارسات الخضراء على نطاق أوسع، حتى من قبل الشركات العاملة في البلدان النامية، خصوصاً وأنها تقلص من تكاليف الإنتاج المرتبطة بمصادر الطاقة. وقد مثل قطاع توليد الطاقة وقطاع النقل معاً أكثر من ثلثي إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن احتراق الوقود في عام 2019، وكانا مسؤولين عن أغلبية النمو في الانبعاثات العالمية منذ عام 2010. وكان الثلث المتبقي من إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن احتراق الوقود حول العالم مرتبطاً بشكل أساسي بقطاعي الصناعة والسكن. بعد تسجيل انبعاثات من الكهرباء والحرارة للقطاعات الصناعية، استمرت الصناعة في أن تكون أكبر قطاع انبعاث، مع أكثر من 40٪ من الانبعاثات العالمية في عام 2019. ففي عام 2019، زادت الانبعاثات في قطاع النقل لتشكل 27٪ من الانبعاثات العالمية، في حين أن الانبعاثات من الاستهلاك السكني انخفضت بشكل طفيف لتمثل 25٪ من الانبعاثات العالمية.

شهد قطاع التصنيع حول العالم تحولاً مثيراً للاهتمام خلال الفترة 2018 إلى 2022. خلال المرحلة الأولى من الأزمة المرتبطة بجائحة كوفيد-19، انخفضت انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بشكل سريع بسبب الإغلاق التام للمصانع والمنشآت الإنتاجية حول العالم. ولكن هذه الانبعاثات عادت وزادت مستوياتها بسرعة عندما استؤنفت العمليات الصناعية خلال عام 2021. توجد اختلافات كبيرة في نصيب الفرد من الانبعاثات الناتجة عن احتراق الوقود عبر البلدان والمناطق. تضاعف نصيب الفرد من الانبعاثات في الصين ثلاث مرات تقريباً في العشرين عاماً الماضية، ووصل إلى قيم مماثلة لتلك الخاصة بالاتحاد الأوروبي في أوائل عام 2010. ضاعفت الهند انبعاثاتها تقريباً في العقدين الماضيين، لكن كثافة الكربون نسبة للفرد لا تزال حوالي ربع مثيلتها في الاتحاد الأوروبي. يوجد في إفريقيا أدنى نسبة انبعاثات للفرد بين جميع المناطق - حوالي واحد على أربعة عشر من الولايات المتحدة. وبالرغم من ذلك، فرضت الجائحة ابتكار آليات للتأقلم معها ومهدت للانتقال نحو إقتصاد عالمي أكثر اخضراراً. وباتت شركات التصنيع تتبنى بشكل

الرسم البياني 4 : نمو قطاع الصناعة عالمياً %



* البنك الدولي 2022

تطور الصناعة في الاتحاد الأوروبي

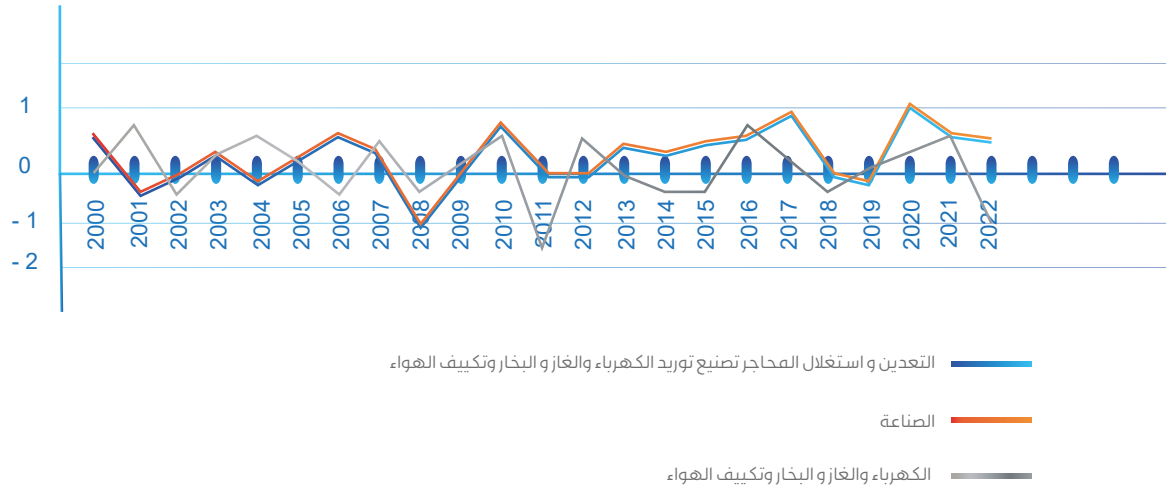
التحول إلى قطاع صناعي أخضر وتحويل أنظمة الطاقة لديها لتصبح أكثر كفاءة وأقل كلفة. بين عامي 2000 و2020، زاد الإنتاج الصناعي بمعدل متوسط قدره 0.3٪ سنوياً. يرجع انخفاض متوسط النمو إلى الأزمة الاقتصادية والمالية (متوسط المعدل السنوي للتغير -8.2٪ في عامي 2008 و2009) وأزمة فيروس كورونا الأخيرة (-8.0٪ في عام 2020).

أطلقت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تقرير التنمية الصناعية لعام 2022، مستقبل التصنيع في عالم ما بعد الجائحة. يوثق التقرير الأثر الاجتماعي والاقتصادي لوباء فيروس كورونا على مناطق ودول مختلفة في العالم. يبحث في الدور الذي لعبه القطاع الصناعي خلال الأزمة. توثق التقارير منظمة الأمم المتحدة للتنمية أن القدرات الصناعية والرقمية دعمت مرونة البلدان أثناء الوباء. ومع ذلك، فإن التحضير لمستقبل ما بعد الجائحة يتطلب أيضاً من البلدان النامية زيادة تعزيز قدراتها الرقمية. تحتاج البلدان إلى تسريع

الصناعات الأخرى، بالرغم من الركود الذي شهدته أنشطة التعدين واستغلال المحاجر. وبإستثناء هذه الفترة الوجيزة، شهد القطاع الصناعي حول العالم، خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 2000 و2022، تحولاً أكبر نحو الصناعات ذات القيمة المضافة التكنولوجية والرقمية بينما تراجعت حصة الصناعات ذات مدخلات الإنتاج التقليدية كإستخراج وإنتاج الفحم. وشهدت صناعة الأدوية وصناعة التبغ التطور الأكثر ديناميكية خلال الفترة 2000-2020. تعد صناعة الأدوية واحدة من أسرع الصناعات نمواً في الاتحاد الأوروبي، وكذلك صناعة المعدات الكهربائية والسيارات والآلات وأجهزة الكمبيوتر من بين الأكثر ديناميكية. يتشابه إنتاج المطاط والبلاستيك إلى حد كبير مع إجمالي التصنيع، إلا أنه يمثل 4.2% فقط من إجمالي قيمة إنتاج الاتحاد الأوروبي.

تطورت الصناعات الأوروبية بطرق مختلفة جداً بين عامي 2000 و2020. انخفض إنتاج الملابس الجاهزة بمتوسط معدل 6.6% سنوياً، وزاد إنتاج المنتجات الصيدلانية بمعدل سنوي متوسط قدره 4.5%. كما شهدت أنشطة التعدين واستغلال المحاجر ركوداً في أوروبا إلى حد ما في السنوات الأولى من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (متوسط معدل التغيير -0.2% بين عامي 2000 و2007). خلال الأزمة المالية والاقتصادية، تراجعت هذه الأنشطة بنسبة 7.4%، حيث بلغ معدل الانخفاض السنوي 4.7% منذ عام 2010. بشكل إجمالي، انخفض مؤشر التعدين واستغلال المحاجر من 100.9 نقطة مئوية في يناير 2000 إلى 51.3 نقطة في ديسمبر 2020، أي أن حجم هذه الأنشطة انخفض فعلياً إلى النصف خلال العقدين الماضيين. تأثر الإنتاج الصناعي المرتبط بمصادر الطاقة بالأزمة المالية والاقتصادية (عامي 2008 و2009) بشكل أقل من

الرسم البياني 5 : تطور الصناعة في الاتحاد الأوروبي - %



*البنك الدولي 2022

8% من اليد العاملة، ويدعم مئات الاقتصادات المحلية عبر سلاسل الإمداد والمدخلات الوسيطة. ويقدم القطاع الصناعي مساهمة اقتصادية مهمة، تتمثل بنحو 20% من الاستثمار الرأسمالي للدولة، و35% من نمو الإنتاجية، ويشكل 60% من الصادرات.

وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، يتوقع صندوق النقد الدولي تراجعاً في النمو بنهاية عام 2022 ليسجل 4.2% بالمقارنة مع 6.5% عام 2021. ومن المرجح أن يؤثر إرتفاع أسعار الفوائد في الولايات المتحدة الأميركية، مضافاً إلى الإرتفاع في أسعار السلع في السوق العالمي بسبب الحرب الأوكرانية، سلباً على وضع السوق المالي والنقدي في الاقتصادات الآسيوية، بحيث تلجأ إلى التشدد في السياسات المالية والنقدية. وهذا الأمر بدوره يقلص من القدرة على التوسع في نمو الاقتصاد الكلي. ويتأثر الاقتصاد الصيني، وهو في طليعة الاقتصادات الآسيوية، بهذه الظروف. وقد بدأ الاقتصاد الصيني عام 2022 بدفع قوي، قبل أن يعود إلى

وفي الولايات المتحدة الأميركية، يشهد القطاع الصناعي تحولات بسرعة كبيرة نحو القيمة المضافة التكنولوجية والرقمية المتطورة، مدفوعاً بالابتكارات في التصميم والخدمات والأنشطة الرقمية، فيما تتراجع القيمة المضافة للإنتاج المادي والصناعي الميكانيكي والتقليدي. انخفضت حصة الولايات المتحدة من الناتج المحلي الإجمالي الصناعي العالمي والمبيعات الإجمالية، بالتوازي مع التباطؤ في نمو القطاع الصناعي التقليدي بشكل كبير خلال العقدين الأخيرين، من 4.9% في التسعينيات إلى 1.4% في كل من العقدين الماضيين. وإنخفض أيضاً عدد شركات التصنيع والمصانع في الولايات المتحدة بنحو 25% منذ عام 1997، بما في ذلك تباطؤ في نمو الشركات الناشئة ضمن هذا المجال، مقابل نمو في الشركات الصناعية المرتبطة بالتطور التكنولوجي والابتكار ويشكل القطاع الصناعي حوالي 2.3 تريليون دولار ما يعادل نحو 11% من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأميركية، ويعمل 12 مليون شخص في هذا القطاع أي حوالي

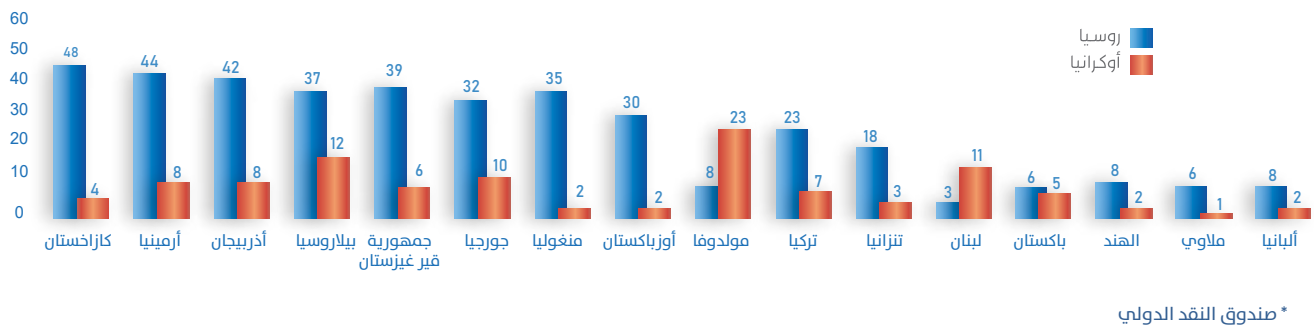
التباطؤ بسبب إنتشار موجة جديدة من فيروس كورونا، أوميكرون، وما تبعها من عودة إلى إجراءات الإغلاق القسري ما بين شهري آذار/مارس وأيار/مايو من عام 2022، ليعود بعدها إلى التحسّن مدعوماً بحزم تحفيزية كبيرة أطلقتها الدولة لتسريع عملية النهوض. وكان البنك الدولي قد عدّل من توقعاته لنمو الإقتصاد الصيني إلى 4.3% بنهاية عام 2022، أي بتراجع بنحو 0.8% عن تقديراته السابقة لهذه الفترة. ومن جهة ثانية، يواجه مسار النمو والتعافي في الإقتصاد الصيني تحديات تتعلّق بمخاطر تمركز الإعتماد على التمويل عبر الديون وكذلك الإعتماد على الإستثمارات الضخمة في قطاع التطوير العقاري. كذلك يتأثر الإقتصاد الصيني بمسار النمو في الإقتصاد العالمي، لخاصة سلاسل الإمداد والتوريد الدولية، والعرض والطلب على مصادر الطاقة.

تأثير الحرب على التجارة العالمية

هذا الإطار، إستفادت بعض الدول المنتجة الصغيرة، والتي لم تكن في صدارة الدول الموردة لهذه المنتجات في الأسواق العالمية، خصوصاً التي تُعتبر مصدراً صافياً للسلع الزراعيّة أو منتجات الطاقة، من هذه الفرصة لتطوير قدراتها الإنتاجية والتصديرية وفتح أسواق تجارية جديدة. وحققت مكاسب تجارية خلال هكذا أزمات وتوسّعت صادراتها الإجمالية من هذه السلع، بسبب ارتفاع الطلب العالمي عليها مقابل صعوبات في توفيرها من مصادرها التقليديّة. وفي المقابل، لجأت عدة دول أوروبية إلى إجراءات غير إعتيادية لخاصة زيادة أسعار السلع وخدمات النقل وكذلك تقنين إستهلاك الطاقة، مما أدى إلى حدوث إحتجاجات وتغيير في أنماط المعيشة للسكان، مع تخوّف من مزيد من التقشف في إستهلاك الغاز الطبيعي في فصل الشتاء. وسيتم شرح مفاعيل هذه الحرب على التجارة العالمية بالتفصيل في الفصل الرابع المخصص لهذا الموضوع.

أثرت الحرب بين روسيا وأوكرانيا، وما زالت حتى اليوم، على حركة التجارة العالمية من عدة نواحي تتعلق بسلاسل الإمداد والتوريد خصوصاً للمواد الغذائية الأساسية ولمصادر الطاقة من الغاز الطبيعي. وبيّنت الحرب تركيز إعتماد عدد كبير من الدول، وبالأخص الدول النامية والفقيرة وذات الموارد الطبيعية الضيقة، على إستيراد القمح والمواد الغذائية الأساسية من أوكرانيا بشكل خاص، ما أدى إلى تهديد أمنها الغذائي. وقلّصت هذا التحديات مما حققته الدول من تعافٍ ونموٍ لما بعد جائحة كوفيد-19. وفاقمت تأثيرات الحرب من حدة الإختناقات المالية والنقدية، خصوصاً بالتزامن مع إرتفاع حجم الديون السيادية والخاصة في الأسواق المالية العالمية، بما ينذر بحدوث أزمة ديون عالمية في المستقبل القريب. كذلك أدت الحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا إلى إزدياد شراسة المنافسة بين الدول في الحصول على المواد الغذائية ومصادر الغاز الطبيعي من دول منتجة أخرى. وفي

الرسم البياني 6 : الاعتماد على واردات الغذاء من روسيا وأوكرانيا - %



مسار الإستثمار الأجنبي المباشر عالمياً

الأونكتاد، غير أن التطورات الإقتصادية والسياسية العالمية، لا سيما خلال عام 2022، عرقلت إستمرار هذا المسار الإيجابي. فالحرب بين أوكرانيا وروسيا، شكّلت صدمة سلبية كبيرة لسلاسل الإمداد الدولية لمصادر الطاقة، كالنفط والغاز الطبيعي، والمواد الغذائية الأساسية مثل القمح والشعير والزيت النباتي، والأسمدة، وأدت إلى إرتفاع كبير في أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية. كما أن تباطؤ التعافي من جائحة كوفيد - 19 في كثير من الإقتصادات، وظهور هشاشة في هيكليات النمو الإقتصادي خصوصاً لناحية الإعتماد على الديون لتمويل الإلتعاش الإقتصادي، مصحوباً بإرتفاع أسعار الفوائد على الدولار الأميركي، وإستمرار التضخم في مختلف الإقتصادات، جميعها أدت إلى تراجع في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2022. وتشير منظمة الأونكتاد إلى أن التوقعات بتراجع النمو في الإقتصاد العالمي، للأسباب المذكورة آنفاً، من شأنها أن تساهم في تراجع آفاق الإستثمار الأجنبي المباشر بسبب إزدياد المخاطر المتوقعة لدى المستثمر.

تراجعت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2020 بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19 وإجراءات الإغلاق القسري حول العالم، وكذلك إعادة توجيه بعض الإستثمارات. ومع عودة النشاط الإقتصادي وإجراءات التعافي خلال عام 2021، عادت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر العابر للحدود إلى الإرتفاع، حيث سجّلت نحو 1.58 تريليون دولار أميركي، أي بزيادة 64% بالمقارنة مع العام السابق، وذلك وفق بيانات منظمة الأونكتاد. ويعود هذا الإلتعاش في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى عمليات الإندماج والإستحواذ التي إزدهرت خلال مرحلة التعافي من الجائحة، وكذلك الحزم التحفيزية لتمويل مشاريع البنى التحتية بإعتبارها رافعة للنمو الإقتصادي والتسهيلات الإئتمانية الكبيرة التي حصلت لتمويل المشاريع العابرة للحدود، والتي هدفت جميعها لتعزيز وتسريع التعافي الإقتصادي العالمي. وعلى وجه الخصوص، قادت الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الإقتصادات النامية قاطرة الإلتعاش العالمي في مسار هذه التدفقات، حيث إستقطبت الإقتصادات النامية حوالي 75% من إجمالي الإرتفاع العالمي في حجم الإستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2021، وفق

الفصل الثاني

التطورات الاقتصادية العربية

تقرير الصناعة العربية

إصدار ديسمبر 2022

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي سنوياً

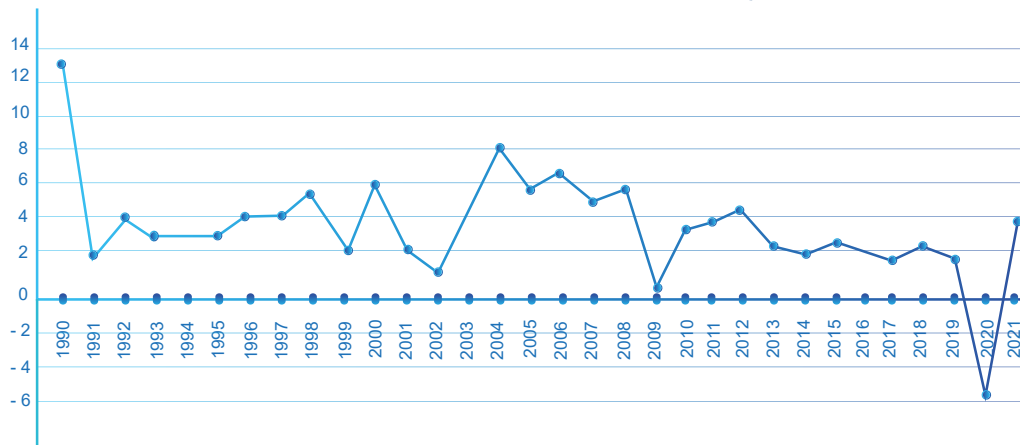
تمكّنت الدّول العربيّة من الحفاظ على نموّ إيجابي للنّاتج المحليّ الإجماليّ لغالبية السّنوات بين 2015 و2019. ومع ذلك ، بدأت معدّلات نموّ النّاتج المحليّ الإجماليّ بالانخفاض مع بداية عام 2020 إذ تحوّل نموّ النّاتج المحليّ الإجماليّ إلى سالب في المنطقة العربيّة بأكملها. يوضح الجدول أدناه التّأثير الشّديد لجائحة كوفيد-19 إذ تحوّلت معدّلات نموّ النّاتج المحليّ الإجماليّ إلى سلبية لجميع البلدان في المنطقة العربيّة. هذا الانخفاض المفاجئ في معدّلات النّمو ناتج بشكل أساسي عن جائحة كوفيد 19- التي تسبّبت في اضطراب النّمو الاقتصادي على مستوى العالم بسبب فقدان ملايين الوظائف والعبء الثّقيل للإنفاق الحكومي على الرّعاية الصّحيّة. وما زالت المنطقة العربيّة تكافح من أجل القضاء على الآثار الاجتماعيّة والاقتصاديّة لوباء كوفيد 19- إذ تفاقم الآثار السّلبية بسبب أزمة الغذاء والطّاقة والأزمة في السيولة والتمويل على الصّعيد العالمي اللّتي سبّبتها الحرب بين أوكرانيا وروسيا.

الجدول 1 : معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي سنوياً %

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
2.4	2	-1.6	2	1.9	2.1	2	2.5	الأردن
4.2	2.3	-6.1	3.4	1.2	2.4	3.1	5.1	الإمارات
3.3	2.2	-4.9	2.2	2.1	4.3	3.6	2.5	البحرين
2.2	3.1	-9.3	1.5	2.5	2.2	1.1	1	تونس
2.4	4	-4.9	0.8	1.2	1.4	3.2	3.7	الجزائر
7.6	3.2	-4.1	0.3	2.5	-0.7	1.7	4.1	السعودية
0.3	0.5	-3.6	-2.5	-2.3	0.8	4.7	4.9	السودان
9.5	5.9	-15.7	5.8	4.7	-3.4	15.2	2.5	العراق
5.6	2	-2.8	-0.8	0.9	0.3	4.9	4.7	عمان
3.4	1.5	-3.6	0.7	1.2	-1.5	3.1	4.8	قطر
8.2	1.3	-8.9	-0.6	2.4	-4.7	2.9	0.6	الكويت
		-22	-7.2	-1.7	0.8	1.6	0.6	لبنان
3.5	177.3	-59.7	13.2	17.9	64	-7.4	-13	ليبيا
5.9	3.3	3.6	5.6	5.3	4.1	4.3	4.4	مصر
1.1	7.2	-6.3	2.6	3.1	4.2	1.1	4.5	المغرب
5	3	-1.8	5.8	4.5	6.3	1.3	5.4	موريتانيا
1	-2	-8.5	1.4	0.8	-5.1	-9.4	-28	اليمن

المصدر: البنك الدولي 2022

الرسم البياني 1 : النمو في الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية %

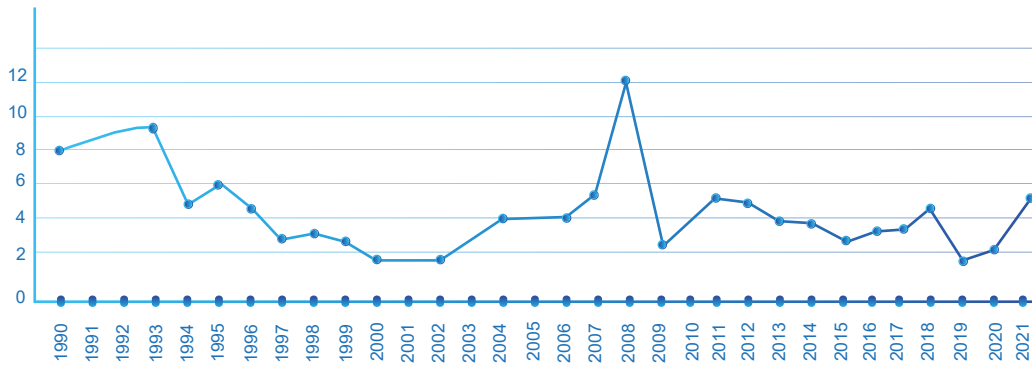


المصدر: البنك الدولي 2022

الرقم القياسي لأسعار المستهلك في المنطقة العربية

مع عودة الأنشطة الاقتصادية وإجراءات التعافي وعودة ارتفاع الطلب بعد الجائحة، ارتفعت الأسعار في المنطقة العربية، واستمرت التغيرات الهيكلية في العرض، وازدادت أسعار السلع بشكل كبير. وقد أدى ذلك إلى تفاقم معدلات التضخم في جميع أنحاء المنطقة العربية لا سيما مع ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية بسبب تأثير الحرب بين أوكرانيا وروسيا على سلاسل الإمداد الدولية. وقفز التضخم في المنطقة العربية من 1.1% في 2019 إلى 1.9% في 2020 وتخطى عتبة الـ 3.2% في 2021 وفقاً للبنك الدولي. تسببت الحرب في حدوث اضطراب كبير في التجارة الدولية للسلع، والمثال الأساسي على ذلك هو القمح. ووفق بيانات "مبادرة الإصلاح العربي" يأتي أكثر من 50% من اعتماد المنطقة العربية على القمح من روسيا وأوكرانيا، وعلى وجه الخصوص 34.4% من روسيا و15.9% من أوكرانيا.

الرسم البياني 2 : الرقم القياسي لأسعار المستهلك في المنطقة العربية



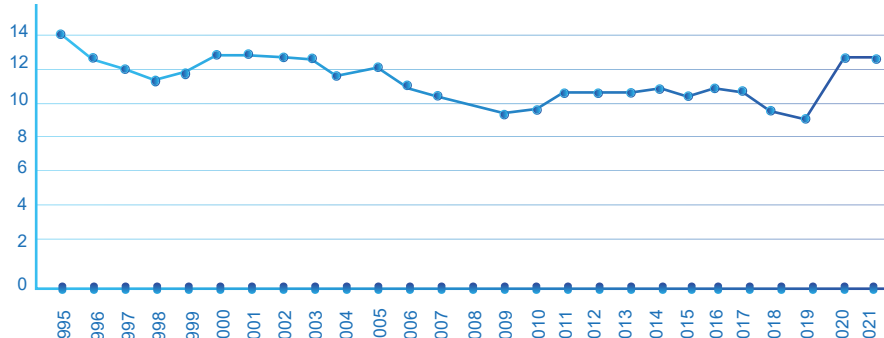
المصدر: البنك الدولي 2022

معدل البطالة في المنطقة العربية

المنطقة العربية، مثل الصناعة حيث أغلقت المصانع إلزاماً بالإغلاق العام، وكذلك الأنشطة المتعلقة بالإقامة، والعقارات، والأنشطة التجارية، والإدارية. وأدى ذلك إلى تعرّض نحو 39.8 مليون فرد لخطر فقدان وظائفهم أو خفض الأجور وساعات العمل في عام 2020. كما أنّ عدم التوافق والتوازن بين العرض والطلب على العمالة أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة في العديد من البلدان، وخاصةً بين الشباب. هذا التفاوت هو إلى حدٍّ كبير نتيجة عدم تماشي أنظمة التدريب والمناهج التعليمية مع احتياجات سوق العمل في المنطقة العربية، مما يؤدي إلى عدم تطابق كبير في المهارات.

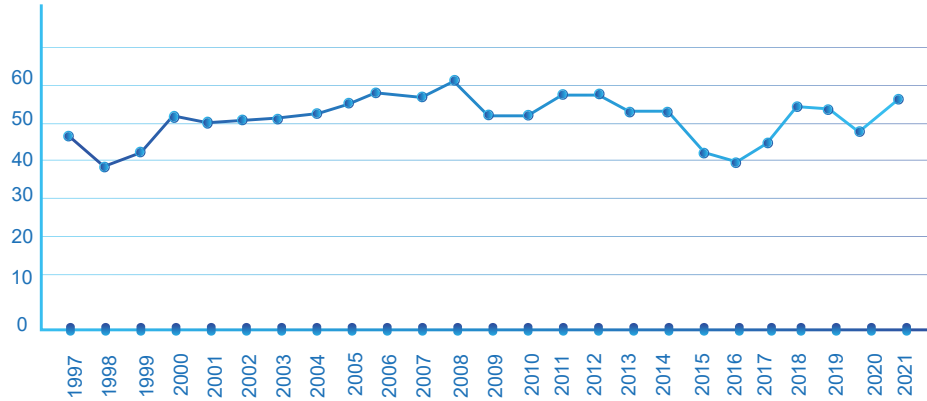
تسجل المنطقة العربية مستويات بطالة مرتفعة، لا سيما بين النساء والشباب، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل 14.3 مليون شخص عام 2019 أي قبل جائحة كوفيد-19. بحسب تقرير صادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) ومكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي للدول العربية. ووفق هاتين المنطقتين، فإن المستويات المرتفعة للعمالة غير الرسمية في المنطقة تصل إلى حوالي ثلثي إجمالي العمالة. وهذه المستويات المرتفعة ناجمة عن تحولات ديموغرافية وعدم الاستقرار السياسي والمالي والنقدي. وقد تضررت عدة قطاعات بشدّة من الوباء في

الرسم البياني 3 : معدل البطالة في المنطقة العربية %



المصدر: البنك الدولي 2022

الرسم البياني 4 : نمو قطاع الصناعة في العالم العربي %



المصدر: البنك الدولي 2022

في أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث أن لتراجع أسعار النفط تداعيات سلبية على آفاق الصناعات البتروكيمياوية وكذلك على العائدات المالية والاستثمارات المرتبطة بها. ويتبين ذلك لا سيما خلال الفترة 2015-2016 و2018-2019 التي شهدت تراجعاً في أسعار النفط في الأسواق العالمية. ونجد أن قطاع الصناعة العربية قد عاد إلى التحسن في النمو خلال عام 2021 بالتوازي مع عودة الإرتفاع في أسعار النفط في الأسواق العالمية.

الحرب في أوكرانيا لها آثار اقتصادية غير متطابقة بين بلدان المنطقة العربية. فتواجه البلدان العربية المنخفضة والمتوسطة الدخل والتي تستورد الطاقة والغذاء، وتلك التي تعتمد على التمويل المالي، أسوأ آثار هذه الحرب. فحساب الميزان التجاري إزداد سوءاً مع انخفاض قيمة العملات الوطنية ومع إرتفاع أسعار الواردات مقارنة بالصادرات. فالحرب تهدد الإمدادات الغذائية في جميع أنحاء المنطقة العربية. وتعاني بلدان مثل اليمن وسوريا ولبنان بالفعل من إنعدام الأمن الغذائي أصلاً. ووفق منظمة الأغذية والزراعة، يؤثر الجوع على 55 مليون شخص في جميع أنحاء المنطقة العربية. وتعد روسيا وأوكرانيا من بين أكبر منتجي القمح في العالم، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي المستورد الرئيسي. فجمهورية مصر، على سبيل المثال، هي أكبر مستورد للقمح في العالم، وحصلت خلال عامي 2020-2021 على 85% من وارداتها من روسيا وأوكرانيا.

وبالإطلاع بشكل عام على مسار التطور في نمو القطاع الصناعي في العالم العربي خلال العقدين الأخيرين، وفق الرسم البياني أعلاه، نجد أن القطاع الصناعي قد شهد تطوراً ملموساً مدفوعاً بسياسات الدول العربية الداعمة للتنويع الإقتصادي المبني على تحفيز القطاع الخاص للإستثمار في القطاعات الصناعية. وبالإجمال، يركز القطاع الصناعي على الأنشطة الإستخراجية فيما تضعف نوعاً ما القيمة المضافة في مجمل المنطقة العربية. ولكن مع التحولات التكنولوجية والإقتصادية وإرتفاع نسب البطالة والسير نحو التنويع الإقتصادي والإنتاجي بعيداً عن مركزية مصادر النفط والغاز، ولتعزيز مرونة الإقتصادات الوطنية إزاء الخصاص، بدأ عدد من الدول العربية، وخصوصاً تلك التي تمتلك قاعدة إنتاج صناعي جيدة بتطوير قطاعها الصناعي، لا سيما الموجه نحو التصدير والذي يتطلب إدخال عناصر من القيمة المضافة الصناعية والتكنولوجيا وإدماج أنشطة الثورة الصناعية الرابعة في الإنتاج الصناعي المحلي، بهدف تطوير الإقتصاد والعائدات من الصادرات وإيجاد فرص عمل لجيل الشباب. ووفق الرسم البياني أعلاه، جاء ذلك المنحني في نمو القطاع الصناعي العربي حتى الفترة 2008-2009 حيث تراجع أداء القطاع الصناعي بشكل عام بسبب التأثير السلبي بالأزمة المالية العالمية التي حصلت في حينه. ومع الخروج التدريجي من تبعات هذه الأزمة، إستعاد القطاع الصناعي العربي نموّه، ثم بدأ بالتراجع النسبي منذ عام 2012 متأثراً بالتقلبات السلبية

الإستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية

ذلك قبل أن تنكمش مرةً أخرى جرّاء الحرب بين روسيا وأوكرانيا وإمتداد حالة عدم اليقين في الأسواق المالية والاستثمارية العالمية، بالإضافة إلى التأثير بإرتفاع الفوائد في السوق الأميركي وإستمرار التضخم في الأسعار، خصوصاً لمنتجات الطاقة والسلع الغذائية الأساسية، وما يتطلبه ذلك من توجيه التمويل إلى إجراءات الدعم والحزم التحفيزية داخلياً. وبالرغم من هذا الوضع، تشير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، في تقرير حديث لها، إلى إرتفاع قيمة الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المنطقة العربية بنسبة 42% على أساس سنوي عام 2021، بقيمة 53 مليار

تتأثر قدرة الإقتصاد الوطني في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر بعدة عوامل، منها مدى تطور بيئة الأعمال والمناخ الإستثماري، والميزات التنافسية للإقتصاد، والمخاطر السياسية والمالية والنقدية، وغيره. كذلك تتأثر تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر العابرة للحدود بالأزمات الإقتصادية العالمية الكبرى وتتوفر ملاذات آمنة لإستقطاب الرّسامين. وأدت جائحة كوفيد-19- خلال عام 2020، وفترات الإغلاق التام الطويلة والمتكررة في بعض الأحيان، إلى تراجع في حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر حول العالم، لتعود وتنشط إبان إجراءات التعافي والإنتعاش لما بعد الجائحة. وكان

دول فقط في تصنيفها. وتحسّن المتوسط العام لترتيبها في عدد من مؤشرات تقييم المخاطر المرتبطة بالبيئة السياسية والمالية والإقتصادية وكذلك مناخ أعمال التجارة والاستثمار في المدى القريب والمتوسط والبعيد. وفي "مجموعة مؤشرات الأداء الإقتصادي"، تحسّن متوسط الأداء للمنطقة العربية في 14 مؤشر إقتصادي مدعوماً بتحسّن في 5 من مؤشرات الأداء الإقتصادي الخارجي. وفي "مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية"، تراجع المتوسط العربي في مؤشرات الحرية الإقتصادية، وبقيت في مراتب أدنى من المتوسط العالمي في مؤشرات بيئة أداء الأعمال والحوكمة والقيود التنظيمية للاستثمار، بينما سجلت تحسّناً في ترتيبها العالمي في مؤشرات إتفاقيات الاستثمار. وفي "مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج"، سجلت الإقتصادات العربية بالإجمال تحسّناً طفيفاً في مؤشرات الطاقة والتنمية المستدامة والابتكار، بينما تراجع تصنيفها في مؤشرات المعرفة، وزيادة الأعمال والقدرات الإنتاجية ونسبة عوائد الموارد الطبيعية للنّاتج.

دولار أميركي. وهي تشكّل نحو 6.3% من مجمل الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدّول النّامية، وحوالي 3.3% من الإجمالي العالمي لتدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وحيث أن الاستثمار يذهب إلى حيث البيئة الأعماليّة الدّاعمة والمؤاتية والجاذبة له، تستحوذ خمس دول عربية على معظم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المنطقة العربيّة، وفق تقرير المنظمة العربيّة لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات. وعلى وجه الخصوص، إستحوذت الإمارات العربيّة المتّحدة على حوالي 39.1% من إجمالي التدفّقات، تليها المملكة العربيّة السّعودية بنحو 36.5%، ومصر بحوالي 9.7%، وسلطنة عمان بنحو 6.8%، والمملكة المغربيّة بحوالي 4.1%. ووفق المنظمة العربيّة لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، فإنّ إجراءات التّعافي لما بعد جائحة كوفيد-19 التي إعتمدتها الدّول العربيّة ساهمت بشكل كبير في تسريع مسار التّعافي، بالرغم من التّحدّيات القائمة. وسجلت الدّول العربيّة بالإجمال تطورات بارزة على صعيد مؤشرات مناخ الاستثمار، بما يعكس توجّهاً في السياسات الإقتصادية نحو التّعافي المستدام ونحو تعزيز مرونة الإقتصادات الوطنيّة لمواجهة الأزمات المستجدة. في "مجموعة مؤشرات التّقييمات السياديّة وقياس مخاطر الدّول"، إستقرّت حالة الدول العربيّة بشكل عام بالنسبة للتّصنيفات الإئتمانية السياديّة، فيما تراجعت 5

الفصل الثالث

تداعيات جائحة كورونا على الإقتصاد العالمي و العربي

تقرير الصناعة العربية

إصدار ديسمبر 2022

تداعيات جائحة كورونا على الإقتصاد العالمي والعربي

كما أعادت جائحة كوفيد-19- توجيه الجهود والموارد المرصودة سابقاً إلى مشاريع التنمية، لتتوجّه نحو تدخّلات إنسانية ومعيشية طارئة، وخصوصاً في الدّول التي تعاني أساساً مشكلات وتحديات كبيرة مرتبطة بالفقر متعدّد الأوجه وضعف القدرات الحكومية وكذلك ضعف الموارد المالية. وقد لجأت الكثير من الدّول إلى الاستدانة لتوفير التمويل اللازم لمواجهة الأزمة المعيشية، خصوصاً في قطاعات الصحة والتعليم وتوفير الدّخل للمعيشة، كآلية استجابة سريعة للأزمة الطارئة. كما وُضع عدد من المبادرات الدولية لتسهيل حصول الاقتصادات على التمويل الميسر لهذا الغرض. وتسبّب انقطاع سلاسل الإمداد الدولية للكثير من السلع الأساسية، منها الغذائية ومصادر الطاقة، إلى ارتفاع كبير في أسعار هذه السلع في الأسواق العالمية، ما أدّى إلى موجات من التضخّم في الاقتصادات المحليّة. وجميع هذه العوامل تؤديّ بنهاية المطاف إلى اهتزازات في المالية العامّة للدّول، خصوصاً التي تعاني بالأساس تحديات في المديونية العامّة وفي منظومة سعر صرفها. وهذا بدوره يشكّل مخاطر على قدرة الدّول على تحقيق التعافي بشكل مستدام، ما يقومّ الخل في الهيكليّات الاقتصادية والمالية التي كانت موجودة قبل حدوث الجائحة ويعزّز مرونة اقتصاداتها وقدرتها على مواجهة أزمات مشابهة. وتجدر الإشارة إلى أنّ ارتفاع المديونية جاء لكلّ من القطاع العام والقطاع الخاص، أي أنّ القطاع الخاص اضطرّ أيضاً إلى الاستدانة لمواجهة تداعيات الجائحة عليه ولتحقيق التعافي بشكل سريع، والحفاظ على اليد العاملة لديه. وإذ يشكّل القطاع الخاص رافعة النشاط الإقتصادي في كثير من الدّول، ويعزّز التشابك بين الإقتصادات حول العالم، وخصوصاً التشابك مع السّوق المالي، فمن المهمّ التنبّه إلى مخاطر عدم استدامة مديونية القطاع الخاص.

ولم يختلف الوضع كثيراً في الدّول العربيّة، لناحية التأثير السّلبّي الكبير لجائحة كوفيد-19- على مسارات التنمية والنّمّو الاقتصادي في هذه الدّول، وإن بنسبة متفاوتة. فالدّول العربيّة التي تعاني صراعات وحروب أو هشاشة في اقتصاداتها أو المتضرّرة من النزاعات، كانت الأكثر تأثراً بالتداعيات السلبية للجائحة على هيكليّات اقتصاداتها وعلى ماليّتها العامة وعلى الوضع المعيشي والاجتماعي فيها. كذلك، فإن الدول التي تعتمد بشكل كبير على قطاعات اقتصادية محدّدة، تعرّضت بشكل مباشر إلى انتكاسة أو تراجع بسبب الجائحة، تأثرت بالتالي أيضاً بشكل كبير جرّاء الجائحة. ومثال على ذلك، الاعتماد بشكل كبير على قطاع السياحة و/أو بعض المنتجات الاستخراجيّة المعدّة للتصدير التي تراجع الطلب العالمي عليها بسبب الإغلاق القسري خلال فترة الجائحة. أمّا الدّول التي تعمل على تنويع القاعدة الاقتصادية والإنتاجية فيها بعيداً عن المركزيّة القطاعيّة، مثلاً بعيداً عن مركزيّة قطاع النفط، فاستطاعت إلى حدّ كبير لجم التأثير السّلبّي للجائحة على اقتصاداتها وقدرتها على التعافي بشكل سريع.

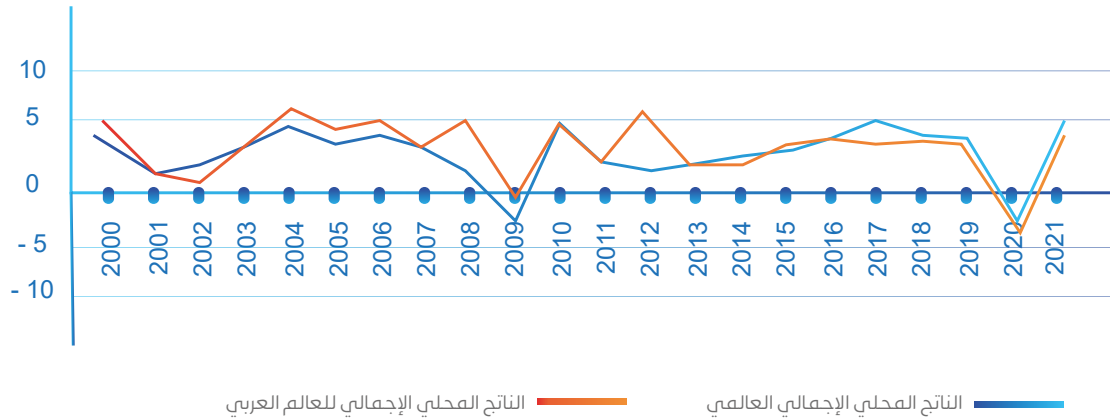
جاءت جائحة كوفيد-19- لتقلب مسارات التنمية والنّمّو الاقتصادي في جميع البلدان، ولتبرهن وتوضح مكان الخل والهشاشة في الهيكليّات الاقتصادية والمعيشية والمالية والتّقدية، وكذلك قدرة الدّول والحكومات على الاستجابة السريعة والطارئة للأزمات، بالإضافة إلى مدى جهوزيّة الدّول للتعاون في ما بينها. شكّلت الجائحة صدمات عدّة للاقتصادات في العالم، و"تسبّبت في أكبر أزمة اقتصادية عالميّة في ما يزيد على قرن من الزّمان. وأدّت هذه الأزمة إلى زيادة حادّة في عدم المساواة داخل البلدان وفي ما بينها"، وفق البنك الدولي. فكان لمحدوديّة توفّر الموارد المالية والطّبيّة واللّوجستية والغذائية أثر سلبيّ لناحية تحديد أولويّات واختيارات الدّخل. وهذا بدوره أدّى إلى تفاقم مشكلة عدم التّفاوت داخل المجتمعات، ولا سيّما بين المواطنين وغير المواطنين في كثير من الدّول، بالإضافة إلى الفئات الأكثر فقراً وهشاشة. ومع بدء تنفيذ إجراءات للتأقلم مع الجائحة، وقبل بدء مرحلة التعافي، لا سيّما من ناحية استخدام تكنولوجيا الاتّصال والمعلومات، ظهرت بوادر التّفاوت في قدرة الاقتصادات على التعافي من آثار الجائحة قبل غيرها، ومدى عمق التعافي، والمرونة والقدرة على تغيير أنماط العمل.

ووفق البنك الدولي، أدّت جائحة كوفيد-19- إلى ارتفاع معدّل الفقر العالمي "لأوّل مرّة منذ جيل كامل". وأدّت الجائحة إلى حدوث ارتفاع كبير في البطالة المؤقتة حول العالم، خصوصاً بين الفئات العماليّة ممّن لم يتعدّوا مرحلة التّعليم الابتدائي، وهذا بدوره قد يتحوّل إلى عبء ضخم على الحكومات لتوفير سبل العيش لهؤلاء خصوصاً ممّن لم يستطيعوا تعلّم مهنة أو حرف أخرى ممّا بات يتطلّب سوق العمل. كذلك، سجّل فقدان الدّخل المستوى الأعلى لدى فئات "الشباب والنساء وأصحاب المهن الحرّة والعمالة الموسميّة ذوي المستويات التعليميّة النظاميّة الأقل".

وبالتالي، ظهر التّفاوت في بوادر التعافي بين الدّول بالتوازي مع التّفاوت في الآثار الاقتصادية الأولى والمباشرة للجائحة في هذه الدّول. وهذا يعطي إنطباعاً بأنّ مسار التعافي سيأخذ وقتاً أطول للدّول التي تعاني بالأساس من تحديات كبيرة في هيكليّات اقتصاداتها وماليّتها. فالتعافي في الدّول التي قامت بتحوّلات في هيكليّات اقتصاداتها، خصوصاً لناحية استخدام التكنولوجيا في التدخّلات الصحيّة والتعليم عن بعد، سيكون أسرع وأفضل من مسار التعافي في الدّول التي لم تستطع اللحاق بسباق التكنولوجيا واكتفت بتطبيق سياسات تقليديّة للتعافي من الأزمات.

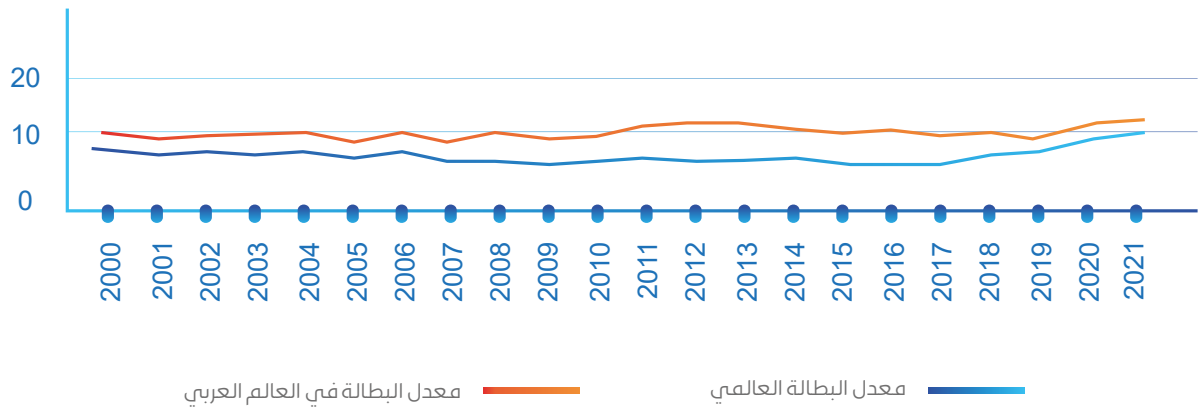
وعلى وجه الخصوص، ستحتاج الدّول النامية والإقتصادات الصّاعدة إلى وقت أطول لتعويض الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الجائحة، ولا سيّما من ناحية هيكليّات سوق العمل، أي توفير فرص عمل جديدة، والحدّ من البطالة والبطالة المقنّعة، وتطوير الخبرات لليد العاملة لتتماشى مع المتطلّبات الجديدة في سوق العمل، وتوفير الدّخل بشكل مستدام مقابل تغيير في أنماط العمل.

الرسم البياني 1 : الناتج المحلي الإجمالي %



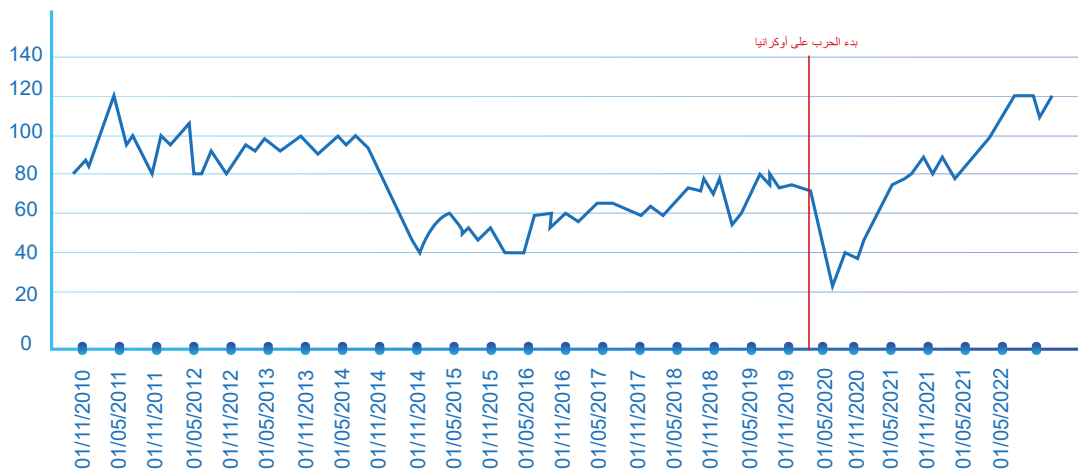
المصدر: البنك الدولي 2022

الرسم البياني 2 : معدل البطالة %



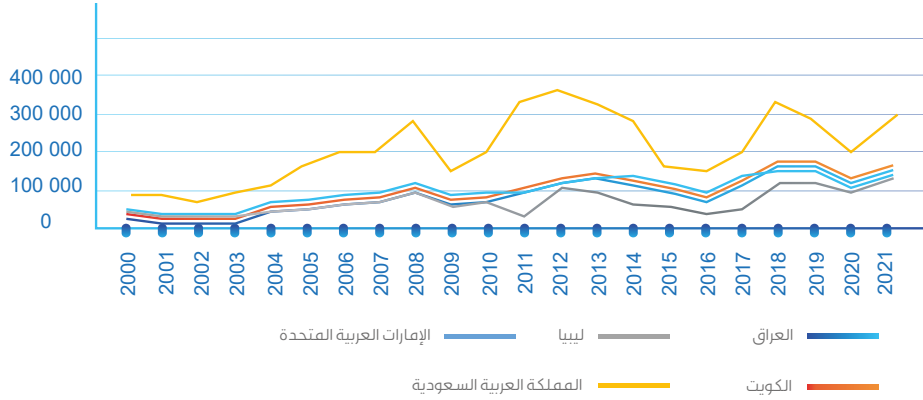
المصدر: البنك الدولي 2022

الرسم البياني 3 : سعر برميل النفط - بالدولار



المصدر: البنك الدولي 2022

الرسم البياني 4 : صادرات النفط لأعضاء أوبك من الدول العربية - بالمليون دولار



أوبك

2020. والأهم من ذلك، من المتوقع إنكماش الناتج في البلدان الهشة والواقعة في دائرة الصراع بالمنطقة في الأعوام القادمة. وبالإضافة إلى ذلك، مع بداية الأزمة في 2020، شهدت المنطقة انعكاساً مفاجئاً في مسار التدفقات الرأسمالية - وإن كان قد استقر بعد ذلك - حيث سجلت خسارة تُقدَّر بما يتراوح بين 6 مليارات إلى 8 مليارات دولار في التدفقات الخارجة.

كما أدّى الإرتفاع في أسعار المواد الغذائية والطبّيّة في الأسواق العالمية إلى إرتفاعها في الأسواق العربية كذلك، إذ تُعتبر المنطقة العربية مستورد صاف للمواد الغذائية من خارجها. وبالتالي، إرتفعت معدّلات التضخّم في معظم الدول العربية. وعلى وجه الخصوص، إرتفع معدّل التضخّم في الجزائر بشكل كبير خلال عام 2020 بعد أن كانت قد عوّلت على إرتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمي قبلها في تحسين ماليّتها العامّة ومستوى الدين العام وبالتالي قدرتها على ضبط السوق التقدي بما فيه التضخّم.

وضعت كلّ هذه التطوّرات السّلبية ضغوطات كبيرة على الماليّة العامّة للدول، خصوصاً تلك التي تعاني نسب دين عام مرتفعة إلى الناتج المحلي الإجمالي، أو التي لجأت إلى الإستدانة لتغطية نفقاتها خصوصاً في ما يتعلّق بحزمات التحفيز المالي للقطاع الخاص وللأفراد. وأدّى تراجع أو توقّف حركة التصدير إلى تراجع كبير في إيرادات الموازنة العامّة، ما أثر سلباً على آفاق النمو الاقتصادي للمدى المنظور في كلّ دولة. كذلك، ساهمت جائحة كوفيد-19 بتعميق فجوة عدم المساواة بين الدول العربيّة وداخل الدولة الواحدة، وفي تبيان مواطن الضعف في البنية التحتيّة في القطاعات الاجتماعيّة مثل التعليم عن بعد والصّحة العامّة، بالإضافة إلى غياب أو ضعف شبكات الأمان الاجتماعي وغيرها.

زادت الأزمة من مواضع الإنكشاف للمخاطر الخارجيّة وخفّضت هوامش الأمان الخارجيّة بدرجة كبيرة. ووسط توقّعات حول أهمّ مصادر الدّخل بالمنطقة (كالتّلفط والسياحة وتحويلات العاملين)، فإنّ الاحتياطات الدوليّة إنكمشت بدرجة كبيرة في مختلف بلدان العربيّة على حدّ سواء. ومن شأن الدّعم

بشكل عام، تراجع حجم الإقتصاد في الدول العربيّة خلال عام 2020 بسبب الجائحة، وتراجع بذلك نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ومع توقّف العمل القسري في عدد من القطاعات، خصوصاً المرتبطة بالتصدير للمنتجات التي شهدت تراجعاً في الطلب العالمي عليها، إرتفعت نسب البطالة بسبب إغلاق المنشآت الإنتاجيّة لفترات طويلة، بالإضافة إلى إجراءات التّباع الاجتماعي التي أدّت إلى توقّف الكثير من الخدمات للعمّال اليوميّين والموسميّين وغير المنظّمين. كذلك أثّرت جائحة كوفيد-19 على مستويات البطالة في الدول العربيّة التي تعاني بالأساس هذه المشكلة.

وأثّرت جائحة كوفيد-19 على القطاع الإستخراجي في كثير من الدول العربيّة، خصوصاً النّفطيّة التي تعتمد على تصدير المنتجات الإستخراجيّة، بسبب تراجع الطلب العالمي على هذه السّلع مضافاً إلى الرّكود الاقتصادي العالمي المستجّد. كما تراجعت القيمة المضافة للصناعات التحويليّة في معظم الدول العربيّة، بسبب فترات الإغلاق القسري وإرتفاع أسعار المواد الأوليّة وشبه توقّف حركة التصدير، بالإضافة إلى تراجع الاستهلاك المحلي للحكومات والأفراد.

تعرّضت الدول المصدّرة للنفط لأثر مزدوج تسبّب فيه حالة الإغلاق العام والتّذبذبات الحادة في أسواق النّفط. وكانت الإتفاقيات التي تمّ التّوصل إليها بين منظمة البلدان المصدّرة للنفط وبلدان رئيسيّة أخرى مصدّرة للنفط (أوبك+) مع إقترانها بتخفيضات إنتاج النّفط الصّخري الأمريكي وحدوث إنتعاش إلى حدّ ما في توقّعات السوق قد ساعدت في تثبيت الأسعار إلى حدّ ما خلال الجائحة. غير أنّ الأسعار جاءت مرتفعة أكثر من مستويات ما قبل كوفيد-19. ونتيجة لذلك، هناك جانب كبير من تعديلات توقّعات النمو في المنطقة يستند إلى قوّة النشاط الاقتصادي في البلدان المصدّرة للنفط بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

كان لإجراءات الاحتواء الضروريّة، التي تمّ تنفيذها لإبطاء معدّل إنتشار الجائحة وإقترانها بإنخفاض الطلب العالمي، آثار عميقة على النشاط الاقتصادي. فإنخفض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للمنطقة العربيّة بشكل كبير في عام

الخارجي المتعدّد الأطراف أن يساهم بدورٍ أساسيٍّ في مساعدة البلدان العربيّة المستوردة للنفط على تجاوز الصّدمات. ويعمل صندوق النّقد الدوليّ بفاعلية في الوقت الرّاهن لدعم إقتصادات المنطقة العربيّة، حيث قدّم مساعدات بمبلغ يقارب 17 مليار دولار لبلدان منطقة الشّرق الأوسط وآسيا الوسطى منذ بداية عام 2020 كما يساعد في تحفيز تعبئة خمس مليارات دولار أخرى من الدّائنين الرّسميّين. ويلتزم الصّندوق بتقديم المساعدة للدّول الأعضاء وُفق برامج دعم مخصّصة خلال التّحدّيات المقبلة بينما تعمل البلدان على إعادة بناء الإقتصادات.

المصادر:

- البنك الدوليّ: <https://www.albankaldawli.org/ar/publication/wdr2022/brief/chapter-1-introduction-the-economic-impacts-of-the-covid-19-crisis>

الفصل الرابع

تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية على الإقتصاد العالمي والعربي

تقرير الصناعة العربية

إصدار ديسمبر 2022

من التّوادي المعيشيّة الأساسيّة. تستحوذ كل من روسيا وأوكرانيا معًا حوالي ربع الصّادرات العالميّة من القمح، وكذلك الدّرة والذّور الزيتيّة. وبعض الدّول كانت تستورد هذه المنتجات من هذين البلدين فقط، ما جعلها أمام مخاطر تهدّد أمنها الغذائي بشدة. كما أنّ أوروبا تستورد معظم حاجاتها من النّفط والغاز الطّبيعي من روسيا وعبر أوكرانيا، ما جعلها أمام مأزق تحمل تداعيات فرض عقوبات إقتصاديّة على روسيا. ومع إقتراب فصل الشّتاء، باتت أوروبا بحاجة ماسة إلى إيجاد البديل بسرعة.

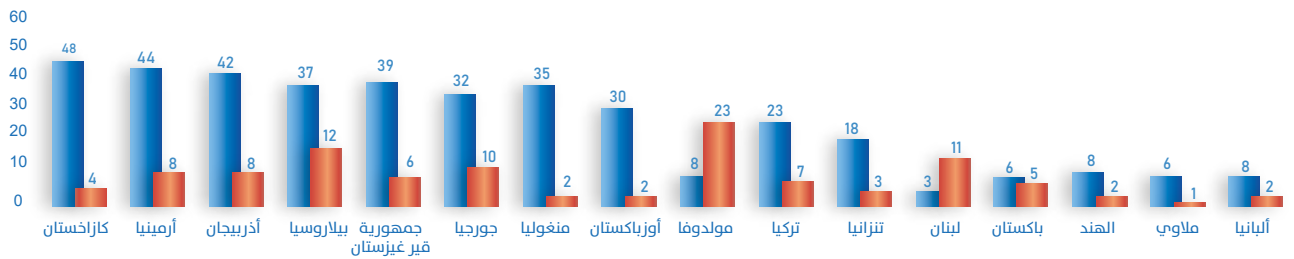
بدأت الإقتصادات حول العالم خلال عام 2021 بإجراءات للتّعافي الإقتصادي والمعيشي والتجاري بعد جائحة كوفيد-19 التي غيّرت مسارات كثيرة في هيكلّيات الإقتصاد العالمي. وبالرغم من أنّ مخاطر عودة بؤر للجائحة ما زالت مستمرّة، وكذلك بدء ظهور نتائج غير سارّة لحزم الدّعم المالي التي إضطّرت الحكومات لتوفيرها، لנاحية إستمرار التّضخّم في الأسعار وإرتفاع الفوائد على الدّولار وكذلك إرتفاع حجم الديون السياديّة خصوصاً في الإقتصادات الناشئة، ما يهدّد بحدوث أزمة ماليّة عالميّة جديدة، جاءت الحرب بين روسيا وأوكرانيا لتفاقم التّحدّيات والمخاطر في جميع الإقتصادات وعلى كثير

تأثير الحرب على الإقتصاد العالمي

مثل لبنان وجيبوتي وليبيا وتونس العواقب التّجاريّة الفوريّة للصّراع ما يهدّد أمنها الغذائي. يتأثر الاتحاد الأوروبي وبعض الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية بشدّة بسبب الاضطرابات التّجارية. يستورد الاتحاد الأوروبي حصّة كبيرة من طاقته من روسيا، بما في ذلك الغاز الطّبيعي (35%) والنّفط الخام (20%) والفحم (40%). في المقابل، تعتمد روسيا على الاتحاد الأوروبي في صادراتها، حيث يتم تصدير حوالي 40 في المئة من نفطها الخام والغاز الطّبيعي إلى الاتحاد الأوروبي. ويعتمد العديد من بلدان الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية بشكلٍ كبيرٍ على الإمدادات الغذائيّة من روسيا وأوكرانيا.

تشكّل صادرات أوكرانيا وروسيا معًا من القمح ما يعادل ربع حجم الصّادرات العالميّة. وبلغت حصّة الصّادرات من الدّرة والأسمدة من روسيا وأوكرانيا معًا قبل الحرب حوالي 15% من الإجمالي العالمي. شكّلت الحرب بين البلدين أزمة كبيرة على المستوى العالمي، حيث تسبّب إنقطاع الإمدادات من هذه السلع الأساسيّة في سلاسل التّوريد الدّوليّة إلى إرتفاع كبير في الأسعار في الأسواق العالميّة وإلى تنافسيّة شديدة بين الدّول، ما وضع الدّول الأكثر فقرًا في مواجهة تحديات كبيرة تتعلّق بأمنها الغذائي. فقد قفز سعر القمح، بأكثر من 40% منذ بداية الحرب في أواخر شباط/فبراير 2022. وبالتالي، ستواجه الدّول الأكثر اعتماداً على واردات القمح من أوكرانيا

الرسم البياني 1 : الإعتدال على واردات الغذاء من روسيا وأوكرانيا - %



* صندوق التّقد الدولي

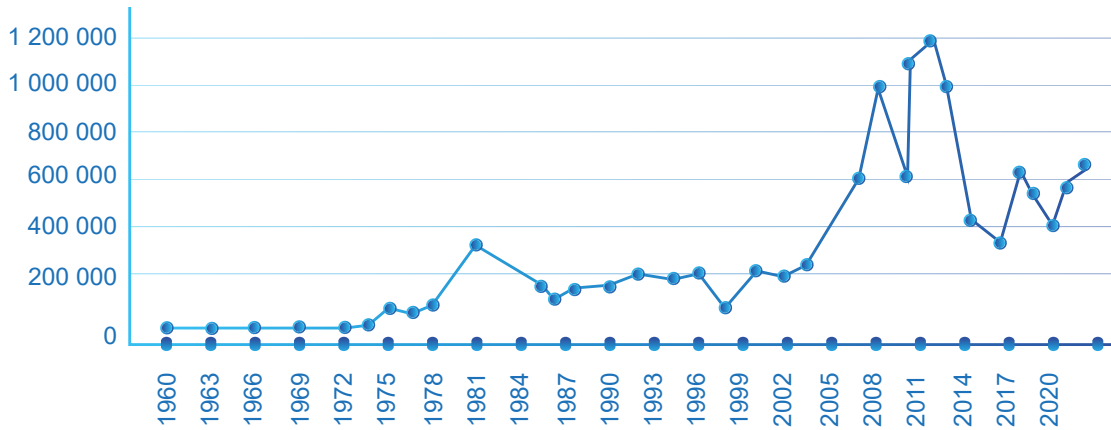
قيمة الصّادرات البتروليّة لأعضاء أوبك

بسبب إرتفاع الطّلب العالمي عليها مقابل صعوبات في توفيرها من مصادرها التّقليديّة. وفي هذا الإطار، نجد أنّ الدّول التي تصدر النفط في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة أوروبا وآسيا الوسطى ونيجيريا وبلدان أفريقيا جنوب الصّحراء وأمريكا اللّاتينيّة والبحر الكاريبي، على زيادة الإنتاج والصّادرات إستجابة لصدمة العرض السّلبية التي أحدثتها الحرب بين أوكرانيا وروسيا. والرغم من أنّ هذه

وبسبب الحرب بين أوكرانيا وروسيا، إنخفضت القيمة الإجماليّة للصّادرات العالميّة بنسبة 1%، وإنخفضت صادرات البلدان النّامية بنسبة 1.06%، وإنخفضت صادرات الاقتصادات المتقدّمة بنحو 1%. ومن جهة أخرى، شكّلت الحرب فرصة للإقتصادات الأصغر حجمًا في الأسواق العالميّة والتي تُعتبر مصدرًا صافيًا للسلع الرّزاعيّة أو منتجات الطّاقة للإستفادة من مكاسب تجاريّة لتتوسّع صادراتها الإجماليّة من هذه السلع،

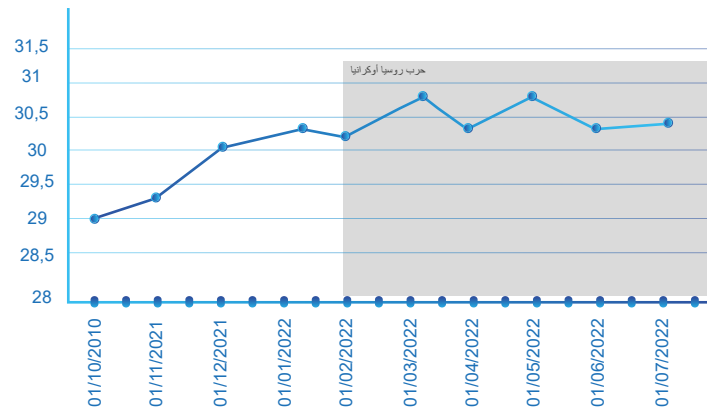
التحولات الآتية والسريعة نسبياً مرتبطة بالحرب القائمة حالياً، غير أنها تفتح المجال أمام الدول لإعادة النظر بهيكليات إقتصاداتها لنادية الإنتاج والعلاقات التجارية. فالحرب لن تستمر إلى الأبد، والإستفادة المالية الحالية لهذه الدول قد تتوقف أو تتراجع، بما يشكل صدمة سلبية لإقتصاداتها ووضع المالية العامة فيها. وبالتالي، من المهم أن تنتبه الدول لهذا الواقع وتستفيد من الوفورات الحالية لتطوير البنية التحتية لإقتصاداتها بما يساهم في الحفاظ على المكتسبات الحالية في المستقبل مع تبدل الأحوال.

الرسم البياني 2 : قيمة الصادرات البترولية لأعضاء أوبك - مليون دولار



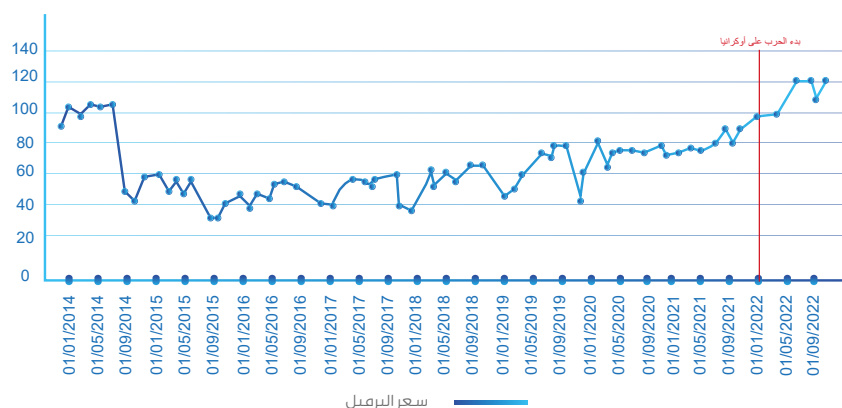
* منظمة الدول المصدرة للنفط

الرسم البياني 3 : قيمة الصادرات البترولية الشهرية لأعضاء أوبك - مليون دولار



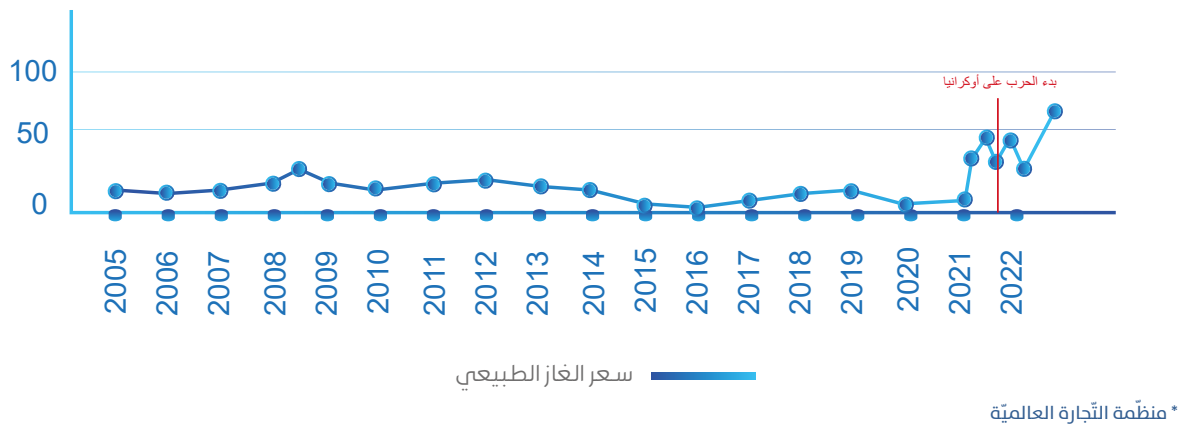
* منظمة الدول المصدرة للنفط

الرسم البياني 4 : تطور سعر برميل النفط بالدولار



* منظمة الدول المصدرة للنفط

الرسم البياني 9 : سعر الغاز الطبيعي - دولار أمريكي/ مليون وحدة حرارية بريطانية

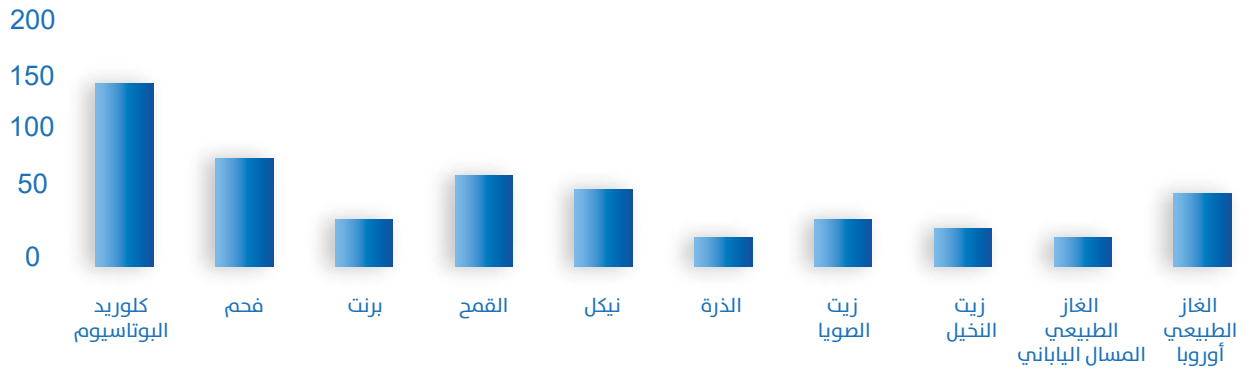


تغير أسعار السلع الأساسية في الربع الأول من عام 2022

الذي بدوره يساهم في مزيد من الارتفاع في كلفة الإنتاج الزراعي والصناعات الغذائية. وعلى صعيد آخر، يؤدي استمرار الحرب الدائرة بين أوكرانيا وروسيا على قطاع النقل، بشقيه اللوجستي والصناعي. وقد أدى النقص في العرض مصحوباً بارتفاع أسعار السلع والمواد الخام من المعادن والكوبالت والليثيوم والمغنيسيوم التي تزودها مصانع روسيا وأوكرانيا إلى إرتباك في العمليات الإنتاجية لشركات صناعة السيارات في أوروبا، بالإضافة إلى توقف المصانع في أوروبا عن العمل، فيما تواجه مصانع أخرى في العامل نقصاً في الرقائق. كما تعاني شركات الطيران وشركات الشحن البحري أيضاً من ارتفاع أسعار الوقود. بالنسبة لشركات الطيران، يقدر الوقود بحوالي ثلث تكاليفها الإجمالية. وحظرت الدول الأوروبية والولايات المتحدة وكندا وصول شركات الطيران الروسية إلى أراضيها، وبدورها حظرت روسيا الطائرات الأوروبية والكندية من مجالها الجوي. وتؤدي هذه الإجراءات إلى تكاليف أعلى لأن شركات الطيران ستضطر لاتخاذ مسارات أطول، في الوقت التي ما تزال شركات الطيران تحاول تحسين إيراداتها التي تراجعت بسبب جائحة كوفيد-19. كذلك يتأثر الشحن عبر السكك الحديدية. فيحظر على الشركات الأوروبية القيام بأعمال تجارية مع السكك الحديدية الروسية، مما يعيق حركة التجارة البرية بين آسيا وأوروبا عبر روسيا.

تواجه أوروبا تحديات كبيرة مرتبطة بإعتمادها المحوري على النفط والغاز الطبيعي الروسي. ومع الصعوبة الكبيرة في القدرة العملية على استبدال كل إمدادات الغاز الطبيعي الروسي إلى أوروبا على المدى القصير إلى المتوسط، تواجه الإقتصادات الأوروبية ارتفاعاً كبيراً في مستويات التضخم في أسعار مصادر الطاقة، ما ينعكس على ارتفاع في كلفة النقل للبضائع والأفراد، وكذلك مزيد من التضخم في أسعار السلع. ومع ارتفاع سعر برميل النفط والعقود للغاز الطبيعي بشكل دائم فوق 150 يورو/ ميجاوات ساعة، يؤدي التضخم في أسعار الطاقة في عام 2022 إلى تآكل الاستهلاك المنزلي، بالإضافة إلى انخفاض متوقع في الاستثمار التجاري والصادرات، وانخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي. وعلى صعيد التجارة العالمية، أعلنت منظمة التجارة العالمية أن آفاق الاقتصاد العالمي قد "أصبحت مظلمة" منذ بدء الحرب الأوكرانية في شباط/فبراير 2022. خفض الخبراء الإقتصاديين في المنظمة توقعاتهم لنمو حجم تجارة البضائع في عام 2022 - أي مجموع إستيراد وتصدير السلع - من 4.7% إلى 3%. ووفق المنظمة، فإن الارتفاع الحاد في أسعار السلع الأساسية شكّل الأثر الإقتصادي المباشر للنزاع في أوكرانيا. من المرجح أن يتباطأ نمو التجارة العالمية خلال عامي 2022 و2023 بأكثر مما كان متوقعاً في السابق، نتيجة لتشابك تأثير الحرب بين روسيا وأوكرانيا مع المعوقات الهيكلية التي تحد من وتيرة التعافي والنمو لما بعد فترة كوفيد-19، بما في ذلك شح التمويل العابر للحدود على المستوى العالمي بعد الجائحة، ما يعكس انخفاضاً في الطلب العالمي على بعض المنتجات الصناعية وتعقيدات في سلاسل التوريد والإمداد للمواد الأساسية. ومن المحتمل أيضاً أن يؤدي ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي خلال عام 2022 بنحو 5% إلى تباطؤ نمو التجارة العالمية. كما يؤثر ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي على أسعار المواد الأولية للبتروكيماويات وعلى أسواق الأسمدة،

الرسم البياني 10 : تغير أسعار السلع الأساسية في الربع الأول من عام 2022



* منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

تأثير الحرب على الإقتصادات العربية:

الدول العربية ليست بمنأى عن التداعيات المختلفة للحرب بين أوكرانيا وروسيا، من حيث التأثير بارتفاع أسعار النفط والغاز، وارتفاع أسعار الغذاء، والتراجع في تحويلات المغتربين، وهروب الرّساميل إلى إستثمارات أكثر أمناً، وتراجع العائدات السيّاحيّة. وهي تعاني من تداعيات الحرب كسائر الأقاليم الجغرافيّة والأسواق الإقتصاديّة والماليّة. ووفق صندوق النقد الدولي، فإنّ التطورات السّلبية في الإقتصاد العالمي الناتجة عن الحرب بين أوكرانيا وروسيا، بالإضافة إلى عدم وجود أفق لنهاية الحرب، تؤدي إلى تأثيرات معاكسة للنمو في الدول العربيّة التي تعاني أساساً من ضعف في قدراتها الإقتصاديّة ومن مستويات دين مرتفعة، مع ما يعنيه ذلك من إحتياجات تمويليّة كبيرة.



توقعات النمو الاقتصادي العالمي في عام 2022

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

العالمية، وبالتالي إرتفاع حدّة التنافس بين الدول للحصول عليها وإرتفاع في أسعارها في الأسواق المحليّة. وإحتواء التّضخم في الأسواق المحليّة، تلجأ الحكومات إلى زيادة الدّعم الحكومي خصوصاً لذوي الدّخل المحدود والفئات الهشّة والفقراء، ما يضع ضغوطاً إضافيّة على الخزينة العامّة ويعيق إستدامة الماليّة العامّة فيها، لا سيّما الدول التي لا تمتلك إحتياطيات ماليّة ونقدية كبيرة، مثل لبنان. وهذه التّحديات في الماليّة العامّة وفي الأمن الغذائي والطّاقوي تساهم في إزدياد حدّة التّوترات الإجتماعيّة في الدول العربيّة التي تفتقر إلى شبكات أمان إجتماعي متينة والتي تعاني من مستويات

ويؤثر تراجع نفقات الزّائرين إلى دول الإستضافة العربيّة، بسبب مخاوفهم الماليّة للمدى القريب ووالمدى المتوسط، سلباً على المداخل بالعملة الأجنبيّة إلى الدول العربيّة – لا سيّما تلك التي تعتمد على السيّاحة كمورد مالي أساسي في إقتصاداتها.

وفي ما يخصّ تأثير إرتفاع أسعار مصادر الطّاقة والمواد الغذائيّة الأساسيّة في الدول العربيّة التي تعتمد على إستيراد هذه المنتجات من الأسواق العالميّة، فإنّ توقّف التجارة الخارجيّة في موانئ البحر الأسود أدّى إلى صدمة سلبية في حجم المعروض من هذه المنتجات في الأسواق

المرتفعة.

أما لبنان، فهو يستورد حوالي 80% من حاجته من القمح من أوكرانيا، ومع تدمير خزانات القمح في مرفأ بيروت من جراء انفجار 4 آب 2020، أصبح أمنه الغذائي لناحية القمح مهدداً بشكل كبير. وواجه إنقطاعاً من القمح والطحين خلال فترات مختلفة، خصوصاً وأنه يعاني من شح في الإحتياجات الرسمية من العملات الصعبة التي تمكنه من التوسع بالإستيراد من الأسواق العالمية التي تشهد تنافسية شديدة وإرتفاعات كبيرة في أسعار السلع والمواد الغذائية بشكل خاص. والتحديات هي ذاتها بالنسبة لقدرة لبنان على توفير الغاز والنفط من الأسواق العالمية، حيث أنه يستورد كل إحتياجاته من مصادر الطاقة هذه.

ومن جهتها، تستورد ليبيا حوالي 90% من إحتياجاتها من القمح، ونحو 50% من هذا الإستيراد يأتي من أوكرانيا وروسيا، وفق مصادر منظمة "مجموعة الأزقة". ورغم أن ليبيا ما تزال تدعم سعر القمح في السوق المحلي، غير أن إرتفاع الأسعار الكبير في الأسواق العالمية أدى إلى إرتفاعها أيضاً في السوق المحلي. كما أن ليبيا تستورد النفط المكرر، حيث أن قدرتها على تكرير النفط الوطني لا تكفي لسد حاجات الإستهلاك المحلي. وبالتالي، تأثر الإقتصاد الليبي سلباً بإرتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وكان له تداعيات على كلفة النقل وعلى كلفة الإنتاج الصناعي وغيره من الأنشطة التجارية والإقتصادية.

وكذلك تواجه المملكة المغربية تداعيات إرتفاع أسعار القمح العالمية بزيادة الموازنة المرصودة لدعم الطحين. فبالرغم من أن المغرب يستورد حوالي 20% إلى 30% من حاجاته من القمح من روسيا وأوكرانيا، غير أنه تعرّض أيضاً لموجة جفاف أدت إلى تقلص الإنتاج الوطني، وبالتالي إلى التوجه نحو الإستيراد لملاقاة حجم الطلب المحلي. ويواجه المغرب أيضاً تحديات في المالية العامة وفي إستدامة الدين العام، مدفوعاً بالتوسع في الإنفاق الذي ترتب لمواجهة تداعيات إرتفاع أسعار مشتقات النفط المستوردة ولتقديم حوافز لتعزيز النشاط الإقتصادي لما بعد فترة جائحة كوفيد-19.

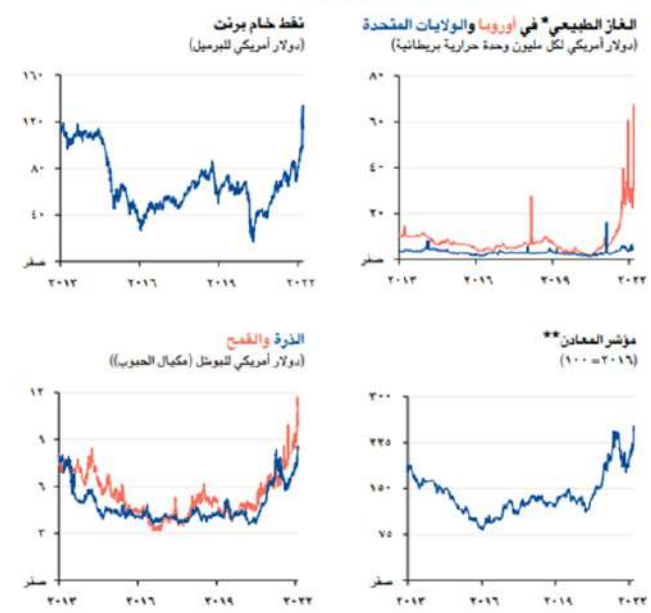
أما بالنسبة لإقتصادات مجلس التعاون الخليجي، فإن الدول المنتجة للنفط والغاز لم تتأثر سلباً بالحرب من هذه الناحية، بل كانت فرصة لها لزيادة إنتاجها وفتح أسواق جديدة. وتساهم الزيادة في إيرادات تصدير النفط والغاز في تعزيز الوفورات المالية لهذه الدول، بما يساعد في تحقيق التوازن في المالية العامة خصوصاً مع إستمرار توفير حزم الدعم والتحفيزات للقطاعات والفئات ذوي الدخل المنخفض لمواجهة إرتفاع أسعار السلع الأساسية في الأسواق وتحقيق التعافي من جائحة كوفيد-19. كما تساعد هذه الوفورات الحكومات في توفير متنفس مالي لها بالتوازي مع تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي تعزز من مرونة إقتصاداتها في مواجهة أزمات في المستقبل.

عالية من البطالة، وخصوصاً الدول العربية التي تواجه نزاعات وحروب أو تلك المتأثرة بالنزاعات في دول الجوار، مثل اليمن ولبنان والأردن وفلسطين وتونس.

ووفق البنك الدولي، إن إرتفاع أسعار النفط والغاز يزيد من كلفة النقل الدولي والتقل التجاري، وبالتالي يزيد من أسعار المنتجات المستوردة. وهذا بدوره يزيد من الضغط على العجز في الميزان التجاري للدول العربية التي هي مستورد صافي للغذاء والمنتجات الأساسية، وكذلك المواد الأولية المستخدمة كمدخلات للصناعات المحلية.

ضغوط متزايدة

ارتفعت أسعار الطاقة والحبوب والمعادن بصورة حادة منذ غزو أوكرانيا، وهو ما يشير إلى أن معدلات التضخم من المنتظر أن ترتفع بوتيرة سريعة.



المصادر: مؤسسة Bloomberg، ووزارة الزراعة الأمريكية، و مؤسسة Datastream، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: * تحسب أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا والولايات المتحدة باستخدام سعري مؤشر "TTF" الهولندي و مؤشر "هنري هاب" كمتغيرين بديلين. على ترتيب ** مؤشر أسعار المعادن الأساسية يتضمن الألمنيوم والكوبالت والنحاس وخام الحديد والرصاص والموليبدنوم والنيكل والقصدير واليورانيوم والزنك.

تأثرت السياحة في مصر بسبب الحرب إذ تعتبر مقصداً سياحياً من كل من روسيا وأوكرانيا، كما أن مصر تعتمد بنحو 80% من واردات القمح من كلا البلدين، ما جعلها تواجه مخاطر كبيرة تهدد أمنها الغذائي والإجتماعي. ووفق منظمة "مجموعة الأزمات (Crisis Group)، فإن إجراءات الطوارئ التي إعتدتها مصر للحد من تداعيات الحرب على إقتصادها لمواجهة إرتفاع كلفة الواردات وإنخفاض العائدات السياحية، لناحية منع تصدير بعض المنتجات الزراعية الغذائية الأساسية وتقديم حوافز لمزارعي القمح لتطوير الإمدادات المحلية وغيرها، ستزيد من العجز في الحساب الجاري ويضغط أكثر على سعر الصرف والفوائد. وهذا بدوره يؤثر سلباً على القدرة الشرائية للمواطنين ويهدد إستقرار بعض مؤشرات بيئة الأعمال والإستثمار، الأمر الذي يحذ من إستقطاب الرساميل إليها.

ورغم أن العراق لا يعتمد كلياً على روسيا وأوكرانيا لإستيراد حاجاته من القمح والحبوب الأساسية، غير أنه واجه أزمة جفاف خلال موسم الحصاد لعام 2001، ما جعله يضطر إلى زيادة إستيراد هذه المواد من الأسواق العالمية وبالأسعار

الفصل الخامس

أداء القطاع الصناعي في الأقطار العربية، تحليل قطري

تقرير الصناعة العربية

إصدار ديسمبر 2022



المملكة الأردنية الهاشمية



تقرير الصناعة العربية

إصدار ديسمبر 2022

أولاً: المؤشرات الإقتصادية الكلية

النمو في الناتج المحلي الإجمالي

الجدول 1 : الناتج المحلي الإجمالي

السنة	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي %	الناتج المحلي الإجمالي - دولار
2015	2.5	38,587,017,887
2016	2	39,892,551,127
2017	2.1	41,408,960,845
2018	1.9	42,932,112,676
2019	2	44,502,895,915
2020	-1.6	43,697,659,296
2021	2.2	45,243,661,972

* المصدر: البنك الدولي 2022، البنك المركزي الأردني

سجل الاقتصاد الأردني نمواً طفيفاً خلال الفترة ما بين عامي 2015 و2019. إذ نما الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 2.1% خلال تلك الفترة. وقد انخفض معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 ليسجل -1.6% بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19 التي أدت إلى تراجع في الحركة الاقتصادية وركود في الاقتصادات العالمية كافة، إلا أنه ارتفع عام 2021 ليعود إلى مستوياته السابقة ليسجل 2.2% بنهاية ذلك العام

معدلات النمو الفردي

يسعى الأردن إلى تعزيز مقومات الاقتصاد الوطني وانعكاساتها الإيجابية على حياة المواطنين، ولا سيما من خلال تنويع القاعدة الإنتاجية وتوفير فرص العمل الجديدة خصوصاً لفئة الشباب. وفي هذا الإطار، شهد نصيب الفرد من الناتج المحلي ارتفاعاً من 4,164 دولار في عام 2015 إلى 4,406 دولار في عام 2021. وبسبب تداعيات جائحة كوفيد-19 وفترات الإقفال القسري وتوقف الكثير من المنشآت الإنتاجية في معظم النشاطات الاقتصادية، مما أدى إلى ارتفاع في البطالة، انخفض أيضاً نصيب الفرد من الناتج المحلي إلى 4,283 دولار أمريكي عام 2020.

الجدول 2 : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي - دولار	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	4,164	4,175	4,232	4,308	4,405	4,283	4,406

* المصدر: البنك الدولي 2022

تطور معدل البطالة

الأزمة في سوريا بتفاقم البطالة في سوق العمل الأردني، ويستضيف الأردن ثاني أعلى نسبة من اللاجئين إلى عدد السكان في العالم بعد لبنان. وفي هذا الإطار، وضع الأردن عدة خطط واستراتيجيات وطنية وأطر سياسات لمواجهة هذه التحديات وتخفيض معدلات البطالة، خصوصاً بين الفئات الضعيفة والمهمشة من السكان، وتعزيز القدرات الحكومية في تنفيذ تطلعاتها، ومنها "خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية 2018-2020"، وخطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني 2018-2020، والاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (2019-2020)، ورؤية الأردن 2025، والاستراتيجية الوطنية للتشغيل، وإطار إنعاش فرص العمل

يعتبر موضوع البطالة، وخصوصاً بين فئة الشباب العمرية وخصوصاً عند الفتيات، من التحديات الكبرى التي تواجه الأردن وتحد من قدرته على تحقيق التنمية البشرية المستدامة. ووفق الجدول أدناه، ارتفع معدل البطالة في الأردن من 13% في عام 2015 إلى 18.27% في عام 2018 لينخفض قليلاً عام 2019 إلى 16%. إلا أنه عاد وارتفع عام 2020 إلى نحو 19% بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19، واستقر عند هذا المعدل في العام التالي، ما يعني أن الأردن لم يستطع تحقيق التعافي اللازم خلال تلك الفترة. ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، يتصف سوق العمل في الأردن بتدني مستويات المشاركة في القوة العاملة، وتجزئة سوق العمل حسب النوع الاجتماعي والهجرة. وقد ساهم استقبال الأردن لأعداد كبيرة من اللاجئين بسبب

الجدول 3 : معدل البطالة

معدل البطالة %							
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
19.252	19.026	16.81	18.27	18.14	15.28	13.08	معدل البطالة

المصدر: منظمة العمل الدولية

أسعار المستهلك ومعدلات التضخم

شهدت أسعار المستهلك تراجعاً في الأردن في عامي 2015 و2016 مسجلة -0.8% و-0.9% على التوالي. وشهد عامي 2017 و2018 ارتفاعاً في معدلات التضخم ليبلغ 3.3% و4.5% على التوالي مصحوباً بارتفاع في الطلب على السلع ومعدلات الاستهلاك في السوق المحلي، ليتراجع إلى 0.8% عام 2019 ويسجل أدنى مستوى بحوالي 0.3% عام 2020 بسبب تراجع الطلب على السلع وتراجع الاستهلاك مع تفشي جائحة كوفيد-19. ومع عودة النشاط الاقتصادي ومجالات التعافي عام 2021، ارتفع الطلب مجدداً على السلع مما أدى إلى عودة الارتفاع في معدل التضخم إلى 1.3% في تلك الفترة.

الجدول 4 : أسعار المستهلك ومعدلات التضخم

اسعار المستهلك ومعدلات التضخم %							
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
1.3	0.3	0.8	4.5	3.3	-0.8	-0.9	معدلات التضخم

المصدر: البنك الدولي 2022

ثانياً: المؤشرات الاقتصادية القطاعية

تطور القيمة المضافة الصناعية بالأردن

المرتبطة بتداعيات الأوضاع الإقليمية على الاقتصاد المحلي ولا سيما ارتفاع نسبة البطالة وتعاضم حجم المديونية العامة وتداعيات تراجع أسعار النفط على قيمة التدفقات المالية إلى الأردن ولا سيما تحويلات المغتربين. وتجدر الإشارة إلى أن الأردن سعى خلال تلك الفترة إلى تدارك الآثار السلبية على المدين المتوسط والطويل، من خلال التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي لتصحيح الميزانية العامة، بالإضافة إلى الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي على تخفيف القيود على قواعد المنشأ بالإضافة إلى خطط تنويع مصادر وإمدادات الطاقة ما يتيح للقطاع الصناعي بالأردن تخفيض الكلفة التشغيلية للإنتاج بالإضافة إلى تسهيل التصدير وبالتالي جذب الاستثمارات الجديدة إلى القطاعات المنتجة.

يبين الجدول 5 تطور القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية والتحويلية والصناعية في الأردن. وسجلت القيمة المضافة للقطاع الاستخراجي ارتفاعاً في الفترة ما بين عامي 2014 إلى 925 مليون دولار عام 2020، من 818 مليون دولار عام 2014 إلى 925 مليون دولار عام 2021. وسجل القطاع الاستخراجي أعلى قيمة له عامي 2015 و2019. وعرف القطاع التحويلي أيضاً ارتفاعاً في القيمة المضافة خلال الفترة قيد الدرس، مسجلاً أعلى نسبة عام 2019 بنحو 7,557 مليون دولار. وبالمجمل، يكون القطاع الصناعي قد طور من قيمته المضافة في الاقتصاد الوطني ليصل إلى 8,482 مليون دولار عام 2020 بالمقارنة مع 8,084 مليون دولار عام 2014، علماً أنه حافظ على منحنى تصاعدي منذ عام 2016 ليسجل أعلى قيمة بنحو 8,836 مليون دولار عام 2019. ويبين الجدول التالي أيضاً أن أدنى قيمة مضافة للقطاع الصناعي كانت عام 2016، وقد يعود ذلك إلى التراجع المجمل في حركة الأنشطة الاقتصادية بالأردن بسبب التحديات التي واجهها الاقتصاد الأردني خلال تلك الفترة

الجدول 5 : تطور القيمة المضافة الصناعية بالأردن

تطور القيمة المضافة الصناعية بالأردن - مليون دولار							
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
925	947	823	735	725	940	818	قطاع استخراجي
7,557	7,889	7,694	7,484	7,193	7,412	7,266	قطاع تحويلي
8,482	8,836	8,517	8,219	7,918	8,352	8,084	صناعي

* المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد

تطور الإنتاج الصناعي في الأردن

ارتفع إنتاج الصناعة الاستخراجية في الأردن بين عامي 2014 و2021. ويشير الجدول أدناه إلى أن صناعة الفوسفات والبوتاس تحسنت بشكل كبير خلال تلك الفترة وسجلت أعلى معدل لها في عام 2021، رغم مسار التذبذبات في قيمة الإنتاج بين عام وآخر. كما تطور إنتاج الأسمدة خلال السنوات الأخيرة وسجل أعلى معدل له بنحو 1,055 ألف طن عام 2021. ومن ناحية أخرى، شهد إنتاج الأحماض الكيماوية والكلنكر تقلبات كثيرة خلال السنوات قيد الدرس. أمّا بالنسبة إلى المنتجات البترولية على وجه الخصوص، فشهدت تراجعاً خلال الأعوام 2016 إلى 2018، وذلك بالتزامن مع تراجع أسعار النفط والمشتقات البترولية في الأسواق العالمية خلال تلك الفترة، لتعود وتحسّن بشكل طفيف خلال عام 2019 قبل أن تنعكس مرة أخرى عام 2020 بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19. واستمرت في المنحى التراجعي خلال عام 2021 بسبب التقلبات في أسواق النفط العالمية وإجراءات التعافي البطيئة التي لم تؤثر بشكل هيكلي على الطلب على هذه المنتجات البترولية.

الجدول 6 : تطور الإنتاج الصناعي

تطور الإنتاج الصناعي - ألف طن								
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
								الصناعات الاستخراجية
9,840	8,616	9,089	7,987	8,666	7,989	8,264	7,109	فوسفات
2,562	2,455	2,487	2,434	2,320	2,004	2,355	2,086	بوتاس
								الصناعات التحويلية
1,055	929	748	882	695	547	619	886	الأسمدة
1,562	1,392	1,292	1,375	1,309	1,083	1,206	1,442	أحماض كيماوية
216	293	282	587	543	575	653	865	كلنكر
1,765	1,855	2,274	2,213	2,604	2,793	3,212	3,007	منتجات بترولية

المصدر: الشركات الصناعية في الأردن. البنك المركزي الأردني

الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي في الأردن

قطاع منتجات التبغ الذي عرف انتعاشاً بشكل عام، وقطاع الملابس والمنتجات الجلدية والكيماويات والمستحضرات الصيدلانية وصناعة المطاط. وعلى وجه الخصوص، تطور الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي الاستخراجي خلال الفترة 2014 - 2020 مستنداً إلى النتائج التي حققها قطاع استخراج المعادن الكيماوية والأسمدة الطبيعية وقطاع الأنشطة الأخرى المتعلقة بالتعدين، اللذان عرفا تحسناً لا بأس به مكن قطاع الصناعات الاستخراجية من الحفاظ على تطور إيجابي رغم التراجع الكبير لأنشطة قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي.

يشير تطور الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي على أساس سنة 2010. خلال فترة 2014 - 2020، إلى أن قطاع الصناعة في الأردن قد عرف تراجعاً سنوياً مستمراً ما بين عامي 2014 و2020، إذ مرّ من مستوى 108% إلى مستوى 80% مسجلاً تناقصاً بنسبة 28%، وشكّل عام 2018 منعطفاً سلبياً كبيراً في هذا المجال. ونتج هذا التطور السلبي عن انكماش أنشطة الصناعات التحويلية إذ هبط الرقم القياسي الخاص بكمياتها من مستوى 107% المسجل عام 2014 إلى 74% عام 2020. وتجدر الإشارة إلى أن كل قطاعات الأنشطة التحويلية عرفت تراجعاً هاماً خلال الفترة ما بين عامي 2014 و2020 باستثناء

الجدول 7 : الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي في الأردن

الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي							
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
130	128	122	121	107	117	100	الصناعات الاستخراجية:
76	49	47	50	58	62	100	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي
104	104	82	83	85	44	100	استغلال المحاجر
132	131	125	124	109	124	101	استخراج المعادن الكيماوية والأسمدة الطبيعية
74	86	87	93	96	97	107	الصناعات التحويلية:
53	66	70	81	85	101	102	صنع المنتجات الغذائية
88	105	97	88	90	93	100	صنع المشروبات
137	133	124	134	138	149	102	صناعة منتجات التبغ
101	131	111	114	108	91	100	صنع المنسوجات
193	275	294	308	328	168	103	صنع الملبوسات
301	227	254	289	283	212	100	صنع المنتجات الجلدية
250	260	249	209	147	108	100	صنع الخشب ومنتجات الخشب باستثناء الأثاث
84	71	77	93	98	103	100	صنع الورق ومنتجات الورق
28	55	59	64	66	69	100	الطباعة واستنساخ وسائط الإعلام المسجلة
56	67	65	78	84	97	99	صنع المنتجات النفطية المكررة
147	129	112	88	88	90	101	صنع المواد والمنتجات الكيماوية
115	102	87	87	78	70	99	صنع المنتجات والمستحضرات الصيدلانية
127	170	193	201	146	99	100	صنع منتجات المطاط واللدائن
57	80	88	93	91	103	100	صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى
55	61	70	74	78	102	100	صنع الفلزات القاعدية
91	63	69	83	76	60	100	صنع منتجات المعادن المشككة، باستثناء الآلات والمعدات
27	28	30	41	48	72	100	صنع الحواسيب والمنتجات الالكترونية والبصرية
31	37	38	61	101	74	100	صنع المعدات الكهربائية
30	22	61	71	64	159	100	صنع الآلات والمعدات غير المصنفة في موضع آخر
57	76	79	62	66	86	100	صناعة المركبات ذات المحركات والأبدان
304	370	352	254	226	208	101	صنع الأثاث
91	109	106	82	83	73	100	الصناعات التحويلية الأخرى
128	129	126	129	126	124	101	توليد ونقل وتوزيع الطاقة (الكهربائية)
80	91	91	97	98	100	108	الرقم القياسي

* المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد

مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

إلى العمل. وبشكل عام، تؤكد البيانات في الجدول أدناه أن الاقتصاد الأردني ما زال يعتمد بشكل كبير على قطاع الخدمات بمختلف أنشطته، وتستحوذ "خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال" على المساهمة الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي، ويليهما قطاع الخدمات المرتبط بالعمل الحكومي. ومن جهة ثانية، تنصدر الصناعات التحويلية لأثمة القطاعات غير الخدماتية في المساهمة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي هذا الإطار، يسعى الأردن الى تنويع القاعدة الاقتصادية وجذب الاستثمارات لخلق فرص العمل في القطاعات الأقل تأثراً بالآزمات وبعدم الاستقرار.

في نظرة على مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي نرى تطوّر مختلف القطاعات في فترة 2018 إلى 2021. فشهد قطاع الزراعة والصيد والأسماك في فترة 2018 إلى 2021 ارتفاعاً من 2,080 مليون دولار إلى 2,374 مليون دولار. كذلك قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال الذي تطوّر من 7,676 مليون دولار إلى 8,519 مليون دولار خلال تلك الفترة. أمّا بالنسبة إلى مختلف الخدمات الأخرى فنلاحظ تراجعاً حاداً خلال عام 2020 مع تفشي جائحة كوفيد-19، وكذلك تراجع قطاع الإنشاءات نسبياً ليعود ويتحسن خلال عام 2021 مع عودة الأنشطة الاقتصادية

الجدول 8 : مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية - مليون دولار				
السنة	2018	2019	2020	2021
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	2080	2189	2276	2374
التعدين والمحاجر	823	947	925	1079
الصناعات التحويلية	7692	7887	7555	7818
الكهرباء والمياه	811	843	832	847
الانشاءات	1218	1219	1149	1221
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	4052	4177	4016	4164
النقل والتخزين والاتصالات	3754	3934	3670	3791
خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الاعمال	7676	8020	8224	8519
منتجات الخدمات الحكومية	5897	6124	6282	6431
خدمات أخرى	3526	3651	3461	3467

* تم استخدام أسعار الصرف في نهاية العام كالتالي: يساوي الدينار الأردني 1.405 دولار أميركي في الأعوام 2018 و 2019 ويساوي 1.41 دولار بنهاية عام 2020.
* المصدر: البنك المركزي الأردني

قطاعات أخرى أساسية في الاقتصاد الأردني

تتفاشى الأردن في هذا القطاع وللاستفادة من الموارد البشرية الشابة الموجودة في الأردن. كذلك، يسعى الأردن إلى تعزيز الاستفادة من موقعه الجغرافي في قطاع النقل واللوجستيات، وهو يشكل نحو 8.2% من الناتج المحلي الإجمالي ويوظف نحو 7.6% من اليد العاملة في الأردن. وعلى صعيد آخر، يعتبر الأردن من الدول الأكثر تأثراً بموجات الجفاف وبالتالي بالتغير المناخي، مما يؤثر سلباً على الإنتاج الزراعي والاكتفاء الذاتي، وبالتالي يتعرض الأردن لتحديات في توفير الأمن الغذائي. ويسعى الأردن باستمرار من خلال برامج مع الجهات المختصة إلى وضع وتنفيذ استراتيجيات ومبادرات تساهم في تعزيز الإنتاج الزراعي وفق التغيرات المناخية وكذلك في تحسين القدرة التسويقية للمنتجات الزراعية الأردنية.

تلعب السياحة دوراً بارزاً في الاقتصاد الأردني من خلال تعزيز الواردات المالية، إذ يشكل قطاع السياحة نحو 19.4% من الناتج المحلي الإجمالي ويشكل المورد الأساسي لخلق فرص عمل للقطاع الخاص. وقد وضع الأردن "الاستراتيجية الوطنية للسياحة" للفترة 2021-2025 لتعزيز السياحة الشاملة والمستدامة، وتتضمن إجراءات لتعزيز الاستثمارات في القطاعات السياحية وتخفيض الكلفة التشغيلية لها. ومن جهة أخرى، يشهد الأردن تطوراً ملفتاً في قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وهو من القطاعات الواعدة والأكثر نمواً في الأردن حالياً. وقد شهد هذا القطاع نمواً بنحو 6% خلال فترة جائحة كوفيد-19. ويسعى الأردن إلى إشراك هذا القطاع في سائر القطاعات باعتباره رافعة لها، ووضع الأردن استراتيجية وطنية للرقمنة لعام 2025 بهدف تعزيز

ثالثاً: التجارة الخارجية

المصادرات الأردنية

يتضح حسب معطيات الجدول رقم 9 المتعلقة ان صادرات الأردن شهدت بالإجمال تحسناً ملحوظاً بنحو 29.7% ما بين عامي 2018 و2021. ساهم في هذا التطور ارتفاع صادرات "المواد الغذائية والحيوانات الحية" بنحو 24%، و"مواد خام غير صالحة للأكل عدا المحروقات" بنحو 38%، و"مواد كيميائية" بنحو 62% خلال تلك الفترة.

الجدول 9: التركيب السلعي للمصادرات الوطنية حسب التصنيف الدولي

التركيب السلعي للمصادرات الوطنية حسب التصنيف الدولي - مليون دولار				
السنة	2018	2019	2020	2021
مواد غذائية وحيوانات حية	912,653	938,565	977,610	1,133,464
مشروبات وتبغ	82,738	78,535	63,117	71,679
مواد خام غير صالحة للأكل عدا المحروقات	1,046,391	1,094,180	994,567	1,444,418
وقود معدني ومواد تشحيم ومواد مشابهة	112,570	118,082	94,391	60,189
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	3,413	2,907	8,368	6,107
مواد كيميائية	1,638,244	1,777,187	2,073,146	2,658,448
بضائع مصنوعة مصنفة حسب المادة	511,941	550,507	500,079	705,846
آلات ومعدات النقل	257,699	211,193	189,653	280,050
مصنوعات متنوعة	1,989,091	2,126,671	1,816,732	2,084,770
أخرى	13,222	121,110	369,308	70,692
المجموع العام	6,567,962	7,018,937	7,086,972	8,515,661

* تم استخدام أسعار الصرف في نهاية العام كالتالي: يساوي الدينار الأردني 1.405 دولار أميركي في الأعوام 2018 و 2019 ويساوي 1.41 دولار بنهاية عام 2020
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، البنك المركزي الأردني

التوزيع الجغرافي للمصادرات السلعية للأردن

التصدير كافة، فقد شهدت المصادرات الأردنية الموجهة إلى الدول العربية والولايات المتحدة الأميركية والصين الشعبية والهند تطوراً بارزاً ما بين عامي 2018 و 2019، لتتخف خلال عام 2020 ثم تعود إلى مسارها الإيجابي خلال عام 2021 مع عودة الأنشطة الإنتاجية والتجارية في الأردن. وبالإجمال، ما زالت الدول العربية في صدارة قائمة الدول المستوردة من الأردن.

حسب معطيات الجدول رقم 10 المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للمصادرات الأردنية وتطوره خلال الفترة 2018 إلى 2021، عرف تصدير السلع الأردنية منحنى تطور إيجابي خلال تلك الفترة بالنسبة إلى مصادرات الموجهة إلى دول الاتحاد الأوروبي، وقد ساهم تخفيف الاتحاد الأوروبي لقواعد المنشأ في تسهيل دخول المنتجات الأردنية إلى السوق الأوروبي. واتخذت المصادرات الموجهة إلى "البلدان الأخرى" المنحنى ذاته. كما تحسنت المصادرات بشكل كبير إلى مجموعة "الدول الأوروبية الأخرى" خلال عام 2020 قبل أن تتراجع في العام التالي. وباستثناء تداعيات جائحة كوفيد-19 على أنشطة

الجدول 10: التوزيع الجغرافي للمصادرات السلعية

التوزيع الجغرافي للمصادرات السلعية للأردن - مليون دولار				
السنة	2018	2019	2020	2021
الدول العربية	2,852,699	2,920,452	2,832,303	3,201,834
دول الاتحاد الأوروبي	199,089	203,137	215,434	278,197
الدول الأوروبية الأخرى	16,786	53,947	251,839	76,483
الولايات المتحدة الأمريكية	1,726,104	1,941,620	1,714,772	2,237,003
الصين الشعبية	104,376	198,940	161,262	101,710
الهند	682,401	697,017	861,977	1,278,238
اليابان	33,047	23,617	21,949	32,111
البلدان الأخرى	953,460	980,207	1,027,436	1,310,085
المجموع العام	6,567,962	7,018,937	7,086,972	8,515,661

* تم استخدام أسعار الصرف في نهاية العام كالتالي: يساوي الدينار الأردني 1.405 دولار أميركي في الأعوام 2018 و 2019 ويساوي 1.41 دولار بنهاية عام 2020.
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، البنك المركزي الأردني

المستوردات الأردنية

حسب معطيات جدول رقم 11، شهد الاستيراد الأردنيّ منحنى تراجعٍ خلال عاميّ 2019 و2020 بالمقارنة مع عام 2018، ليعود ويرتفع خلال عام 2021 بالتّوازي مع إجراءات التّعافي وعودة الأنشطة الاقتصادية وإزدياد الطّلب على الاستهلاك الداخليّ ما بعد جائحة كوفيد-19. وبالإجمال، ارتفع حجم الواردات من "مواد غذائيّة وحيوانات حيّة" بنحو 19% خلال الفترة قيد الدّرس، وكذلك ارتفعت قيمة الاستيراد للمواد الكيماويّة بنحو 25% و"للّبضائع المصنوعة مصنّفة حسب المادّة" بنحو 2.7%، وكذلك "المشروبات والتّبغ" و"مواد خام غير صالحة للأكل عدا المحروقات" والمصنوعات المتنوّعة خلال عام 2021 بالمقارنة مع عام 2018. وتجدر الإشارة إلى ارتفاع قيمة الاستيراد من المواد الغذائيّة والحيوانات الحيّة عام 2020 خلال فترة الجائحة، وكذلك المواد الكيماويّة، فيما تراجع الاستيراد بشكل كبير لمعظم السّلع.

الجدول 11: التركيب السلعي للمستوردات الوطنية حسب التصنيف الدولي

التركيب السلعي للمستوردات الوطنية حسب التصنيف الدولي - مليون دولار				
السنة	2018	2019	2020	2021
مواد غذائية وحيوانات حيّة	3,400,840	3,379,783	3,642,533	4,051,579
مشروبات وتّبغ	190,640	168,580	221,663	234,008
مواد خام غير صالحة للأكل عدا المحروقات	353,308	355,631	378,603	441,680
وقود معدني ومواد تشحيم ومواد مشابهة	4,214,421	3,586,175	1,850,461	2,673,184
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	166,592	152,281	167,850	240,030
مواد كيماوية	2,215,358	2,178,301	2,314,868	2,761,842
بضائع مصنوعة مصنّفة حسب المادّة	3,138,235	3,044,188	2,703,363	3,223,942
آلات ومعدات النقل	4,621,922	4,456,886	3,612,983	4,128,851
مصنوعات متنوّعة	1,364,518	1,335,010	1,224,463	1,651,809
أخرى	594,304	466,551	1,073,982	2,229,633
المجموع العام	20,260,138	19,123,387	17,190,768	21,636,557

تم استخدام أسعار الصرف في نهاية العام كالتالي: يساوي الدينار الأردني 1.405 دولار أميركي في الأعوام 2018 و 2019 ويساوي 1.41 دولار بنهاية عام 2020. المصدر: دائرة الإحصاءات العامة. البنك المركزي الأردني

التوزيع الجغرافي للواردات

من "مواد غذائيّة وحيوانات حيّة" بنحو 19% خلال الفترة قيد الدّرس، وكذلك ارتفعت قيمة الاستيراد للمواد الكيماويّة بنحو 25% و"للّبضائع المصنوعة مصنّفة حسب المادّة" بنحو 2.7%، وكذلك "المشروبات والتّبغ" و"مواد خام غير صالحة للأكل عدا المحروقات" والمصنوعات المتنوّعة خلال عام 2021 بالمقارنة مع عام 2018. وتجدر الإشارة إلى ارتفاع قيمة الاستيراد من المواد الغذائيّة والحيوانات الحيّة عام 2020 خلال فترة الجائحة، وكذلك المواد الكيماويّة، فيما تراجع الاستيراد بشكل كبير لمعظم السّلع.

يشير الجدول رقم 12 إلى ارتفاع الاستيراد في الأردن بشكل عام من جميع الدّول خلال الفترة ما بين عاميّ 2018 و2021، رغم تراجعها خلال عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19. وما زالت الدّول العربية تتصدّر قائمة الدّول التي يستورد منها الأردن، إذ ارتفعت قيمة الاستيراد بنحو 13.2% عام 2021 بالمقارنة مع عام 2018. وحافظت سلّة المستوردات من دول الاتحاد الأوروبي على شبه استقرار في قيمتها بحوالي 4 مليار دولار، بالرّغم من تراجعها إلى حوالي 3.5 مليار دولار عام 2020. وفي المقابل، تراجعت الفاتورة الاستيراديّة من الولايات المتّحدة الأميركيّة بنحو 20.1% عام 2021 بالمقارنة مع عام 2018. ويرتبط التّذبذب بالاستيراد بالوضع الاقتصاديّ الكليّ في البلاد، بما يعكس القدرة على الاستيراد حسب الأولويّات القطاعيّة وحسب الوضع في الماليّة العامّة وفي سوق التّقد. ويرتفع خلال عام 2021 بالتّوازي مع إجراءات التّعافي وعودة الأنشطة الاقتصادية وإزدياد الطّلب على الاستهلاك الداخليّ ما بعد جائحة كوفيد-19. وبالإجمال، ارتفع حجم الواردات

الجدول 12: التوزيع الجغرافي للمستوردات السلعية

التوزيع الجغرافي للمستوردات السلعية للأردن - مليون دولار				
السنة	2018	2019	2020	2021
الدول العربية	5,410,211	5,065,496	4,049,846	6,125,608
دول الاتحاد الأوروبي	4,389,101	3,866,253	3,535,428	4,044,152
الدول الأوروبية الأخرى	748,049	563,632	628,611	1,114,100
الولايات المتحدة الأمريكية	1,759,866	1,558,024	1,371,614	1,392,918
الصين الشعبية	2,760,340	3,120,172	2,703,441	3,143,113
الهند	565,524	918,487	488,204	592,524
اليابان	407,883	403,878	329,291	361,150
البلدان الأخرى	4,219,164	3,627,445	4,084,332	4,862,991
المجموع العام	20,260,138	19,123,388	17,190,768	21,636,557

* تم استخدام أسعار الصرف في نهاية العام كالتالي: يساوي الدينار الأردني 1.405 دولار أميركي في الأعوام 2018 و 2019 ويساوي 1.41 دولار بنهاية عام 2020.
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، البنك المركزي الأردني

رابعاً: الاستثمار الأجنبي المباشر

الجدول 13: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر

تطور الاستثمار - دولار	
2015	1,600,281,690
2016	1,552,957,746
2017	2,029,718,310
2018	954,929,577
2019	729,718,310
2020	718,028,169

* البنك الدولي 2022

ارتفعت الاستثمارات الأجنبية الصافية بين عام 2015 و 2017- من 1.6 مليار دولار أميركي إلى حوالي 2 مليار دولار، إلا أنها عادت وانخفضت في فترة 2018 إلى 2020 لتصل إلى 718 مليون دولار أميركي، وذلك بسبب عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي وانعكاسه على بيئة الاستثمار، رغم الجهود التي وضعها الأردن خلال تلك الفترة للحد من تدهور الوضع الاقتصادي. وبالطبع جاءت جائحة كوفيد-19 لتعيق الجهود الحكومية الرامية لإصلاح بيئة الأعمال والاستثمار إذ أسفرت عن مزيد من التراجع في دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن.

خامساً : توقعات إقتصادية لعامي 2023-2024

من المتوقع أن يستمر الأردن في جهوده للتعافي من تداعيات جائحة كوفيد-19، خلال الفترة القادمة، بالإضافة إلى بدء حصد نتائج مبادرات الإصلاح في الاقتصاد والمالية العامة التي كان الأردن قد بدأ العمل على تنفيذها خلال السنوات القليلة الماضية. ويأتي هذا التوجه في ظل التحديات المستجدة والمنبثقة عن تداعيات الحرب بين أوكرانيا وروسيا على سلاسل الإمداد الدولية لمصادر الطاقة وللمواد الغذائية الأساسية، والتي بدورها ستؤثر سلباً على وضع الميزانية العامة وحجم الدين العام وبالتالي على النمو الاقتصادي المتوقع في الفترة المقبلة. ووفق وكالة فيتش، سيقود الاستهلاك الخاص قاطرة التعافي الاقتصادي مدعوماً بفك القيود لما بعد فترة كوفيد-19- وكذلك تحسن حجم تحويلات المغتربين وخصوصاً من الدول الخليجية، وبقى تأثير ارتفاع الأسعار في السوق المحلي، متأثراً بارتفاعها بالأسواق العالمية، لاعباً أساسياً في تحديد مدى قدرة الاقتصاد الأردني على تسريع عجلة التحسن والنمو. ومن جهة ثانية، تتوقع وكالة فيتش أن تقود الاستثمارات في البنية التحتية وفي القطاعات الصناعية قاطرة النمو الاقتصادي للفترة المقبلة، ما يعزز فرص جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وغيرها من مقومات بيئة الأعمال.

سادسا - القطاعات الواعدة

الرئيسية فرصاً للوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية. ويشهد الإقتصاد الأردني تطوراً في قطاع خدمات التقنيات الطبية. يتجاوز الإنفاق على الرعاية الصحية في الأردن 9% من الناتج المحلي الإجمالي ويتم استيراد 80% من المعدات الطبية في البلاد. ويعتبر الأردن من الدول الرائدة إقليمياً في تقديم الخدمات الطبية، ووجهة إستشفائية للذين يسعون إلى علاج بأسعار معقولة وعالية الجودة، مما يوفر طلباً على التقنيات الطبية المتقدمة والإمدادات والمعدات.

يعتبر قطاع الصناعات الإبداعية من بين "القطاعات الواعدة" في المملكة. ترتبط القطاعات الفرعية للصناعات الإبداعية بوسائل الإعلام - لا سيما الأفلام والموسيقى والوسائط السمعية والبصرية والألعاب الجديدة والمحتوى الرقمي - بالإضافة إلى الإبداعات الوظيفية - بما في ذلك التصميم والمنتجات والأزياء - والخدمات الإبداعية مثل الإعلان والعلامات التجارية والتسويق. كما يعتبر قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحد أسرع القطاعات نمواً في الإقتصاد الأردني، مع أكثر من 2.3 مليار دولار، وهو ما يمثل أكثر من 22000 وظيفة ويشكل 3.8% من الناتج المحلي الإجمالي. هناك أكثر من 900 شركة تعمل في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمحتوى عبر الإنترنت والهاتف المحمول والاستعانة بمصادر خارجية للأعمال وتطوير الألعاب. يمكن أن توفر الشركات

قطاع الصناعات الإبداعية

ترتبط القطاعات الفرعية للصناعات الإبداعية بوسائل الإعلام لاسيما:

- * الأفلام والموسيقى
- * الوسائط السمعية والبصرية
- * الألعاب الجديدة
- * المحتوى الرقمي



قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

- * أحد أسرع القطاعات نمواً في الإقتصاد الأردني
- * يمثل أكثر من 22000 وظيفة
- * أكثر من 900 شركة تعمل في هذا المجال عبر الإنترنت والهاتف المحمول
- * يشكل 3.8% من الناتج المحلي الإجمالي



قطاع خدمات التقنيات الطبية

- شهد الإقتصاد الأردني تطوراً في قطاع خدمات التقنيات الطبية
- * يتجاوز الإنفاق على الرعاية الصحية في الأردن 9% من الناتج المحلي
- * يعتبر الأردن من الدول الرائدة إقليمياً في تقديم الخدمات الطبية
- * يتم استيراد 20% من المعدات الطبية في البلاد



المصادر

- دائرة الإحصاءات العامة.
- البنك المركزي الأردني
- الشركات الصناعية في الأردن.
- البنك الدولي
- منظمة العمل الدولية، تعزيز العمل اللائق في الأردن
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي
- وزارة الاستثمار الأردنية
- مخطط النمو الاقتصادي الأردني
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد

- 2018-2022 <https://www.ssif.gov.jo/UploadFiles/JEGProgramEnglish.pdf>



دولة الإمارات العربية المتحدة



تقرير الصناعة العربية

إصدار ديسمبر 2022

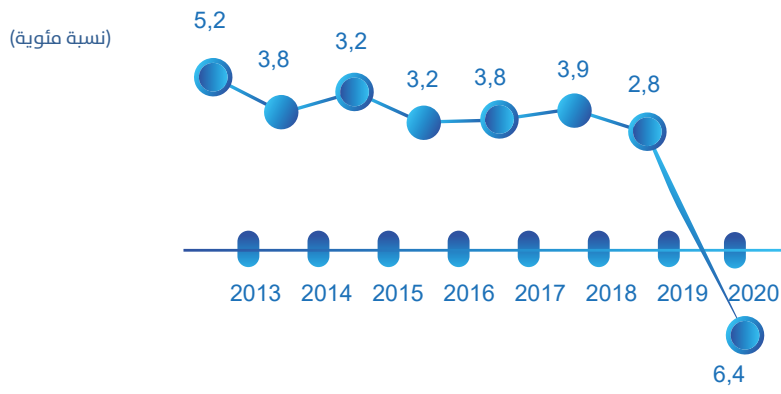
أولاً: المؤشرات الإقتصادية الكلية

معدلات النمو الحقيقية

العالمية. وخلال عام 2020 ونتيجة لانتشار جائحة كورونا شهد القطاع غير النفطي تحديات بسبب عمليات الإغلاق والقيود الصارمة، واضطرابات حركة السفر والسياحة الدولية، والتجارة الإقليمية والعالمية، وسلاسل التوريد، وتخفيضات إنتاج النفط في أوبك+، وانخفاض أسعار النفط بشكل ملفت، وانخفاض الطلب العالمي على النفط، مما أدى إلى تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير، وبلغ معدل النمو ما يقارب (-6.14%)، وبلغت قيمته ما يقارب 360,681 مليون دولار، والذي بدوره انعكس سلباً على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدولة، إذ انخفض خلال عام 2020 إلى نحو 40,907 دولار، مقارنة مع نصيب الفرد خلال عام 2019 والذي بلغ 44,658 دولار، واحتلت الامارات الترتيب الثاني بعد دولة قطر من بين الدول العربية في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

بالرغم من ما شهده العالم من آثار للازمات الاقتصادية ابتداء من الأزمة المالية العالمية التي بدأت في عام 2008، وتداعيات انخفاض أسعار النفط التي بدأت في عام 2014، إلا أن الاقتصاد الإماراتي ومن خلال الشكل رقم (1) يلاحظ بأنه سجل معدلات نمو خلال الفترة (2013-2019) مرتفعة بلغت بالمتوسط 3.6%، وتراوحت خلال الفترة (2014-2018) ما بين (3.3% إلى 3.8%)، رغم انخفاض أسعار النفط الخام أوبك إلى 96.3 دولار للبرميل خلال عام 2014، مقارنة بـ 105.9 دولار عام 2013. وما شهده عام 2017 من ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي والذي سجل ما نسبته 3.8%، والذي بلغت قيمته حوالي 385,605 مليون دولار، جاء نتيجة تحسن أسعار النفط والذي بدوره انعكس بصورة ايجابية على النشاط الاقتصادي في القطاعات غير النفطية. ويتبين أن هناك تذبذب في معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي صعوداً وهبوطاً الأمر الذي يعكس مظاهر آثار موسمية وانعكاسات الأزمة الاقتصادية

الرسم البياني 1: التطور النسبي لمعدلات النمو الحقيقية لاقتصاد الإمارات خلال الفترة (2020-2013)



المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2020، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

مؤشر اسعار المستهلكين والتضخم

إلى بطء تداعيات التضخم العالمي على مستوى الأسعار. أما أسعار السلع والخدمات التجارية القابلة للتداول عبر الحدود فقد ارتفعت بنسبة 0.3%، وتمثل هذه السلع والخدمات ما نسبته 34% من سلة استهلاك مؤشر أسعار المستهلكين، وتأثرت الزيادة في أسعار الواردات بآثار التضخم العالمي، ولكن تم التخفيف من حدتها من خلال ارتفاع قيمة الدولار وبالتالي قيمة الدرهم.

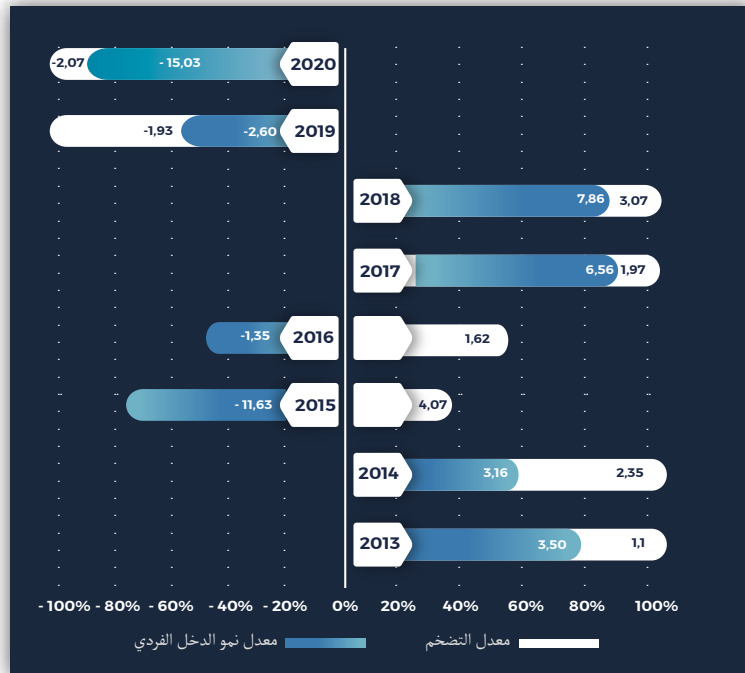
خلال عام 2020 انخفض مؤشر أسعار المستهلكين الكلي بنسبة 2.1%، وجاء هذا الانخفاض نتيجة انخفاض أسعار السلع والخدمات غير التجارية والتي لا يتم تداولها عبر الحدود بنسبة 3.3%، وهذه السلع والخدمات تتحدد أسعارها من خلال ظروف العرض والطلب المحلي، وتمثل هذه السلع والخدمات ما نسبته 66% من سلة استهلاك مؤشر أسعار المستهلكين، إذ انخفض أسعار مكون السكن بنسبة 2.9%، في حين أن المحركات المتبقية للتضخم زادت على نحو معتدل، مما يشير

مقارنة معدلات نمو الدخل الفردي مع معدلات التضخم

لمعرفة التغيرات الحقيقية في رفاة افراد المجتمع لدولة الامارات، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم، وبمقارنة معدلات نمو الدخل الفردي مع معدلات التضخم السنوي، يتبين من خلال الشكل رقم (2)، أن الأولى تفوق الثانية بشكل كبير خلال الفترة (2013-2020) مما يشير إلى تحسن حقيقي ملموس في مستويات المعيشة. وخلال عام 2020 يتضح أن معدلات نمو الدخل الفردي شهدت تراجعاً ملموساً نتيجة تداعيات أزمة جائحة كورونا، إذ سقط الأثر الأكبر لهذه الأزمة على العمال والموظفين، الذين انخفضت رواتب جزء منهم، في حين جرى إنهاء عقود عمل للبعض الآخر، مما ساهم ذلك في انخفاض مستويات الدخل. كما ويُلاحظ أن الدولة حافظت على معدلات تضخم سنوي معتدلة، عكست الاستقرار الاقتصادي وكفاءة السياسة المالية للدولة، وقدرتها على احتواء أي ضغوط تضخمية محلية أو خارجية، خصوصاً خلال الموجات التضخمية التي شهدتها العالم خلال الأعوام الماضية وتحديداً خلال أزمة جائحة كورونا.

الرسم البياني 2: مقارنة معدلات نمو الدخل الفردي مع معدلات التضخم خلال الفترة (2020-2013)

(نسبة مئوية)



المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2020، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

تطور معدلات البطالة المحلية

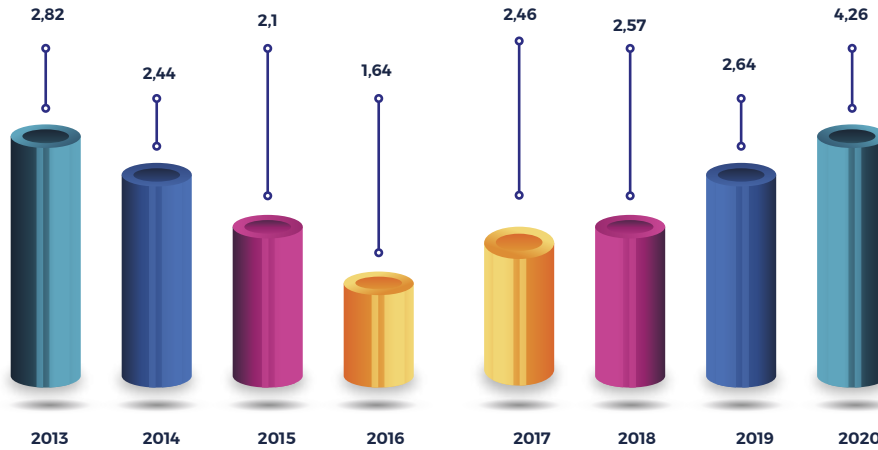
للاارتفاع بشكل ملفت في عام 2020 ليصل إلى 4.26%، نتيجة تداعيات أزمة جائحة كورونا، إذ عمدت العديد من الشركات على تسريح العديد من العاملين لديهم، والقيام بعملية تصفية مصالهم الاقتصادية نتيجة التعثّر المالي الحاصل لها، وبالمتوسط وخلال الفترة (2020-2013) فإن معدل البطالة بلغ 2.62%.

وحول تركيز نسب البطالة بين فئة الجنسين، نجد أن فئات الإناث تعاني أكثر من البطالة مقارنة بالذكور، إذ بلغت معدلات البطالة لفئة الإناث خلال عام 2020 نحو 5.7%، أما لفئة الذكور فقد بلغت نحو 3.8%، ويعود ذلك إلى ارتفاع نسب الخريجين الإناث من الجامعات والكليات والمعاهد الاماراتية، والى محدودية فرص العمل المتاحة للإناث، إذ يبلغ معدل المشاركة الاقتصادية (15 سنة فأكثر) حسب فئة الإناث خلال عام 2020 نحو 65.7%، بينما في فئة الذكور تبلغ نحو 86.4%.

تُعد البطالة ظاهرة ذات أبعاد مختلفة، ومن أخطر المشاكل الاقتصادية الكلية التي تواجه الاقتصاديات المعاصرة، فهي ظاهرة اقتصادية ناتجة عن وجود خلل في النشاط الاقتصادي، كما تعتبر في نفس الوقت ظاهرة اجتماعية لما لها من آثار اجتماعية على عناصر المجتمع أفراداً وأسراً، ولعل البعدين الاقتصادي والاجتماعي للبطالة يزيدان من تعقيدها، ويفرضان اعتماد وسائل تحليل متعددة لفهم طبيعتها وآثارها، ومن ثم محاولة تحديد آليات التأثير عليها. ويبين الشكل رقم (3) معدلات البطالة في دولة الإمارات للفترة (2013-2020)، ويُلاحظ أن التذبذب كان بسيطاً حيث وصل عام 2013 إلى 2.82% ليسجل في عام 2016 أدنى مستوى ونسبة 1.64% ليعود بالارتفاع ليصل في عام 2017 إلى نحو 2.46%. وهذا يدل على أن سوق العمل لدولة الإمارات قد تأثر بشكل محدود بالآزمات الاقتصادية العالمية. إلا أن معدل البطالة عاودت

الرسم البياني 3: معدلات البطالة المحلية خلال الفترة (2013-2020)

(نسبة مئوية)



المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي لوزارة الاقتصاد - دولة الإمارات العربية المتحدة، سنوات مختلفة.

معدلات الأجور المحلية

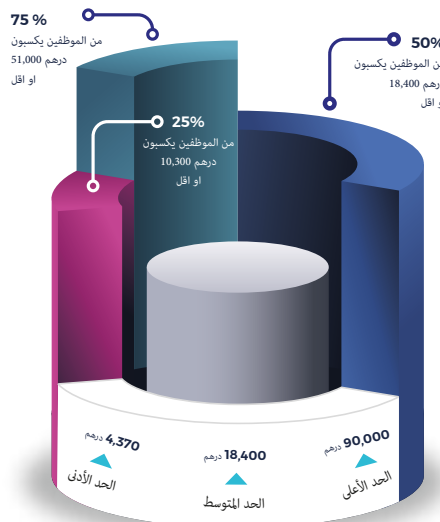
معدلات الاجور في القطاع العام نحو (20,100) درهم شهرياً، وفي القطاع الخاص نحو (18,900) درهم شهرياً. أما حول مستوى الاجور بين كلا الجنسين فان مستوى الاجور متدني بالنسبة للإناث مقارنة مع الذكور سواء في القطاع العام أو الخاص، إذ بلغت معدلات الاجور لفئة الذكور نحو (20,200) درهم شهرياً، ولفئة الإناث نحو (18,800) درهم شهرياً، وقد يعزى السبب في ذلك إلى تركيز عمالة الإناث في وظائف وأعمال متدنية الأجر، وارتفاع مستوى التعليم والمهارات للذكور مقارنة بالإناث. ويلاحظ من خلال الشكل رقم (4) والذي يوضح متوسط الاجور الشهرية للعاملين لعام 2020 نجد بان ما نسبته 75% من الموظفين يكسبون 51,000 درهم او اقل، وان الحد الأدنى للدخل يبلغ 4,370 درهم شهرياً، والحد الأعلى بحدود 90,100 درهم شهرياً.

تعتبر معدلات الاجور والرواتب في دولة الإمارات من أعلى المعدلات في العالم، إذ تعتبر واحدة من الدول ذات الدخل المرتفع، إذ يقدر مستوى الدخل السنوي للفرد نحو (42,700) دولاراً، وهو ما يعادل نحو (155,600 درهم)، إلا ان هذا المستوى من الدخل قد شهد تراجعاً ملموساً في عام 2020 ليصل نحو (36,285) دولاراً، وذلك نتيجة تداعيات أزمة جائحة كورونا. ويبلغ معدل الراتب الشهري للموظف في دولة الامارات العربية المتحدة نحو (19,600) درهم شهرياً، كما تتراوح الرواتب في المعدل الأدنى نحو (4,370) درهم شهرياً، وفي المعدل الأعلى نحو (90,100) درهم شهرياً.

وعلى مستوى معدلات الأجور في القطاع الحكومي والقطاع الخاص، فهي في القطاع العام تعد أعلى منها في القطاع الخاص سواء أكان ذلك للذكور أو الإناث على حد سواء، إذ بلغت

الرسم البياني 4: متوسط الأجور الشهرية للعاملين في دولة الإمارات لعام 2020

(درهم اماراتي)



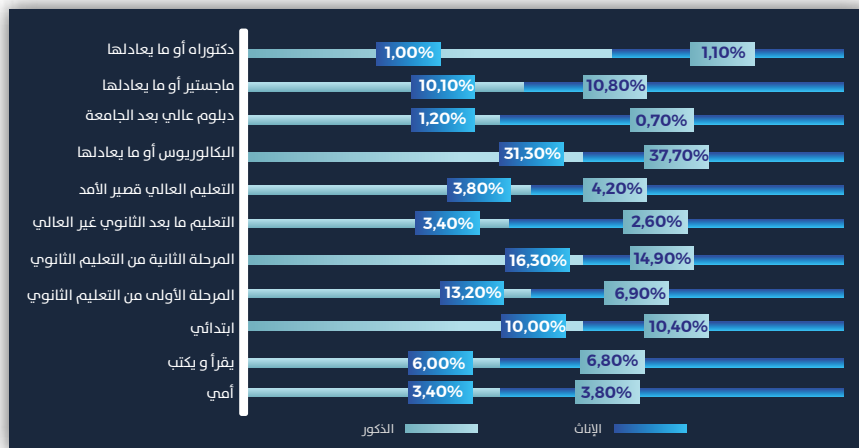
المصدر: الموقع الاحصائي salaryexplorer.

العاملون بأجر حسب الجنس والمستوى التعليمي

الشكل رقم (5) يلقي الضوء على نسب العاملين باجر في اقتصاد الامارات، موزعين حسب الجنس والمستوى التعليمي خلال عام 2020. ويتبين من الشكل أنه بالرغم من تدني مشاركة الاناث في سوق العمل مقارنة مع الذكور إلا أن مشاركة الاناث قد زادت من 57.5% عام 2019، إلى 65.7% في عام 2020، وهذا يدل على تزايد إقبال المرأة على العمل في الآونة الأخيرة. ومن جهة أخرى نجد أن أعلى نسبة عاملين هم من مستوى تعليمي البكالوريوس أو ما يعادلها لعام 2020، اذ شكلت هذه الفئة حوالي 32.8% من إجمالي القوى العاملة، في حين شكلت نسبة العاملين وممن هم في المرحلة الثانية من التعليم الثانوي ما يقارب 16% من إجمالي القوى العاملة، أما نسبة العاملين الأميين فقد بلغت 3.5%، حيث انخفض أعداد العاملين الأميين مقارنة مع الأعوام السابقة، وهذا يدل على أن معظم العمالة المحلية ذات مستوى تعليمي متوسط.

الرسم البياني 5: العاملين باجر في اقتصاد الإمارات موزعين حسب الجنس والمستوى التعليمي لعام 2020

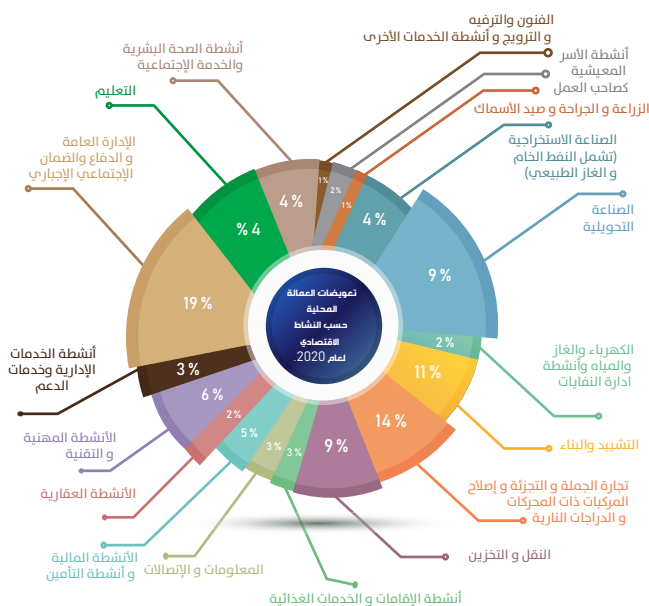
(نسبة مئوية)



المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والاقتصاد، دولة الإمارات العربية المتحدة.

الرسم البياني 6: تعويضات العمالة المحلية حسب النشاط الاقتصادي لعام 2020

(نسبة مئوية)



التعويضات المحلية للعاملين حسب النشاط الاقتصادي

يشير الشكل رقم (6) الى تعويضات العاملين حسب النشاط الاقتصادي، ويتبين من خلال الشكل أن الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي، قد احتل المرتبة الأولى بنسبة 19% من إجمالي تعويضات العاملين، في حين احتل قطاع تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية المرتبة الثانية بنسبة 14%، أما المرتبة الثالثة فقد جاءت لقطاع التشييد والبناء لتسجل ما نسبته 11%، وجاء قطاع النقل والتخزين في المرتبة الرابعة بنسبة 9% من إجمالي التعويضات، وهذا مؤشر على أن هذه القطاعات هي من أكثر القطاعات تشغيلاً للأيدي العاملة، اذ شكلت ما نسبته 53% من مجموع النشاطات الاقتصادية الأخرى.

ثانياً: المؤشرات الاقتصادية القطاعية

القطاعات الصناعية

النفط، بهدف تعزيز مساهمة كافة القطاعات الاقتصادية في الازدهار الاقتصادي، وتحقيق النمو المستهدف في الناتج المحلي الاجمالي، ومن اهمها التركيز على قطاع الصناعات التحويلية، وفي مؤشر تنافسية الاداء الصناعي الصادر عن منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية، فقد حصلت الامارات على المركز الاول عربياً، والمركز رقم 35 عالمياً، وهذا مؤشر على ان الامارات تتمتع بمستوى عالٍ من حيث الهيكل الانتاجي والتقني للقطاع الصناعي، ولديها القدرة القوية على انتاج وتصدير السلع بصورة تنافسية في الاسواق العالمية.

يعمل قطاع الصناعة في دولة الامارات على دعم استراتيجيات الدولة في التنوع الاقتصادي، ويعتبر ثاني اكبر مساهم في الناتج المحلي الاجمالي بعد قطاع النفط والغاز. ودولة الامارات، وكباقي الدول النفطية يعتمد اقتصادها على الربيع النفطي، اذ يشكل النفط ومشتقاته احد المصادر الرئيسية في إيرادات الدولة، والذي مكنها من الانفاق على المشاريع الانمائية والانتاجية والخدمية، ومشاريع البنية التحتية، وتبلغ مساهمة هذا القطاع بنحو 30% من النمو في الناتج المحلي الإجمالي، الا انها وخلال السنوات القليلة الماضية تمكنت من التحول الى التنوع الاقتصادي، والاستعداد لمرحلة ما بعد

قطاع الصناعات التحويلية

للإمارة حتى العام 2030. تأثرت القطاعات الصناعية التحويلية في الدولة بجائحة كورونا، وكان لها الاثر البارز على بعض القطاعات دون غيرها، اذ ان بعض الصناعات استطاعت التكيف مع هذه المستجدات والعمل بكامل طاقتها الإنتاجية لمواجهة الظروف الاستثنائية في ظل الإقبال المتزايد على منتجاتها، واحتلت الإمارات الترتيب الأول بين الدول العربية، من حيث قيمة صادرات الصناعات التحويلية والتي بلغت نحو 104.3 مليار دولار لعام 2020، ونسبة بلغت 42.7%، وتبلغ القيمة المضافة للصناعات التحويلية نحو 34,630 مليون دولار، وفي المقابل بلغت نسبة صادرات الصناعات التحويلية الى مجمل الصادرات في الدولة نحو 50.8%، واحتلت الترتيب التاسع بين الدول العربية، وبلغت الصادرات من الغاز الطبيعي بنوعية (الغاز الانابيب والغاز الطبيعي المسيل) نحو 7.6 مليار متر مكعب لعام 2020، وبلغ ناتج قطاع التشييد ما يقارب 33,683 مليون دولار، وناتج صناعة الحديد الصلب حوالي 2,722 ألف طن، ومن اجمالي الطاقة التكريرية في الدول العربية احتلت الامارات الترتيب الثاني بعد السعودية ونسبة بلغت 11.9%، اما في الصناعات البتروكيمياوية وخصوصاً مادة الإيثيلين فقد احتلت الامارات الترتيب الثاني بعد السعودية ونسبة انتاج بلغت 12.6%، صناعة الغاز الطبيعي المسال

يعد قطاع الصناعات التحويلية من اهم القطاعات الصناعية، الذي سيمكن دولة الامارات من تحقيق استراتيجية التنوع الاقتصادي، خصوصاً وان الدولة قد احتلت المرتبة 42 عالمياً عام 2019، في مؤشر القدرة التنافسية الصناعية، الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وتمتاز دولة الامارات بالعديد من الصناعات التحويلية اهمها: الطيران والصناعات العسكرية، وكذلك المعادن ومواد البناء، والكيمائويات والبتروكيمياويات، وايضاً المعدات الصناعية، اضافة الى الاغذية والمشروبات.

ومن اجل زيادة الناتج المحلي والقيمة المضافة للصناعات التحويلية، وتعزيز الصناعات التحويلية التي تراعي البيئة وكفاءة استهلاك الطاقة والقائمة على المعرفة والابتكار، تم وخلال عام 2016 اطلاق استراتيجية ”دبي الصناعية 2030، وتهدف هذه الاستراتيجية الى أن تكون دبي المنصة الصناعية والوجهة المفضلة للشركات العالمية، وركزت هذه الاستراتيجية على ستة قطاعات صناعية أساسية لأهميتها في توقعات النمو المستقبلي، وامكانية تصدير منتجاتها، وهي: الطيران، والسفن البحرية، والصناعات الدوائية والمعدات الطبية، والمعادن المصنعة، والسلع الاستهلاكية سريعة التداول، والآلات والمعدات، ويتوقع أن تضيف اهداف هذه الصناعات نحو 160 مليار درهم إلى الناتج الإجمالي

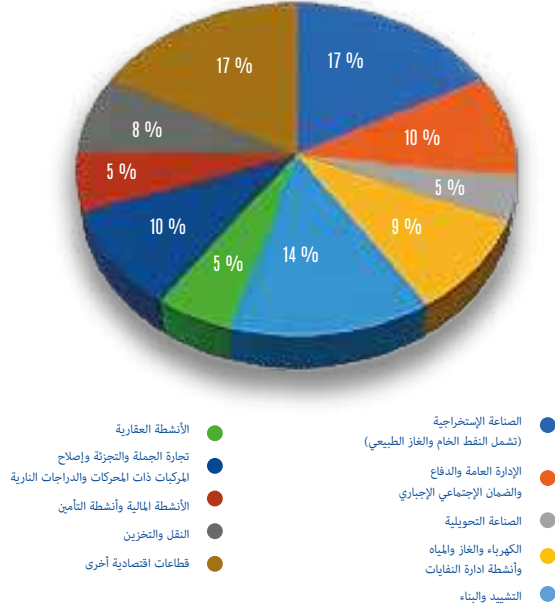
قطاع الصناعات الاستخراجية

تتمتع دولة الامارات بوفرة مصادر الطاقة سواء الناضبة منها والمتجددة، اذ بلغ إجمالي احتياطياتها المكتشفة من النفط الخام بنهاية عام 2020 حوالي 97.80 مليار برميل، ويبلغ انتاج الدولة من النفط الخام نحو 2,702.0 ألف برميل يومياً، في حين بلغ الانتاج من الغاز الطبيعي المسوق حوالي 55.4 مليار متر مكعب سنوياً، وتحقق الدولة إيرادات من النفط والغاز تقدر بنحو 41,469 مليون دولار، ولديها احتياطي من الغاز الطبيعي يقدر بنحو 6,091 مليار متر مكعب، ويبلغ انتاج الدولة من الكبريت بحدود 5,300.0 ألف طن، ومن الالمنيوم الاولوي ما يقارب 2,640.0 ألف طن، وتبلغ القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية نحو 65,078.3 مليون دولار.

المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

الرسم البياني 7: المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020

(نسبة مئوية)



المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والاقتصاد، دولة الإمارات العربية المتحدة.

يوضح الشكل رقم (7) مستوى التنوع الاقتصادي في الهيكل الإنتاجي، ونسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2020، ويشير الشكل إلى أن قطاع الصناعات الاستخراجية (النفط الخام والغاز الطبيعي) احتل المرتبة الأولى ونسبة مساهمة بلغت 17%، يليها قطاع تجارة الجملة والتجزئة، وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية ونسبة بلغت 14%، أما قطاع الصناعات التحويلية فقد بلغت نسبة مساهمته نحو 10%، في حين أن قطاع الكهرباء والغاز والمياه وأنشطة إدارة النفايات احتل المرتبة الأخيرة وجاءت بنسبة مساهمة بلغت 5%. ويتضح من خلال الجدول أن الصفة الخدمية تغلب على الاقتصاد الإماراتي، إذ بلغت مساهمة قطاع الخدمات حوالي 43% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يتطلب اهتماماً أكبر من قبل صانعي القرار بالقطاعات الأخرى وخاصة الإنتاجية منها. أما القطاع الزراعي فقد بقيت مساهمته متدنية وعند مستوى 0.9%، كون هذا القطاع مقيد بندرة المياه وإمكانيات تطوير مصادرها.

تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي

النمو والانتاج، مما دفعها الى خفض الإنفاق، ووضع خطة استراتيجية للدولة تركز على التنوع الاقتصادي، والترويج السياحي لدولة باعتبارها مركز التجارة والسياحة العالمية، وتطوير الصناعة، وخلق المزيد من فرص العمل للمواطنين من خلال تحسين التعليم وزيادة فرص العمل في القطاع الخاص. وأدت الجهود الناجحة في التنوع الاقتصادي إلى خفض نسبة الناتج المحلي الإجمالي من قطاع النفط والغاز إلى 30% خلال الأعوام الأخيرة.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (1) تراجع معدل النمو للقيمة المضافة في عام 2015 بشكل ملحوظ، وبلغ نحو (-35.2%) بقيمة مضافة بلغت 109,492 مليون دولار، وجاء هذا التراجع نتيجة تراجع القطاع النفطي (القطاع الاستخراجي) بسبب انخفاض أسعار النفط لهذا القطاع بنسبة تراجع بلغت نحو-43.2%. ثم عاودت بالارتفاع بشكل طفيف خلال الفترة (-2016) 2019 بحيث بلغ معدل النمو خلال هذه الفترة نحو 9.4%، إلا أن القيمة المضافة تراجعت بشكل ملحوظ في العام 2020 وبلغت نحو (-29.8%)، وذلك نتيجة تداعيات أزمة جائحة كورونا. وقد شعرت الدولة بتأثير انخفاض أسعار النفط على معدلات

الجدول 1: تطور القطاع الصناعي للإمارات خلال الفترة (2020-2014)

تطور القطاع الصناعي للإمارات خلال الفترة 2020-2014							
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
65,078	105,393	109,717	78,961	68,931	78,140	137,551	قطاع استخراجي
34,630	36,727	36,874	35,300	32,078	31,352	31,352	قطاع تحويلي
99,708	142,120	146,591	114,261	101,009	109,492	168,903	صناعي
معدل النمو							
-38.3	-3.9	39.0	14.6	-11.8	-43.2	-4.5	قطاع استخراجي
-5.7	-0.4	4.5	10.0	2.3	0.0	6.5	قطاع تحويلي
-29.8	-3.0	28.3	13.1	-7.7	-35.2	-2.6	صناعي

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018-2019-2020

توزيع المنشآت الصناعية التحويلية والعمالة

المشكلة عدا الماكينات والمعدات قد تركزت فيها اعداد كبيرة من العمالة بواقع (143,700) عاملاً، ثم تبعها صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى ليلبلغ عدد العمالة فيها نحو (94,186) عاملاً. ومن الجدير بالذكر أن الصناعات التي حققت تطوراً من ناحية العمالة هي صناعة إصلاح وتركيب الآلات والمعدات وبمعدل نمو بلغ 14.7%، أما من ناحية المنشآت فان صناعة المنتجات الغذائية كانت الأكثر تطوراً وبمعدل نمو بلغ 9.3% من اجمالي المنشآت الصناعية.

يبين الجدول رقم (2) توزيع المنشآت الصناعية التحويلية والعمالة للإمارات، حسب النشاط الاقتصادي، ويشير الجدول الى ان صناعة الملابس جاءت بالمرتبة الأولى من حيث عدد المنشآت في قطاع الصناعة التحويلية لعام 2019، اذ بلغ عدد المنشآت نحو (11,904) منشأة، يليها صناعة منتجات المعادن المشكلة عدا الماكينات والمعدات وبواقع (6,494) منشأة، في حين ان صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى جاءت في المرتبة الأخيرة وبلغت (1,052) منشأة. اما من ناحية العمالة، فيلاحظ أن صناعة منتجات المعادن

الجدول 2: توزيع المنشآت الصناعية التحويلية والعمالة للإمارات حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة (2017-2019)

توزيع المنشآت الصناعية التحويلية والعمالة للإمارات حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة 2017-2019 (بالآلف)						
2019		2018		2017		
عدد العاملين	عدد المنشآت	عدد العاملين	عدد المنشآت	عدد العاملين	عدد المنشآت	
71,544	3,304	68,257	3,022	68,478	2,937	صناعة المنتجات الغذائية
85,079	11,904	83,297	11,556	85,627	11,431	صناعة الملابس
24,514	1,401	25,743	1,435	28,288	1,381	صناعة الخشب ومنتجات الخشب
94,186	1,066	91,678	1,011	97,211	1,052	صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى
143,700	6,494	142,254	5,973	143,869	5,954	صناعة منتجات المعادن المشكلة عدا الماكينات والمعدات
35,690	1,415	36,673	1,381	39,961	1,457	صناعة الأثاث
251,951	5,845	248,621	5,536	251,510	5,869	صناعات تحويلية أخرى
46,589	2,019	40,603	2,740	45,589	2,717	إصلاح وتركيب الآلات والمعدات
753,253	33,448	737,126	32,654	760,533	32,798	المجموع

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء، دولة الإمارات العربية المتحدة.

تطور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يبين الجدول رقم (3) تطور عناصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دولة الامارات خلال الفترة (2014-2020). ويشير الجدول الى ان هناك تطور سريع في انتشار الهواتف الخلوية محل الهواتف الثابتة، حيث بلغت نسبة الأسر التي لديها جهاز هاتف ثابت وبالمعدل خلال الفترة نحو 84.98%، في حين ان نسبة الأسر التي لديها جهاز هاتف متنقل بلغ بالمعدل نحو 99.94%. كما ويلاحظ أن نسبة الأسر التي لديها جهاز تلفزيون بلغ بالمعدل نحو 90.32%، في حين ان نسبة الأسر التي لديها جهاز حاسوب آلي في دولة الإمارات بلغ خلال الفترة وبالمعدل نحو 93.74%، وأن دل ذلك على أن دولة الإمارات يتمتع مواطنيها بمستوى الإلمام ومهارات في التقدم التكنولوجي.

الجدول 3 : تطور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإمارات خلال الفترة (2014-2020)

تطور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإمارات خلال الفترة (2014-2020)					
2020	2019	2018	2016	2014	
7.90	18.60	18.20	9.20	30.00	نسبة الأسر التي لديها جهاز راديو
98.80	96.20	94.30	78.60	83.70	نسبة الأسر التي لديها جهاز تلفزيون
100	100	100	100	99.70	نسبة الأسر التي لديها جهاز هاتف (ثابت أو متنقل)
98.70	84.70	83.00	99.50	59.00	نسبة الأسر التي لديها جهاز هاتف ثابت
100	100	100	100	99.70	نسبة الأسر التي لديها جهاز هاتف متنقل
98.30	96.08	95.40	91.00	87.90	نسبة الأسر التي لديها حاسوب آلي

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء، دولة الإمارات العربية المتحدة.

تطور قطاع النقل

يوضح الجدول رقم (4) تطور قطاع النقل خلال الفترة (-2016) 2018، ويتبين من خلاله ان قطاع النقل البري والنقل عبر الأنابيب جاء بالمرتبة الأولى من حيث عدد المنشآت والعمالة في قطاع الصناعة التحويلية لعام 2018، اذ بلغ عدد المنشآت نحو (6,779) منشأة، بينما العمالة بلغت نحو (219,112) عاملاً. وكذلك يُلاحظ أن التخزين وأنشطة الدعم للنقل جاء في الترتيب الثاني من حيث عدد المنشآت والعمالة في قطاع الصناعة

التحويلية خلال نفس العام وبواقع (5,498) منشأة، اما عدد العمالة فبلغ نحو (144,403) عاملاً. اما النقل الجوي فأحتل المرتبة الأخيرة في أعداد المنشآت والعمالة، اذ بلغ عدد المنشآت بنفس الفترة نحو (49) منشأة، بينما أعداد العمالة بلغ نحو (9,821) عاملة. ومن الجدير انه النقل الجوي يعتبر رافداً جيد للدولة من ناحية الإيرادات.

الجدول 4: تطور قطاع النقل في الإمارات خلال الفترة (2016-2018)

تطور قطاع النقل في الإمارات خلال الفترة (2016-2018)						
2018		2017		2016		
عدد العاملين	عدد المنشآت	عدد العاملين	عدد المنشآت	عدد العاملين	عدد المنشآت	النقل البري والنقل عبر الأنابيب
219,112	6,779	197,812	6,638	195,148	6,163	النقل المائي
9,821	259	9,908	275	9,734	380	النقل الجوي
77,755	49	75,107	50	74,981	46	التخزين وأنشطة الدعم للنقل
144,403	5,498	120,640	5,413	117,784	5,200	أنشطة البريد ونقل الطرود بواسطة مندوبين
13,885	195	11,129	214	10,942	235	المجموع
464,976	12,780	414,596	12,590	408,589	12,024	

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء، دولة الإمارات العربية المتحدة.

تطور قطاع الإنشاءات

يشير الجدول رقم (5) إلى تطور قطاع الإنشاءات في الإمارات خلال الفترة (2016-2018) ، ويُلاحظ ان هناك تطور مستمر في أنشطة التشييد المتخصصة، حيث تزايدت أعداد المنشآت العاملة في هذا النشاط ليصل نحو (34,470) منشأة، بينما بلغ العاملين فيها نحو (622,914) عاملاً. ويتبين من خلال الجدول ان العمالة تركزت في أنشطة تشييد المباني، بحيث بلغ عدد العاملين في هذا النشاط نحو (792,560) عاملاً، اما عدد المنشآت لهذا النشاط بلغ نحو (7,013) منشأة.

الجدول 5: تطور قطاع الإنشاءات في الإمارات خلال الفترة (2016-2018).

تطور قطاع الإنشاءات في الإمارات خلال الفترة (2016-2018) بالآلاف						
2018		2017		2016		
عدد العاملين	عدد المنشآت	عدد العاملين	عدد المنشآت	عدد العاملين	عدد المنشآت	
792,560	7,013	738,860	6,561	759,792	7,141	تشيد المباني
148,621	945	144,912	929	149,853	1,187	الهندسة المدنية
622,914	34,470	610,404	31,170	571,778	28,399	أنشطة التشيد المتخصصة
1,564,095	42,428	1,494,176	38,660	1,481,424	36,727	المجموع

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء، دولة الإمارات العربية المتحدة.

تطور القطاع السياحي

ان يصل الى 15% خلال عام 2030، وتعكس الزيادة المستمرة في أعداد المنشآت والغرف الفندقية في دولة الإمارات خلال السنوات الماضية، مدى التطور القوي في القطاع السياحي على مستوى إمارات الدولة، كونها تمثل وجهة سياحية متكاملة للسياح، وتلبي تطلعات مختلف أنواع السياحة من مختلف دول العالم، إلى جانب تحولها إلى وجهة استثمارية

يعد القطاع السياحي من القطاعات الرئيسية التي تلعب دوراً متنامياً في اقتصاد دولة الامارات، اذ بلغت نسبة مساهمة قطاع السفر والسياحة في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2019 نحو 11.6%، وبقيمة بلغت ما يقارب 49.1 مليار دولار، في حين وبسبب تداعيات جائحة كورونا انخفض خلال عام 2020 الى (-6.2%)، وبقيمة بلغت نحو 19.5 مليار دولار والمستهدف

استثمارية مشجعه عالمياً للاستثمار في هذا القطاع. ان التراجع الملموس الذي سجله القطاع السياحي وعلى مستوى كافة الدول خلال العام 2020، كان نتيجة تداعيات أزمة جائحة كورونا، أد لجات دول العالم الى اغلاق كامل حدودها البرية والبحرية والجوية، من أجل السيطرة على الجائحة، مما ادى الى توقف الحركة السياحية بشكل كامل في دول العالم، وهذا بدوره انعكس على القطاع السياحي في دولة الامارات، فقد بلغ عدد القادمين نحو 11,077 مليون سائح عام 2020 بمعدل تراجع بلغ نحو 65.8%. في حين تراجع اجمالي إيرادات هذا القطاع ليبلغ نحو (16,634) مليون دولار وبنسبة تراجع بلغت 45.7%. بالإضافة الى ذلك، تراجع عدد الفنادق لنفس الفترة ليبلغ نحو (774) فندقاً.

مفضلة للاستثمارات السياحية، ولا تزال الامارات تحتفظ بالمركز الاول بين الدول العربية في تنافسية القطاع السياحي، والمركز 33 عالمياً، ويتبين من خلال الجدول رقم (6) ان عدد السياح القادمين للامارات بلغ نحو 11,077 مليون سائح عام 2019 مولداً دخلاً للاقتصاد الوطني تجاوزت قيمته 30,672 مليون دولار. ويلاحظ كذلك من الجدول التطور الايجابي في القطاع حيث ارتفع عدد الفنادق في العام 2019 ليبلغ نحو (805) فندقاً، كما ارتفع عدد الغرف ليبلغ نحو (183,193) غرفة، والزيادة المستمرة في اعداد الفنادق والغرف الفندقية، تعكس مدى التطور الكبير الذي يشهده قطاع السياحة في دولة الامارات، وهذا التطور تحقق كون الدولة تلبية تطلعات مختلف انواع السياحة التي يفضلها السياح، اضافة الى انها تعد وجهة

الجدول 6: تطور القطاع السياحي في الإمارات خلال الفترة (2015-2020)

تطور القطاع السياحي في الإمارات خلال الفترة (2015-2020)						
2020	2019	2018	2017	2016	2015	حركة المسافرين في المطارات (مليون)
						القادمون
11,077	32,406	32,584	31,331	30,570	28,236	المغادرون
11,778	32,656	32,395	30,503	29,592	27,567	العابرون
15,536	62,895	64,111	64,728	64,197	59,085	عدد المنشآت الفندقية والغرف والنزل وإجمالي الإيرادات
774	805	772	726	702	684	عدد الفنادق
315	331	334	332	358	372	عدد الشقق الفندقية
180,257	183,193	173,086	162,225	155,704	148,632	عدد الغرف (بالآلاف)
14,882	27,149	25,548	24,634	22,868	21,418	عدد النزلاء (مليون)
16,634	30,672	31,326	31,747	31,631	32,909	إجمالي الإيرادات (مليون)

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء، دولة الإمارات العربية المتحدة.

ثالثاً: المؤشرات الاقتصادية الخارجية

تطورات التجارة الخارجية

النفطية سلكت اتجاهًا تصاعدياً من مستوى 181,039 مليون دولار في عام 2017 إلى 254,642 مليون دولار عام 2020، أي بمعدل نمو بلغ بالمتوسط حوالي 40.7% خلال الفترة، وبالمقابل تراجعت وتيرة الاستيراد حيث انخفضت من مستوى حوالي 946,466 مليون دولار في عام 2017 إلى نحو 785,112 مليون دولار في عام 2020 وبمعدل تراجع بلغ بالمتوسط نحو 17.1% لنفس الفترة، وقد انعكس ذلك على تراجع حجم التجارة، اذ انخفضت من 1,527,813 مليون دولار لعام 2017 إلى نحو 1,403,167 مليون دولار لعام 2020، وذلك نتيجة تداعيات أزمة جائحة كورونا. وبلغت نسبة الصادرات الصناعية من المواد الخام والمعادن إلى إجمالي الصادرات 27.9%، ونسبة الصادرات من الوقود إلى إجمالي الصادرات 18.7%، في حين بلغت نسبة الصادرات من السلع الأخرى إلى إجمالي الصادرات 2.7%.

تسعى دولة الامارات إلى الانفتاح على كافة الأسواق العالمية، من اجل دعم التجارة الخارجية وزيادة تواجدها في الأسواق العالمية، وإضافة قيمة أعلى للسلع المصدرة، لينعكس بدوره على تحقيق نمو في الناتج المحلي للقطاعات وتحديداً غير النفطية، اذ تسعى الدولة الى زيادة الصادرات من السلع والخدمات لتصل الى نسبة 50% من التجارة الخارجية غير النفطية، وبعد الارتقاء بتنافسية الصادرات لدولة الامارات اهم المحاور الرئيسية التي تسعى لها من اجل تنمية الصادرات، ووفق مؤشر التنوع ومؤشر التركيز المعتمدة في تحديد درجة التنافسية للصادرات، فان دولة الامارات قد حققت ميزة تنافسية في عدد السلع المصدرة والبالغة 258 سلعة خلال عام 2019.

يشير الجدول رقم (7) الى تطور التجارة الخارجية خلال الفترة (2017-2020)، ومن خلال الجدول يتبين ان الصادرات غير

الجدول 7 : تطور التجارة الخارجية في الإمارات خلال الفترة (2017-2020)

تطور التجارة الخارجية في الإمارات خلال الفترة (2017 - 2020) - مليون دولار				
2020	2019	2018	2017	
785,112	914,852	898,481	946,466	الواردات
254,642	231,237	206,050	181,039	الصادرات غير النفطية
363,413	457,410	431,551	400,308	إعادة التصدير
618,055	688,647	637,601	581,347	إجمالي الصادرات غير النفطية
1,403,167	1,603,499	1,536,082	1,527,813	إجمالي التجارة

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والاقتصاد، دولة الإمارات العربية المتحدة.

تطور الاستثمار

الا ان دولة الامارات حققت نمواً في مستوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة وبنسبة بلغت 11.2% خلال العام 2020 مقارنة بعام 2019، اذ بلغت عام 2020 ما يقارب 19.884 مليار دولار، وبنسبة 49.1% من مجمل الاستثمارات الواردة على مستوى الدول العربية. وبلغ الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي الوارد حتى عام 2020 نحو 150.896 مليار دولار. اما الرصيد التراكمي للاستثمار الصادر من دولة الامارات حتى عام 2020 بلغ 203.728 مليار دولار، في حين قدر حجم التدفقات الاستثمارية الصادرة من دولة الامارات الى دول العالم عام 2020 ما يقارب 18.937 مليار دولار، وحققت الترتيب الأول في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للخارج على مستوى الدول العربية وبنسبة بلغت 60.4%، اما على المستوى العالمي فقد حازت على المرتبة 15 في تدفق الاستثمار الأجنبي الداخل، والمرتبة 13 في تدفق الاستثمار الأجنبي الخارج في العام 2020.

تمكنت دولة الإمارات خلال السنوات السابقة من جذب العديد من الاستثمارات، وصنفت عام 2020 وفقاً لتقديرات "الاونكتاد"، بأنها إحدى الوجهات الاستثمارية الأكثر استقطاباً للاستثمارات الأجنبية على مستوى العالم، واحتلت المرتبة 15 عالمياً في تدفق الاستثمارات الأجنبية، كما وحرزت موقعاً متقدماً في مؤشر "سهولة ممارسة الأعمال" واحتلت المرتبة 16 من بين 190 دولة عام 2019، وتصدرت المركز الأول في كفاءة الأعمال، والمركز الثاني في كفاءة أداء الحكومة، والمركز السابع في الأداء الاقتصادي. كما حصلت في عام 2020 على تصنيف AA- من وكالة "فيتش الدولية"، وكذلك على تصنيف Aa2 من قبل وكالة التصنيف الدولية "موديز"، ويعتبر التصنيف السيادي الأقوى في المنطقة، ويعكس متانة قطاعاتها واستقرارها الاقتصادي.

يشير الجدول رقم (8) الى تطور أرصدة وتدفقات الاستثمار خلال الفترة (2015-2020)، وبالرغم من تداعيات جائحة كورونا،

الجدول 8 : تطور أرصدة وتدفقات الاستثمار في الإمارات خلال الفترة (2013-2020)

تطور أرصدة وتدفقات الاستثمار في الإمارات خلال الفترة (2013-2020) بالمليون دولار								
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
19884	17875	10385	10354	9605	8551	11072	9765	التدفقات الواردة
150896	131012	140319	129934	119580	109975	101424	90352	الأرصدة الواردة

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وأئتمان الصادرات/إحصاءات / تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019 ، للفترة (2013-2018). وتقدير مناخ الاستثمار 2021 للفترة (2019-2020).

رابعاً : قراءات اقتصادية لدولة الامارات العربية المتحدة لعامي (2021 و 2022)

يهدف هذا الجانب لإجراء قراءات اقتصادية لدولة الامارات العربية المتحدة لعامي (2021 و 2022)، ولمجموعة من المؤشرات الاقتصادية تشمل: الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات التضخم والتجارة العربية الإجمالية، وتدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة والصادرة، وتنبؤات القطاع الصناعي بشقيه الصناعات التحويلية والصناعات الاستخراجية.

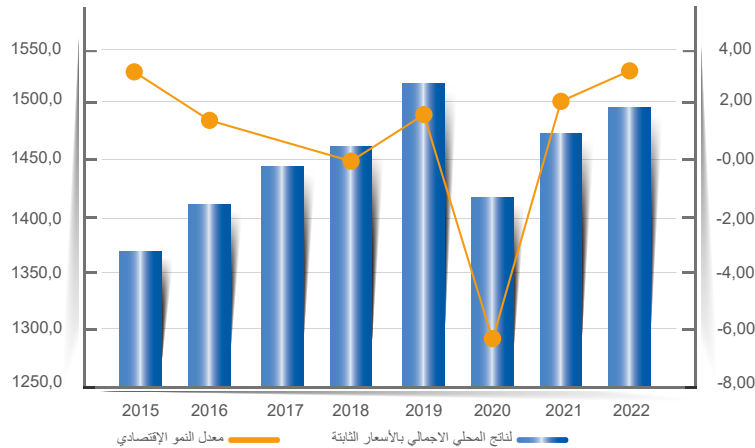
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة)

(ادنوك) شركة ابو ظبي للبترول في ضخ استثمارات بقيمة 127 مليار دولار لزيادة القدرة الانتاجية لدولة الامارات، لتصل الى 5 مليون برميل يومياً في المدى الطويل. اما القطاع غير النفطي فسوف يصل معدل نموه خلال عام 2022 الى 4% مدفوعاً بخطة الدولة الطموحة والمبادرات ضمن استراتيجية قطاع النفط (2050)، والمشاريع الخمسين والتي تتضمن العديد من المبادرات الهادفة الى تحسين جودة مناخ الاعمال وجذب الاستثمار الاجنبي المباشر. والشكل رقم (8) يوضح التطور النسبي للناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2015-2020)، والمتوقع لعامي 2021 و 2022.

شهد الاقتصاد الاماراتي ارتفاعاً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.8% في العام 2021، مدفوعاً بالتعافي الملحوظ في القطاع غير النفطي والذي استفاد بشكل كبير من معرض اكسبو 2020 وتحسن القطاع السياحي. اما القطاع النفطي فقد بقي مقيداً باتفاقية اوبك وحلفاءها خلال العام، اذ تراجع بنسبة بلغت 1.4%. وفي المدى المتوسط فمن المتوقع ان ينمو الناتج المحلي الإجمالي في العام 2022 بنسبة 5.37% مدفوعاً بنمو القطاع النفطي والذي من المتوقع ان يسجل نمواً بنسبة 5.8% خلال نفس العام، وذلك نتيجة ارتفاع انتاج النفط الخام والذي سيصل الى 3.3 مليون برميل يومياً في عام 2024، اضافة الى ذلك فمن المتوقع ان تساهم خطة

الرسم البياني 8: التطور النسبي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2015-2022)

(نسبة مئوية)



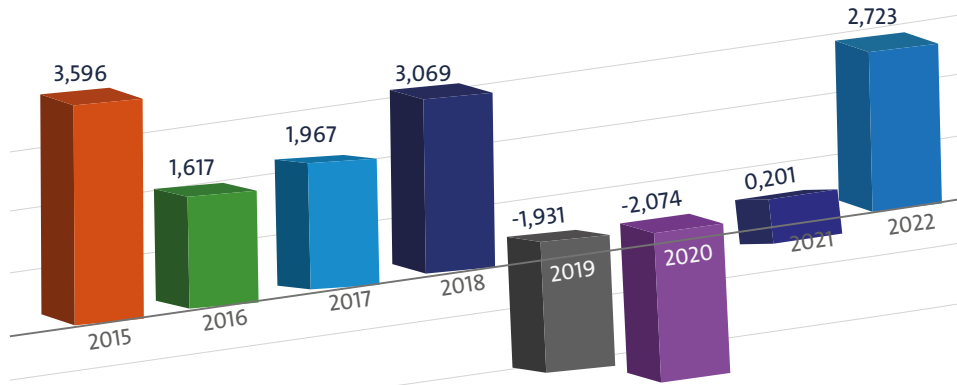
المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء.
* توقع بناء على الباحث.

التضخم

بعد عام 2020 الصعب ونتيجة تداعيات أزمة جائحة "كورونا"، جاء 2021 في الإمارات ليشهد التعافي النسبي لاستئناف مسيرتها الاقتصادية بمرونة كافية، وسط استراتيجيات طموحة طويلة الأجل مع دخولها خطة الخمسين عاماً الجديدة. فقد بلغ معدل التضخم في العام 2021 نحو 0.201%. ويتوقع ان يصل معدل التضخم خلال العام 2022 الى حوالي 2.7%، وذلك في ظل توقع ارتفاع اسعار المواد الغذائية نتيجة تقطع سلاسل الامداد العالمية، وانخفاض العرض العالمي من المواد الاساسية، وزيادة تكلفة الانتاج الزراعي والتوترات الجيوسياسية في العالم، وتحديد الحرب الروسية الاوكرانية. والشكل رقم (9) يوضح التطور النسبي لمعدلات التضخم لدولة الامارات خلال الفترة (2015-2020)، والمتوقع خلال عامي 2021 و 2022.

الرسم البياني 9: التطور النسبي لمعدلات التضخم لدولة الامارات خلال الفترة (2022-2015)

(نسبة مئوية)



المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والاقتصاد.
* توقع بناء على الباحث.

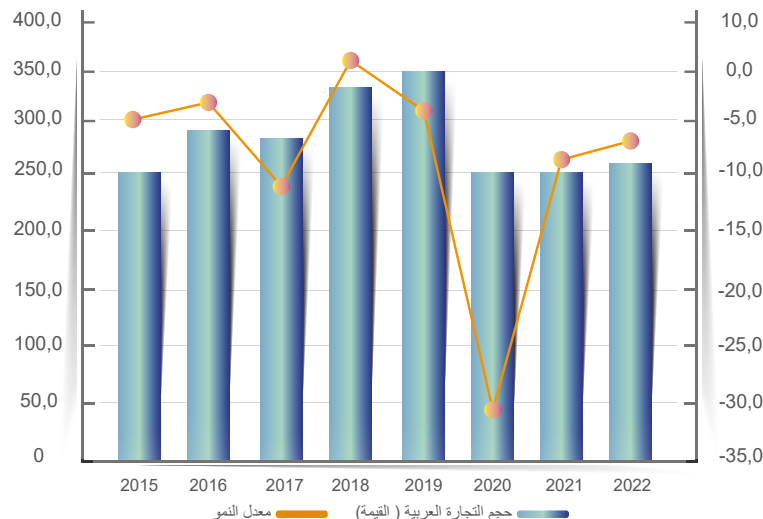
التجارة العربية الإجمالية

بمساهمة بلغت نسبتها 5.6%، وجاء العراق في المركز الثالث في هذه القائمة بنسبة مساهمة بلغت 3.7%، والكويت في المركز الرابع بنسبة مساهمة بلغت 3.5%. ومن الجدير بالذكر أنه من المتوقع ان ترتفع معدلات النمو للتجارة العربية مع دولة الامارات خلال العام 2022 نحو 3.3% مدفوعاً بزيادة حجم الطلب العالمي على السلع. ويبين الشكل رقم (10) التطور النسبي لحجم التجارة العربية مع دول الامارات خلال الفترة (2015-2020)، والمتوقع خلال عامي 2021 و2022.

تشهد التجارة العربية مع دولة الامارات تراجعاً ملحوظاً خلال العام 2020، بحيث بلغت نسبة التراجع نحو 40%، نتيجة تداعيات أزمة جائحة "كورونا"، وبالمقابل شهد العام 2021 تحسن في مستوى التجارة العربية مع دولة الامارات، بحيث بلغ معدل النمو نحو 1.7%، وقد تبوأَت المملكة العربية السعودية المرتبة الاولى في قائمة أهم مستقبلتي صادرات دولة الإمارات غير النفطية من الدول العربية، وبمساهمة بلغت نحو 9.5%، وتلتها سلطنة عمان في المركز الثاني

الرسم البياني 10: التطور النسبي لحجم التجارة العربية مع دول الامارات خلال الفترة (2022-2015)

(نسبة مئوية)

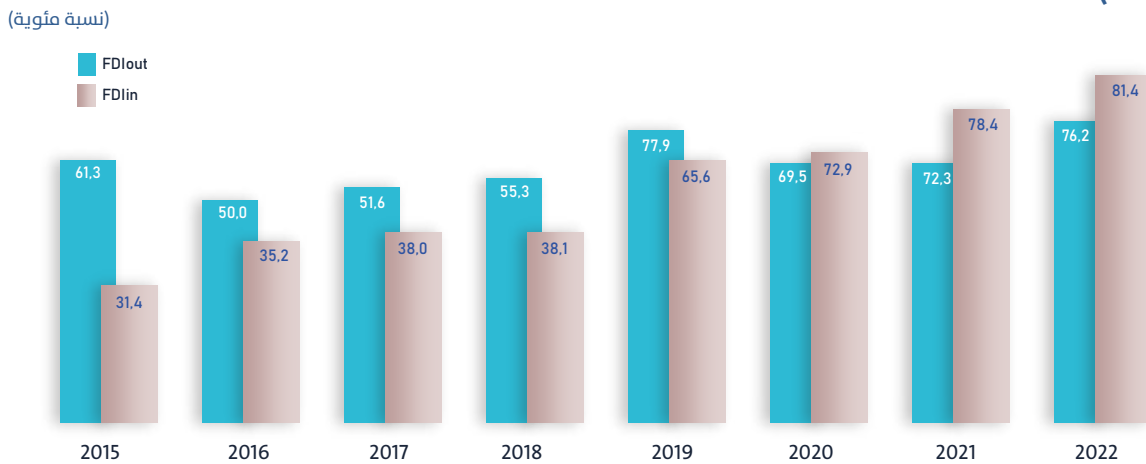


المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والاقتصاد.
* توقع بناء على الباحث.

تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة والصادرة

شهدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة والصادرة لدولة الامارات نمواً خلال العام 2021 بعد التعافي من تداعيات أزمة جائحة كورونا، ومن المتوقع ان تستمر تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة والصادرة بالارتفاع خلال العام 2022، إذ سيساهم ارتفاع اسعار النفط اضافة الى توقع زيادة الانتاج النفطي في المدى المتوسط الى زيادة حصة الإيرادات النفطية الحكومية، مما سينعكس ايجاباً على مستويات السيولة لدى النظام المصرفي، وزيادة حجم المصداقات المالية ضمن صناديق الثروة السيادية، وهذا بدوره سيؤثر ايجاباً على معدلات الاستثمار الاجنبي في الخارج. اما تدفقات الاستثمار الاجنبي الواردة للامارات، فسوف تتأثر ايجاباً بالخطط الطموحة للدولة في جذب 150 مليار دولار من الاستثمارات خلال العشرة سنوات القادمة في قطاع الطاقة. اضافة الى ذلك، سيساهم تحسن البيئة الاقتصادية والمناخ الاستثماري في تعزيز ثقة المستثمرين في ظل السماح للمستثمرين الاجانب مؤخراً بتملك 100% من الشركات المقيمة في الدولة. الشكل رقم (11) يشير الى تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة والصادرة لدولة الامارات خلال الفترة (2015-2020)، والمتوقع خلال عامي 2021 و2022.

الرسم البياني 11: تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة والصادرة لدولة الامارات خلال الفترة (2015-2022)



المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء.
* توقع بناء على الباحث.

القطاع الصناعي

يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الاقتصادية في نمو دولة الامارات، فقد بلغ معدل نمو انتاج هذا القطاع خلال العام 2021 نحو 7.5%، نتيجة التعافي من تداعيات أزمة جائحة "كورونا"، ويتوقع ان يصل نمو حجم الانتاج للقطاع الصناعي خلال العام الى حوالي 3.9%، وذلك في ظل السياسة الحكومية لجذب الاستثمار وسرعة التعافي من الوباء، وخاصة في دول الخليج، مما سيساهم في تحسن الطلب المحلي والطلب الخارجي على صادرات القطاع الصناعي خاصة لدول الخليج.

خامساً: توقعات إقتصادية لعامي 2023-2024

التغيرات الهيكلية في سوق النفط العالمي بسبب الحرب بين أوكرانيا وروسيا، لجهة تعزيز قدرتها على رفع إنتاجها من النفط وتصديره. سيساهم الارتفاع في حجم الصادرات النفطية، مقروناً بنمو الطلب غير النفطي، في دعم الانتعاش الإقتصادي بنهاية عام 2022. وتستمر الإمارات العربية المتحدة في تطوير بيئة الأعمال وتوفير بنية تحتية بمستويات عالمية لإستقطاب الإستثمارات المختلفة بما يُعني التنوع الإقتصادي لديها. وبعد توقع البنك الدولي نمواً إقتصادياً

تأثر الإقتصاد الإماراتي سلباً بتداعيات جائحة كوفيد-19، مع تراجع في نمو الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع المخاطر المرتبطة بإمكانية استمرار التراجع في الأداء الإقتصادي على فترات طويلة، وفق صندوق النقد الدولي. غير أن الإمارات العربية المتحدة إتّبعَت سياسات وإجراءات من شأنها تعزيز مناعة الإقتصاد الوطني في مواجهة الأزمة، من خلال توفير حزم الدعم الماكرو-إقتصادي وتعزيز الإستثمار في الرقمنة. ومن ناحية أخرى، إستفادت الإمارات العربية المتحدة من

ومشتقاته. وتسعى الإمارات العربية المتحدة إلى الاستفادة من الوفورات المحققة من تطوّر تصديرها للنفط لتمويل مبادرات لمضاعفة الدعم الممنوح للأسر ذات الدخل المحدود بهدف التخفيف من آثار إرتفاع معدلات التضخم على قدراتها المعيشية. ومن المتوقع أن يسجل معدل التضخم نحو 4% بنهاية عام 2022، لينخفض إلى 2.8% عام 2023 تماشيًا مع انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وتأثيرات التشديد التقدي على الاقتصاد.

بنحو 5.9% خلال عام 2022، يخفّض البنك من توقعاته إلى حدود 4.1% خلال عام 2023 تماشيًا مع تباطؤ الطلب العالمي بسبب التشدد في السياسات المالية والتقنية التي تشهدها الاقتصادات العالمية. وعلى وجه الخصوص، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد النفطي بحدود 9.9% بنهاية عام 2022 ويسجل 4.4% خلال عام 2023، بسبب تأثير الحرب بين أوكرانيا وروسيا على توفّر إمدادات النفط في الأسواق العالمية، ما جعل الدول المستوردة تتجه نحو مصادر أخرى ومنها الإمارات العربية المتحدة، التي تستطيع زيادة حجم إنتاجها للنفط

سادسا : القطاعات الاقتصادية الواعدة

المحلي الاجمالي غير النفطي، مع التركيز على الصناعات التي تعتمد التكنولوجيا المتقدمة. تتمتع دولة الامارات ببيئة استثمارية حاضنة للاستثمارات الصناعية المختلفة على المستوى المحلي والدولي، خصوصاً وان هنالك أكثر من 21 منطقة صناعية حرة متكاملة، وما تقوم به الدولة من دعم للقطاع الصناعي يمثل حافزاً للمستثمرين للاستثمار في القطاعات الاقتصادية الواعدة، وتحديدًا في مجالات الثورة الصناعية، والذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا المتقدمة، وصناعة التقنيات والأجهزة الالكترونية والكهربائية، والصناعات الفضائية، والطاقة المتجددة والآلات والمعدات، والصناعات الطبية والدوائية والنفطية والمواد الكيميائية، والاذية والمشروبات، واللدائن والمطاط، والصناعات الثقيلة كالحديد والالمنيوم، وهذه جميعها صناعات قابلة للنمو والتطور، وهي قطاعات صناعية ذات اولوية في الاستثمار وجذب المستثمرين.

تسعى دولة الامارات ومن خلال العديد من الخطط الاستراتيجية التي اطلقتها، الى جذب المزيد من الاستثمارات الواعدة في مجالات التكنولوجيا المتقدمة والذكاء الاصطناعي، والاقتصاد الرقمي، من اجل تحفيز القطاعات الاقتصادية الجديدة، والمتعلقة بالاقتصاد المعرفي والرقمي، بهدف دعم سوق العمل، وتوليد فرص استثمارية جديدة وتحقيق اثر تنموي مستدام، وزيادة الانتاجية لتحفيز التجارة الخارجية، وقد اطلقت الدولة العديد من الخطط الاستراتيجية، تبنت من خلالها دعم القطاعات ذات الأولوية، والشركات الناشئة الصغيرة والمتوسطة، اذ رصدت محفظة مالية على مدار خمس سنوات بقيمة 30 مليار درهم، لدعم عدة قطاعات صناعية، وتمويل أكثر من 13,500 شركة صغيرة ومتوسطة وكبيرة، اضافة الى رصد مليار درهم خلال عام 2022، لدعم الشركات الصناعية التي تحتاج للتمويل والاستثمار في القطاعات الحيوية، وذلك للنهوض بالقطاع الصناعي وتوسيع نطاقه، وزيادة تواجد السلع في الاسواق العالمية، وبالتالي تحقيق نمو في الناتج

محفظة مالية على مدار
خمس سنوات بقيمة 30
مليار درهم لدعم عدة
قطاعات صناعية

01

تمويل
أكثر من 13,500
شركة صغيرة
ومتوسطة وكبيرة

02

رصد
مليار درهم
لتمويل
الشركات الصناعية
خلال عام 2022

03

أكثر من 21
منطقة صناعية
حرة متكاملة

04





مملكة البحرين



تقرير الصناعة العربية

إصدار ديسمبر 2022

أولاً: المؤشرات الإقتصادية الكلية

النمو في الناتج المحلي الإجمالي

ما يؤشر إلى تحديات في القدرة على استدامة الدين العام وتأثيرات ذلك على إئتمان المائنة العامة للسنوات القادمة. واستمر الارتفاع في هذه النسبة خلال عام 2020 لتصل إلى 254.6% محاكاة لازدياد النفقات العامة مقابل تراجع في الإيرادات بسبب جائحة كوفيد-19، ولتنخفض قليلاً إلى نحو 252.3% عام 2021 مع بداية مسار التعافي الاقتصادي لما بعد الجائحة. ولتقلبات أسعار النفط ومشقاته في الأسواق العالمية تأثير مباشر على الإيرادات النفطية للبحرين، ما يؤثر على استدامة الدين العام، ويعكس أهمية تنوع القاعدة الاقتصادية. ومن المؤشرات الأخرى أيضاً لقدرة البحرين على الاستدامة المالية هي عدد شهود الواردات التي تغطيها الاحتياطات في البنك المركزي، إذ تراجعت عام 2020 إلى 1.1 شهراً مقابل استقرار عند 1.4 شهراً في السنتين السابقتين، وستمرت عند مستوى 1.1 شهراً عام 2021 رغم بواذر التعافي الاقتصادي لما بعد فترة الجائحة. ومن جهة أخرى، ورغم أن العجز في ميزان الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي قد تحسن نسبياً من 3.2% عام 2018 إلى 2.1% عام 2019، بما يعكس مساعي الدولة لتحسين المالية العامة، إلا أن الزيادة في النفقات الحكومية خلال فترة الجائحة عام 2020 خصوصاً لدعم الأسر المحتاجة والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين أدت إلى تدهور كبير في الحساب الجاري ليصل العجز فيه إلى 8% من الناتج المحلي. وتحسن وضع العجز في الحساب الجاري عام 2021 مع إجراءات التعافي ليستقر عند 5.7% من الناتج المحلي.

حقق اقتصاد مملكة البحرين أداءً إيجابياً في العام 2021، إذ نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.3% بالأسعار الجارية وفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، مقارنة بنمو سلبي سجل 4.9% في عام 2020 نتيجة الإغلاق التام بسبب جائحة كوفيد-19، ومقابل 1.8% في عام 2017. أما معدلات التضخم فقد انخفضت عام 2020 بنسبة إلى 0% مقارنة بنسبة 2.9% في عام 2018 و1% عام 2019 لتعود وترتفع إلى نسبة 2.8% عام 2021. وباستثناء عام 2020 وتداعيات كوفيد-19 على جميع المؤشرات الاقتصادية، شهد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي تراجعاً بسيطاً بنحو 1.9% خلال عام 2019 بالمقارنة مع العام السابق، تلاه تراجع ملحوظ عام 2020 ليعود ويتحسن في العام التالي. ويشير الجدول التالي إلى تناغم في مسار نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة من إجمالي القوة العاملة خلال الفترة قيد الدرس. وهذا قد يعطي مؤشراً عن مدى شمولية النمو الاقتصادي وبالتالي المجالات المتاحة أمام تحسين أوضاع السكان. وبالرغم من هذه التذبذبات في قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فقد حقق البحرين تطورات كبيرة في مؤشر التنمية البشرية خلال السنوات الأخيرة، الذي يتضمن ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة ومتوسط سنوات الدراسة وغيره، وذلك وفق تقارير "البوابة العربية للتنمية" التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن ناحية أخرى، يشير الجدول التالي إلى ارتفاع ملحوظ في نسبة الدين الخارجي الإجمالي من الناتج المحلي، إذ ارتفعت من نحو 179.4% عام 2018 إلى 208% عام 2019.

الجدول 1: أهم المؤشرات العامة بالبحرين ما بين 2017 و 2021

أهم المؤشرات العامة بمملكة البحرين ما بين 2017 و 2021						السنة
2021	2020	2019	2018	2017	الوحدة	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
39	34.7	38.65	37.8	35.47	مليار دولار	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي
2.3	-4.9	1.8	3	2.3	(%)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
26,000	23,131	25,781	26,276	24,989	(دولار)	معدل التضخم
2.8	0	1	2.9	1.4	%	ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي
-5.7	-8	-2.1	-3.2	-1.2	%	إجمالي الصادرات
22.369	14.085	18.117	18.044	26.7	مليار دولار	إجمالي الواردات السلعية
18.878	15.536	18.589	20.598	23.9	مليار دولار	إجمالي الاحتياطيات الرسمية
1.1	1.1	2	2.5	2.4	مليار دولار	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
1.1	1.1	1.4	1.4	2	عدد الشهور	الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي
252.3	254.6	208	179.4	191.5	%	عدد السكان
1.5	1.5	1.5	1.5	1.3	(مليون نسمة)	معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة
3.9	4.9	3.9	3.7	4	%	

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية - تقارير سنوية 2019-2012- هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، التجارة الخارجية 2021 التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2021.

ثانيًا: تطور الصناعة

تطور القيمة المضافة الصناعية

يبين الجدول 2 تطور القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية والتحويلية للبحرين في الفترة ما بين 2017 و 2020، سجلت القيمة المضافة للقطاع الصناعي في هذه الفترة ارتفاعاً من 11,306 مليون دولار عام 2017 إلى 12,680 مليون دولار عام 2019 لينخفض في سنة 2020 إلى 10,552 مليون دولار. وعلى وجه الخصوص، سجل قطاع الصناعات التحويلية نمواً خلال الفترة 2017-2019، ولكن انخفض بشكل طفيف عام 2020 محققاً 6,295 مليون دولار سنوياً بعد أن سجل 6,910 مليون دولار عام 2019، مدعوماً بتدشين خط الصهر السادس بشركة ألومنيوم البحرين (ألبا). أما بالنسبة إلى القيمة المضافة للقطاع الاستخراجي خلال الفترة قيد الدرس، فقد ارتفعت بنحو 25% عام 2018 لتصل إلى 5,966 مليون دولار مقابل 4,741 مليون دولار في العام السابق؛ لتتراجع قليلاً بنحو 3.3% عام 2019، وتراجع بشكل أكبر عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19 وفترات الإغلاق القسري وتراجع الطلب الكلي ولا سيما الدولي على هذه المنتجات.

الجدول 2 : تطور القيمة المضافة الصناعية بالبحرين

تطور القيمة المضافة الصناعية بالبحرين - بمليون دولار					السنة
2020	2019	2018	2017	2016	
4,257	5,770	5,966	4,741	3,884	قطاع استخراجي
6,295	6,910	6,661	6,565	5,835	قطاع تحويلي
10,552	12,680	12,775	11,306	9,719	صناعي

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2021.

توزيع الناتج الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي

تبقى مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في البحرين مهمة رغم تداعيات جائحة كوفيد-19 السلبية على الأنشطة الإنتاجية. وتساهم الصناعات المختلفة بتعزيز قدرة البحرين على تنويع القاعدة الاقتصادية وخلق فرص عمل جديدة. وبشكل عام، سجلت الصناعات الرئيسية نمواً من عام 2019 حتى عام 2020. وعلى وجه الخصوص، تحسنت قيمة قطاع "الزراعة وصيد الأسماك" من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2017-2019 مرتكزة على تحسن طفيف في قطاع صيد الأسماك. وشهد قطاع "المناجم والمحاجر" تحسناً سنوياً بنسبة 25.9% عام 2018 بالمقارنة مع العام السابق، ليعود وينخفض قليلاً عام 2019 متأثراً بالتقلبات في الأسعار في الأسواق العالمية، وذلك بالرغم من تطور حصة قطاع

"المحاجر" في الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة. أما الصناعات التحويلية فاستمرت في منحى تطور إيجابي مستقر عند حوالي 1.1% خلال السنوات قيد الدرس. وكذلك شهد قطاع "الكهرباء والماء" منحى تطور إيجابي خلال تلك الفترة. وفي عام 2020، تراجعت حصة كل من قطاعات "المناجم والمحاجر" و"النفط والغاز الطبيعي" و"الصناعات التحويلية" و"البناء والتشييد" من الناتج المحلي الإجمالي بسبب تأثرها المباشر بإجراءات الإغلاق العام، تحسنت قليلاً حصة قطاع "الزراعة وصيد الأسماك" مرتكزة على تحسن بسيط في قطاع صيد الأسماك، وكذلك تحسنت حصة قطاع "الكهرباء والماء" من الناتج المحلي الإجمالي نظراً لزيادة الطلب الكلي عليها خلال فترات الإغلاق.

الجدول 3 : الناتج المحلي الإجمالي موزعاً حسب النشاط الاقتصادي

الناتج المحلي الإجمالي موزعاً حسب النشاط الاقتصادي (بالمليون دولار)					
السنة	2016	2017	2018	2019	2020
الزراعة وصيد الأسماك	107.08	103.11	108.89	182.2	108.64
الزراعة	72.88	69.91	74.46	73.9	73.9
صيد الأسماك	34.19	33.19	34.43	34.79	34.84
المناجم والمحاجر	3,884	4,741	5,967	5,771	4,257
النفط الخام والغاز الطبيعي	3,583	4,379	5,601	5,382	3,850
المحاجر	301	344	365	389	407
الصناعات التحويلية	5835	6,565	6,660	6,736	6,430
الكهرباء والماء	439.23	461.82	475.72	502.15	546.25
البناء والتشييد	2,544	2,871	3,100	3,171	2,879

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2021.

تطور كميات الإنتاج للصناعات الرئيسية

* الصناعات البتروكيمياوية

يبين الجدول 4 تطور إنتاج الصناعة البتروكيمياوية خلال الأعوام 2017-2020. وقد عرف إنتاج النفط الخام مسار انخفاض بنحو 4.8% كمعدل سنوي خلال عام 2018 بالمقارنة مع العام السابق، بالرغم من تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية، تلاه تحسن طفيف بكمية الإنتاج بنحو 0.6% خلال عام 2019 بالرغم من الانخفاض الملحوظ في أسعار النفط في الأسواق العالمية، ليعود ويتحسن بشكل طفيف عام 2020. وعلى وجه الخصوص، تراجع معدل الإنتاج اليومي من 44 ألف برميل خلال عام 2017 إلى 42 ألف برميل عامي 2018 و2019، ليرتفع قليلاً إلى 43 ألف برميل يومياً خلال عام 2020.

الجدول 4 : إنتاج البتروكيمياويات

إنتاج البتروكيمياويات في البحرين (بألف برميل أمريكي)					
السنة	2016	2017	2018	2019	2020
إنتاج النفط الخام	17,758	16,145	15,374	15,468	15,853
المنتجات البترولية بمصنع التكرير	97,617	99,031	98,879	99,991	84,081

المصدر: الهيئة الوطنية للنفط والغاز

* النفط الخام المنتج والمضخ إلى مصنع التكرير

خلال الفترة قيد الدرس، فقد تراجع حجم المنتجات البترولية بمصنع التكرير خلال عام 2018 بنحو 0.15% بمقارنة مع العام السابق، لتعود وتتحسن قليلاً خلال عام 2019 ثم تتراجع مرة أخرى عام 2020 بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19. ويعود سبب هذا المسار إلى تقلبات في أسعار هذه المنتجات في الأسواق وحجم الطلب عليها بما يؤثر على خطط الإنتاج. وبالتالي، يوضح حجم إنتاج البحرين من النفط المكرر المسار الكلي للنفط الخام المضخ إلى مصنع التكرير خلال الفترة قيد الدرس، فحافظ على مستوى تذبذبات قليلة خلال الأعوام 2017 إلى 2019، قبل أن ينخفض بشكل كبير عام 2020 بسبب التراجع في كمية النفط السعودي المكرر في البحرين خلال ذلك العام.

بالنسبة إلى النفط الخام المضخ إلى مصنع التكرير، كانت حصة النفط السعودي هي الزافعة للتطور الميداني في هذا القطاع، إذ ارتفعت بشكل تدريجي خلال الفترة 2017 إلى 2019، قبل أن تنخفض عام 2020 بشكل كبير بسبب جائحة كوفيد-19، مقابل تذبذب في كمية النفط الخام البحريني المضخ إلى مصنع التكرير خلال الفترة قيد الدرس. وفيما يعود إلى حصة اللقيم من النفط الخام المضخ إلى مصنع التكرير، فشهد بدوره تقلبات في كمية الإنتاج خلال الفترة قيد الدرس قد تعود إلى مدى حجم الطلب على هذه المواد في الأسواق العالمية خلال تلك الفترة وتقلبات أسعارها، مع الإشارة إلى زيادة في إنتاجها بشكل كبير خلال عام 2020. وبشكل عام شهد حجم المنتجات البترولية بمصنع التكرير تذبذبات كثيرة

الجدول 5: النفط الخام المنتج والمضخ إلى مصنع التكرير والنفط المكرر

النفط الخام المنتج والمضخ إلى مصنع التكرير والنفط المكرر (ألف برميل أمريكي)						
2020	2019	2018	2017	2016	السنة	النفط المكرر
84,082	99,991	98,879	99,031	97,617	النفط المكرر	
1,655	933	1,212	768	689	اللقيم	
64,194	81,011	79,501	79,333	76,645	السعودي	النفط الخام المضخ إلى مصنع التكرير
15,821	15,439	15,340	16,155	17,698	البحريني	
43	42	42	44	49	المعدل اليومي	
15,853	15,468	15,374	16,145	17,758	الإنتاج	النفط الخام المنتج

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، الهيئة الوطنية للنفط والغاز.

* أبرز القطاعات غير النفطية

64% من اليد العاملة في البحرين ويستحوذ على 57% تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي، ومن أبرز مجالاته قطاع تكنولوجيا الاتصالات والنقل والقطاع المالي. وعلى وجه الخصوص، يشكل القطاع المالي والمصرفي دعامة أساسية في تنويع القاعدة الاقتصادية للبحرين وفي خلق فرص عمل للفئات الشابة. ويستقطب البحرين الاستثمارات من دول الخليج العربي عبر صناديق التنمية لتمويل مشاريع تخدم تحقيق التنمية المحلية، مثل مشروع بناء المدينة الرياضية ومشاريع لتطوير الطرقات وربط المناطق والربط مع دول الجوار وغيرها. ويعتبر قطاع الفنادق والمطاعم من أكثر القطاعات غير النفطية نمواً خلال السنوات القليلة الماضية، بمعدل نمو سنوي قدره 6.8%، ويعتمد بشكل كبير على الوافدين عبر المطار الدولي وعبر الجسر الذي يربط البحرين بالمملكة العربية السعودية.

يسعى البحرين إلى تطوير قطاعه الزراعي، رغم التحديات الكبيرة المتعلقة بتوافر اليد العاملة الماهرة بالزراعة وتوافر الأراضي والطبيعة المناخية، وذلك بهدف الحد من التأثير بالأزمات التي تضرب سلاسل الإمداد الدولية للغذاء كما حصل إبان جائحة كوفيد-19. بالإضافة إلى تعزيز الاستدامة المناخية في البحرين والحفاظ على الثروات الطبيعية فيه. وفي هذا الإطار، وضعت الحكومة بالتعاون مع شركاء دوليين "المبادرة الوطنية للتطوير الزراعي" خلال عام 2022 التي تهدف إلى تنفيذ مشروع "أشجار الطاقة الشمسية" بهدف تطوير المناطق الساحلية باستخدام الطاقة النظيفة والمتجددة والحد من التلوث والاستهلاك غير المستدام، والتوصل إلى بيئة نظيفة ومستدامة وفقاً لتوجهات رؤية 2030 للمملكة. ويسعى البحرين إلى تحقيق صفر انبعاثات كربونية بحلول عام 2060. أمّا بالنسبة إلى قطاع الخدمات، فهو يوظف حوالي

ثالثاً: التجارة الخارجية

◀ قيمة البترول المصدر والنفط الخام المستورد من أرامكو

يعتمد البحرين في استيراد النفط الخام بشكل كبير على الإنتاج السعودي عبر شركة "أرامكو". وبالإجمال، ارتفعت قيمة النفط الخام المستورد من "أرامكو" خلال عام 2018 مقارنة مع العام السابق بمعدل نمو سنوي قدره حوالي 34.7%، لتعود وتنخفض بنحو 6.8% خلال عام 2019 بالتوازي مع استمرار التراجع في أسعار النفط في الأسواق العالمية إذ لامست حدود 61 دولار أميركي للبرميل، استمر هذا التراجع خلال عام 2020 بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19. أمّا بالنسبة إلى قيمة البترول المصدر من البحرين خلال الفترة قيد الدرس، فقد ارتفعت من 5,201 مليون دولار عام 2017 إلى 6,479 مليون دولار عام 2018 مع التحسن الملموس في أسعار النفط في الأسواق العالمية، لتتخفض مجدداً إلى ما دون 6,000 دولار عام 2019 بالتوازي مع عودة الانكماش في أسعار النفط في الأسواق العالمية. واستمر هذا التراجع خلال عام 2020 بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19 التي قوّضت أسعار النفط في الأسواق العالمية بشكل أكبر نظراً للتراجع الحاد في الطلب العالمي.

الجدول 6: قيمة البترول المصدر والنفط الخام المستورد من أرامكو – مليون دولار أمريكي

قيمة البترول المصدر والنفط الخام المستورد من أرامكو – مليون دولار أمريكي						
2020	2019	2018	2017	2016	السنة	قيمة النفط الخام المستورد من أرامكو
2,776	5,333	5,720	4,246	3,147		
3,432	5,942	6,479	5,201	3,843		قيمة البترول المصدر

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية - عن الهيئة الوطنية للنفط والغاز

تطور إجمالي الصادرات والواردات

يوضح الجدول (7) تطور الصادرات السلعية والخدمات ما بين عامي 2017 و2021. وبعد أن ارتفع إجمالي الصادرات خلال عام 2019 مقارنة مع العام السابق مدعومًا بتحسّن طفيف في قيمة الصادرات غير النفطية بنحو 0.5%، بالإضافة إلى تحسّن بنحو 54% في قيمة أنشطة إعادة التصدير، تراجع إجمالي الصادرات بنحو 22.4% كمعدل سنوي خلال عام 2020 بالمقارنة مع العام السابق بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19. وبالإجمال، يعمل البحرين على تطوير موقعه على خارطة أنشطة إعادة التصدير، إذ ارتفعت قيمة هذا النشاط منذ عام 2017 إلى 2019 ليتراجع خلال عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19. ويليه تحسّن في الأداء خلال عام 2021 مع عودة الأعمال التجارية إلى مسارها. ومع إجراءات التعافي الاقتصادي وعودة الانفتاح على العالم خلال عام 2021، تحسّن حجم الصادرات بأكثر من 58% كمعدل سنوي بالمقارنة مع العام السابق، مدعومًا بتحسّن أداء الصادرات النفطية وغير النفطية، بالإضافة إلى حركة إعادة التصدير التي تحسّنت بنحو 0.6% ذلك العام.

الجدول 7: الصادرات السلعية والخدمات بالأسعار الجارية (مليون دولار)

الصادرات السلعية والخدمات بالأسعار الجارية (مليون دولار)	2021	2020	2019	2018	2017	السنة
الصادرات النفطية	9,940	5,939	9,893	10,594	8,411	
الصادرات غير النفطية	10,621	6,349	6,111	6,081	5,568	
إعادة التصدير	1,807	1,797	2,114	1,369	1,397	
إجمالي الصادرات	22,369	14,085	18,117	18,044	15,562	

المصدر: الحسابات القومية 2021.

وبيّن الجدول (8) تطور الواردات السلعية والخدمات خلال السنوات 2018 إلى 2021. وسجل إجمالي الواردات منحنى تراجعاً خلال الفترة قيد الدرس مدعومًا بتراجع ملحوظ في الواردات النفطية، وتراجع بسيط في الواردات غير النفطية خلال عام 2019 بالمقارنة مع العام السابق. واستمرّ هذا المنحنى خلال عام 2020 بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19، إذ تراجعت الواردات النفطية بنحو 48% كمعدل سنوي بالمقارنة مع العام السابق، فيما تراجعت الواردات غير النفطية بنحو 3.7% كمعدل سنوي. ومع تحسّن الأداء الاقتصادي وإجراءات التعافي التي اعتمدها البحرين خلال عام 2021، ارتفعت مجددًا قيمة الواردات النفطية وغير النفطية بشكل ملحوظ، لتعكس عودة الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية والإستهلاك المحلي.

الجدول 8: الواردات السلعية والخدمات بالأسعار الجارية

الواردات السلعية والخدمات بالأسعار الجارية (مليون دولار)	2021	2020	2019	2018	2017	السنة
الواردات النفطية	4,741	2,777	5,334	5,720	4,245	
الواردات غير النفطية	14,138	12,760	13,256	13,390	11,831	
إجمالي الواردات	18,878	15,536	18,589	20,598	17,391	

المصدر: الحسابات القومية 2021.

رابعًا: الاستثمار الأجنبي المباشر

الهيكلية التي من شأنها تحسين بيئة الأعمال واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، خصوصًا فيما يتعلق بحماية صغار المستثمرين وتطبيق خدمة تسديد الضرائب عبر الدفع الإلكتروني وتعزيز الوصول إلى القروض الائتمانية واعتماد تدابير تسهّل إيجاد حلول عند التّعثر في الملاحة المالية. وفي هذا الإطار، حازت التدفّقات الواردة قيمة شبه مستقرّة

بيّن الجدول (9) تطور الأرصدة وتدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البحرين خلال الفترة ما بين 2017 و2020. وفي حين ارتفع حجم التدفّقات الواردة بنحو 6.24% معدل سنوي خلال عام 2018 بالمقارنة مع العام السابق، وكذلك ارتفعت قيمة الأرصدة الواردة بنحو 5.5% كمعدل سنوي خلال تلك الفترة. وكان البحرين قد أقرّ خلال عام 2019 حزمة من الإصلاحات

خلال عام 2019 بالمقارنة مع العام السابق، بينما تحسّنت قيمة الأرصدة الواردة بنحو 5.8% كمعدل سنوي. ومع التحوّلات في الأنشطة الاقتصادية والحركة الاستثمارية والتجارية الدولية خلال عام 2020 بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19، انخفض حجم التدفّقات الواردة إلى البحرين بنحو 33% بينما استمرّ حجم الأرصدة الواردة إلى البحرين بالتّحسن ولو بشكل طفيف ومعدل سنوي قدره 3.3%، بما يعكس ثقة المستثمرين بالاقتصاد البحريني رغم الأزمات.

الجدول 9: تطور الاستثمار الأجنبي

أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالبحرين (مليون دولار)				
السنة	2017	2018	2019	2020
التدفقات الواردة	1,426	1,515	1,501	1,007
الأرصدة الواردة	27,481	28,997	30,684	31,690

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

خامساً: توقعات إقتصادية لعامي 2023-2024

الاقتصاديّ للدّول وبالتّزامن مع الحرب بين روسيا وأوكرانيا وتأثيراتها على سلاسل الإمداد لمصادر الطّاقة، بما يساعد على تحقيق الاستقرار الماليّ في البحرين خلال الأعوام القادمة. ومن المتوقّع أن يصاحب هذا التّحسّن في الماليّة العامّة ارتفاع في معدّل التّضخّم إلى حدود 2.5% خلال عام 2022 بسبب رفع قيمة الضّريبة على القيمة المضافة من 5% إلى 10%، بما يؤدّي إلى إعادة هيكلة في أنماط الاستهلاك المحليّ. ويعوّل البحرين على التّطور في القطاع السيّاحيّ بمختلف مجالاته للمساهمة في تعزيز النّموّ الاقتصاديّ في الفترة المقبلة.

بما أنّ الاقتصاد البحريني ما زال يعتمد بشكل كبير على القطاع النّفطيّ والمنتجات البتروليّة والهيدروكيماويّة، فإنّ للحرب بين روسيا وأوكرانيا أثر كبير على الاقتصاد البحريني من ناحية التّقلبات في أسعار النّفط في الأسواق العالميّة وحركة الطّلب العالميّ على هذه المواد. وفي هذا الإطار، من المتوقّع أن يشهد الاقتصاد البحريني نموّاً بنحو 3.5% خلال عام 2022 وذلك استمراراً لمسار التّعافي لما بعد جائحة كوفيد-19. وبما أنّ الاختلالات في الماليّة العامّة وفي نسبة الدّين العام من النّاتج المحليّ الإجماليّ لم تحلّ بعد فإنّ إجراءات ضبط الماليّة العامّة ستستفيد من الوفورات التي سيحصل عليها البحرين جراء الارتفاع في أسعار النّفط عالميّاً بعد بدء خطط التّعافي

سادساً: القطاعات الواعدة

وفقاً لوزارة التجارة والصناعة، توفرّ قطاعات التّصنيع الفرعيّة التّالية إيرادات كبيرة وشهدت نموّاً مزدهراً، وهي على السّكل التّالي:

- (1) إنتاج الألمنيوم، حيث تمتلك المملكة قطاعاً مزدهراً للألمنيوم وهي متخصص رئيسي في منتجات الألمنيوم عالية الجودة للعديد من الصّناعات؛
- (2) الكيماويات والبلاستيك، فضمن المواد الكيماويّة المتخصّصة، نمت خمس قطاعات بشكل كبير هي كيماويات البناء، كيماويات معالجة المياه، البوليمر والمواد المضافة البلاستيكيّة، الدّهانات ومضافات الطّلاء، والمواد الكيماويّة لحقول النّفط؛
- (3) إنتاج الصّلب، وتمتلك البحرين أوّل منشأة متكاملة لتصنيع الصّلب في العالم، وهي مجمع فولاذ للحديد، والذي يضم شركات تابعة منها شركة الخليج للاستثمار الصناعي (GIIC)، وهي شركة عالميّة لتكوير الكريات بدأت عملها في عام 1984 وتبلغ طاقتها السنوية 11 مليون طن.

الألمنيوم

* تمتلك المملكة قطاعاً مزدهراً للألمنيوم
* مملكة البحرين متخصّص رئيسي في منتجات الألمنيوم عالية الجودة

الكيمويات والبلاستيك

من ضمنها نمت خمس قطاعات

* أوّل منشأة متكاملة لتصنيع الصّلب في العالم

* كيمويات البناء
* كيمويات معالجة المياه
* البوليمر والمواد المضافة البلاستيكية
* الدهانات ومضافات الطّلاء
* المواد الكيميائية لحقول النّفط

القطاعات الإقتصادية الواعدة

* قطاع النفط والغاز
* قطاع السياحة
* قطاع الخدمات اللوجيستية
* قطاع الصناعة
* قطاع الخدمات المالية
* قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات والإقتصاد الرقمي

إنتاج الصّلب

المصادر

- التّقرير الاقتصاديّ لمملكة البحرين 2019 / وزارة الماليّة والاقتصاد الوطنيّ.
- التّقرير الاقتصاديّ العربيّ الموحّد لسنوات 2018 و 2019 .
- مناخ الاستثمار في الدّول العربيّة، تقارير من سنة 2013 إلى سنة 2019.
- المؤسّسة العربيّة لضمان الاستثمار وأتّمان الصّادات.
- مؤتمر الأمم المتّحدة للتّجارة والتّنمية – الأونكتاد
- التّقرير السنويّ للحسابات القوميّة 2017، للبحرين.
- التّقرير السنويّ للهيئة الوطنيّة للنفط والغاز لسنة 2018.
- هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونيّة.
- الهيئة الوطنيّة للنفط والغاز.
- موجز استراتيجيّة الوطنيّة للحكومة الإلكترونيّة 2016.
- وثيقة لرؤية مملكة البحرين الاقتصاديّة حتّى عام 2030 .
- برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ.
- موقع البوابة العربيّة للتّنمية.
- وزارة الماليّة والاقتصاد الوطنيّ.
- التّقرير الإقتصاديّ. آذار/مارس 2020.
- الحسابات القوميّة 2021.
- التّقرير الإقتصاديّ العربيّ الموحد



الجمهورية التونسية



تقرير الصناعة العربية

إصدار ديسمبر 2022

أولاً: المؤشرات الإقتصادية الكلية

النمو في الناتج المحلي الإجمالي

السلبية التي شهدتها تونس خلال ذلك العام بالإضافة إلى التراجع في العائدات النفطية والارتفاع الكبير في حجم الدين العام ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي. واستمر التراجع في حجم معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2020 بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19 والتوسع في الإنفاق على الدعم لموازنة الناس في معيشتهم خلال فترات الإغلاق. وعلى وجه الخصوص، تبرز عوامل مقلقة تؤثر على مسار النمو الاقتصادي واستدامته في تونس، ومنها الارتفاع الملحوظ لنسبة الدين الخارجي الإجمالي من الناتج المحلي خلال الفترة الممتدة بين 2016 - 2021، إذ انتقلت هذه النسبة من 66% عام 2016 إلى 104% سنة 2021، وكذلك العجز الذي سجله ميزان المبادلات الخارجية من السلع في ميزان الحساب الجاري، إذ عرفت نسبته المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي مستويات سلبية طوال هذه الفترة. وبالنسبة إلى أسعار المستهلك فقد شهدت ارتفاعاً من 4% إلى 7% بين عامي 2016-2018 وانخفضت انخفاضاً طفيفاً لتسجل 5.8% رغم تأثير جائحة كورونا، وتجدر الإشارة أن الفترة 2016-2019 عرفت استقراراً لمعدل البطالة من إجمالي القوة العاملة لترتفع من 15.3% عام 2019 إلى 18% عام 2020.

شهد الاقتصاد التونسي تقلبات مختلفة في مؤشرات النمو خلال الفترة قيد الدرس وذلك لأسباب كثيرة، منها ما هو متعلق بالتوترات السياسية التي تؤثر على بيئة الأعمال والاستثمار والإدخار والاستهلاك، ومنها ما هو مرتبط بوضع الميزانية العامة ونسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي، والتقلبات في أسعار النفط ومشتقاته في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى تداعيات جائحة كوفيد-19 وتدابير الحرب بين روسيا وأوكرانيا وتأثير ذلك على أسعار موارد الطاقة والمواد الغذائية في الأسواق العالمية. وحافظ الناتج المحلي الإجمالي الإسمي على مستوى شبه مستقر خلال الأعوام 2017 إلى 2020، مع تراجع طفيف خلال عام 2019 بسبب التأثير بالهبوط الكبير في أسعار النفط في الأسواق العالمية مما أدى إلى تراجع في الإنتاج وعائدات التصدير. وارتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي الإسمي خلال عام 2021 تماشيًا مع إجراءات التعافي بعد الجائحة. أما بالنسبة إلى معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي الذي يتأثر بمعدلات التضخم والتقلبات في أسعار الصرف، فقد حافظ على شبه استقرار خلال عام 2017 بالمقارنة مع العام السابق، ليرتفع إلى 2.7% خلال عام 2018 ثم يهبط بشكل بارز إلى 1% خلال عام 2019 بسبب المؤشرات الماكرو-اقتصادية

الجدول 1: أهم المؤشرات الماكرو اقتصادية

أهم المؤشرات الماكرو اقتصادية							
2021	2020	2019	2018	2017	2016	الوحدة	
40.6	39.2	38.8	39.7	39.8	41.8	مليار دولار	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
4	-7,0	1	2.7	1.9	2	(%)	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي
3555	3294	3072	3568	3517	3919	دولار	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
5.3	5.8	6.7	7	3.9	4	%	التضخم (متوسط أسعار المستهلك)
-	37.4	31.1	30.8	30.6	28.8	%	إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي
-3.5	-3.2	-3.7	-3.7	-3.4	-3.4	مليار دولار	ميزان الحساب الجاري
-8.7	-8.3	-8.5	-9.2	-8.6	-7.7	%	ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي
14463	13547	15349	14755	12394	11658	مليار دولار	إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)
19489	18012	22142	21613	18007	16706	مليار دولار	إجمالي الواردات (سلع وخدمات)
6.8	7	7.4	6.3	6.8	8.8	مليار دولار	إجمالي الاحتياطيات الرسمية
3.6	4.1	5.3	3.5	4.8	5	عدد الشهور	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
104.1	98.3	94.8	79.7	71.2	66.1	%	الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي
11.9	11.8	11.7	11.6	11.4	11.3	مليون نسمة	عدد السكان
17.3	18	15.3	15.4	15.3	15.6	%	معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية تقارير من سنة 2013 إلى سنة 2021، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والصادرات.

ثانيًا: تطور الصناعة

تطور القيمة المضافة الصناعية

استنادا إلى الجدول (2)، شهد القطاع الصناعي تقلبات متفاوتة في تطور القيمة المضافة خلال الفترة 2016 إلى 2020، إذ سجل عام 2019 تحسّناً بمعدل 1.23% بالمقارنة مع العام السابق الذي كان قد شهد تراجعاً بنحو 2.29% بالمقارنة مع العام 2016. وانخفضت القيمة المضافة الصناعية بشكل بارز خلال عام 2019 بنحو 4.44% كمعدل سنوي، تلاه استمرار في منحنى التراجع بنحو 4.53% كمعدل سنوي خلال عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19. ويقود قطاع الصناعات التحويلية رافعة القيمة المضافة للقطاع الصناعي في تونس، إذ يشكل نسبة 80% من إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي. وبعد تراجع في القيمة المضافة بنحو 1.4% بالمقارنة مع العام السابق، حافظ القطاع التحويلي على

مستواه خلال عام 2018، قبل أن ينخفض بمعدل سنوي قدره 4.5% خلال عام 2019 متأثراً بالتراجع الكبير الحاصل بأسعار النفط ومشتقاته في الأسواق العالمية خلال ذلك العام إذ وصل إلى 61.4 دولار للبرميل. ونتيجة لجائحة كوفيد-19، تراجعت القيمة المضافة للقطاع التحويلي بنحو 1.8% خلال عام 2020. بموازاة ذلك انخفضت القيمة المضافة للقطاع الاستخراجي بنحو 5.9% خلال عام 2017 بالمقارنة مع العام السابق. لتحسّن بنحو 6.5% خلال عام 2018 بالمقارنة مع العام السابق، ومن ثمّ تراجعت بنحو 4.3% خلال عام 2019 متأثرة أيضاً بالوضع الاقتصادي العام الحاصل، لتهبط بشكل بارز بلغ 15.7% خلال عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19 وفترات الإغلاق العام والتراجع في الطلب على بعض المواد الاستخراجية.

الجدول 2: تطور القيمة المضافة الصناعية

تطور القيمة المضافة الصناعية - مليون دولار					السنة
2020	2019	2018	2017	2016	قطاع استخراجي
1,105	1,311	1,370	1,286	1,366	قطاع تحويلي
5,202	5,295	5,543	5,543	5,623	صناعي
6,307	6,606	6,913	6,829	6,989	

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021-2019

نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي التحويلي

خلال عام 2021 استعاد هذا القطاع زخمه وسجل نموّاً سنوياً قدره 13.4%. أمّا “الصناعات الميكانيكية والكهربائية” وصناعات “النسيج والملابس والجلد والأحذية” فأتت مساراً متشابهاً خلال الفترة قيد الدرس، إذ تحسّنت القيمة المضافة بشكل بارز خلال عام 2017 بالمقارنة مع العام السابق، لتتنكس بنحو بارز أيضاً خلال عام 2019، ويستمرّ الهبوط في القيمة المضافة لهذين القطاعين خلال عام 2020 بسبب تداعيات الجائحة وتراجع الطلب، ثمّ تسجّل نموّاً إيجابياً كبيراً خلال عام 2021 مع عودة الأنشطة الاقتصادية إلى العمل وإجراءات التعافي وارتفاع الطلب مجدداً على هذه السلع. أمّا بالنسبة إلى الصناعات الكيماوية، فتحتسّنت قيمتها المضافة بشكل طفيف خلال عام 2017 بالمقارنة مع العام السابق، لتتراجع بشكل بارز مسجلة نموّاً سلبياً قدره 2.1% خلال عام 2018 مع تراجع الطلب عليها، ثمّ تتحسن بشكل بارز خلال عام 2019 بعكس جميع باقي الصناعات التحويلية. وتراجعت قيمتها المضافة خلال عام 2020 بسبب الجائحة وتراجع الطلب على هذه المواد، لتحسّن مجدداً خلال عام 2021 مع عودة الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية التي تتطلب منتجات الصناعات الكيماوية.

تميّزت مكونات القطاع الصناعي التحويلي في الفترة ما بين 2016 - 2021 بتطوّرات متفاوتة تبعاً لمجالاتها المختلفة. فبعد نموّ سلبى خلال عام 2016، تحسّنت القيمة المضافة للصناعات الفلاحية والغذائية بشكل بارز خلال عام 2017 مسجلة نموّاً بنحو 7.3% واستمرّ هذا المنحنى الإيجابى خلال الأعوام 2018 إلى 2020، ويعزى ذلك إلى ارتفاع كمية الإنتاج الزراعيّ من سنة إلى أخرى خلال فترة جائحة كوفيد-19. إذ اعتمد على الإنتاج المحلي للصناعات الفلاحية والغذائية بشكل بارز. وتراجعت القيمة المضافة لهذه الصناعات لحوالي النصف تقريباً لتشكل 4.1%، وقد يعود ذلك إلى إجراءات الانفتاح بعد الجائحة والتعافي وعودة الاستيراد بما فيه المواد الزراعية والغذائية. وتحسّنت القيمة المضافة لصناعات “مواد البناء والخزف والبلور” خلال عام 2018 بعد تسجيلها نموّاً سلبياً خلال عام 2017، وتضاعف التحسّن بحوالي الضعفين ونصف لتسجل 13% خلال عام 2019، لتتنكس مرة أخرى خلال عام 2020 بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19 وفترات الإغلاق وتوقّف الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بهذا القطاع وتراجع الطلب على هذه المواد بشكل عام. ومع عودة الانفتاح والتعافي الاقتصادي

الجدول 3: معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي التحويلي

معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي التحويلي %						السنة
2021	2020	2019	2018	2017	2016	
4,1	9,2	9,6	9,5	7,3	-0,7	الصناعات الفلاحية والغذائية
13,4	-7,6	13,0	3,7	-0,8	1,5	مواد البناء والخزف والبور
12,4	-14,8	2,7	9,6	17,0	5,0	الصناعات الميكانيكية والكهربائية
10,6	4,9	12,2	-2,1	9,5	8,4	الصناعات الكيماوية
12,3	-19,8	0,0	14,1	11,2	6,0	النسيج، الملابس، الجلد، الأحذية

المصدر: وزارة التخطيط والاقتصاد / الميزان الاقتصادي 2017-2021

عدد العاملين وعدد المؤسسات

سجلت القوة العاملة في القطاع الصناعي، في المؤسسات التي تشغل أكثر من 10 أشخاص، كنسبة مئوية من مجموع السكان المتراوح أعمارهم بين 15 سنة فما فوق نحو 520,166 عامل وذلك عام 2021. وحسب النشاط الاقتصادي، تحتل صناعة النسيج والملابس الصدارة من ناحية عدد العمال (29.1% من إجمالي العاملين في القطاع الصناعي)، تليها الصناعات الكهربائية (20.9% من إجمالي العاملين في القطاع الصناعي) والصناعة الغذائية (14.3% من العاملين في القطاع الصناعي). وتعتبر الصناعة ثاني قطاع مشغل لليد العاملة بنسبة 35%، بعد قطاع الخدمات الذي يشغل نسبة 51% من اليد العاملة، ويأتي القطاع الفلاحي في المرتبة الثالثة من ناحية تشغيل اليد العاملة بنسبة 14%. ويبيّن توزيع المشغلين خلال العام 2020 في القطاع الصناعي ضمّ قطاع الفلاحة والصيد البحري لـ 510 ألف مشغل وضمّ الصناعات المعملية لـ 639 ألف مشغل والصناعات غير المعملية لـ 527 ألف مشغل والبناء والأشغال العامة بـ 492 ألف مشغل.

الجدول 4: عدد العاملين وعدد المؤسسات في القطاع الصناعي التي تشغل أكثر من 10 أشخاص 2021

عدد العاملين وعدد المؤسسات في القطاع الصناعي التي تشغل أكثر من 10 أشخاص 2021				
عدد المؤسسات		عدد العاملين		القطاع الصناعي
%	المجموع	%	المجموع	
20.6%	1,013	14.30%	74,477	الصناعات الغذائية
7.5%	368	4.80%	25,154	صناعات مواد البناء والخزف والبور
12.0%	592	8.90%	46,165	الصناعات الميكانيكية
6.6%	326	20.90%	108,949	الصناعات الكهربائية
10.8%	529	10.80%	56,364	الصناعات الكيماوية
29.6%	1,458	29.10%	151,142	صناعات النسيج والملابس
3.4%	168	1.50%	7,774	صناعات الخشب
3.9%	192	4.80%	25,033	صناعات الجلد والأحذية
5.5%	272	4.80%	25,108	الصناعات المختلفة
100%	4,918	100%	520,166	المجموع

المصدر: المرجع - وكالة التّحوض بالصّناعة والتّجديد - أوت 2022

الجدول 5: توزيع عدد العاملين في الأنشطة الاقتصادية

توزيع عدد العاملين في الأنشطة الاقتصادية					
العدد بالآلاف	2016	2017	2018	2019	*2020
توزع المشتغلين حسب قطاع النشاط الاقتصادي	3436	3480	3507	3566	3511
المشتغلين في قطاع الفلاحة والصيد البحري	515	503	488	491	510
المشتغلين في قطاع الصناعات المعملية	625	644	653	656	639
المشتغلين في قطاع صناعات غذائية	91	95	93	104	103
المشتغلين في قطاع مواد البناء والخزف والبلور	38	40	41	37	31
المشتغلين في قطاع صناعات ميكانيكية وكهربائية	150	156	160	160	152
المشتغلين في قطاع صناعات كيميائية	30.5	29.7	29.9	29.2	32.8
المشتغلين في قطاع صناعات النسيج والملابس والأحذية	232	237	246	234	232
المشتغلين في قطاع صناعات معملية أخرى	84	87	84	93	87
المشتغلين في قطاع الصناعات غير المعملية	509	526	535	552	527
المشتغلين في قطاع المناجم والطاقة	38.9	35.3	35.2	41	35.3
المشتغلين في قطاع البناء والأشغال العامة	470	491	500	511	492
المشتغلين في قطاع الخدمات	1772	1804	1815	1847	1814
المشتغلين في قطاع التجارة	456	461	453	440	448
المشتغلين في قطاع النقل والاتصالات	189	188	192	196	184
المشتغلين في قطاع النزل والمطاعم	115	131	148	158	128
المشتغلين في قطاع البنوك والتأمين	36.1	36.9	31.6	37.2	36
المشتغلين في قطاع التصلب والخدمات العقارية والخدمات الأخرى للمؤسسات	174	179	181	187	190
المشتغلين في قطاع الخدمات الاجتماعية والثقافية	140	146	150	159	156
المشتغلين في قطاع التربية والصحة والخدمات الإدارية	661	664	658	668	670
المشتغلين في قطاع غير مصرّح به	15.4	2.7	16.3	19.2	20.7

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، إحصائيات 2020

ثالثاً: أبرز القطاعات غير الصناعية في الاقتصاد التونسي

وتعمل تونس على تطوير شبكة المواصلات فيها بما يسهّل حركة التجارة والمرو، وتعزيز دور تونس كمركز دولي للنقل والخدمات اللوجستية، من خلال الربط بين الموانئ البحرية وسكك الحديد والطرق البرية السريعة، بما يساعد أيضاً في تنشيط الاقتصاد بمختلف مجالاته. وفي هذا الإطار، خُطّط لتشييد طريق سريع بطول 188 كلم يربط العاصمة تونس بمدن القيروان وسيدي بوزيد والقصرين وقفصة، بتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبنك الاستثمار الأوروبي. وطُور خط سكة حديد بين مدينة تونس ومدينة القصرين بطول 239 كلم بتمويل من البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، وتم مَوّل مشروع لتشييد جسر معلق بطول 2 كيلومتر في مدينة بنزرت من بنك الاستثمار الأوروبي والبنك الأفريقي للتنمية. كذلك تعمل تونس على تطوير البنية التحتية للمواصلات البحرية من خلال توسعة وتطوير ميناء المياه العميقة في النقيضة (وسط تونس)، على أن يشمل 5 كيلومترات من الأرصفة تكون 3.6 منها مخصصة للحاويات و1.4 كلم منها مخصصة للتخزين.

تعتبر الزراعة قطاعاً رئيساً في الاقتصاد التونسي، إذ تمثلت 10.1% من الناتج المحلي الإجمالي وتوظف 14% من القوة العاملة. وتعتبر تونس واحدة من أكثر البلدان إنتاجية في إفريقيا، ويشكل زيت الزيتون الحصة الأكبر في الصادرات الزراعية، يليه التمر والزيتون والفواكه الطازجة. ومكنت الأساليب المحسنة للزراعة والصناعات الزراعية تونس من التقدم نحو تحقيق الاكتفاء الغذائي. وتزدهر في تونس الزراعة العضوية، وأطلقت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) مؤخراً مشروع "دعماً لتطوير الزراعة العضوية المستدامة والمرونة في سياق تغير المناخ في تونس".

وضعت تونس "رؤية واستراتيجية المياه 2050" وهي مشروع يهدف إلى تزويد الحكومة بأساليب وأطر تهدف إلى تحسين إدارة الموارد المائية ضمن رؤية إدارة متكاملة وطويلة الأجل، وهي بتمويل من صندوق إيثمان مياه أفريقيا (Africa Water Facility Fund)، بكلفة إجمالية للمشروع تبلغ نحو 2.655 مليار يورو بهدف المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق والمواثل، من خلال توفير الموارد المائية وتيسير الوصول إليها بحلول عام 2050 بطريقة فعّالة ومنصفة ومستدامة، وذلك وفق نهج الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

رابعاً: التجارة الخارجية

تطور الصادرات والواردات

تتراوح ما بين 40% إلى 45%، وفق الجدول رقم 7 للواردات حسب تصنيف مجموعات الأنشطة الاقتصادية. وبالإجمال، شهدت مجموعات الواردات جميعها تطوراً إيجابياً في قيمتها الدولارية خلال السنوات 2016 إلى 2019، باستثناء واردات الصناعات الميكانيكية والكهربائية التي تراجعت قليلاً. وخلال عام 2020، تراجعت قيمة الواردات لكل من منتجات "الطاقة وزيوت الشحوم" و"المعادن والفوسفات ومشتقاته" و"الصناعات الميكانيكية والكهربائية"، مما ساهم في تراجع قيمة إجمالي الواردات بنحو 18.7% على أساس سنوي، وذلك نتيجة لتراجع الطلب على هذه المواد بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19. وفي المقابل، استمر النمو في قيمة الواردات من منتجات "الفلاحة والصناعات الزراعية" خلال عام 2020، ما يعكس استمرار التطور الإيجابي في الطلب الداخلي عليها، إذ زادت بنحو 1.8% على أساس سنوي، وبنحو 27.6% على أساس تراكمي منذ عام 2016. ومع عودة الأنشطة الاقتصادية وإجراءات التعافي من الجائحة خلال عام 2021، ارتفعت قيمة الواردات مجدداً بنحو 8.2% على أساس سنوي، مدعومة بنمو الواردات من جميع منتجات جميع الأنشطة الاقتصادية الواردة في الجدول رقم 7 باستثناء الواردات من منتجات "الفلاحة والصناعات الزراعية" التي انخفضت بشكل طفيف.

شهدت الصادرات الصناعية منحى إيجابياً خلال الفترة 2016 إلى 2019، سجل تطوراً تراكمياً بنحو 31.7% لمجمل تلك الفترة. وبالرغم من التراجع الطفيف في القيمة المضافة للقطاع الصناعي خلال عام 2019، تحسنت الصادرات الصناعية بمجملها بالمقارنة مع العام السابق، باستثناء صادرات "الفلاحة والصناعات الزراعية"، ما يعكس ارتفاع الطلب على الاستهلاك المحلي لهذه المواد خلال تلك الفترة وذلك بالتوازي مع ارتفاع في قيمة واردات هذه المنتجات خلال ذلك العام. وانخفضت قيمة الصادرات الصناعية بنسبة 11.7% خلال عام 2020 بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19 وسببه التوقف لسلاسل الإمداد الدولية الذي حصل خلال تلك الفترة، مرتكزاً على تراجع بارز في صادرات "المعادن والفوسفات ومشتقاته" بنحو 24.4% وفي صادرات "صناعات تحويلية أخرى" بنحو 17.5%، وذلك بالرغم من نمو صادرات "الفلاحة والصناعات الزراعية" 12%. ومع عودة الأنشطة الاقتصادية إلى العمل بشكل طبيعي خلال عام 2021 والتعافي وعودة الحركة التجارية الدولية إلى الانتعاش، تحسنت الصادرات الصناعية بنحو 6.8% على الرغم من تراجع قيمة صادرات "الفلاحة والصناعات الزراعية" بنحو 14.8%. ومن جهة إجمالي الواردات، تستحوذ الصناعات الميكانيكية والكهربائية على الحصة الأكبر من إجمالي الواردات بنسب

الجدول 6: الصادرات حسب تصنيف مجموعات الأنشطة الاقتصادية

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الفلاحة والصناعات الزراعية	1,233	1,341	1,948	1,648	1,846	1,572
الطاقة وزيوت التشحيم	657	737	838	846	767	945
المعادن والفوسفات ومشتقاته	574	508	494	583	441	715
المنسوجات والملابس والجلد	2,601	2,723	3,230	3,274	2,822	2,860
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	5,300	5,744	6,551	7,150	6,147	6,636
صناعات تحويلية أخرى	1,293	1,340	1,694	1,848	1,524	1,735
الإجمالي	11,658	12,394	14,755	15,349	13,547	14,463

المصدر: وزارة التخطيط والاقتصاد / الميزان الاقتصادي 2017-2021

الجدول 7: الواردات حسب تصنيف مجموعات الأنشطة الاقتصادية

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الفلاحة والصناعات الزراعية	1,902	2,083	2,331	2,384	2,427	2,412
الطاقة وزيوت التشحيم	1,739	2,189	3,063	3,561	2,237	2,563
المعادن والفوسفات ومشتقاته	271	302	374	329	244	453
المنسوجات والملابس والجلد	2,063	2,210	2,557	2,595	2,158	2,214
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	7,517	7,840	9,221	9,177	7,358	8,110
صناعات تحويلية أخرى	3,215	3,382	4,067	4,097	3,589	3,738
الإجمالي	16,706	18,007	21,613	22,142	18,012	19,489

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، إحصائيات 2013-2021
استعمل سعر صرف بحيث الدينار التونسي يساوي 0.4 دولار أمريكي عام 2016، و0.36 لعامي 2017 و2018، و0.35 لعامي 2019 و2020، و0.31 لعام 2021

خامسًا: الاستثمار الأجنبي المباشر

الأرصدة الوافدة إلى تونس خلال الفترة قيد الدرس، فقد انخفضت بنحو 8% على أساس سنوي خلال عام 2018، وذلك بعد أن عرفت نموًا بنحو 0.8% خلال عام 2017 بالمقارنة مع العام السابق. وسجلت الأرصدة الوافدة نموًا سنويًا بنحو 10.3% خلال عام 2019، واستمر منحى التطور الإيجابي في حجم الأرصدة الوافدة إلى تونس خلال عام 2020 مسجلًا نموًا بنحو 18.5% على أساس سنوي، لتتخفض بنحو 4.5% خلال عام 2021 مسجلة 33,440 مليون دولار. ويعكس مسار التطور في الأرصدة الوافدة إلى تونس ثقة بالأنظمة المصرفية والمالية فيها كملاذ آمن للمدخرات خلال الأزمات.

يقدم الجدول 8 تطور الأرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي إلى تونس خلال الفترة ما بين عامي 2016 و2021، إذ سجلت التدفقات الواردة ارتفاعًا ملحوظًا عام 2018 بنسبة 17.6% على أساس سنوي، لتعود وتنخفض إلى مستوياتها السابقة في العام التالي مسجلة 845 مليون دولار، ثم انخفضت بشكل بارز بلغ حوالي 23% على أساس سنوي خلال عام 2020 بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19 وشبه توقف لحركة الاستثمارات خصوصًا مع إعادة توجيه الكثير من الاستثمارات المباشرة إلى دول المصدر خلال فترة الجائحة، ثم تحسنت بشكل طفيف خلال عام 2021 مع عودة الأنشطة الاقتصادية وإجراءات التعافي وارتفاع الطلب من جديد. أمّا بالنسبة إلى

الجدول 8: تطور الاستثمار الأجنبي

أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر - مليون دولار						
السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
التدفقات الواردة	885	881	1,036	845	652	660
الأرصدة الواردة	28,940	29,171	26,792	29,542	35,006	33,440

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

سادسًا: توقعات إقتصادية لعامي 2023-2024

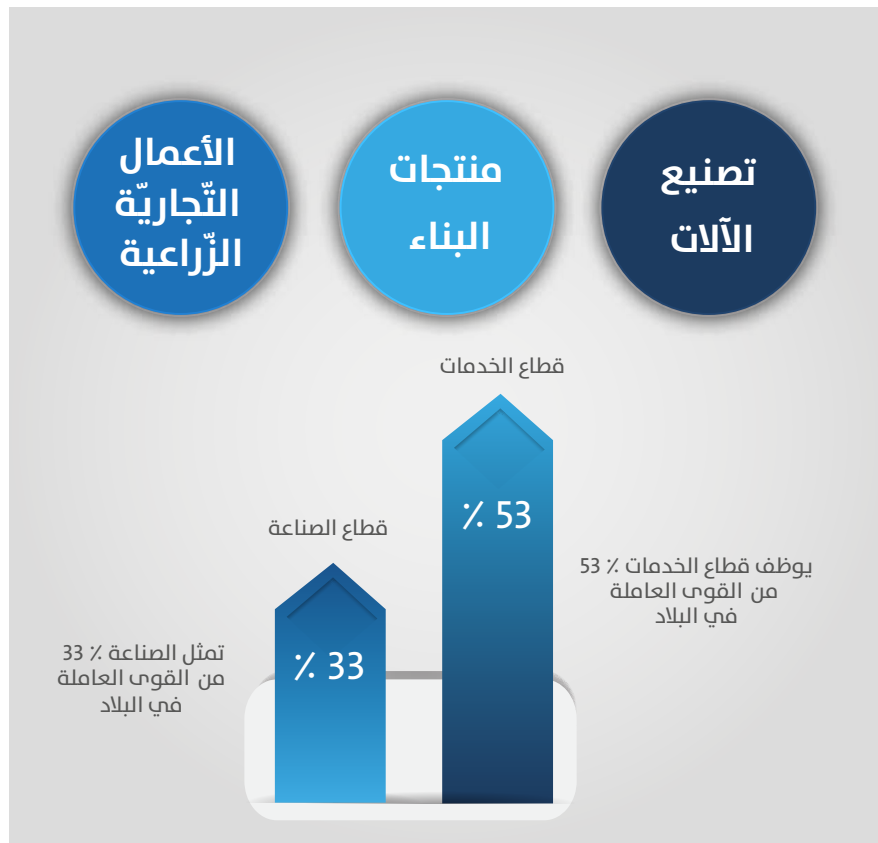
الزيادات في أسعار الوقود التي وضعت قيد التنفيذ في شباط/فبراير وآذار/مارس 2022، سيظل العجز المالي مرتفعًا ومسجلًا 6.1% من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع في عام 2022. ووفق البنك الدولي، ستساهم إجراءات الدعم لاستهلاك الطاقة والمواد الغذائية، في أعقاب تداعيات الحرب بين روسيا وأوكرانيا، في ارتفاع معدلات التضخم خلال عام 2022، على أن تنخفض بشكل طفيف في عام 2023 مع تطبيق إجراءات لترشيد السياسة النقدية في البلاد.

من المتوقع أن يسجل النمو الاقتصادي 3% مع نهاية 2022 مدعومًا بالانتعاش في الاقتصاد العالمي التدريجي بعد جائحة كوفيد-19. ومن المتوقع أيضًا أن يسجل النمو الاقتصادي نسبة 3.5% في عام 2023 و3.3% في عام 2024 متأثرًا بنقاط الضعف الهيكلية الموجودة مسبقًا والعواقب الاقتصادية للحرب بين روسيا وأوكرانيا. وبالتالي، سيرتفع العجز في الحساب الجاري إلى نحو 7.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 مدفوعًا بارتفاع أسعار الطاقة والغذاء في الأسواق العالمية. وعلى الرغم من الإجراءات المتخذة لضبط المالية العامة مثل

سابعًا: القطاعات الواعدة

والمنسوجات/الملابس حافظا على مسار نمو حتى عام 2019. ومع ذلك، فإن الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 أثرت بشكل خاص على قطاع المنسوجات والملابس والقطاعات الفرعية للهندسة الميكانيكية والكهربائية. كما أدت تدابير وقيود الرقابة إلى تضخيم الانخفاض في الطلب الأجنبي، مما قلل من صادرات الهندسة الميكانيكية والكهربائية والمنسوجات بنسبة 27% بحلول منتصف عام 2020 (على أساس سنوي). وتؤثر الإضرابات المتكررة على الأنشطة الصناعية. ومن ناحية أخرى، يتجه الاقتصاد المحلي إلى حد كبير نحو الخدمات، التي تمثل 61% من الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك القطاعات المزدهرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) والسياحة. التدريب والبحث المهني كلاهما قطاعان صاعدان. يوظف قطاع الخدمات 53% من القوى العاملة في البلاد.

يشكل قرب تونس الجغرافي من الأسواق الأوروبية ميزة لوجستية. وفي حين أن معدل إنتاجية العمل وحجم القطاع غير الرسمي والمشاكل في بعض الأقسام الفرعية للقطاع الصناعي - مثل المنسوجات - ما زالت دون القدرات القصوى، مما يعني وجود مجال كبير للتحسين، أثبتت قطاعات فرعية أخرى مثل الأعمال التجارية الزراعية ومنتجات البناء وتصنيع الآلات نجاحًا نسبيًا في السنوات الأخيرة. كانت صناعة المنسوجات على مدار التاريخ أحد المساهمين الرئيسيين في قطاع التصنيع، حيث تعمل آلاف الشركات في هذا القطاع. تمثل الصناعة 21.7% من الناتج المحلي الإجمالي ويعمل بها 33% من السكان المفعمين بالنشاط. ويوجه إنتاج معظم القطاعات الصناعية للتصدير. وفي حين أن عددًا من الصناعات واجه مسارًا تراجعًا خلال الأعوام الماضية، غير أن قطاعي الكيماويات



المصادر

- مناخ الاستثمار في الدول العربية
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والصادرات.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
- المعهد الوطني للإحصاء ووزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD .
- وكالة النهوض بالصناعة والتجديد.
- البنك الدولي 2020.
- منظمة الفاو: <https://www.webmanagercenter.com/2022/05/19/486247/fao-lancement-du-nouveau-pro-jet-biorest-sur-lagriculture-biologique-en-tunisie>
- وزارة النقل.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



تقرير الصناعة العربية

إصدار ديسمبر 2022

أولاً: المؤشرات الإقتصادية الكلية

النمو في الناتج المحلي الإجمالي

الجدول 1 : الناتج المحلي الإجمالي

السنة	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي %	الناتج المحلي الإجمالي - دولار
2015	3.7	165,979,000,000
2016	3.2	160,034,000,000
2017	1.3	170,097,000,000
2018	1.1	174,911,000,000
2019	1	171,767,000,000
2020	-5.1	145,009,000,000
2021	3.8	167,983,000,000

* المصدر: البنك الدولي 2022

كبيرة على مخزون الاحتياطي الرسمي من العملات الأجنبية في الجزائر في تلك الفترة. ويعود ذلك إلى التراجع الكبير في قيمة الصادرات النفطية والمتأثرة بدورها بالانخفاض الحاد في أسعار النفط في الأسواق العالمية، إذ وصل سعر برميل النفط إلى حدود 45 دولار.

في نظرة إلى المؤشرات الاقتصادية، نلاحظ ارتفاع الناتج المحلي الجزائري من 165 مليار دولار في سنة 2015 إلى 174 مليار دولار في عام 2018، ليعود ويتراجع قليلاً إلى 171 مليار دولار عام 2019، ثم ينخفض بشكل كبير إلى 145 مليار دولار عام 2020 بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19. وفي المقابل، نجد أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي قد تراجع إلى 1.3% عام 2017 بالمقارنة مع 3.2% عام 2016 بالرغم من أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت بنحو 10 مليار دولار خلال تلك الفترة. كما انخفض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي أيضاً إلى 1.1% عام 2018 بينما سجلت قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال ذلك العام ارتفاعاً بالمقارنة مع العام السابق. ويعود هذا الاختلاف بين منحنى معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والتغير الفعلي في قيمة الناتج المحلي الإجمالي إلى عدة عوامل، أبرزها التدهور في قيمة العملة الوطنية خلال تلك الفترة، الأمر الذي وضع ضغوطات

معدلات النمو الفردي

شهد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تقلبات تحاكي مسار التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة قيد الدرس، وبالإجمال حافظ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى حد ما على مستوى 4,000 دولار من سنة 2015 إلى سنة 2019، لينخفض إلى 3,300 دولار عام 2020 ما رفع معدل البطالة. ونلاحظ من الجدول ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي عام 2021 مع تحسن أداء الاقتصاد الجزائري، لكنه ما زال يسجل مستويات أقل من فترة ما قبل جائحة كوفيد-19- ما يعكس قلة مرونة في هيكليات الارتباط بين التعافي الاقتصادي وتحسن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا قد يعود إلى ضعف في المكون الاندماجي للتعافي الاقتصادي، بحيث لا ينعكس التحسن في النمو في استقطاب اليد العاملة إلى فرص عمل جديدة.

الجدول 2 : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي - ألف دولار	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	3,765	3,307	3,990	4,142	4,110	3,946	4,178

* المصدر: البنك الدولي 2022

تطور معدل البطالة

تداعيات جائحة كوفيد-19- وفتحات الإغلاق القسري للمؤسسات المشغلة لليد العاملة. ويشير الجدول أيضاً إلى مسار ارتفاع في حجم قوة العمل خلال الفترة قيد الدرس، بما يعكس ازدياد عدد المواطنين الداخلين إلى سوق العمل سنوياً، والفرق بين حجم قوة العمل وعدد العاطلين يساوي عدد الأشخاص الذين استطاعوا الحصول على وظائف وفرص عمل.

بعد أن شهد انخفاضاً طفيفاً في فترة 2015 - 2019 من 11.2% إلى 10.5%، سجلت البطالة تدهوراً أكبر خلال عام 2020 لتصل إلى معدل 12.6% و12.7% عام 2021. ويقدم الجدول أدناه إحصائيات عن عدد العاطلين من العمل خلال الفترة قيد الدرس، فنلاحظ ارتفاع هذا العدد بين عامي 2018 - 2019 ما يعكس التراجع في النمو الاقتصادي خلال تلك الفترة، ليزداد هذا العدد إلى أكثر من مليون و500 ألف مواطن عام 2020 بسبب

الجدول 3 : معدل البطالة

معدل البطالة %							
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
12.7	12.6	10.5	10.4	10.3	10.2	11.2	معدل البطالة
-	1,569	1,449	1,462	1,440	1,309	1,175	عدد عاطلين بالألف
-	12231	12730	12463	12308	12585	11100	قوة العمل بالألف

* المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد من 2014 إلى 2020.

أسعار المستهلك ومعدلات التضخم

سجلت أسعار المستهلك، والتي تتبين من خلال معدل التضخم، ارتفاعاً كبيراً من 4.8% عام 2015 إلى 6.4% عام 2016، لكنها عادت وانخفضت إلى 2% عام 2019 و2.4% عام 2020 مع تراجع الطلب والاستهلاك خلال فترات الإغلاق القسري المرتبطة بجائحة كوفيد-19. ويتبين من الجدول أدناه أن معدل التضخم ارتفع بشكل ملحوظ بمستوى 7.2% خلال عام 2021 بالمقارنة مع العام السابق، بما يدل على عودة الحركة الاقتصادية وإجراءات التعافي ومن بينها قوة الدفع التي أطلقتها عودة النشاط الاستهلاكي.

الجدول 4 : أسعار المستهلك ومعدلات التضخم

أسعار المستهلك ومعدلات التضخم %							
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
7.2	2.4	2.0	4.3	5.6	6.4	4.8	معدلات التضخم

* المصدر: البنك الدولي 2022

ثانياً: المؤشرات الاقتصادية القطاعية

تطور الكمية المنتجة للمنتجات الرئيسية

يشير الجدول رقم 5 إلى أن بعض المنتجات الرئيسية في الاقتصاد الجزائري شهدت انخفاضاً في كمية إنتاجها مقابل تحسن في إنتاج صناعات أخرى، وذلك خلال الفترة ما بين عامي 2019 و2021. ومن الواضح أن لجائحة كوفيد-19 تأثير سلبي على حجم الإنتاج الصناعي في كثير من القطاعات تبيّن خلال عام 2020، فيما شهد القطاع الزراعي تحسناً بسيطاً جداً خلال تلك الفترة، وكذلك قطاع إنتاج الطاقة. ونجد أن القطاعات الأكثر تأثراً كانت الصناعات التحويلية والصناعة الميكانيكية والكهربائية وصناعة المنسوجات والملابس والجلود و"صناعات مختلفة"، وتراجع الإنتاج الصناعي بنسب أقل في قطاعات مواد البناء والسيراميك والزجاج والصناعة الكيماوية وفي التعدين. وبالإجمال، شكّل القطاع الصناعي بمختلف أنشطته رافعة للتعافي الاقتصادي خلال عام 2021، باستثناء قطاع التعدين الذي انخفض الإنتاج فيه بشكل مضطرب.

الجدول 5 : مؤشر الكمية المنتجة للمنتجات الرئيسية

مؤشر الكمية المنتجة للمنتجات الرئيسية				
2021	2020	2019		
117	127	125		الزراعة
99	92	102		الصناعات التحويلية
101	86	97		مواد البناء والسيراميك والزجاج
105	94	108		الصناعة الميكانيكية والكهربائية
78	67	73		الصناعات الكيماوية
85	77	92		المنسوجات والملابس والجلود
102	94	107		صناعات مختلفة
35	42	49		التعدين
84	70	64		طاقة
93	84	89		المجموع

* المصدر: الجزائر بالأرقام، الديوان الوطني للإحصائيات.

مساهمة القطاعات الصناعية

القيمة المضافة للقطاع الصناعي إلى حوالي النصف خلال عام 2020 بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19 وفترات الإقفال القسري للمصانع خلال تلك السنة. وعلى وجه الخصوص، شهد القطاع الاستخراجي تذبذبات سنوية في تطور قيمته المضافة الصناعية، كان أدناها عام 2016 بنحو 27,924 مليون دولار وأقصاها عام 2018 بنحو 39,299 مليون دولار. أما القطاع التحويلي، فشهد أيضاً تقلبات طفيفة في منحنى تكور قيمته المضافة الصناعية، كان أدناها عام 2016 بنحو 7,062 مليون دولار وأقصاها عام 2019 بنحو 7,717 مليون دولار. ويتبع كلا القطاعين المنحنى التراجعي عام 2020 بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19.

تشير الاحصاءات في الجدول التالي إلى أن مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد شهدت تقلبات سنوية متباينة، رغم أنها سلكت منحى صعودي بشكل عام. فبعد أن سجلت القيمة المضافة للقطاع الصناعي حوالي 38,186 مليون دولار عام 2015، انخفضت إلى أدنى مستوى لها في الفترة قيد الدرس إلى نحو 34,986 مليون دولار في العام التالي، لتعود وترتفع إلى أكثر من 46,725 مليون دولار عام 2018. وتقلصت القيمة المضافة للقطاع الصناعي خلال عام 2019 إلى حوالي 40,763 مليون دولار. وقد يعود سبب ذلك التراجع إلى التأثير بالجو الاقتصادي العام للبلاد، إذ تراجع النمو بشكل كبير عام 2019 مصحوباً بتراجع بحجم الاحتياطي الإلزامي وشح السيولة واستمرار التضخم وعوامل أخرى. وتراجعت

الجدول 6: مساهمة القطاعات الصناعية في الاقتصاد

تطور القيمة المضافة الصناعية - مليون دولار						
2020	2019	2018	2017	2016	2015	
18,925	33,046	39,299	33,576	27,924	30,953	قطاع استخراجي
7,521	7,717	7,426	7,347	7,062	7,233	قطاع تحويلي
26,446	40,763	46,725	40,923	34,986	38,186	صناعي

*المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 202

تطور إنتاج الإسمنت

شهد إنتاج الإسمنت تحسناً متواصلاً في فترة 2014 – 2019، فارتفع من 19.26 مليون طن عام 2014 إلى 27.66 مليون طن في عام 2019.

الجدول 7: تطور إنتاج الإسمنت

تطور إنتاج الإسمنت - مليون طن						
2019	2018	2017	2016	2015	2014	
27.66	24.48	25.33	22.87	20.25	19.26	إنتاج الإسمنت

*المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020

إنتاج وصادرات النفط

مليون دولار أميركي عام 2019، وذلك رغم التحسن البسيط في قيمة الإيرادات من الصادرات النفطية عام 2018 رغم استمرار التراجع في حجم الإنتاج، الذي يرتبط بتبدل الأسعار في الأسواق العالمية. أما في عام 2020، فقد تراجعت قيمة الإيرادات من الصادرات النفطية بشكل كبير لتصل إلى 7,326 مليون دولار، وذلك بسبب تعطل سلاسل الإمداد الدولية مع توقف المصانع والطيران والأنشطة الاقتصادية الأخرى قسراً حول العالم بسبب جائحة كوفيد-19.

أدى التراجع في أسعار النفط في الأسواق العالمية مصحوباً بتراجع الاستثمارات المحلية في قطاع النفط، التي بدورها قد تعود إلى التحديات المالية والتقنية التي واجهها الجزائر خلال الفترة 2016-2018، إلى تراجع كبير في إنتاج النفط في الجزائر عام 2017 إلى ما دون المليون برميل يومياً. واستمر هذا التراجع في الإنتاج اليومي خلال السنوات التالية ليصل إلى 888 ألف برميل يومياً خلال عام 2020 بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19. ومع استمرار التراجع في حجم الإنتاج خلال الفترة قيد الدرس، تراجع أيضاً حجم الإيرادات من صادرات النفط من 26,967 مليون دولار أميركي عام 2014 إلى 13,638

الجدول 8: إنتاج وصادرات النفط

إنتاج وصادرات النفط بالدولار							
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
888	954	970	993	1,020	1,157	1,193	إنتاج النفط (ألف برميل/اليوم)
7,326	13,638	15,901	12,755	11,812	13,912	26,967	صادرات النفط (مليون دولار)

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021. *

ثالثاً: التجارة الخارجية

تطور إجمالي الصادرات

إنها سجلت مستويات أعلى من مستويات فترة 2016-2018. كما أظهرت تقدماً ملحوظ عام 2021 قدره 3,015 مليون دولار، بما يعكس تحسناً في أداء الاقتصاد غير النفطي المرتبط بتحسّن مؤشرات المالية العامة وسوق النقد والسيولة وبيئة الأعمال في تلك السنة. وما زالت منتجات قطاع الطاقة تحتلّ صدارة الصادرات في الجزائر، وذلك رغم التراجع في قيمتها بين عامي 2014 و2021. وتليها بالأهمية صادرات المواد نصف الثاقمة أو نصف المصنّعة، التي شهدت تراجعاً خلال الفترة 2015 إلى 2017 قد يعود إلى الضعف الذي أصاب الاقتصاد الجزائري خلال تلك الفترة، غير أنّها تحسّنت بحوالي الضعف عام لتصل إلى 1,626 مليون دولار عام 2018 بالمقارنة مع العام السابق لترتفع أكثر وتسجل 2,381 مليون دولار عام 2021 أي بنمو سنوي قدره 85%. وتأتي صادرات المواد الغذائية في المرتبة الثالثة وتتراوح قيمة إيراداتها السنوية ما بين 238 مليون دولار أميركي عام 2015 و437 مليون دولار أميركي عام 2020.

تتنوّع قاعدة الصادرات الجزائرية من مواد أولية ومنتجات مصنّعة، مثل منتجات قطاع الطاقة والمواد الغذائية ومنتجات نصف مصنّعة والتجهيزات الصناعية والسلع غير الغذائية والتجهيزات الفلاحيّة. ولحقت الصادرات منحت التقلّبات في النمو الاقتصادي خلال الفترة قيد الدرس، فسجل إجمالي الصادرات تراجعاً خلال عامي 2015 و2016 تلاها تحسّن بسيط عام 2017، ليتحسن بشكل ملحوظ خلال عام 2018 بالتوازي مع طلائع التعافي الاقتصادي في تلك السنة ليعود ويتراجع في فترة 2019-2020 مع تحسن ملحوظ عام 2021. وفي حين أنّ الصادرات خارج المحروقات تراجعت أيضاً خلال الأعوام 2015-2017 ما يعكس بوضوح التراجع في النمو الاقتصادي غير النفطي في الجزائر والناتج من التحديات المالية والتفديّة التي شهدتها الجزائر خلال تلك الفترة، إلّا أنّ قيمة الصادرات خارج المحروقات ارتفعت بشكل كبير بلغ 63.6% عام 2018 ورغم تراجع بسيط بنحو 6.7% و7.7% عامي 2019-2020، إلا

الجدول 9: تطور الصادرات الجزائرية

تطور الصادرات الجزائرية - مليون دولار								
*2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
23,387	20,016	244 33	38,897	33,202	27,918	33,081	58,362	الطاقة
415	437	408	373	350	326	238	323	مواد غذائية
123	71	96	93	73	84	107	110	مواد أولية
2,381	1,287	1,445	1,626	845	909	1,111	1,173	مواد نصف مصنّعة
48	77	83	90	78	53	18	16	تجهيزات صناعية
47	37	36	33	20	18	11	11	السلع الاستهلاكية غير الغذائية
26,402	21,925	35,312	41,113	34,568	29,309	34,566	59,995	إجمالي الصادرات
3,015	1,909	2,068	2,216	1,366	1,390	1,485	1,633	منها الصادرات خارج المحروقات

المصدر: البنك الوطني الجزائري - * معطيات مؤقتة

فكان التراجع في استيراد مواد الطاقة بحوالي النصف مقارنة مع العام السابق القاطرة لمزيد من التخفيض في قيمة الواردات الجزائرية في ذلك العام، ويليها تراجع في قيمة الواردات من التجهيزات الصناعية، بينما ارتفع حجم الواردات من المواد الغذائية ومواد الاستهلاك مع تحسن أطر التعافي الاقتصادي للبلاد في ذلك العام. بينما استمر منحنى التراجع في إجمالي الواردات بمعدل سنوي بلغ 8.1% و 20.4% و 21% في الأعوام 2019 و 2020 و 2021 على التوالي. وفي حين أن جائحة كوفيد-19 قد ساهمت بشكل كبير في تراجع الواردات خلال عام 2020، لم تكن إجراءات التعافي المتخذة خلال عام 2021 كافية لكبح التراجع في الواردات الذي استمر بوتيرة أكبر نتيجة سياسة منع وضبط الاستيراد المتبعة، إذ تراجعت الواردات من المواد الغذائية بنحو 19.2% والمواد نصف المصنعة بنحو 48.7% والتجهيزات الصناعية بنحو 43.3% والمواد الاستهلاكية بنحو 54% على أساس تراكمي خلال الفترة ما 2018 إلى 2021. وفي المقابل ارتفعت الواردات من المواد الأولية بنحو 14.5% و 13.7% على أساس سنوي خلال عامي 2020 و 2021 على التوالي.

يستورد الجزائر مواد مختلفة تتراوح بين منتجات الطاقة إلى المواد الغذائية والمواد المصنعة نصف التامة والتجهيزات الصناعية وغيرها، وفق ما يشير إليه الجدول 10. وتحتل التجهيزات الصناعية المرتبة الأولى في الواردات الجزائرية، تليها المواد نصف التامة، ثم مواد الاستهلاك، والمواد الغذائية. ويشير الجدول أدناه إلى تراجع في الواردات خلال الفترة ما بين عامي 2016 و 2021، وذلك بسبب اعتماد الجزائر سياسة منع الاستيراد لكثير من المنتجات خلال تلك الفترة بهدف الحد من استنزاف الاحتياطي النقدي بالتزامن مع تهاوي عائدات الصادرات النفطية خلال تلك الفترة، التي كانت بسبب التراجع الكبير في أسعار النفط في الأسواق العالمية في فترة لم تشهد تطوراً في الاستثمارات الموجهة إلى القطاع النفطي الجزائري وتأثيرات جائحة كورونا على الاقتصاد. وتراجعت قيمة مجمل الواردات خلال عام 2016 على وجه الخصوص، ومن ضمنها واردات الطاقة التي انخفضت إلى حوالي النصف عام 2016 بالمقارنة مع عام 2015. وخلال عام 2017، استمر التراجع في واردات المواد الأولية والتجهيزات الصناعية فيما ارتفعت قيمة واردات المواد الغذائية ومواد الاستهلاك قليلاً بالمقارنة مع عام 2016. أما في عام 2018،

الجدول 10: تطور الواردات الجزائرية

تطور الواردات الجزائرية - مليون دولار								
	2021*	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014
مواد غذائية	6,624	7,723	7,694	8,199	8,069	7,855	8,946	10,550
الطاقة	407	890	1,369	977	1,899	1,234	2,247	2,720
مواد أولية	2,500	2,199	1,921	1,814	1,456	1,490	1,489	1,812
مواد نصف مصنعة	5,370	7,614	9,840	10,468	10,483	10,972	11,482	12,301
تجهيزات فلاحية	198	198	437	537	585	479	638	629
تجهيزات صناعية	7,270	8,697	10,845	12,824	13,368	14,709	16,369	18,115
مواد الاستهلاك	4,283	5,577	7,934	9,312	8,129	7,904	8,243	9,894
أخرى	1,321	2,649	4,592	4,442	4,993	4,793	3,235	3,649
إجمالي الواردات	27,973	35,547	44,632	48,573	48,982	49,436	52,649	59,670

المصدر: البنك الوطني الجزائري - * معطيات مؤقتة

رابعاً: الاستثمار الأجنبي المباشر

هذا المنحى خلال عام 2021 الذي شهد مزيداً من التراجع في التدفقات الواردة مقابل تحسن طفيف في حجم الأرصدة الوافدة. أما بالنسبة إلى تطور صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات والأنشطة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة قيد الدرس، فيشير الجدول رقم 12 إلى منحنى سلبي كبير بدأ عام 2016 واستمر حتى عام 2020. ويعود سبب هذا المنحنى إلى أن الاستثمار عادة ما يكون شديد الحساسية تجاه الوضع الاقتصادي، وبالتالي انخفضت هذه الاستثمارات مع تراجع النمو عامي 2016 و 2017، وتحسنت قليلاً عام 2018 لتعود وتنخفض مجدداً عامي 2019 و 2020.

شهدت السنوات الأخيرة ما قبل جائحة كوفيد-19 تطوراً إيجابياً في أرصدة وتدفعات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، بما يعكس تحسناً في مقومات بيئة الأعمال والاستثمار في الجزائر في تلك الفترة. وتراجع حجم التدفقات الواردة إلى الجزائر خلال عام 2020 بينما ارتفع حجم الأرصدة الواردة، ما يعكس التخوف الاستثماري الطبيعي من تداعيات الجائحة والإغلاق القسري للمنشآت الاقتصادية فيما تعززت قيمة الأرصدة الواردة إلى الجزائر في تلك الفترة ما يعكس ثقة بالمنظومة المالية والنقدية على المدى الطويل خصوصاً بعد بدء مسار تعافي الجزائر المالي منذ عام 2018. واستمر

الجدول 11: أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر - مليون دولار							
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
870	1143	1382	1475	1232	1636	-585	التدفقات الواردة
33977	33086	31956	30602	29096	27864	26227	الأرصدة الواردة

* المصدر : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

الجدول 12: تطور صافي الاستثمار الأجنبي المباشر

تطور صافي الاستثمار - دولار	
638,915,215	2015
- 1,591,723,072	2016
- 1,238,809,876	2017
- 619,904,540	2018
- 1,350,051,614	2019
- 1,111,241,668	2020

* البنك الدولي 2022

خامساً: توقعات إقتصادية لعامي 2023-2024

من المتوقع أن يتحسن النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2022 استمراراً للمنحى التعافى لما بعد جائحة كوفيد-19 ليصل إلى مستواه لعام 2019، وذلك بفضل التحسن في مقوماته وأبرزها ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية أي ارتفاع الإيرادات من الصادرات النفطية. ووفق البنك الدولي، من المتوقع أن يسجل النمو في الناتج المحلي الإجمالي نحو 3.2% بنهاية عام 2022، ثم يتراجع إلى حدود 1.3% عام 2023 و1.4% عام 2024. ويعول على السوق الأوروبي في استيراد النفط والغاز من الجزائر تعويضاً عن المصادر الروسية. كما من المتوقع أن يستمر الجزائر بتنفيذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على استقرار في العملة الوطنية، وتحسين مستوى العجز في الميزانية العامة، بالإضافة إلى تحقيق وفر في الحساب الجاري والحساب التجاري الناتج عن التحسن في الإيرادات من الصادرات النفطية.

سادساً : القطاعات الواعدة

المياه والطاقة (8.2%) والصناعات الزراعية (3.7%). ينمو النشاط الصناعي الثقيل بسرعة في الجزائر، مع وجود خطط للتوسع على نطاق واسع في عدة قطاعات، مثل الصلب ومواد البناء. كما تعتبر الصناعات التحويلية - بما في ذلك تجميع السيارات والسلع الإلكترونية - مهياً للنمو حيث تقوم الشركات الأجنبية والمحلية، مدفوعة بالقيود المفروضة على الاستيراد، ببناء مرافق الإنتاج في البلاد.

يسيطر النفط والغاز الطبيعي على الصناعة الجزائرية من حيث أن قطاع الهيدروكربون يعتبر أكبر قطاع صناعي في البلاد إلى حد بعيد، كما تشكل إيرادات تصدير النفط والغاز والمنتجات ذات الصلة المصدر الرئيسي لرأس المال الاستثماري للصناعات الأخرى. تواصل الحكومة الجزائرية زيادة دور الصناعة في الاقتصاد من خلال تشجيع التنوع لمعالجة عجز في الميزانية الناتج عن انخفاض أسعار النفط والغاز. كان القطاع الصناعي الأسرع نمواً في الربع الثاني من عام 2021، من حيث القيمة السنوية، هو الخشب والورق والفلين (10.1%)، يليه قطاع

01

قطاع النفط

يعتبر النفط والغاز الطبيعي الأساس
الرئيسي في الإقتصاد

02

قطاع صناعي

قطاع الهيدروكربون
يعتبر أكبر قطاع صناعي
في البلاد

* تجميع السيارات
* السلع الإلكترونية

* الخشب والورق والفلين 10.1 %
* قطاع المياه والطاقة 8.2 %
* والصناعات الزراعية 3.7 %

المصادر

- الجزائر بالأرقام 2016 -- 2017 2018 الديوان الوطني للإحصائيات.
- مناخ الاستثمار في الدول العربية، تقارير من سنة 2013 إلى سنة 2019،
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والصادرات.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013 - 2019 .
- النشرة السنوية لإفريقيا 2018 .
- تقرير البنك الدولي 2019، مؤشرات التنمية العالمية.
- النموذج الاقتصادي الجديد في أفق 2030
- نشره صندوق النقد العربي حول «أفاق الاقتصاد العربي البنك الدولي World Bank Outlook 2022
- البنك الدولي، 2020



جمهورية جيبوتي



تقرير الصناعة العربية

إصدار ديسمبر 2022

أولاً: المؤشرات الإقتصادية الكلية

النمو في الناتج المحلي الإجمالي

يشير الجدول (1) إلى ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي من 2.6 مليار دولار عام 2016 إلى 3.7 مليار دولار عام 2021 بشكل متواصل، وبمعدل نمو قدره 8% سنوياً. والملاحظ بشكل عام أن اقتصاد جيبوتي لم يتأثر سلباً كثيراً بجائحة كوفيد-19، إذ استمر في تحقيق نمو حقيقي إيجابي للناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2020 بالرغم من فترات الإغلاق القسري، غير أن هذا النمو الحقيقي سجل مستوى منخفض جداً بلغ 1% خلال عام 2020 بالمقارنة مع 7.5% في العام السابق، وذلك بسبب التأثير بتراجع الحركة الاقتصادية عالمياً. وبالترافق مع النمو الاقتصادي، ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي من 2,818 دولار إلى 3,645 دولار بين عامي 2016 و2021. أما معدلات التضخم فقد سجلت 2.7% عام 2016 لتتخفف إلى 0.1% عام 2018، ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار النفط عالمياً وتحسن الإنتاج الصناعي في هذه الفترة، لتعود وترتفع بعدها أسعار

المستهلك في عام 2019 لتسجل معادلة التضخم 3.3%، وشم 2.9% عام 2020، لتتخفف قليلاً عام 2021 إلى 2.4%. يشير البنك الدولي أن معادلة البطالة ما زالت مرتفعة جداً في جيبوتي، وفي فترة 2016-2019 سجلت معدل 26% لترتفع في عامي 2020-2021 إلى 28%. تملك جيبوتي القليل من الموارد الطبيعية وقليل من الصناعة. لذلك، تعتمد الأمة بشكل كبير على المساعدات الخارجية لدعم ميزان مدفوعاتها وتمويل مشاريع التنمية. وبالرغم من ذلك، تسعى جيبوتي إلى تطوير قدرتها على المرونة الاقتصادية والمالية في مواجهة الأزمات والمخاطر، من خلال الاعتماد أكثر على الاستثمارات من القطاع الخاص، وتعمل على تطوير بيئة الأعمال فيها. لذلك، بالإضافة إلى عائدات أنشطة المرفأ، وذلك بهدف التوصل إلى منحنى تراجع بنسبة إجمالي الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي، كما يشير الجدول أدناه.

الجدول 1: أهم المؤشرات الاقتصادية بجيبوتي

أهم المؤشرات الاقتصادية بجيبوتي							
2021	2020	2019	2018	2017	2016	الوحدة	
3.7	3.4	3.3	3.0	2.8	2.6	(مليار دولار)	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
5	1	7.5	8.5	5.1	6.9	(%)	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي
3,645	3,482	3,437	3,142	2,931	2,818	(دولار)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
2.4	2.9	3.3	0.1	0.6	2.7	%	التضخم (متوسط أسعار المستهلك)
-	20.7	22.5	23.3	35.3	47.9	%	إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي
-2.5	-3.2	13	15.1	-0.3	-0.4	(مليار دولار)	ميزان الحساب الجاري
-2.5	-3.2	13	-18.2	-14.1	-23.4	%	ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي
4.5	4.1	5.1	0.17	0.7	0.6	(مليار دولار)	إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)
4.6	4.3	4.8	0.8	1.1	1.3	(مليار دولار)	إجمالي الواردات (سلع وخدمات)
0.4	0.4	0.5	0.4	0.4	0.4	(مليار دولار)	إجمالي الاحتياطيات الرسمية
1.1	1.1	1.4	1.1	1.6	1.1	عدد الشهور	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
68.3	70.2	66	87.8	80.1	79.3	%	الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي
1,002	988	973	958	944	929	(ألف نسمة)	عدد السكان
28.4	28.4	26.4	26.2	26.1	26.2	%	معدل البطالة

المصدر: صندوق النقد الدولي 2021 الكتاب الإحصائي الأفريقي السنوي 2021 التقرير الاقتصادي العربي الموحد

ثانيًا: تطور الصناعة

مساهمة القطاعات الصناعية الرئيسية في الناتج الإجمالي

عام 2018 مسجلة نموًا سنويًا بلغ 134.4%، لتتبعها بنمو سنوي قدره 20.8% عام 2019 بالمقارنة مع العام السابق، وتستقر بعدها القيمة المضافة للقطاع الاستخراجي عند 25 مليون دولار عام 2020. كما شهد القطاع الصناعي التحويلي تحسنًا بارزًا في قيمته المضافة بلغ 11% كمعدل نمو وسطي خلال الفترة 2016-2020.

يشكل القطاع الصناعي، ولاسيما الصناعات التحويلية، ركيزة أساسية من ركائز النمو الاقتصادي في جيبوتي. ووفق الجدول أدناه، ارتفعت قيمة القطاع الصناعي بنسبة 56% خلال الفترة 2016-2020، لتسجل 113 مليون دولار عام 2020 بالمقارنة مع 85 مليون دولار عام 2016. وعلى وجه الخصوص، ارتفعت القيمة المضافة للقطاع الاستخراجي بشكل بارز خلال

الجدول 2: تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي - مليون دولار

تطور القيمة المضافة الصناعية لجيبوتي - مليون دولار					
السنة	2016	2017	2018	2019	2020
قطاع استخراجي	9	9	21.1	25.5	25
قطاع تحويلي	76	86	94	107	108
صناعي	85	95	97	133	133

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019-2020.

تطور كميات الإنتاج للصناعات الرئيسية

ولا سيما في أنشطة التجارة والنقل والمواصلات، بينما تعاني جيبوتي مخاطر في مواجهة أي أزمات أو تحديات تمس بالأمن الغذائي أو بسبب التغير المناخي. ومن ناحية أخرى، يشير الجدول أدناه إلى تطور في قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة قيد الدرس ليسجل نموًا تراكميًا بنحو 23.18%. وعلى وجه الخصوص، ارتفع حجم القطاع الأول أي الزراعي بنحو 70% على أساس تراكمي، وارتفع حجم القطاع الثاني أي التجاري بنحو 95% على أساس تراكمي، وارتفع حجم القطاع الثالث أي الخدمات بنحو 14% على أساس تراكمي خلال الفترة ما بين عامي 2016 و2020. وتجدر الإشارة إلى أن كلاً من القيمة المضافة والضرائب غير المباشرة أتبعتا مسار التطور الإيجابي في قيمة الإنتاج الصناعي خلال الفترة قيد الدرس، إذ ارتفعت القيمة المضافة من 2,340 سنة 2016 إلى 2,914 مليون دولار سنة 2020 لتسجل معدل تغيير قدره 25%، وارتفعت بدورها قيمة الضرائب غير المباشرة من 174 مليون دولار عام 2016 إلى 184 مليون دولار عام 2020 أي بمعدل تغيير قدره 5.6%.

يتشكل الاقتصاد الجيبوتي من القطاعات الاقتصادية الأساسية الثلاث، وهي القطاع الزراعي ويشمل الفلاحة والغابات والرعي والصيد، والقطاع الصناعي ويشمل الصناعة والبناء والأشغال العامة والاستخراج والكهرباء و الماء، والقطاع الخدماتي يشمل التجارة والنقل والمواصلات والبنوك والتأمينات والسلع والخدمات الأخرى غير السلعية والإدارة العمومية. وتتفاوت القيمة المضافة لكل من هذا القطاعات وأنشطتها الفرعية بحسب المقدرات الوطنية. وبالتحديد، يشكل قطاع الخدمات الحصة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي، نسبة تتراوح ما بين 74.6% و80.7% منه، علماً أن هذه النسبة تراجعت بشكل تدريجي خلال الفترة قيد الدرس مقابل تقدم ملحوظ في حصة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي، التي ارتفعت من 11.47% إلى 18.17% خلال الفترة عينها، فيما شهدت حصة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي تحسناً طفيفاً جداً لترتفع من 0.9% عام 2016 إلى 1.27% عام 2020. وتدل هذه الإحصاءات على أهمية جيبوتي في قطاع الخدمات في محيطها الإقليمي،

الجدول 3: تطور الانتاج القطاعي

تطور الانتاج القطاعي - مليون دولار						
القطاع	2016	2017	2018	2019	2020	التغير السنوي 2020/19
الأول	23.3	31.4	36.2	38.2	39.6	3.6%
الزراعة	7.3	7.7	8.0	8.5	8.8	3.0%
الغابات	1.4	1.5	1.5	1.6	1.6	1.1%
الزراعة	9.3	16.4	20.6	21.5	22.4	4.0%
الصيد	5.3	5.9	6.1	6.5	6.8	4.1%
الثاني	288.5	329.1	478.3	526.0	563.1	7.0%
الصناعة	68.7	78.8	86.5	92.7	96.7	4.3%
البناء والأشغال العامة	102.0	121.7	250.0	280.1	305.3	9.0%
الاستخراج	8.2	9.8	20.2	22.8	24.1	6.0%
الكهرباء والماء	109.5	118.8	121.6	130.5	137.0	5.0%
الثالث	2,028.8	2,103.4	2,166.3	2,307.1	2,311.3	0.2%
التجارة	605.6	657.5	706.9	778.4	761.9	-2.1%
النقل والمواصلات	622.9	623.1	617.8	631.5	609.7	-3.4%
البنوك والمؤسسات المالية	86.7	90.6	98.5	109.3	112.6	3.0%
السلع	212.9	216.1	217.8	229.4	234.2	2.1%
خدمات أخرى غير سلعية	127.0	129.9	132.2	142.8	149.2	4.5%
الإدارة العمومية	373.6	386.2	393.1	415.8	443.6	6.7%
القيمة المضافة	2,340.5	2,463.9	2,680.8	2,871.3	2,914.0	1.5%
الضرائب غير المباشرة	174.7	187.1	193.2	191.4	184.4	-3.7%
الناتج المحلي الإجمالي الثابت	2,515.2	2,651.0	2,874.0	3,062.7	3,098.3	1.2%

المصدر: البنك المركزي الجيبوتي التقرير السنوي 2020 استخدمنا سعر الصرف التالي، حيث يكون 1 دولار هو 177.5

أبرز الأنشطة الاقتصادية غير الصناعية

* قطاع الزراعة

وصحة الماشية. كما من المتوقع حدوث المزيد من الفيضانات والجفاف في كثير من الأحيان في المناطق الساحلية وفي المناطق الداخلية، بينما تواجه المناطق الحضرية على السواحل مخاطر الفيضانات بسبب هطول الأمطار الغزيرة. وفي المقابل، تسعى جيبوتي إلى توفير السبل المستدامة لضمان الوصول إلى الموارد المائية، وذلك في سياق تغير المناخ، من خلال أنظمة لترتيب عمليات الري ورعي المواشي وزيادة الوعي حول أهمية التواصل مع المناطق الريفية وفي ما بينها لتبادل الخبرات والموارد. كما تسعى الحكومة إلى زيادة بناء قدرات المؤسسات والقطاعات لتعزيز الوعي حول تأثيرات تغير المناخ وأهمية اعتماد تدابير التكيف المطلوبة

ما زال قطاع الزراعة في جيبوتي يعتبر ضعيفاً جداً من ناحية الإنتاجية والاستدامة والقدرة على محاكاة التطور. في جيبوتي أقل من 1,000 كيلومتر مربع من الأراضي الصالحة للزراعة وحوالي 30% من السكان يعملون في المناطق الريفية بالأنشطة الزراعية، ويشكل 4% من الناتج المحلي الإجمالي وحسب. ويعاني القطاع الزراعي ضعفاً في إنتاجيته بسبب نقص المياه والقيود على الأراضي الصالحة للزراعة وملوحة التربة، بالإضافة إلى التأثير الكبير بتغير المناخ وضعف القدرة على التكيف. فمن المتوقع أن تواجه جيبوتي في السنوات القادمة ارتفاعاً في درجات الحرارة وزيادة في ندرة المياه وزيادة التبخر، ما يهدد إنتاج المحاصيل البعلية

* قطاع الطاقة

تحسين قابلية التوظيف ونتائج التوظيف بين خريجي قطاع التعليم والتدريب الفني والمهني، مع التركيز على النساء، والأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة، والأجانب في القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، بكلفة 15 مليون دولار. ومن المتوقع أن يساهم المشروع في زيادة نسب التسجيل في برامج التعليم والتدريب التقني والمهني من

تمت الموافقة على المشروع الثاني لربط جيبوتي بنظام الطاقة (2022-2026) مع إثيوبيا، بهدف تعزيز التجارة في مصادر الكهرباء الموثوقة ومنخفضة التكلفة والنظيفة بين البلدين، بكلفة 67 مليون دولار. كما وُضع مشروع جيبوتي لتنمية المهارات من أجل التوظيف (2022-2027) بهدف

بنسبة 100% بحلول عام 2025، علماً أنّ حجم الاستثمار اللازم للحفاظ على مستوى الانبعاثات المماثل لعام 2010 هو 5.5 مليار دولار. وتعمل الحكومة على التنويع في إمدادات الطاقة وزيادة كمية الطاقة المولدة من مصادر الطاقة المتجددة، خاصة الطاقة الشمسية، إذ تقوم الحكومة حالياً بتنفيذ مشروع لتوفير الطاقة الشمسية للكهرباء في المناطق الريفية كأداة للحد من الفقر. كما أنها تعمل على بناء القدرات المؤسسية والفنية للوحدات المختلفة في قطاع الطاقة، في استجابة مباشرة لقضايا تغير المناخ.

4700 طالب إلى حوالي 8000 طالب، وأن تكون نسبة 40% منهم من النساء. كذلك، دشّن الصندوق السعودي للتنمية مشروعين جديدين في قطاع المياه والإسكان، ووضع حجر الأساس لمشروع في قطاع النقل في جيبوتي بقيمة 137 مليون دولار. وبشكل عام، حدّد قطاع الطاقة كنقطة محورية للحد من الاعتماد على الأساليب التقليدية في توليد الكهرباء، نظراً لتوافر إمكانيات كبيرة لاعتماد مصادر الطاقة المتجددة لإنتاج الكهرباء، من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية، وذلك بهدف تقليص الفجوة بين الإنتاج والطلب على الكهرباء بالإضافة إلى السعي إلى خفض سعر الكهرباء. وتسعى جيبوتي إلى تحقيق مزيج الطاقة الخضراء

ثالثاً: التجارة الخارجية

نسبة الواردات حسب المجموعات الرئيسية

20% خلال عام 2021 مع إجراءات التعافي وعودة الأنشطة الاقتصادية إلى عملها. أمّا أبرز ما تستورده جمهورية جيبوتي هو الطاقة الكهربائية، تليها المواد الغذائية في المرتبة الثانية، وتأتي الهيدروكربونات ومشتقاتها في المرتبة الثالثة، بالإضافة إلى واردات أخرى من المعادن والمنتجات المعدنية وآلات وأجهزة كهربائية والمركبات ومعدات النقل.

يشير الجدول (4) إلى انخفاض كبير في قيمة الواردات إلى جيبوتي خلال عام 2018 بالمقارنة مع العام السابق بنحو 80.3%، مدفوعاً بالتغيرات في المخزونات المرتبطة بأنشطة إعادة التصدير، لتعود وترتفع إلى مستوياتها السابقة خلال العام التالي، قبل أن تنخفض مجدداً خلال عام 2020 بنحو 8.9% على أساس سنوي بسبب التراجع في الطلب على السلع المستوردة خلال فترة جائحة كوفيد-19، ثمّ تتحسن بنحو

الجدول 4: الواردات بحسب المجموعات الرئيسية من حيث القيمة والحجم

الواردات حسب المجموعات الرئيسية من حيث القيمة والحجم (2017-2021)

الوحدة: الحجم بالطن / قيمة بمليون دولار									
2021		2020		2019		2018		2017	
القيمة	الحجم	القيمة	الحجم	القيمة	الحجم	القيمة	الحجم	القيمة	الحجم
181	273,061	175	270,315	174	260,454	172	250,433	174	256,557
5	1,021	4	891	5	917	3	585	2	504
52	9,063	54	9,348	51	8,812	53	9,139	44	7,665
12	59,724	7	158,173	11	216,489	12	73,326	8	142,216
88	134,955	64	125,079	96	160,146	92	135,470	71	123,696
36	527,815	36	525,573	33	479,501	36	515,122	36	507,307
99	79,623	85	57,310	58	42,723	48	24,796	42	31,266
36	18,311	39	19,107	47	19,419	48	21,735	40	17,293
10	5,626	9	5,501	9	5,098	11	5,098	9	4,138
33	10,542	31	10,276	32	11,542	36	11,274	34	12,114
10	25,898	8	18,417	10	23,998	11	31,180	8	15,173
6	11,789	7	10,852	9	12,492	9	12,035	8	10,761
51	36,957	31	34,040	58	40,861	119	65,636	64	57,151
21	7,032	13	6,310	17	7,534	29	11,743	14	8,358
149	23,900	101	16,728	124	19,135	168	24,090	193	27,223
95	17,514	72	12,368	67	10,102	116	25,051	113	19,270
14	1,649	14	1,495	21	1,701	16	1,614	10	1,225
1	540	0	114	1	135	2	289	1	186
899	1,245,020	750	1,281,897	823	1,321,061	172	1,218,614	871	1,242,104

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي إصدار 2022 - المعهد الوطني للإحصاء في جيبوتي (INSTAD)
استخدمنا سعر الصرف التالي، حيث يكون 1 دولار هو 177.5

تطور إجمالي الصادرات والواردات

بشكل عام، سجّل إجمالي الصادرات من السلع والخدمات تطوراً بارزاً بلغ 650% على أساس تراكمي خلال الفترة 2016-2021، وكانت نقطة التحويل الإيجابي الكبير عام 2019 إذ ارتفعت قيمة الصادرات بنحو 2,900% على أساس سنوي، قبل أن تنخفض قليلاً بنحو 19.6% خلال عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19. وتراجع الطلب العالمي على السلع المستوردة وشبه توقف لحركة التجارة العالمية، لتحسن مجدداً بشكل طفيف بلغ 9.8% عام 2021 على أساس سنوي مع إجراءات التعافي لما بعد الجائحة. تزامن الارتفاع الكبير في إجمالي الصادرات خلال عام 2019 مع ارتفاع كبير أيضاً في إجمالي

الواردات من السلع والخدمات بنحو 500% على أساس سنوي، قبل أن تتراجع بشكل طفيف بلغ 10.4% عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19، لتعود وترتفع بنحو 7% في العام التالي. وعلى الرغم من التحسن في إجمالي الصادرات منذ عام 2019، يجعل الارتفاع الموازي في إجمالي الواردات الاقتصاد الجيبوتي في مواجهة مخاطر تتمثل بافتقار القدرة على تغطية الواردات من الاحتياطات الرسمية بأكثر من 1.1 إلى 1.4 شهراً، وذلك بعد أن كانت قدرة جيبوتي على تغطية الواردات من الاحتياطي الرسمي تسجل ما بين 3.7 إلى 4.4 شهراً.

الجدول 5: تطور إجمالي الصادرات والواردات

إجمالي الصادرات والواردات (السلع والخدمات) - مليار دولار							
2021	2020	2019	2018	2017	2016	الوحدة	
4.5	4.1	5.1	0.17	0.7	0.6	(مليار دولار)	إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)
4.6	4.3	4.8	0.8	1.1	1.3	(مليار دولار)	إجمالي الواردات (سلع وخدمات)
0.4	0.4	0.5		0.4	0.4	(مليار دولار)	إجمالي الاحتياطات الرسمية
1.1	1.1	1.4	1.1	4.4	3.7	عدد الشهور	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطات

المصدر: الأونكتاد - تقرير الاستثمار في العالم 2021

رابعاً: الاستثمار الأجنبي المباشر

عودة الأنشطة الاقتصادية وإجراءات التعافي في الاقتصاد العالمي. ووفق الجدول أدناه، ما زالت جيبوتي تستحوذ على حصة ضئيلة جداً من الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الدول العربية، بنسبة تتراوح ما بين 0.48% إلى 0.5%، وذلك على الرغم من منحى التطور الإيجابي في قيمته.

سجّل مجموع الاستثمار الأجنبي في جمهورية جيبوتي تطوراً ملحوظاً منذ عام 2016 بنحو 29% على أساس سنوي وصولاً إلى عام 2019 إذ سجّل نمواً تراكمياً بلغ 41%، قبل أن ينخفض بنحو 9.7% على أساس سنوي خلال عام 2020 بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19. وتراجع حركة الرساميل والاستثمارات العابرة للحدود، لتعود وتحسن بنحو 5.7% خلال عام 2021 مع

الجدول 6: تطور الاستثمار الأجنبي

تطور الاستثمار الأجنبي المباشر - المليون دولار							
2020	2019	2018	2017	2016	2015	الدول	
158	175	170	165	160	124	جمهورية جيبوتي	
35,086	34,658	34,006	30,101	32,582	25,482	إجمالي الدول العربية	

المصدر: الأونكتاد - تقرير الاستثمار في العالم 2020

خلال فترة جائحة كوفيد-19، ما يجعل من جيبوتي ملاذاً آمناً للمدّخرات المالية خلال الأزمات العالمية. وانسحبت الأرصدة الواردة من جيبوتي خلال عام 2021، مسجلةً رصيداً سلبياً ما يعني تحويل هذه الأموال إلى فرص استثمار مباشر في أسواق أخرى حول العالم، إثر فتح الاقتصادات بعد الجائحة وبدء إجراءات التعافي فيها.

بالتوازي مع حركة التدفّقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جيبوتي خلال السنوات 2015 إلى 2021، سجّلت حركة الأرصدة الواردة منحى تطور إيجابي خلال السنوات 2016 إلى 2020، وفق الجدول أدناه، ما يعكس تطور بيئة الأعمال والاستثمار في جيبوتي وجذبها للاستثمارات. فتطوّرت قيمة الأرصدة الواردة بنسبة تراكمية بلغت 60.6% خلال الفترة قيد الدرس، مع الإشارة إلى ارتفاع قيمة الأرصدة الواردة بنحو 13.3% خلال عام 2020 بالمقارنة مع العام السابق، أي

الجدول 7: تطور أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة

تطور أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة - مليون دولار						
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
التدفقات الواردة	160	165	170	175	158	167
الأرصدة الواردة	1,238	1,403	1,573	1,755	1,988	-2,073

المصدر: الأونكتاد - تقرير الاستثمار في العالم 2021

خامسا : توقعات إقتصادية لعامي 2023-2024

إلى 64.5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2022، وأن تظل قدرتها على تغطية الواردات من الاحتياجات الرسمية عند مستوى 3.2 شهراً. ومن جانب الاتفاق، من المتوقع، وفق اقتراح قانون المالية لعام 2022، أن تنخفض نسبة الدعم الممنوح إلى الشركات المملوكة من الدولة بنحو 5%، بالإضافة إلى تجميد التعيينات الجديدة في الخدمة العامة. ومن جهة أخرى، ستواصل الحكومة العمل على تنفيذ استراتيجية "رؤية جيبوتي 2035" التي تهدف إلى التحوّل إلى دولة ذات اقتصاد متوسط الدخل وإلى مركز لوجستي وتجاري لشرق أفريقيا. وتُنقذ رؤية 2035 من خلال سلسلة من الاستراتيجيات الخمسية المتتالية لتسريع النموّ وخلق فرص العمل، وتعتمد هذه الاستراتيجيات على أربعة محاور ولها عشرة أهداف تنموية وطنية تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

من المتوقع أن ينخفض النمو الاقتصادي إلى 3.3% في عام 2022، انعكاساً غير مباشراً للتطورات السلبية وعدم الاستقرار في المنطقة. وفي المقابل، من المتوقع أن تساهم مشاريع البنية التحتية المرصودة في تحسّن النمو الاقتصادي عامي 2023 و 2024. وكمستورد صافي للغذاء والطاقة، تتأثر جيبوتي بشكل كبير ومباشر بالحرب بين روسيا وأوكرانيا، إذ سيرتفع العجز في الحساب الخارجي بسبب ارتفاع قيمة فاتورة الاستيراد، وخصوصاً للمواد الغذائية والنفط، بالإضافة إلى زيادة العجز في الميزانية العامة مع ارتفاع قيمة الدعم الحكومي على الاستهلاك المحلي للتخفيف من ارتفاع الأسعار على المستهلكين. وتستمرّ جيبوتي باتباع سياسة نقدية توسعية لدعم الانتعاش الاقتصادي وتجنّب نزوب السيولة. ومن المتوقع أن ينخفض الدين العام أكثر

سادسا : القطاعات الواعدة

العبور من هذه التجارة، وهي تشكّل الجزء الأكبر من الإيرادات الحكومية. تتعامل محطة الحاويات في الميناء مع الجزء الأكبر من تجارة البلاد. من المتوقع أن تنمو التجارة عبر الميناء بشكل كبير. بسبب هذا المورد المائي الضخم، تتطور صناعة صيد الأسماك في جيبوتي إلى قطاع رئيسي خلف الاستثمار الأجنبي وأنشطة المرفأ.

تمّ تعزيز اقتصاد جيبوتي إلى حدّ كبير من خلال موقعها الاستراتيجي على البحر الأحمر. وحيث إنها تعاني من مساحات طبيعية قاحلة، والقليل من الأنشطة الزراعية والصناعية، فقد ركّز الاقتصاد إلى حدّ كبير على قطاع الخدمات. وعلى صعيد آخر، تستفيد جيبوتي من موقعها الجغرافي المميّز على البحر الأحمر، وطوّرت مرفأها على أحدث طراز وهو واحد من أكثر الموانئ تطوراً في العالم. يقدم الميناء خدمات كميناء عبور ومركز دولي لإعادة الشحن والتزود بالوقود. يمثل قطاع الخدمات، وهو قطاع خدمات الموانئ إلى حدّ كبير، حوالي 79.7% من الناتج المحلي الإجمالي وحوالي نصف إجمالي القوى العاملة الرسمية. تستخدم العديد من البلدان غير الساحلية مرافق وخدمات ميناء جيبوتي لإعادة تصدير سلعها. وبالتالي، تكسب جيبوتي رسوم الميناء وضرائب



المصادر

- مناخ الاستثمار في الدول العربية.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وأتمان الصادرات.
- البنك المركزي الجيبوتي.
- المصدر: الأونكتاد - تقرير الاستثمار في العالم.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية.
- البنك الدولي. مخاطر المناخ لجيبوتي.
- البنك الدولي. <https://projects.worldbank.org/en/projects-operations/project-detail/P173763>
- البنك الأفريقي للتنمية. آفاق جيبوتي الاقتصادية.
- صندوق النقد الدولي. مشاورات المادة 14. جيبوتي. أكتوبر 2019.



المملكة العربية السعودية



تقرير الصناعة العربية

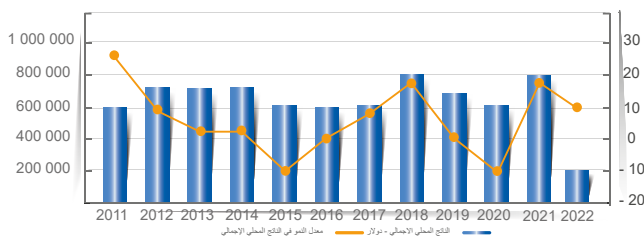
إصدار ديسمبر 2022

أولاً: المؤشرات الإقتصادية الكلية

النمو في الناتج المحلي الإجمالي

شهد الاقتصاد السعودي تصاعداً قوياً في النمو ما بين عامي 2016 و2018، يليها تراجعاً حاداً في النمو خلال الفترة الممتدة بين عامي 2019-2020 يُعزى إلى الانخفاض الحاد في أسعار النفط في الأسواق العالمية وتداعيات جائحة كوفيد-19 والارتباط بالاقتصاد العالمي الذي تعرّض إلى نكسة كبيرة. لكن سرعان ما استعاد الاقتصاد السعودي عافيته بوتيرة مهمة في العام 2021 مرتكزاً على قدرته على التعافي السريع من خلال المرونة في البنية التحتية الاقتصادية والاستثمارية التي كانت المملكة قد وضعت الأسس لها خلال السنوات القليلة الماضية. بالتالي، ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 إلى 19% واستمرّ النمو بنسبة 8% خلال سنة 2022. (انظر الجدول 1 والرسم البياني رقم 1)

الرسم البياني 1 : تطور الناتج المحلي بالسعودية

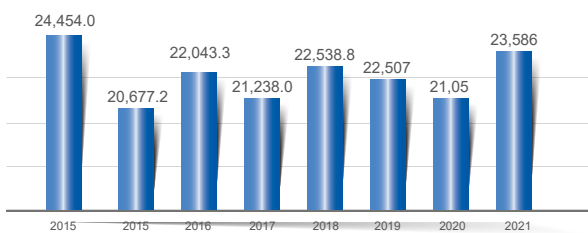


الجدول 1: الناتج المحلي الإجمالي بالسعودية

الناتج المحلي الإجمالي		
السنة	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي - دولار
2011	10	671,238,840,108
2012	5.4	735,974,843,349
2013	2.7	746,647,127,408
2014	3.7	756,350,347,320
2015	4.1	654,269,739,552
2016	1.7	644,935,682,011
2017	-0.7	688,586,094,413
2018	2.5	816,578,674,529
2019	0.3	803,616,264,791
2020	-4.1	703,367,841,223
2021	3.2	833,541,236,569
* 2022	8	255,100

المصدر: البنك الدولي 2022
* 2022 الربع الأول من السنة

الرسم البياني 2 : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: البنك الدولي 2022

معدلات النمو الفردي

في مقارنة لمعدلات نمو الدخل الفردي يبين من خلال الجدول إنخفاض في سنة 2015 إلى 20,677 دولار ، واستقر نسبياً معدل دخل الفرد على هذا النحو في الأعوام الأربعة اللاحقة ثم أنخفض عام 2020 وصل إلى 21.05 دولار مع تفشي فيروس كورونا تم عاد إلى الارتفاع ليصل إلى 23.586 دولار.

الجدول 2 : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي								
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
23,586	21,05	22,507	22,538.8	21,238.0	22,043.3	20,677.2	24,454.0	

المصدر: البنك الدولي 2022

تطور معدل البطالة

يشير الجدول رقم (3) الى معدّل البطالة في المملكة العربيّة السّعوديّة بين عاميّ 2016 و2022. وقد حافظ على استقرار نسبيّ خلال تلك الفترة باستثناء ارتفاع ملحوظ ليصل إلى 7.65% سنة 2020 بالمقارنة مع نسبة 5.64% سنة 2019، وقد يُعزى ذلك إلى تداعيات جائحة كوفيد-19 والتراجع في النّمو الاقتصاديّ العالميّ وارتداداته المختلفة على الاقتصادات الوطنيّة.

الجدول 3 : معدل البطالة

تطور معدّل البطالة (%)							
*2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	
6.01	6.62	7.65	5.64	6.03	5.89	5.71	معدل البطالة

* المصدر: البنك الدولي 2022

أسعار المستهلك ومعدلات التضخم

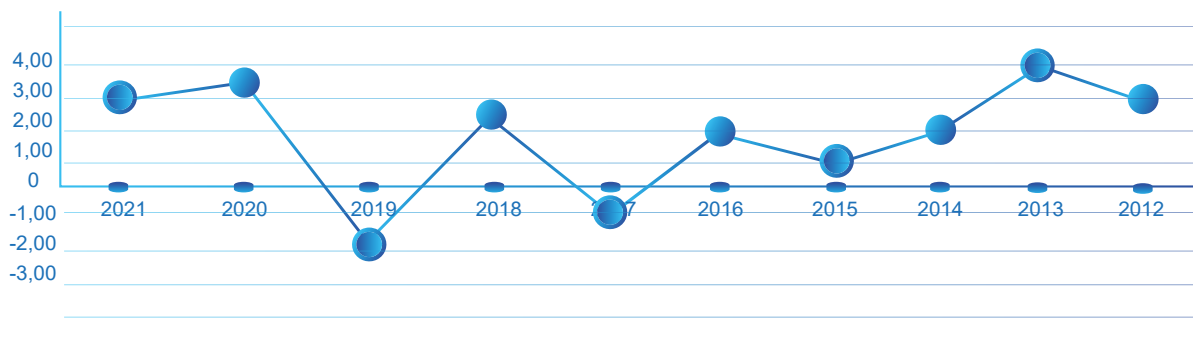
شهدت أسعار المستهلك تقلّبات كثيرة كما يتبيّن في الجدول. بعد تسجيل معدّلات تضخّم إيجابيّة، نلاحظ القيمة السّلبيّة في عام 2017 التي تدل على انخفاض أسعار السلع، وذلك بالتّوازي مع انخفاض أسعار النّفط عالميّاً في ذلك الحين. كما شهدت أسعار المستهلك ارتفاعاً إيجابيّاً في عام 2018، وانخفاضاً 2%- في عام 2019 مع تراجع التّجارة العالميّة لكن ارتفعت معدلات التضخم بسرعة في عاميّ 2020، 2021 وانتعشت الحركة الاقتصاديّة.

الجدول 4: أسعار المستهلك ومعدلات التضخم

أسعار المستهلك ومعدّلات التّضخّم (%)										
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
3.06	3.45	-2.09	2.46	-0.84	2.07	1.21	2.24	3.53	2.87	معدل التضخم

* المصدر: البنك الدولي 2022

الرسم البياني 3: أسعار المستهلك ومعدلات التضخم



* المصدر: البنك الدولي 2022

ثانيًا: المؤشرات الاقتصادية القطاعية

مساهمة القطاعات الصناعية في الاقتصاد السعودي

خلال السنوات القليلة السابقة، تأثرت هذه القطاعات سلباً وتراجعت القيمة السوقية لأنشطتها، مما ساهم في تراجع الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة. وبالتحديد، تراجعت مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي من 85% في عام 2021 إلى 74.3% في عام 2018 مروراً بأدنى بلغ 67% في عام 2016. ومن جهة أخرى، شهدت القطاعات الصناعية في المجموعة الثانية تطوراً ملحوظاً منذ عام 2012 مروراً بانخفاض في عام 2019 كنتيجة طبيعية للتراجع في النمو الاقتصادي الكلي في حينه.

استمرت هيكلية القطاع الصناعي في الاقتصاد السعودي على النحو القائم منذ عام 2011 لناعية وجود مجموعتين أساسيتين من القطاعات الصناعية. تضم المجموعة الأولى مجالات التعدين والتجدير بشكل أساسي والأنشطة المتعلقة بالزيت الخام والغاز الطبيعي وأنشطة التكرير (أنظر الجدول 5)، وتشكل نسبة 70% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي. بينما تضم المجموعة الثانية الصناعات التحويلية وصناعات متنوعة أخرى أقل تعقيداً. وبما أن القطاعات الصناعية في المجموعة الأولى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقطاع النفط ومشتقاته، وقد شهدت أسعار النفط في الأسواق العالمية تراجعاً كبيراً

الجدول 5: القطاعات الصناعية

القطاعات الصناعية - مليون دولار												
2022*	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
83,807	216,673	144,637	230,926	262,535	177,055	144,082	162,137	305,114	332,862	354,091	328,190	التعدين والتجدير
82,558	212,512	141,001	227,361	259,150	173,878	141,077	159,110	302,262	330,182	351,562	325,823	الزيت الخام والغاز الطبيعي
36,890	110,181	86,280	98,136	100,367	89,883	84,283	84,028	82,671	75,079	72,948	68,041	الصناعات التحويلية
15,783	35,868	22,133	29,082	31,958	22,540	17,642	16,989	19,171	16,615	18,517	17,338	تكرير الزيت
21,107	74,313	64,147	69,054	68,409	67,343	66,642	67,039	63,500	58,464	54,431	50,703	صناعات أخرى
240,145	649,546	458,198	654,559	722,419	530,701	453,725	489,303	772,719	813,203	851,550	790,094	المجموع

*المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

تطور عدد الوحدات الإنتاجية الصناعية حسب فروع الأنشطة الصناعية

يوضح الجدول رقم (6) تطور عدد المصانع المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية بين عامي 2014 و 2022. وارتفع عدد المصانع من 6670 في عام 2014 إلى 7,898 في عام 2017 ثم انخفض قليلاً في عام 2018 وارتفع مجدداً إلى أكثر من 10,000 وحدة صناعية عام 2022. وتجدر الإشارة إلى أن التطور في عدد المصانع أو الوحدات الإنتاجية في القطاع الصناعي خلال الفترة قيد الدرس جاء بالتوازي مع ارتفاع في فرص العمل، ولم يقتصر على فروع معينة من القطاعات الصناعية وحسب، بل كان شاملاً لمعظم الأنشطة بشكل عام.

الجدول 6: عدد المصانع القائمة وعدد العمالة

عدد المصانع القائمة وعدد العمالة									
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
10,293	9,681	7,621	7,520	7,759	7,898	7,196	6,989	6,670	عدد المصانع القائمة
-	536,493	984,453	1,051,609	1,051,686	1,051,658	998,487	950,024	868,105	عدد العمالة في المصانع القائمة

*المصدر: الهيئة العامة للإحصاء / التقرير السنوي للسعودية 2021

تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي وقطاع الصناعة التحويلية

سجل القطاع الصناعي 62.69% من الناتج المحلي عام 2012، لكن القيمة المضافة لهذا القطاع شهدت منحنى تنازلياً في السنوات الأربع اللاحقة، لترتفع من 43.16% عام 2016 وتسجل 50.14% عام 2018. لكن تراجعت قيمة القطاع الصناعي المضافة في عامي 2019 و2020 لتستقر وتسجل 45.5% عام 2021. أما الصناعة التحويلية فقد تطورت عكس القطاع الصناعي، إذ شهدت القيمة المضافة للقطاع التحويلي ارتفاعاً. في عام 2012 سجلت 9.79% من الناتج المحلي وارتفعت خلال السنوات بمعدل طفيف وسجلت 13.06% في عام 2021. كما ارتفعت القيمة المضافة لقطاع الخدمات من 35.2% عام 2012، لتسجل 51.6% عام 2017. لكن سرعان ما انخفضت وسجلت 45% و48% عامي 2018 و2019، ثم ارتفعت إلى 53.9% عام 2020 مع تفشي جائحة كورونا وانخفضت إلى 46% عام 2021 مع عودة النشاطات الاقتصادية.

الجدول 11: تطور القيمة المضافة للقطاعات الأساسية

تطور القيمة المضافة (%)										
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
45.52	40.11	47.07	50.14	45.85	43.16	45.27	57.18	59.86	62.69	تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي
13.06	12.12	12.06	12.14	12.89	12.91	12.68	10.80	9.93	9.79	تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية
46.69	53.90	48.49	45.72	51.60	54.02	51.95	40.53	37.98	35.20	تطور القيمة المضافة لقطاع الخدمات

*المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

قطاع الانشاءات

العربية السعودية، إذ تراجعت وتيرة منح عقود البناء بشكل حاد في عامي 2020 و2021. رغم ذلك سيلعب سوق البناء دوراً مهماً في أجندة التنمية الوطنية لرؤية المملكة 2030 لتنويع وخصخصة الاقتصاد السعودي العملاق، الذي يتضمن مجموعة من المشاريع العملاقة الضخمة مثل مدن المستقبل، مدينة القدية الترفيهية، ومشروع البحر الأحمر، كما تسعى المملكة العربية السعودية إلى تقديم أكبر خط أنابيب لخلق فرص بناء مستقبلية في المنطقة.

بلغ حجم سوق البناء في المملكة العربية السعودية 120.4 مليار دولار في عام 2021. ومن المتوقع أن ينمو السوق بأكثر من 4% خلال الفترة الممتدة من عام 2023 إلى عام 2026. سيدعم النمو في الفترة المقبلة استثماراً في قطاعات النقل والطاقة المتجددة والإسكان والسباحة، تماشياً مع تركيز الحكومة على تنويع اقتصاد البلاد بعيداً عن النفط والهيدروكربونات. لكن واجه سوق البناء في المملكة العربية السعودية الكثير من التحديات نتيجة لتأثير جائحة كورونا ما أدى إلى تضرر شديد في أعمال البناء في المملكة

قطاع النقل والتخزين والاتصالات

والخدمات اللوجستية، في العقد 2018، أنفقت المملكة العربية السعودية أكثر من 106.6 مليار دولار على قطاع النقل والخدمات اللوجستية، وتطوير البنية التحتية للطرق الجديدة، والموانئ والسكك الحديدية والمطارات. تضمنت المشاريع أهداف إضافية لتحسين ترتيب المملكة العربية السعودية على مؤشر الأداء اللوجستي للبنك الدولي من 55 من أصل 163 دولة في عام 2016 إلى المركز 25.

بينما يلعب قطاع النقل دوراً حيوياً في تمكين الصناعات الأخرى، فإنه يساهم بشكل كبير في الاقتصاد بمفرده. وفقاً للهيئة العامة للإحصاء، ساهم قطاع النقل والتخزين والاتصالات بنسبة 6.1% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2019. وفي الربع الثالث من عام 2019، وظف قطاع النقل والتخزين 262,995 شخصاً، مما يجعله خامس أكبر قطاع عمل بعد البناء، وتجارة الجملة والتجزئة، والتصنيع، والإقامة، وأنشطة الخدمات الغذائية. ووفقاً لبرنامج تطوير الصناعة الوطنية

التحول الرقمي

تحتفظ المملكة العربية السعودية ببنية تحتية رقمية قوية، مما يسرع من التحول الرقمي لرؤية 2030. وقد مكنت هذه الهيكلية المملكة في التقليل من حدة الأزمات التي واجهت القطاعين العام والخاص، وفي ضمان استمرارية الأعمال والعمليات التعليمية ومتطلبات المواطنين وحياة المقيمين اليومية. كما صنفت المملكة السعودية ضمن أفضل عشر دول متقدمة على مستوى العالم لإطارها الرقمي القوي.

ثالثاً: التجارة الخارجية

ما زالت الأنشطة التجارية والسلع المرتبطة بقطاع النفط تستحوذ على الحصة الأكبر من الصادرات السعودية، لذلك فإن تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية يؤثر سلباً على قيمة الصادرات السعودية بشكل عام. وخلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2017 وسنة 2022، نجد أن الصادرات السلعية انخفضت بشكل ملحوظ خلال الفترة 2019 و2020 مسجلة حوالي 264,873 مليون دولار أميركي سنة 2019 وحوالي 176,027 مليون دولار سنة 2020، لتعود وتنتعش سنة 2021 مسجلة حوالي 279,631 مليون دولار. أما الواردات السلعية فقد ارتفعت قيمتها من حوالي 138,778 مليون دولار سنة

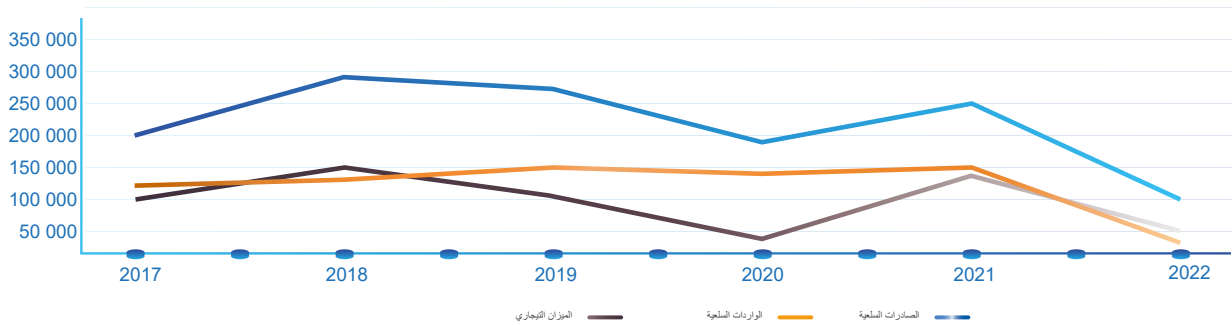
2018 إلى 155,078 مليون دولار سنة 2019، لتتخف قليلاً سنة 2020 وتعاود ارتفاعها إلى حوالي 154,760 مليون دولار سنة 2021، وسجلت حوالي 42,000 مليون دولار في الربع الأول من سنة 2022. (أنظر الى الجدول رقم 12 والشكل رقم 5). وبشكل عام ترتبط هذه التقلبات بالتغيرات البنيوية في الاقتصاد السعودي خلال الفترة قيد الدرس، وينعكس ذلك في التقلبات في الميزان التجاري خلال تلك الفترة. وقد حقق الاقتصاد السعودي فائزاً في الميزان التجاري بلغ 124,871 مليون دولار سنة 2021 بعد تراجع حاد وصل الى 36,305 مليون دولار سنة 2020.

الجدول 12: حجم الصادرات والواردات السلعية السعودية ومستوى تغطية وارداتها

حجم الصادرات والواردات السلعية السعودية ومستوى تغطية وارداتها - مليون دولار						
2022	2021	2020	2019	2018	2017	
97,005	279,631	176,027	264,873	298,053	224,608	الصادرات السلعية
42,329	154,760	139,722	155,078	138,778	136,201	الواردات السلعية
54,675	124,871	36,305	109,796	159,275	88,407	الميزان التجاري
139,334	434,391	315,749	419,951	436,831	360,809	حجم التجارة

*المصدر: الهيئة العامة للإحصاء / التقرير السنوي للسعودية 2021

الرسم البياني 5: تطور حجم الصادرات والواردات السلعية



*المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

تطور إجمالي الصادرات حسب النوع

شهدت الفترة ما بين سنتي 2017 و2020 تراجعاً في إجمالي الصادرات السعودية جاء نتيجةً طبيعية لتراجع الصادرات النفطية من حوالي 226,557 مليار دولار أميركي سنة 2018 إلى حوالي 192,530 مليار دولار أميركي سنة 2019 وصولاً إلى 112,009 مليار دولار سنة 2020، وذلك وفق تقارير الهيئة العامة للإحصاء. وتحسنت قيمة الصادرات النفطية سنة 2021 لتصل إلى حوالي 193,180 مليار دولار أميركي. وبالتوازي، تحسنت قيمة الصادرات غير النفطية بدءاً من سنة 2021 بعد تراجع ملموس سنة 2020 بالمقارنة مع السنوات السابقة. وتابع قطاع إعادة التصدير المنحني ذاته خلال الفترة قيد الدرس.

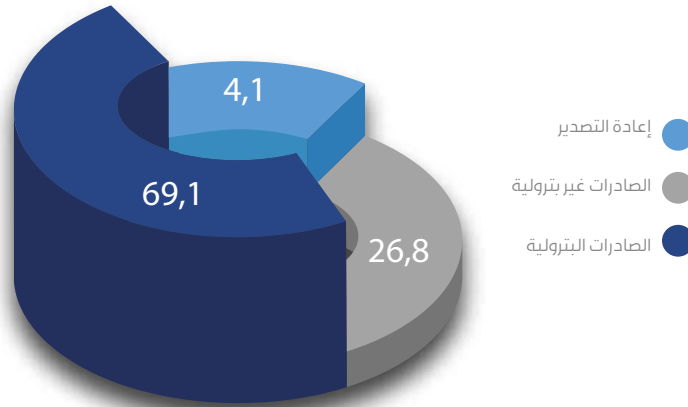
الجدول 13: تطور إجمالي الصادرات حسب النوع

إجمالي الصادرات بالسعودية - مليون دولار					
2021	2020	2019	2018	2017	
193,180	112,009	192,530	226,557	164,282	الصادرات البترولية
69.1	63.6	72.7	76.0	73.1	نسبة من إجمالي الصادرات (%)
74,938	55,175	61,880	63,574	52,239	الصادرات غير بترولية
26.8	31.3	23.4	21.3	23.3	نسبة من إجمالي الصادرات (%)
11,513	8,843	10,463	7,922	8,087	إعادة تصدير
4.1	5.0	4.0	2.7	3.6	نسبة من إجمالي الصادرات (%)
279,631	176,027	264,873	298,053	224,608	المجموع

*المصدر: الهيئة العامة للإحصاء / التقرير السنوي للسعودية 2021

الرسم البياني 6: توزيع إجمالي الصادرات بالسعودية حسب النوع سنة 2021

إجمالي الصادرات بالسعودية 2021 - مليون دولار



*المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

تطور الواردات السلعية حسب النوع و القيمة

تستحوذ السلع المرتبطة بقطاع النفط والصناعات الكيماوية على الحصة الأكبر من المواد التي تستوردها المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى الآلات والمعدات الكهربائية والأدوات المختلفة، وتليها المنتجات المتعلقة بصناعة الأغذية والمنتجات النباتية والحيوانات الحية الخ. ويشير الجدول رقم (14) إلى تطور الواردات السلعية حسب الكمية والنوع خلال الفترة 2017 إلى الربع الأول من سنة 2022.

الجدول 14: تطور الواردات السلعية بالسعودية حسب النوع والقيمة

تطور الواردات السلعية بالسعودية حسب النوع والقيمة - مليون دولار						
*2022	2021	2020	2019	2018	2017	
1,376	5,148	5,134	5,267	4,886	5,050	- الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية
2,608	9,393	9,429	8,403	8,909	8,492	- منتجات نباتية
400	1,261	908	901	951	953	- شحوم ودهون وزيت حيوانية أو نباتية ومنتجات تفككها؛ دهون غذائية محضرة؛ شموع من أصل حيواني أو نباتي
2,089	7,831	7,673	7,398	6,922	7,584	- منتجات صناعة الأغذية؛ مشروبات؛ سواكل كحولية وخب؛ تبغ وأبدال تبغ مصنعة
2,062	7,911	5,025	4,866	5,694	4,501	- المنتجات المعدنية
4,975	16,359	14,419	14,541	13,963	13,542	- منتجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها
1,605	5,887	5,255	5,553	4,721	4,630	- لدائن ومصنوعاتها؛ مطاط ومصنوعاته
153	474	446	620	506	494	- صلال وجلود خام وجلود مذبوغة وجلود بفراء ومصنوعات هذه المواد؛ أصناف عدة الحيوانات والسراجه؛ لوازم السفر؛ حقائب يدوية وأوعية مماثلة لها؛ مصنوعات من مصارين الحيوانات (عدا مصارين دودة القز)
476	1,555	1,396	1,283	1,153	1,131	- خشب ومصنوعاته؛ فحم خشبي؛ فلين ومصنوعاته؛ مصنوعات من القش أو من الحلفان أو من مواد الضفر الأخر؛ أصناف صناعتي الحصر والسلال
526	1,867	1,768	1,931	1,960	1,841	- عجائن من خشب أو من مواد ليفية سلولوزية آخر؛ ورق أو ورق مقوى (نفايات وفضلات) بغرض إعادة التصنيع (مسترجعة)؛ ورق وورق مقوى ومصنوعاتها
1,645	5,686	5,405	6,138	4,891	5,084	- مواد نسجية ومصنوعات من هذه المواد
331	1,064	816	1,107	902	920	- أذعية، أغطية رأس، مظلات مطر، مظلات شمس، عصي مشي، عصي بمقاعد، سياط، وسيات الفروسية، أجزاء هذه الأصناف؛ ريش محضر وأصناف مصنوعة منه؛ أزهار اصطناعية؛ مصنوعات من شعر بشري
542	2,013	2,201	2,060	1,871	1,887	- مصنوعات من حجر، أو جص، أو إسمنت، أو حرير صخري (اسبستوس) أو ميكا أو من مواد مماثلة؛ مصنوعات من خزف؛ زجاج ومصنوعاته
1,251	5,518	1,937	3,647	4,246	3,594	- لؤلؤ طبيعي أو مستتب، أحجار كريمة أو شبه كريمة، معادن ثمينة، معادن عادية مكسوة بقشرة من معادن ثمينة، مصنوعات من هذه المواد؛ حلي الغواية (مقلدة)؛ نقود
3,969	14,509	13,392	13,202	11,877	11,731	- معادن عادية ومصنوعاتها
8,659	30,915	29,455	32,479	30,015	32,541	- آلات وأجهزة آلية؛ معدات كهربائية؛ أجزاءها؛ أجهزة تسجيل واذاعة الصوت والصورة وأجهزة تسجيل واذاعة الصوت والصورة في الإذاعة المرئية (التلفزيون)، أجزاء ولوازم هذه الأجهزة
6,157	23,274	22,412	31,931	22,856	21,437	- عربات، طائرات، بواخر، ومعدات نقل مماثلة
1,124	4,260	4,345	4,450	4,255	3,843	- أدوات وأجهزة للبصريات، أو للتصوير الفوتوغرافي، أو للتصوير السينمائي، أو للقياس، أو للفحص والضبط الدقيق، أدوات وأجهزة للطب أو الجراحة؛ أصناف صناعة الساعات؛ أدوات موسيقية؛ أجزاء ولوازم هذه الأدوات والأجهزة
641	3,389	2,573	2,666	3,744	3,610	- أسلحة وذخائر؛ أجزاءها ولوازمها
1,124	3,932	3,578	3,699	3,253	3,299	- سلع ومنتجات متنوعة
617	2,511	2,155	2,936	1,202	36	- تحف فنية، قطع للمجموعات وقطع أثرية
42,329	154,760	139,722	155,078	138,778	136,201	- الإجمالي

* المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

تطور الصادرات غير البترولية ونسبة تغطيتها للواردات

2020 بعد أن وصلت إلى 45.8% سنة 2018. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة تغطية الصادرات غير البترولية للواردات تعتبر مؤشراً مهماً لمتانة ومرونة الاقتصاد في مواجهة الأزمات خصوصاً في إطار التحول من الاعتماد الكبير على الصادرات البترولية ومشتقاتها.

يشير الجدول رقم (15) إلى مقارنة بين تطور قيمة الصادرات غير البترولية ومنحى الواردات ما بين سنتي 2014 و2021. ويوضح منحى نسبة الصادرات غير البترولية إلى الواردات، أو ما يعرف بنسبة تغطية الواردات بالصادرات غير البترولية، وشهد هذا المنحى تحسناً سنوياً خلال تلك الفترة باستثناء سنتي 2019 و2020 حيث تراجعت النسبة إلى 39.5% سنة

الجدول 15: نسبة تغطية الصادرات غير البترولية للواردات بالسعودية

نسبة تغطية الصادرات غير البترولية للواردات بالسعودية - مليون دولار								
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
74,938	55,175	61,880	63,574	52,239	47,977	51,273	58,598	الصادرات غير البترولية
154,760	139,722	155,078	138,778	136,201	141,922	176,859	176,006	الواردات
48.4	39.5	39.9	45.8	38.4	33.8	29.0	33.3	نسبة الصادرات غير البترولية* للواردات (%)

*المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني 7: نسبة تغطية الصادرات غير البترولية للواردات %



*المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الجدول 16: تطور صادرات السعودية

تطور صادرات السعودية - مليون دولار						
*2022	2021	2020	2019	2018	2017	
21,006	74,938	55,175	61,880	63,574	52,239	الصادرات غير البترولية
97,005	279,631	176,027	264,873	298,053	224,608	الصادرات السلعية بما فيها البترول ومشتقاته
118,010.6	354,569.2	231,202.3	326,753.1	361,626.8	276,847.3	إجمالي الصادرات

*المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

رابعاً : الاستثمار الأجنبي المباشر

الجدول 17: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي

تطور صافي الاستثمار - دولار	
-7,780,825,000.00	2012
-3,921,400,000.00	2013
-2,615,796,666.67	2014
-2,751,098,333.33	2015
1,483,622,000.00	2016
5,860,755,581.51	2017
15,005,221,032.35	2018
8,984,491,912.10	2019
-488,234,392.61	2020
4,574,270,760.31	2021

*البنك الدولي 2022

يشير الجدول إلى تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى السعودية. فبعد أن سجلت نسبة سلبية للأعوام 2015-2012، شهدت المملكة السعودية تدفقاً إيجابياً من الاستثمارات في 2016 بقيمة مليار ونصف، وارتفع هذا الرقم إلى 15 مليار عام 2018. ومع تداعيات جائحة كورونا انخفض تدفق الاستثمارات إلى 8 مليار عام 2019 لتشهد تدفق استثمار أجنبي خارج في 2020 ليعود وينتعش تدفق الاستثمار الأجنبي الدخل إلى السعودية و يسجل 4 مليار ونصف في عام 2021.

خامساً : توقعات إقتصادية لعامي 2023-2024

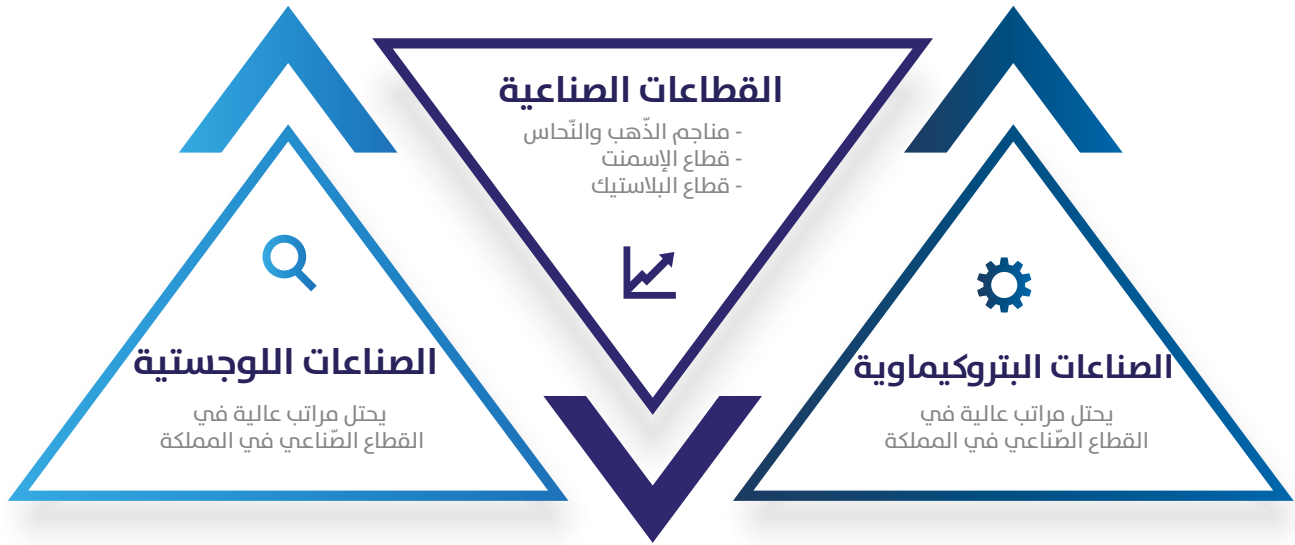
2024 بسبب إرتباطاته مع إقتصادات كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، التي بدورها ستشهد تباطؤاً خلال هذه الفترة. كما من المتوقع أن يحافظ الحساب الجاري على فائض بنحو 17.4% من الناتج المحلي الإجمالي ويحافظ مستوى التضخم على 2% بنهاية سنة 2022 نظراً لتثبيت سعر صرف الريال السعودي إلى الدولار الأميركي الذي ما يزال يحافظ على قوته وسط التقلبات الاقتصادية والنقدية العالمية. غير أن الحساب الجاري سيشهد تراجعاً إلى 11% سنة 2023 و7.3% سنة 2024.

من المتوقع أن يشهد الإقتصاد السعودي تراجعاً نسبياً في نموه خلال السنتين المقبلتين نتيجة للترابط الإقتصادي والتجاري مع دول تشهد بدورها تقلبات سلبية في النمو بسبب الحرب في أوكرانيا. ووفق صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يستمر النمو في الإقتصاد السعودي خلال سنة 2022 ليسجل 7.6% بنهايتها، مصحوباً بنمو في الإقتصاد غير النفطي بنحو 4.2%، مما يجعله من أكثر الإقتصادات نمواً في العالم. لكنه سيتراجع إلى حوالي 3.8% سنة 2023 و3% سنة

سادساً : القطاعات الواعدة

أنشطته، وعلى مستويات الشركات الكبرى مثل أرامكو أو الشركات الواعدة. من خلال تداول بيع المشتقات النفطية بالسعر المحلي والقيام باستثمارات في هذا التخصص، فإن الحكومة حريصة على تنمية صناعة البتروكيماويات من أجل تحقيق مبيعات عالية. ويُعتبر "قطاع الإسمنت" من أكثر القطاعات الواعدة في المملكة، مع توقعات بأن يشهد نمواً هائلاً خلال السنوات القليلة القادمة. تُعتبر صناعة الأسمنت من أكثر القطاعات الواعدة في المملكة. بالإضافة إلى الإجراءات التي يقدمها القطاع الخاص، تساهم وزارة الإسكان في زيادة الطلب على مادة الإسمنت وبالتالي تشكل دافعاً قوياً وراء عجلة النمو في هذا القطاع، حيث من المتوقع أن يزيد معدل المبيعات من 40% إلى 55%. وبدوره، شهد "قطاع البلاستيك" في المملكة العربية السعودية نمواً كبيراً ويُعتبر أحد أكثر القطاعات الواعدة في البلاد. وتصدر المملكة منتجات البلاستيك إلى أكثر من 100 دولة.

أصبحت المملكة العربية السعودية مركزاً مهماً للصناعات اللوجستية التي تربط القارّات الثلاث "آسيا وأفريقيا وأوروبا". تُعتبر التسهيلات وتقديم الدعم والتمويل من أهم العوامل الأساسية التي ساهمت بشكل كبير في نمو القطاع الصناعي. تهدف المملكة إلى بناء نظام صناعي أكثر تنافسية واستدامة يعتمد بالدرجة الأولى على القطاع الخاص بما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني والمواطنين. ومن أبرز القطاعات الصناعية الواعدة في المملكة هي "مناجم الذهب والنحاس"، حيث تمتلك المملكة العربية السعودية العديد من الجبال التي تحتوي على مجموعة متنوعة من الموارد المعدنية الطبيعية، بما في ذلك منجم الصّخور ومنجم بلغة ومنجم الحجار ومنجم مهد الذهب وغيرها. وتُعد مناجم الذهب والنحاس من أكثر القطاعات الواعدة في المملكة. تحتوي هذه الجبال على خامات الذهب والزنك والنحاس والرصاص والمعادن الأخرى. وما زال قطاع "الصناعات البتروكيماوية" يحتل مراتب عالية في القطاع الصناعي في المملكة، وذلك على إختلاف



المصادر

- الهيئة العامة للإحصاء
- الشركة السعودية للصناعات الأساسية سابق
- التقرير الإقتصادي العربي الموحد
- التقارير السنوية لشركة سابق
- البنك الدولي
- تقرير صندوق النقد الدولي حول السعودية
- إستراتيجية للتنمية المحلية
- الرؤية السعودية 2030: www.vision2030.gov.sa



جمهورية السودان



تقرير الصناعة العربية

إصدار ديسمبر 2022

أولاً: المؤشرات الإقتصادية الكلية

النمو في الناتج المحلي الإجمالي

بشكل مضطرب خلال عامي 2017 و2018 بالمقارنة مع عام 2016، ثم قفزت بنحو 229% على أساس سنوي لتبلغ مستوى 163.3% خلال عام 2020 بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19 على أسعار السلع مصحوبة بتدنٍ كبير في القدرة على إيجاد التمويل عبر الاقتراض سواء من مصادر خارجية أو من السوق التقدي المحلي، مما أدّى إلى اتباع إجراءات لتعويم العملة المحلية واللجوء إلى التضخم لتوفير السيولة. واستمرّ معدّل التضخم في تسجيل مستويات مرتفعة بلغت 194.6% خلال عام 2021 بالرغم من عودة الأنشطة الاقتصادية وإجراءات التعافي. ومع تفاقم نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي لتتعدّى 255% خلال عام 2020. قبل أن تنحسر بشكل طفيف إلى 247.7% خلال عام 2021، تضاعلت قدرة الاحتياطي الرسمي على تغطية الواردات باحتساب الأشهر منها، فتراجعت من 2.1 شهراً خلال عام 2017 إلى 0.2 شهراً خلال عام 2019 وتستقرّ عند 0.6 شهراً خلال عام 2021. ومن جهته، ازداد العجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من -4.7% عام 2017 إلى -12.7% عام 2020 قبل أن يتحسن بشكل طفيف مسجلاً -10.7% خلال عام 2021.

تراجع الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية السودان بنسبة 62% خلال الفترة ما بين 2016 - 2021 بمعدّل متوسط سنوي 12%-، وكان التراجع في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بارزاً خلال عام 2018 بالمقارنة مع العام السابق بنحو 64% على أساس سنوي، تلاه استمرار في منحنى التراجع بنسبة سنوية بلغت 24.5% خلال عام 2019 لتسجل قيمة الناتج المحلي الإجمالي الإسمي 31.5 مليار دولار. وجاء التراجع البارز في الناتج المحلي الإجمالي لا سيّما خلال عام 2018 و2019 نتيجة لتعاظم حجم قيمة الدعم الموجّه للاستهلاك المحلي للمشتقات النفطية التي ارتفعت بنحو 7.5% خلال تلك الفترة لتشكّل 11.75% من إجمالي الناتج المحلي. وكانت الزيادة في حجم الدعم قد جاءت نتيجة لارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية مقرونة بتراجع كبير في سعر الصرف جرّاء تحريره وارتفاع في حجم الاستهلاك المحلي. وسجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً بارزاً خلال عام 2018 بالمقارنة مع الأعوام السابقة، بلغ 63.8% على أساس سنوي، ليستمرّ هذا المنحنى من التراجع والضعف خلال السنوات اللاحقة، إذ سجل أدنى قيمة له هي 728 دولار خلال عام 2019. أمّا معدّلات التضخم فشهدت تطوّرات بارزة خلال الفترة قيد الدرس، إذ تضاعفت

الجدول 1: أهم المؤشرات العامة بالسودان

أهم المؤشرات العامة بالسودان							
2021*	2020	2019	2018	2017	2016	الوحدة	
35.9	34.4	31.5	41.7	115.9	93.7	مليار دولار	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي
-1.9	-1.6	-1.3	2.8	4.7	3.7	(%)	معدّل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي
789	756	728	999	2,760	2,367	دولار	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي
194.6	163.3	49.6	43.5	23.2	13	%	التضخم (متوسط أسعار المستهلك)
12	14.4	15.2	11.2	11.9	12	%	إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي
3.5	4.1-	5.0-	-2.6	-5.5	5.9-	مليار دولار	رصيد الحساب الجاري
10.7-	-12.7	9.9-	6.2-	4.7-	6.3-	%	ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي
4,279	3,121	3,208	3,485	4,100	3,094	مليار دولار	إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)
9,411	9,837	9,290	7,850	9,134	8,323	مليار دولار	إجمالي الواردات (سلع وخدمات)
0.5	0.3	0.2	1	1.1	1	مليار دولار	إجمالي الاحتياطيات الرسمية
0.6	0.4	0.2	1.6	2.1	1.2	عدد الشهور	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
247.7	255.6	199.8	132.9	47.5	53.2	%	الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي
45.5	44.4	43.2	42	40.8	39.6	مليون نسمة	عدد السكان
28	26.8	21.4	18.6	19.6	20.6	%	معدّل البطالة % من إجمالي القوة العاملة

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية، تقارير من سنة 2014 إلى سنة 2021، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وأئتمان الصادرات. بنك السودان المركزي
* معطيات مؤقتة

ثانيًا: تطور الصناعة

مساهمة القطاعات الصناعية الرئيسية في الناتج الإجمالي

المضافة لكلا القطاعين الاستخراجي والتحويلي. ووفق الجدول أدناه، بالإجمال، تناوب القطاع الاستخراجي والقطاع التحويلي في الاستحواذ على الحصة الأكبر سنويًا من القيمة المضافة لمجمل القطاع الصناعي. وفي حين أن حصة القطاع التحويلي من مجمل القيمة المضافة للقطاع الصناعي تراوحت ما بين 46% إلى 54% خلال الأعوام 2016 إلى 2019، شكّل القطاع التحويلي حوالي 69% من القيمة المضافة للقطاع الصناعي خلال عام 2020 بما يعكس تراجع الطلب على منتجات القطاع الاستخراجي بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19.

عرفت القيمة المضافة للقطاع الصناعي تراجعًا بارزًا بنحو 59.4% على أساس تراكمي خلال الفترة 2016 إلى 2020. وفي حين أن القيمة المضافة للقطاع الصناعي تحسّنت بنحو 23.8% خلال عام 2017 على أساس سنوي لتصل إلى 17,512 مليون دولار وهي أقصى قيمة سجّلها القطاع الصناعي خلال الفترة قيد الدرس، سجّل عام 2018 تراجعًا بالقيمة المضافة بنحو 62.4% على أساس سنوي، ويستمرّ هذا المنحى التراجعي بنحو 30.6% خلال عام 2019 على أساس سنوي وبنحو 14.6% خلال عام 2020 على أساس سنوي. وجاءت هذه الإحصاءات مدعومة بمنحنى موازي من التقلّبات في منحنى القيمة

الجدول 2: تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي - مليون دولار

تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي - مليون دولار					
السنة	2016	2017	2018	2019	2020
قطاع استخراجي	6,764	9,031	4,440	3,585	1,771
قطاع تحويلي	7,387	8,481	5,259	3,148	3,981
صناعي	14,151	17,512	9,699	6,733	5,752

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي 2021

الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية

وحسب الأنشطة الاقتصادية، شهد الناتج المحلي للصناعة والتعدين في الفترة ما بين 2016 و2021 تقلّبات عدّة، إذ انتقل من 6,576 مليون دولار في عام 2016 إلى 2,276 مليون دولار في عام 2018، ليرتفع بعد ذلك إلى 21,020 مليون دولار عام 2021. فيكون ارتفاع بمعدّل متوسط سنويّ بلغ حوالي 44%. وبالمقابل، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للصناعة التحويلية في الفترة 2016 - 2021 بمعدّل متوسط سنويّ 28.8% مقابل انخفاضه في سنة 2017 - 2018 بمعدّل بلغ 66%. وتميّز الناتج المحلي الإجمالي للكهرباء والماء والغاز بتحسّن كبير في الفترة 2018-2021 مقابل تراجع في فترة 2016-2018 كما عرف إنتاج التشييد تحسّنًا في الفترة 2016 - 2021 مقابل تراجع حادّ بين 2017 و2018 بنسبة 65%.

الجدول 3: الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية - مليون دولار

الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية - مليون دولار						
السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021*
الصناعة والتعدين	6,576	6,895	2,276	4,308	7,924	21,020
الصناعات التحويلية	7,266	7,798	2,637	3,824	7,290	17,760
الكهرباء والماء والغاز	364	390	132	216	428	1,017
التشييد	3,907	4,208	1,440	1,640	3,172	7,604

المصدر: بنك السودان المركزي 2014-2021
* معطيات مؤقتة

تطور كميات إنتاج الصناعات الرئيسية بالسودان

استنادًا إلى الجدول (4)، سجّل إنتاج الإسمنت في السودان نموًا سنويًا بنحو 7.3% خلال عام 2017، لينخفض بعدها بنحو 9.1% خلال عام 2019 على أساس سنوي، ويستمرّ منحنى التراجع البارز بنحو 6.5% خلال عام 2020 و5.3% خلال عام 2021 على أساس سنوي. وبالتالي، يكون إنتاج السودان من الإسمنت قد تراجع بمعدّل متوسط سنويّ بلغ 8.6% وبمعدّل تراكمي بلغ 43% خلال الفترة قيد الدرس.

الجدول 4: إنتاج الإسمنت

إنتاج الإسمنت - ألف طن								
المصانع	2016	2017	2018	2019	2020	*2021	نسبة التَّغيير % 2021-2020	نسبة المساهمة % لعام 2021
عطبرة	1,329	1,176	871	819	755	777.1	2.9	34.01
الشَّمال	1,281	1,479	1,390	-	-	-	-	-
التَّكامل	783	781	974	956	872	912	4.5	39.92
بربر	386	591	604	789	722	520.2	-27.8	22.77
السَّلام	123	172	25	-	-	-	-	-
النَّيل للأسمنت(ريك)	87.7	76.8	32.1	15.3	-	10.7	15.8	0.47
أسلان	35.2	43.1	32.1	0	63.7	64.8	1.7	2.84
إنتاج الإسمنت	4,028	4,320	3,928	2,580	2,413	2,285	-5.3	100.00

المصدر: بنك جمهورية السودان المركزي 2014-2020 بيانات أولية

إنتاج مصانع السكر

سجَّل إنتاج مصانع السكر في السودان انخفاضًا بمعدَّل متوسط سنويّ بلغ 9.3% في الفترة 2016 - 2021 إذ تراجع من 605 ألف طن في عام 2016 إلى 323 ألف طن في عام 2021. واحتلَّ مصنع الكنانة المرتبة الأولى من ناحية مساهمته في الإنتاج الإجماليّ للسكر في السودان ويستحوذ على ما بين 49% إلى 66% من إجماليّ الإنتاج الوطنيّ من السكر في السودان، وسجَّل أعلى قيمة إنتاج خلال عام 2019 بلغت 312 ألف طن. ويليه مساهمة شركة السكر السودانية في المرتبة الثانية، وبلغت مساهمته في الإنتاج الإجماليّ للسكر من 38% في عام 2016 إلى 29% في عام 2020.

الجدول 5: إنتاج مصانع السكر

إنتاج مصانع السكر - ألف طن						
المصانع	2016	2017	2018	2019	2020	*2021
كنانة	299	299	302	312	304	270
النَّيل الأبيض	78	42	29	38	31	0
شركة السكر السودانية	228	233	225	199	126	53.34
المجموع	605	575	558	550	462	323.0

المصدر: بنك السودان المركزي / 2014-2021
* معطيات مؤقتة

إنتاج النفط الخام ومشتقاته

شهد إنتاج السودان من النفط الخام منحنى تراجعٍ خلال الفترة 2016 إلى 2021، إذ انخفض إنتاج النفط الخام من 34.7 مليون برميل في عام 2016 إلى 19.1 مليون برميل في عام 2021 بمعدَّل متوسط سنويّ قدره 9%، وذلك بالرَّغم من تحسُّن سنويّ ضئيل قدره 6.1% عام 2019 على الرَّغم من التَّراجع الكبير في أسعار النفط في الأسواق العالمية. كما انخفض إجماليّ إنتاج المشتقات النفطية انخفاضًا من 4,075 ألف طن متريّ في عام 2016 إلى 2,581 ألف طن متريّ في عام 2021 بمعدَّل سنويّ 7%، ومعدَّل تراكميّ قدره 36.7% خلال الفترة 2016 إلى 2021، مدفوعًا بانخفاض في الإنتاج لكلِّ من البنزين والبولتان غاز والفحم البتروليّ ووقود الطائرات.

الجدول 6: إنتاج النفط الخام ومشتقاته

إنتاج النفط الخام ومشتقاته - ألف طن مترى								
معدل التغير % 2020-2021	نسبة المساهمة %	*2021	2020	2019	2018	2017	2016	
-11.1	-	19	21	27	2	30	34	النفط الخام (مليون برميل)
-23.3	100	2,581	3,365	3,536	3,268	3,589	4,075	المشتقات النفطية
-23.1	48	1,238	1,610	1,542	1,414	1,538	1,576	جازولين
-18.3	0.1	1.7	2.1	1.4	8.4	4.3	11.6	كبروسين
15.2	0.8	20	18	17	96	50	140	فيرنس
-18.7	31.7	817	1,005	1,077	925	1,063	1,201	بنزين
-14.6	9.7	250	293	325	271	328	370	بوتاعاز
19.5	0.1	1.4	1.2	1.16	7.4	3.9	11	نافتا
16.2	0.7	18.7	16.1	71.1	38	82.2	154	جث
-58.7	2.7	70	171	244	275	261	303	الجازولين الثقيل
-34.7	6.3	161	247	256	231	258	305	الفحم البترولي

المصدر: بنك السودان المركزي 2021-2014
* معطيات مؤقتة

تطور إنتاج القطاعات غير الصناعية في السودان

* الزراعة

البيولوجي، وجميعها تشكل فرصاً واحدة للاستثمار والنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المتوازنة في السودان. ولزيادة اعتماد ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي والمياه (SLWM) المناطق المستهدفة، أطلقت وزارة الزراعة والغابات مشروع الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في السودان (SSNRMP) عام 2014 على أن يُنجز خلال عام 2023. كذلك أطلقت وزارة الزراعة والرعي والموارد المائية مشروعاً لتحسين خدمات الري يهدف إلى تعزيز خدمات الدعم الزراعي في مناطق مختارة في السودان، تبلغ قيمته نحو 300 مليون دولار ضمن ميزانية السنة المالية 2023.

يعتمد قطاع الزراعة المروية في السودان على نهر النيل، الذي بدوره يساهم في إنتاج الطاقة الكهرومائية بنحو 60% من مجمل توليد الكهرباء في البلاد. وتساهم الزراعة بنسبة 28% من الناتج المحلي الإجمالي، وتوظف 43% من اليد العاملة السودانية، وفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية (2019) والبنك الدولي. وتعتبر خصائص الزراعة الأيكولوجية في السودان مناسبة لمجموعة واسعة من المحاصيل الزراعية، بالإضافة إلى امتلاك السودان موارد طبيعية متنوعة من المساحات الشاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة، وثروة كبيرة من الحيوانات البحرية ومصدر المياه العذبة الجوفية والسطحية، والموارد السمكية، والتنوع

* البنية التحتية

ببناء سد النهضة في إثيوبيا على النيل الأزرق ويبعد حوالي 20 كلم عن الحدود الإثيوبية السودانية، وبسعة 74,300 كلم مكعب من المياه وبطاقة إنتاج كهربائية تصل إلى 5,150 ميغاواط ساعة. وتشير بعض الدراسات إلى أن بناء السد سيساعد السودان على تطوير أنظمة الري فيه ما يعزز إنتاجية القطاع الزراعي ويساهم في تطوير الاقتصاد السوداني بحوالي 27 إلى 29 مليار دولار خلال الفترة 2020 إلى 2060.

أطلقت الحكومة مشروع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص خلال عام 2021، ولم يُبرم بعد، ويهدف إلى تعزيز دور القطاع الخاص في تطوير منشآت وإدارة مشاريع في قطاعات البنية التحتية المختلفة، من النقل والكهرباء والمياه، ويساهم في تطوير بيئة الأعمال الجاذبة للاستثمارات في هذه القطاعات كما في القطاعات المساندة لها. كما عدّل قانون الكهرباء عام 2019 ليعكس التطورات الحاصلة في مجال الكهرباء من الطاقة المتجددة والممارسات الرشيدة في قطاع الطاقة. أما بالنسبة إلى قطاع المياه، تأثر السودان

ثالثاً: التجارة الخارجية

الصادرات حسب السلع

ذلك العام. وجاء هذا التطور في الصادرات الزراعية مدعوماً بتطور بارز في صادرات القطن بنحو 110% على أساس تراكمي خلال الفترة 2016 إلى 2020، لتتخفص قيمة الصادرات القطنية بشكل طفيف خلال عام 2021 بالمقارنة مع العام السابق. ومن جهة أخرى، تضاعفت قيمة الصادرات من السلع المعدنية خلال الفترة 2016 إلى 2021 لتسجل نمواً تراكمياً بلغ 95.3% خلال تلك الفترة. وجاءت هذه الاحصاءات مدفوعة بتطور في قيمة الصادرات من الذهب بنحو 35.7% على أساس تراكمي ما بين عامي 2016 و2021، علماً أن السودان هو ثالث أكبر مصدر للذهب في إفريقيا بعد دولتي جنوب إفريقيا وغانا.

حسب بنك السودان المركزي، يشير الجدول (7) إلى ارتفاع بارز في قيمة الصادرات البترولية خلال الفترة 2016 إلى 2019، بنمو تراكمي بلغ 58.5%، تلاه هبوط حاد في قيمة الصادرات البترولية لتسجل نحو 65.4 مليون دولار فحسب وذلك نتيجة تداعيات جائحة كوفيد-19 وتراجع الطلب والحركة التجارية الدولية خلال تلك الفترة، واستمر التراجع في قيمة الصادرات النفطية خلال عام 2021 ليسجل 36.6 مليون دولار. وسجلت الصادرات من السلع الزراعية منحنى تطور إيجابى مستمر خلال السنوات 2016 إلى 2020، بلغ نمواً تراكمياً بنحو 127% ليتراجع بنحو 17% خلال عام 2021 على أساس سنوي نتيجة تأثير المتغيرات المناخية على إنتاجية القطاع الزراعي في

الجدول 7: الصادرات حسب السلع

تجارة السودان الخارجية: الصادرات حسب السلع - مليون دولار						
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021*
الصادرات البترولية	335	417	519	532	65	36
السلع المعدنية	1,072	1,594	857	1,010	1,504	2,094
ذهب	1,520	1,558	832	989	1,480	063, 2
أخرى	35	35	25	21	23	31
الثروة الحيوانية	762	922	855	645	439	649
السلع الزراعية	750	991	1,193	1,492	1,703	1,415
قطن	80	139	159	160	168	164
صمغ عربي	98	118	117	109	104	110
سمسم	379	412	576	771	788	508
أخرى	192	321	247	337	529	564
المواد المصنعة	112	161	122	5	76	19
أخرى	60	12	16	19	14	64
المجموع	3,091	4,097	3,562	3,703	3,801	4,277

المصدر: بنك السودان المركزي 2021-2014
* معطيات مؤقتة

تطور الواردات

الواردات من المصنوعات قد شهدت تراجعاً خلال عامي 2018 و2019 بالمقارنة مع عام 2017 الذي سجل أعلى قيمة لها بلغت 1,924 مليون دولار، وبارتفاع سنوي بلغ 9.9% بالمقارنة مع العام السابق. وتراجعت واردات السودان من وسائل النقل خلال الفترة قيد الدرس بنحو 22% على أساس تراكمي. وبالإجمال، شهدت الواردات إلى السودان منحنى تطور إيجابى، بالرغم من التراجع بنحو 14% على أساس سنوي، ليلبلغ 13% على أساس تراكمي خلال الفترة 2016 إلى 2021.

ارتفعت قيمة الواردات إلى السودان خلال عام 2020 بالتوازي مع جائحة كوفيد-19، إذ سجلت نمواً سنوياً بلغ 5.9%، مدفوعاً بتطور بارز في الواردات من المصنوعات بنحو 22.8% والآلات والمعدات بنحو 8.6% والمنسوجات بنحو 28.6%. وخلال فترة 2016-2021، احتلت واردات المواد الغذائية المرتبة الأولى من الواردات بنمو تراكمي قدره 18.2% إذ ارتفعت من 1,775 مليون دولار عام 2016 إلى 2,098 مليون دولار عام 2021. وكانت

الجدول 8: الواردات حسب السلع

الواردات السودانية حسب السلع - المليون دولار						
*2021	2020	2019	2018	2017	2016	
2,098	2,685	2,141	1,969	1,944	1,775	مواد غذائية
1,546	1,904	1,550	1,418	1,924	1,750	مصنوعات
1,602	1,519	1,399	1,410	1,714	1,613	آلات ومعدات
1,812	1,483	1,997	1,208	1,153	35	مواد خام
715	744	752	621	885	915	وسائل النقل
1,006	883	969	785	948	869	مواد كيميائية
468	500	389	316	426	378	منسوجات
69	43	46	38	41	80	المشروبات والتبغ
93	74	46	82	94	23	سلع أخرى
9,409	9,835	9,289	7,847	9,129	8,321	المجموع الكلي

المصدر: بنك السودان المركزي 2021-2014
* معطيات مؤقتة

توزيع الميزان التجاري حسب الصادرات والواردات

بحسب الجدول 9، يكون العجز في الميزان التجاري للسودان قد سجل أعلى قيمة له بلغت 6,035 مليون دولار عام 2020، وأدنى قيمة له بلغت 4,365 مليون دولار عام 2018. حافظ العجز في الميزان التجاري للسنوات الأخرى خلال الفترة 2016 إلى 2021 على شبه استقرار بحوالي 5 إلى 5.5 مليار دولار.

الجدول 9: توزيع الميزان التجاري حسب الصادرات والواردات

الصادرات والواردات - مليون دولار						
2021	2020	2019	2018	2017	2016	
4,278	3,802	3,741	3,484	4,100	3,088	الصادرات
36	65	532	519	417	335	الصادرات البترولية
4,242	3,737	3,209	2,965	3,683	2,753	الصادرات غير البترولية
9,411	9,837	9,290	7,850	9,134	8,323	الواردات

المصدر: بنك السودان المركزي 2021-2014

رابعاً: الاستثمار الأجنبي المباشر

ارتفع حجم التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السودان خلال عام 2018 بنحو 6.7% على أساس سنوي، لتأخذ بعدها منحى تراجعى خلال السنوات 2017 إلى 2021 وتسجل انخفاضاً تراكمياً بنحو 59%. ومن جهة أخرى، سجلت قيمة الأرصدة الواردة إلى السودان خلال الفترة 2016 إلى 2021 منحى تطور إيجابي بلغ 16.7% على أساس تراكمي، بما يدل على اعتبار المستثمرين السودان ملاذاً آمناً لمخزراتهم.

الجدول 10 : تطور الاستثمار الأجنبي

أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر - مليون دولار						
2021	2020	2019	2018	2017	2016	
462	717	825	1,136	1,065	1,064	التدفقات الواردة
29,728	29,211	28,494	27,669	26,614	25,467	الأرصدة الواردة

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

خامسا : توقعات إقتصادية لعامي 2023-2024

في إدارة المالية العامة. ومن المتوقع أن يؤدي ترشيد الإنفاق العام إلى تقليص عجز المالية العامة إلى 2.5% - 3.0% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2022 وإلى 3.2% عام 2023. كما من المتوقع أن يسجل الحساب الجاري فائضا بنحو 0.3% من الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية 2021/2022، بعد أن كان قد سجل عجزا قدره 5.5% في السنة المالية 2020/2021، بما يعكس ارتفاعا في عائدات تصدير النفط وانخفاضا في التحويلات المالية إلى السودان، وانخفاضا في الواردات المرتبطة بالطلب على المشاريع الرأسمالية خاصة في قطاع النفط.

وفقا للبنك الإفريقي للتنمية، من المتوقع أن يسجل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي نسبة 2.5% عام 2022 و4.5% عام 2023، مدفوعا بالتحسن في إنتاجية قطاعات الزراعة والتعدين وفي الاستهلاك الداخلي الخاص وفي الاستثمار الخاص، وذلك على الرغم من وجود مخاطر في نتيجة عدم الاستقرار السياسي وتداعيات الحرب بين روسيا وأوكرانيا بالإضافة إلى استمرار تداعيات جائحة كوفيد-19. كما من المتوقع أن ينخفض معدل التضخم خلال عامي 2022 و2023 كنتيجة للتحسن المرتقب في المالية العامة والانضباط في السياسة النقدية وتحرير سعر الصرف والإصلاحات الجذرية

سادسا : القطاعات الواعدة

لا يزال قطاع التصنيع في السودان صغيرا نسبيا؛ حيث يساهم قطاعا التصنيع والتعدين مجتمعان بأقل من ثلث الناتج المحلي الإجمالي ويشغلان نسبة صغيرة من القوى العاملة في البلاد. ومع ذلك، تهيمن صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات على القاعدة الصناعية للبلاد، وقد تلعب دورا كبيرا في الاقتصاد في المستقبل. يعتبر تكرير السكر نشاطا صناعيا رئيسيا، وكذلك إنتاج الزيوت النباتية والصابون، وحلج القطن، وإنتاج المنسوجات القطنية. تشمل الصناعات الأخرى تكرير النفط، وإنتاج الأحذية، والأسمدة الكيماوية، والأسمت. وبالرغم من هذه الإمكانيات الصناعية، فإن العديد من المصانع تعمل بجزء بسيط من طاقتها نظرا لعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي.



المصادر

- بنك السودان المركزي التقرير السنوي الثامن والخمسون
- مناخ الاستثمار في الدول العربية
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وأتتمان الصادرات
- البنك المركزي السوداني واستبيان الدول العربية.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
- بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية.
- المنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.
- الجهاز المركزي للإحصاء
- صندوق النقد الدولي.
- البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي.
- البنك الدولي.
- منتدى البحوث الاقتصادية: ورقة حول "الآثار الاقتصادية طويلة الأجل لسد النهضة الإثيوبي على السودان". تأليف خالد الصديق، محمد بشير ويوناس لوقمان.



جمهورية الصومال الفيدرالية



تقرير الصناعة العربية

إصدار ديسمبر 2022

أولاً: المؤشرات الإقتصادية الكلية

النمو في الناتج المحلي الإجمالي

5.1% عام 2019 وبنمو في الاستهلاك الحكومي النهائي بلغ أقصاه 23.68% عام 2017 قبل أن يتراجع بشكل بارز إلى 1.21% عام 2018 و1.3% عام 2019، ليعود ويتحسن إلى حوالي 8.64% و9.41% عامي 2020 و2021 على التوالي نتيجة للتوسع في الإنفاق العام مواكبة للتحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19 ومن بعدها إجراءات التعافي.

شهد الناتج المحلي الإجمالي منحنياً تصاعدياً في جمهورية الصومال خلال الفترة الممتدة بين 2016 و 2021. فبعد أن سجل 5,530 مليون دولار في سنة 2016، ارتفع بشكل متواصل إلى 7,628 مليون دولار سنة 2021، ليكون قد سجل ارتفاعاً بنسبة 38% أو 8% سنوياً. وواكب هذا التطور ارتفاعاً مماثلاً في الاستهلاك. فبين الجدول 1 ارتفاعاً متواصلاً في الاستهلاك بنسبة 42% في هذه الفترة. أما بالنسبة إلى الصادرات فقد انخفضت عام 2016 بنسبة 11% وعام 2017 بنسبة 38% لتعود عام 2018 بسرعة إلى مستوى 2016 وتسجل ارتفاعاً ملحوظاً عام 2021. ورغم ارتفاع الناتج المحلي خلال السنوات، ما زال نصيب الفرد من الناتج المحلي منخفضاً ولم يشهد ارتفاعاً كبيراً في هذه الفترة، فبين 2016 و2021- سجل نصيب الفرد ارتفاعاً بقيمة 20 % بدون وجود نظام مصرفي يعمل بشكل صحيح ، أصبح الاقتصاد الصومالي مدولراً ، في حين أن العملة الصومالية (SOS) تُستخدم بشكل أساسي في المعاملات الصغيرة وجهاً لوجه. تتمتع الصومال بسوق نشط لتحويل الأموال، وتحل تحويلات الأموال الرقمية بشكل متزايد محل التحويل المادي للأوراق النقدية.

شهد الناتج المحلي الإجمالي منحنياً تصاعدياً في جمهورية الصومال خلال الفترة الممتدة بين 2016 و 2021. فبعد أن سجل 5,530 مليون دولار عام 2016، ارتفع بشكل متواصل إلى 7,628 مليون دولار عام 2021، مروراً بنمو بلغ 6.14% عام 2020 بالمقارنة مع العام السابق مدعوماً بتوسع في الإنفاق الخاص، ليكون قد سجل ارتفاعاً بنسبة 38% على أساس تراكمي أو بمعدل سنوي قدره 8%. وسجل الناتج المحلي الحقيقي نمواً سنوياً تراوح بين 4.73% عام 2016 ونمواً سلبياً بلغ 0.28% عام 2020 ليعود ويتحسن عام 2021 مسجلاً مستوى 2.94% بالتزامن مع عودة الأنشطة الاقتصادية إلى مسارها الطبيعي وتحسن المؤشرات النقدية. وتجدر الإشارة إلى أن التحسن في القدرة الشرائية للاستهلاك الفردي أو الخاص جاء مدفوعاً بتحويلات المغتربين، التي ارتفعت بنحو 31.3% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2021 بالمقارنة مع العام السابق، بالإضافة إلى التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر رغم انخفاضها الطفيف إلى 9.2% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2021 بالمقارنة مع 9.4% منه في العام السابق، وذلك وفق البنك الإفريقي للتنمية. ورغم ارتفاع الناتج المحلي خلال الفترة قيد الدرس، ما زال نصيب الفرد من الناتج المحلي منخفضاً ولم يشهد ارتفاعاً كبيراً في هذه الفترة، إذ سجل ارتفاعاً تراكمياً بلغ 20% ما بين عامي 2016 و2021. وواكب هذا التطور ارتفاعاً مماثلاً في الاستهلاك المنزلي النهائي والحكومي النهائي. ويبين الجدول أدناه ارتفاعاً متواصلاً في إجمالي الاستهلاك بنسبة 42% خلال الفترة قيد الدرس، مدعوماً بنمو في الاستهلاك المنزلي النهائي بلغ أقصاه

الجدول 1: أهم المؤشرات العامة

أهم المؤشرات العامة						
2021	2020	2019	2018	2017	2016	
7628	6883	6485	5856	5609	5530	الناتج المحلي الإجمالي
10720	9989	9330	8479	7968	7563	الاستهلاك المنزلي النهائي
677	595	529	495	486	387	الاستهلاك الحكومي النهائي
1244	939	917	868	784	707	إجمالي تكوين رأس المال الثابت
1532	1178	1131	1119	994	1067	صادرات السلع والخدمات
523	402	406	311	288	455	ومنها: الماشية
6544	5818	5423	5122	4624	4194	ناقص: واردات السلع والخدمات
502	466	451	419	412	418	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
2.94	-0.28	2.69	3.70	2.19	4.73	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
3.87	2.26	5.10	4.59	5.57	4.54	الاستهلاك المنزلي النهائي
9.41	8.64	1.30	1.21	23.68	21.98	الاستهلاك الحكومي النهائي
15.76	2.70	3.27	8.86	8.26	5.59	إجمالي تكوين رأس المال الثابت
17.11	-0.16	-1.83	10.07	-3.55	6.68	صادرات السلع والخدمات
2.92	-0.69	28.67	4.29	-37.86	-11.26	ومنها: الماشية
9.94	5.34	5.71	7.21	9.90	6.42	ناقص: واردات السلع والخدمات
						التغير في المئة

المكتب الوطني للإحصاء والحسابات القومية

ثانيًا: تطور الصناعة

توزيع القيمة المضافة حسب الأنشطة الرئيسية

و2019. ووفق الجدول أدناه، ارتفعت القيمة المضافة لجميع الصناعات خلال الفترة قيد الدرس. ويستحوذ قطاع "الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك" الحصة الأكبر من الإنتاج الصناعي في الصومال بنسبة 60% منه، يليه قطاع "تجارة الجملة وتجارة التجزئة والمطاعم والفنادق" ثم قطاع "النقل والتخزين والاتصالات".

يشير الجدول (2) إلى توزيع القيمة المضافة للقطاعات الصناعية في جمهورية الصومال خلال الفترة الممتدة بين 2015 و 2020، إذ سجل إجمالي القيمة المضافة ارتفاعاً بلغ 25.6% على أساس تراكمي خلال الفترة قيد الدرس، و5.2% معدل نمو سنوي وسطي، وجاء ذلك مدفوعاً بتحسّن ملحوظ بلغ 7.4% و9.5% على أساس سنوي على التوالي عامي 2017

الجدول 2: توزيع القيمة المضافة حسب الأنشطة الرئيسية

توزيع القيمة المضافة حسب الأنشطة الرئيسية - مليون دولار						
2019	2019	2018	2017	2016	2015	
968.56	968.56	884.18	856.71	797.72	769.29	الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك
50.85	50.85	46.42	44.98	41.88	40.4	التعدين والتصنيع والمرافق
39.99	39.99	36.51	35.37	32.93	31.77	الصناعة التحويلية
67.56	67.56	61.7	59.75	55.64	53.65	البناء
170.92	170.92	156.03	151.18	140.77	135.75	تجارة الجملة وتجارة التجزئة والمطاعم والفنادق
151.07	151.07	137.9	133.62	124.43	119.98	النقل والتخزين والاتصالات
200.44	200.44	182.98	177.29	165.09	159.21	أنشطة أخرى
1609.4	1609.4	1469.18	1423.52	1325.53	1310.04	إجمالي القيمة المضافة

المصدر: قسم الإحصائيات للأمم المتحدة 2021، UNSD.

أبرز القطاعات الإنتاجية غير الصناعية

يعتمد الاقتصاد في الصومال بشكل رئيسي على القطاع الزراعي، بما فيه تربية المواشي. وتمثل الزراعة حوالي 93% من إجمالي الصادرات في عام 2018، وتتوفر في الصومال حوالي 8.1 مليون هكتار من الأراضي الخصبة الصالحة للإنتاج الزراعي على حد سواء الزراعة المروية والبعليّة. كما تشكل صادرات الثروة الحيوانية حوالي 60% من الناتج المحلي الإجمالي و80% من العمالة.

ثالثًا: التجارة الخارجية

إجمالي الواردات

المرتبة الثانية، بنسبة 120%، وتحتل المنتجات الطبية المرتبة الثالثة بعد ارتفاع استيرادها بنسبة 68%. كما يشير الجدول أدناه إلى انخفاض استيراد المواد الغذائية بنسبة 15% عام 2020 على أساس سنوي، من 1.3 مليار دولار إلى 1.1 مليار دولار وذلك خلال فترة جائحة كوفيد-19.

يشير الجدول (3) إلى تطور إجمالي الواردات عامي 2019 و2020، إذ ارتفعت قيمة الواردات بنسبة 17%. فبعد أن سجلت 3.2 مليار دولار عام 2019، ارتفعت إلى 3.7 مليار دولار عام 2020. وتتصدر السلع النفطية المرتبة الأولى من ناحية الواردات إلى الصومال، وارتفعت قيمتها بنسبة 210% بين عامي 2019 و2020. وارتفع استيراد الأثاث، الذي يحتل

الجدول 3 : إجمالي الواردات

إجمالي الواردات لعام 2019 و 2020 - دولار		
2020	2019	
345,187,899	111,526,975	بترول
324,344,972	263,684,594	سيارات وقطع غيار
1,170,522,503	1,375,476,183	غذاء
179,813,188	108,407,621	المشروبات والتبغ
568,806,939	450,976,591	الملابس والأحذية
414,032,369	363,751,523	بناء
87,167,375	78,604,091	مستحضرات التجميل
88,103,327	67,966,523	الالكترونيات وكهرباء الآلات
82,542,726	37,487,531	أثاث
175,624,550	104,468,608	منتج طبي
113,743,239	92,986,695	رعاية شخصية
9,496,655	8,075,932	الصناعات النباتية
27,784,134	25,080,764	ثابت
172,036,672	115,366,035	آخرون
3,759,206,549	3,203,859,666	المجموع

المصدر: البنك المركزي الصومالي حقائق وأرقام عن الصومال 2019 2020

الجدول 4 : إجمالي الصادرات

إجمالي الصادرات لعام 2019 و 2020 - دولار		
2020	2019	
397,798,441	205,363,010	الماشية
29,843,531	35,399,005	منتجات جلود الحيوانات
88,081,314	87,742,407	المحاصيل والزيتون النباتية
12,730,980	111,340,900	منتجات الغابة
16,450,264	4,728,041	آخر
544,904,530	444,573,363	المجموع

المصدر: البنك المركزي الصومالي حقائق وأرقام عن الصومال 2019 2020

إجمالي الصادرات

أما بالنسبة إلى الصادرات، يشير الجدول (4) إلى تطور الصادرات بين عامي 2019 و 2020، إذ ارتفعت قيمة الصادرات بنحو 23%، من حوالي 444 مليون دولار إلى حوالي 545 مليون دولار. وجاء ذلك مدفوعاً بارتفاع في قيمة الصادرات من الماشية بنحو 94%، بينما تراجع قيمة الصادرات من منتجات جلود الحيوانات بنحو 15.7% والصادرات من منتجات الغابة بنحو 89% خلال تلك الفترة.

الصادرات والواردات الإجمالية

انخفض حجم الصادرات الصومالية بين عام 2015 و 2016 من 440 مليون دولار إلى 418 مليون دولار، إلا أنه عاد وارتفع خلال السنوات التالية ليسجل 520 مليون دولار عام 2019، أي بتحسّن بلغ 24.4% بالمقارنة مع عام 2016، وذلك قبل أن ينخفض مجدداً إلى 410 مليون دولار عام 2020، وبالتالي يكون قد سجل انخفاضاً بنسبة 7% بين عامي 2015-2020. أما الواردات فقد سجلت ارتفاعاً خلال الفترة 2015 إلى 2020 بنسبة 6% على أساس تراكمي. وبالتالي، ما زال الميزان التجاري في الصومال يسجل عجزاً خلال تلك الفترة، شهد تقلبات في مستوياته تبعاً للمتغيرات في أسعار السلع المستوردة في الأسواق العالمية، خصوصاً النفط ومشتقاته. وبلغ ارتفاع حجم العجز التجاري 15% على أساس تراكمي بين عامي 2015 و 2020.

الجدول 5 : الصادرات والواردات الإجمالية

الصادرات والواردات الإجمالية للصومال							
معدل التغير 2020-2019 %	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
-21.1	410	520	490	450	418	440	الصادرات الإجمالية (فوب)
-2.5	1170	1200	1120	1087	1045	1100	الواردات الإجمالية (سيف)
	-760	-680	-630	-637	-627	-660	الميزان التجاري

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2021.

رابعاً: الاستثمار الأجنبي المباشر

ارتفع تدفق الاستثمار الأجنبي إلى جمهورية الصومال في فترة 2015-2020. وسجل صافي الاستثمار الأجنبي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 5.68% عام 2015 مقابل 6.66% عام 2020. وبالإجمال، شهد الإستثمار الأجنبي المباشر تقلبات في مستوياته خلال الفترة قيد الدرس، متأثراً بالظروف المحيطة ببيئة الأعمال بالإضافة إلى التوقعات المستقبلية والمتغيرات في الاقتصاد العالمي، وعلى وجه الخصوص جائحة كوفيد-19.

الجدول 6: الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة

الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي)						
2020	2019	2018	2017	2016	2015	
6.66	6.9	6.97	6.58	5.97	5.68	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2021.

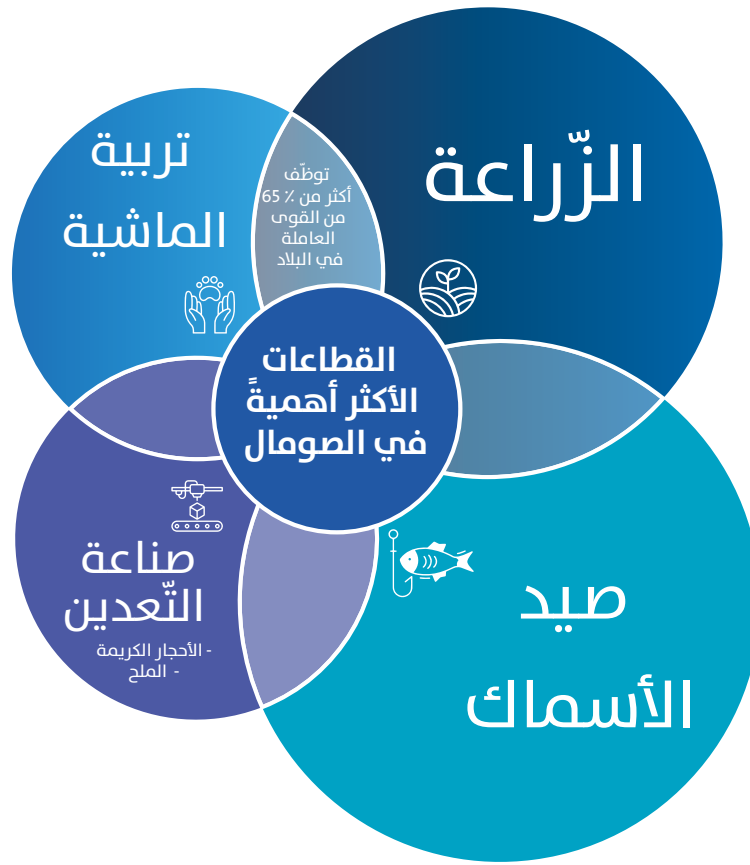
خامساً: توقعات إقتصادية لعامي 2023-2024

تدرجياً في تطوير رأس المال البشري. وفي المقابل، من المتوقع أن يصل عجز الحساب الجاري إلى 14.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 و 12.8% في عام 2023، وأن يرتفع معدل التضخم إلى 9.4% في عام 2022 بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والنفط بسبب الصراع بين روسيا وأوكرانيا مصحوباً بتأثير موجات الجفاف على توفر السلع الغذائية المحلية. كما ستؤثر أسعار النفط المرتفعة على إمدادات الطاقة، بالنظر إلى اعتماد الصومال على الوقود الأحفوري لتوليد الكهرباء.

من المتوقع أن ينتعش الاقتصاد على المدى المتوسط، أي أن يرتفع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.6% عام 2023 و 3.7% عام 2024. ومن المتوقع أن تساهم ظروف النمو المحسنة بالنسبة إلى الشركاء التجاريين الرئيسيين للصومال، كدول مجلس التعاون الخليجي، في زيادة الطلب على صادرات الثروة الحيوانية في البلاد. ومن المتوقع أن تؤدي الاستثمارات الجارية في قطاعات مثل الطاقة والنقل والتعليم والصحة إلى تحسين ظروف التجارة والمساهمة

سادساً : القطاعات الواعدة

تأثر اقتصاد الصومال بشدة جراء أعمال العنف القائمة فيه. وعلى الرغم من ذلك، تمكن الصومال من الحفاظ على قطاع إقتصاد غير رسمي نشط. تعتبر الزراعة وتربية الماشية من أكثر الصناعات أهمية في الصومال، حيث توظف أكثر من 65% من القوى العاملة في البلاد. يعد قطاع صيد الأسماك من أهم الصناعات في الصومال ويرجع ذلك أساساً إلى أن البلاد تتمتع بخط ساحلي طويل بشكل استثنائي. أعاق الحرب التنمية في هذا القطاع. ومع ذلك، اتخذت الحكومة الصومالية عدة إجراءات لتحسين قطاع صيد الأسماك، من بينها فتح مدارس تدريب للصيادين. من القطاعات البارزة الأخرى في الاقتصاد الصومالي صناعة التعدين، ومن أهم المعادن في البلاد الأحجار الكريمة والملح. يعتقد خبراء الصناعة أن قطاع التعدين الصومالي لديه القدرة على أن يكون أحد أهم الصناعات في البلاد.



المصادر

- المكتب الوطني للإحصاء والحسابات القومية.
- المكتب الوطني الصومالي للإحصاء.
- قسم الإحصائيات للأمم المتحدة.
- البنك المركزي الصومالي حقائق وأرقام عن الصومال.
- قسم الإحصائيات للأمم المتحدة.
- البنك الدولي 2022.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
- البنك الأفريقي للتنمية.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- صندوق النقد الدولي.



جمهورية العراق



تقرير الصناعة العربية

إصدار ديسمبر 2022

أولاً: المؤشرات الإقتصادية الكلية

النمو في الناتج المحلي الإجمالي

وما ارتبط بها من غلاء في الأسعار وارتفاع في تكاليف أسعار المواد الأساسية والنقل.

الجدول 1 : الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي		
السنة	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي %	الناتج المحلي الإجمالي - دولار
2013	6.6	232.5
2014	-2.1	223
2015	2.4	169.5
2016	7.2	148.4
2017	-2.5	195.4
2018	-0.1	225.3
2019	4.4	230.1
2020	-12	178.1
2021	2.5	196.3

* الجهاز المركزي للإحصاء العراق

بدأ الاقتصاد العراقي يشهد تطوراً ايجابياً ملحوظاً منذ سنة 2017 بالمقارنة مع السنوات السابقة. وبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي حوالي 225.3 مليار دولار سنة 2018، وصولاً إلى 230 مليار دولار سنة 2019، وانخفض إلى حوالي 178 مليار دولار سنة 2020 بسبب الركود العالمي الناتج عن جائحة كوفيد-19، ليعاود تعافيه التدريجي سنة 2021 إذ سجل حوالي 196 مليار دولار. وحقق معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي أقصى حد بنسبة 4.4% سنة 2019، لحقه تراجعاً حاداً بنسبة 12% عام 2020. وبالطبع يتأثر حجم الناتج المحلي الإجمالي العراقي بتقلبات أسعار النفط العالمية إذ أن صادرات النفط ومنتجاته ما زالت تشكل جزءاً مهماً من حجم الاقتصاد الوطني. واستمر معدل التضخم مستقراً نسبياً منذ سنة 2017، رغم ارتفاعه إلى 0.8% سنة 2020 التي اتسمت دولياً بنتائج سلبية لكثير من المؤشرات الاقتصادية بسبب تداعيات جائحة كوفيد

معدلات النمو الفردي

في مقارنة لمعدلات نمو الدخل الفردي، يتبين من خلال الجدول انخفاض من 6,685 دولار عام 2013 إلى 4,115 عام 2016. وارتفاع معدل دخل الفرد في الأعوام اللاحقة إلى 5,758 دولار عام 2019.

الجدول 2 : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي - دولار									
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
5,048	4,583	5758.8	5709	4991.7	4114.8	4819.5	6520.4	6685.5	

* الجهاز المركزي للإحصاء العراق

تطور معدل البطالة

استقرت القوى العاملة كنسبة مئوية من مجموع السكان المتراوح أعمارهم 15 سنة فما فوق في الفترة 2010 - 2021 إذ انتقلت من 41 % في عام 2010 مقابل 42% في عام 2021 وتبقى حصة النساء من القوى العاملة البالغة 15 سنة فما فوق ضعيفة إذ انتقلت من 12 % في عام 2010 إلى 11 % في عام 2021. وبحسب منظمة العمل الدولية ونوع النشاط الاقتصادي تميل النساء إلى التركيز بشكل أكبر في الخدمات (73.1 في المائة) والزراعة (14.4 في المائة) مقارنة بالرجال في الفروع العريضة المقابلة للنشاط الاقتصادي (62.2 في المائة و 7.7 في المائة على التوالي. فيما يخص البطالة، استقر معدلها في حدود 8% في 2012 و 14.2% في 2021.

الجدول 3: معدل البطالة

تطور معدل البطالة %						
2021	2020	2019	2018	2017	2016	
14.2	14.1	12.9	13.0	13.0	10.8	معدل البطالة
42	41	42	42	42	43	القوى العاملة

الجهاز المركزي للإحصاء العراق

أسعار المستهلك ومعدلات التضخم

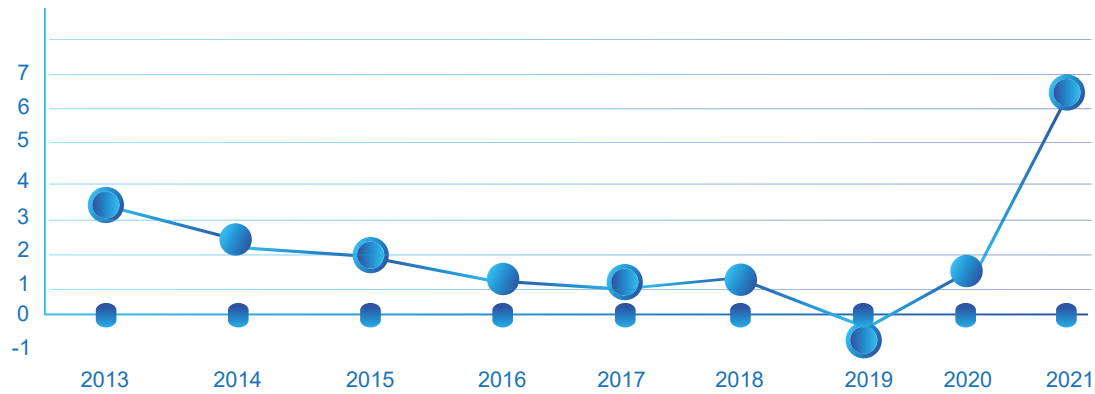
شهدت أسعار المستهلك ومعدلات التضخم انخفاضاً من 3.53% في عام 2013 إلى 0.37% عام 2018، كما سجلت مستويات سلبية عام 2019، إلا أنها ارتفعت إلى 0.57% عام 2020 ومع عودة الحركة الاقتصادية في عام 2021 ارتفعت أسعار المستهلك ومعادلة التضخم بحدة لتسجل 6.04%.

الجدول 4: أسعار المستهلك ومعدلات التضخم

اسعار المستهلك ومعدلات التضخم %									
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
6.04	0.57	-0.20	0.37	0.18	0.56	1.39	2.24	3.53	معدلات التضخم

* الجهاز المركزي للإحصاء العراق

الرسم البياني 1: أسعار المستهلك ومعدلات التضخم



* الجهاز المركزي للإحصاء العراق

ثانياً: المؤشرات الاقتصادية القطاعية

توزيع القيمة المضافة حسب الأنشطة الرئيسية

وضعت "خطة التنمية الوطنية 2018-2022" والتي تهدف الى رفع معدل النمو الإقتصادي بما يراعي المقومات الإقتصادية المحلية ومتطلبات تطوير هيكلية الإقتصاد، والى توفير متطلبات بيئة تمكينية لجذب الإستثمارات بمختلف أنواعها ولتعزيز دور القطاع الخاص. وتعول خطة التنمية الوطنية على تحقيق زيادة في مساهمة الصناعات التحويلية والاستخراجية غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 40% عن سنة خط الأساس، ودعم الصناعات الاستراتيجية خصوصاً في المناطق المحررة حيث المعادن والغاز الطبيعي هي المكونات الرئيسية للصناعة، بالإضافة الى إقامة الروابط بين قطاعات التصنيع.

ساهم الاستقرار النسبي في الأوضاع الأمنية واستقطاب الاستثمارات الحكومية منذ سنة 2016 في تحسن القيمة المضافة الصناعية في العراق، إذ بلغت قيمتها حوالي 79,429 مليون دولار عام 2017 وصولاً إلى 106,667 مليون دولار سنة 2018، لتتراجع إلى حوالي 57,493 مليون دولار للأسباب المرتبطة بتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية وتداعيات جائحة كوفيد-19 والظروف الاقتصادية العامة التي شهدتها البلاد خلال تلك الفترة. وشكلت القيمة المضافة في القطاع الاستخراجي الرافعة للتطور في القطاع الصناعي بشكل عام. أما القطاع التحويلي، فشهد أيضاً تطوراً في القيمة المضافة الصناعية خلال الفترة قيد الدرس متوازياً مع منحى التطور في القطاع الاستخراجي، رغم صغر حصة الصناعات التحويلية من مجمل القطاع الصناعي. وكانت الحكومة العراقية قد

الجدول 5: القيمة المضافة الصناعية للعراق - مليون دولار

توزيع القيمة المضافة حسب الأنشطة الرئيسية - مليون دولار								
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
53,230	97,150	102,044	75,351	57,365	49,215	100,654	108,444	قطاع استخراجي
4,263	4,994	4,623	4,078	3,754	3,628	4,288	5,391	قطاع تحويلي
57,493	102,144	106,667	79,429	61,119	52,843	104,942	113,350	صناعي

* الجهاز المركزي للإحصاء العراق

تطور عدد الوحدات الإنتاجية الصناعية و اليد العاملة

2018. وتحسنت قيمة المبيعات من المنشآت الصناعية خلال الفترة قيد الدرس بشكل عام لتسجل 5.73 مليار دولار سنة 2018، وسجلت القيمة المضافة للصناعات ارتفاعاً طفيفاً ما بين سنة 2013 و2018 لتسجل 2.81 مليار دولار في تلك السنة. وتجدر الإشارة إلى أن التحسن في قيمة الانتاج وقي القيمة المضافة وقيمة المبيعات ساهمت بتضاعف متوسط نصيب المشتغل من الإنتاج من حوالي 27.17 ألف دولار سنة 2013 الى حوالي 51.79 ألف دولار سنة 2018. وكذلك، تحسنت إنتاجية المشتغل من القيمة المضافة خلال تلك الفترة بنحو الضعف تقريباً، من 13.13 ألف دولار سنة 2013 إلى أكثر من 23 ألف دولار سنة 2018.

يشير الجدول (6) إلى أبرز مؤشرات القطاع الصناعي في العراق، إذ سجل عدد المنشآت الصناعية منحىً تراجعياً منذ سنة 2013 حتى سنة 2017 حين سجل 551 منشأة ليعاود تحسنه سنة 2018 مسجلاً 600 منشأة. وهذا يعتبر انعكاساً لتطور بيئة الأعمال والاستثمار في العراق خلال تلك الفترة التي بدورها تتأثر بالوضع الأمني ومؤشرات الاقتصاد الكلي. وأتبع حجم اليد العاملة منحى تطور عدد المنشآت الصناعية ذاته، إذ ارتفع عدد العمال مع تزايد عدد هذه المنشآت وانخفض عدد العمال مع تراجع عدد المنشآت الصناعية القائمة. وشهدت قيمة الانتاج في المنشآت الصناعية الكبيرة ارتفاعاً بشكل عام خلال الفترة قيد الدرس لتسجل حوالي 6.08 مليار دولار سنة

الجدول 6: أهم المؤشرات الصناعية بالعراق

أهم المؤشرات الصناعية بالعراق							
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
670	600	551	566	600	616	657	عدد المنشآت الصناعية الكبيرة
135,629	114,762	111,063	109,574	129,024	134,818	175,922	عدد المشتغلين في المنشآت الصناعية الكبيرة
1.05	1.23	1.21	1.06	1.24	1.35	1.8	الرواتب والأجور المدفوعة في المنشآت الصناعية الكبيرة (مليار \$)
4.97	6.08	5.08	4.2	4.69	3.66	4.78	قيمة الإنتاج في المنشآت الصناعية الكبيرة (مليار \$)
2.6	3.27	2.95	2.38	2.61	1.97	2.47	قيمة مستلزمات الإنتاج (مليار \$)
5.33	5.73	4.79	3.84	4.48	3.36	4.37	قيمة المبيعات (مليار \$)
2.37	2.81	2.12	1.83	2.08	1.7	2.31	القيمة المضافة (مليار \$)
36,652	42,568	36,652	30,872	28,832	21,556	18,476	متوسط نصيب المشتغل من الإنتاج (ألف \$)
17,476	19,244	15,300	12,036	12,784	9,996	8,928	إنتاجية المشتغل من القيمة المضافة (ألف \$)
4.7	4.9	4.2	4	3.8	2.7	2.7	إنتاجية الدينار من الأجور
7,752	8,636	8,772	7,752	7,616	7,956	6,943	متوسط أجور العامل (ألف \$)
52.3	53.8	58.2	56.6	55.6	53.7	51.7	درجة التصنيع %

* الجهاز المركزي للإحصاء العراق

تطور كميات إنتاج الصناعات

* تطور كميات إنتاج الصناعات الرئيسية

العالمية أدّى الى تراجع كبير في قيمة النفط الخام المصدّر في تلك السنة. وشهدت الفترة 2017-2020 تحسناً ملحوظاً في كمية النفط الخام المنتج والمصدّر، وبالتالي في قيمة النفط الخام المصدر مصحوباً بتحسّن ملحوظ في أسعار النفط في الأسواق العالمية. أما بالنسبة الى كمية النفط المجهز للمصافي، فقد استقرت خلال الفترة 2012-2020 بشكل عام، رغم تقلبها خلال تلك الفترة وهبوطها إلى حد أدنى بلغ 151 مليون برميل سنة 2015.

يعتبر العراق من الدول التي تعتمد بشكل رئيسي على قطاع النفط كمصدر محوري للدخل القومي والناجح المحلي الإجمالي. ورغم أن العراق قد زاد من كمية النفط الخام المنتج خلال الفترة 2020-2021، أثّرت تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية في تقلبات المدخول الناتج عن تصدير النفط ومشتقاته خلال تلك الفترة. فنرى أن العراق قد زاد من كمية النفط الخام المنتج سنة 2016 بالمقارنة مع السنوات السابقة. إلا أن التراجع الحاد في أسعار النفط في الأسواق

الجدول 7: مؤشرات النفط الخام السنوية بالعراق

مؤشرات النفط الخام السنوية بالعراق									
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	الوحدة
197.671	225.677	211.009	208.543	206.098	171.743	153.419	150.56	144.18	كمية النفط الخام المنتج مليون طن متري
3.428	3.968	3.5	3.309	3.302	2.49	2.516	2.39	2.423	كمية النفط الخام المصدر مليون برميل / يوم
200	235.2	222.5	187	154.7	151.6	180.5	219.8	216.3	كمية النفط الخام المصفاة المكررة مليون برميل

* الجهاز المركزي للإحصاء العراق

* كمية الغاز الطبيعي المنتج والمستهلك والمحروق

كما النفط، يعتبر الغاز الطبيعي من أهم مرتكزات الاقتصاد في العراق. ووفق البيانات المتوفرة، ارتفعت نسبة الاستثمار في قطاع الغاز الطبيعي الى 42% سنة 2012 بالمقارنة مع 42% سنة 2020. وارتفع حجم الإنتاج إلى حوالي 28738 مليون متر مكعب سنة 2020 بالمقارنة مع 20496 مليون متر مكعب سنة 2012.

الجدول 8: كمية الغاز الطبيعي المنتج والمستهلك والمحروق

كمية الغاز الطبيعي المنتج والمستهلك والمحروق - مليون متر مكعب قياسي									
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
28738	32699	31358	29870	29326	24513	22364	21386	20496	المنتج
14812	15453	14522	13231	11612	8851	8981	8954	8520	المستهلك
14173	17258	16834	16639	17714	13383	12432	12432	11976	المحروق
52	47	46	44	40	36	40	42	42	نسبة الاستثمار %

* الجهاز المركزي للإحصاء العراق

* كمية الكهرباء المنتجة والمستوردة

شهدت سنة 2016 ارتفاعاً كبيراً في كمّية الكهرباء المنتجة بالمقارنة مع السنوات السابقة، واستمرّ الارتفاع سنة 2017، لتتخفّف كمّية الكهرباء المستوردة من 85 إلى حوالي 82 ميغاواط ساعة سنة 2018 لتعود وترتفع إلى 87 ميغاواط ساعة. وجاء ذلك بالتوازي مع استقرار نسبتي كمّية الكهرباء المستوردة خلال الفترة قيد الدرس رغم ارتفاعها بشكل ملحوظ سنة 2018 و2019 لتصل إلى حوالي 22 و35 ميغاواط ساعة. وقد يعود الارتفاع في كمّية الكهرباء المستوردة إلى تراجع قدرة العراق على تغطية حاجاتها من الكهرباء من الإنتاج المحلي من خلال قطاع الطاقة، لتغطية احتياجات التوسّع الصناعي والاستثماري والتحصّن في النشاط الاقتصادي خلال ذلك العام.

الجدول 9: كمية الكهرباء المنتجة والمستوردة

كمية الكهرباء المنتج والمستورد - (م و س)						
2019	2018	2017	2016	2015	2014	
87,899,993	82,130,194	85,508,046	80,030,253	68,688,325	67,767,995	كمية الكهرباء المنتج
35,305,311	22,411,874	13,644,407	11,964,878	12,250,551	12,250,551	كمية الكهرباء المستورد

بضمنها الطاقة الكهربائية المشتراة من إقليم كردستان
 ** تمثل الطاقة الكهربائية المستوردة من دول الجوار والطاقة المضافة من الاستثمار
 *** تمثل الطاقة الكهربائية المشتراة من إقليم كردستان والطاقة المستوردة من دول الجوار والطاقة المضافة من الاستثمار مع العلم بعدم وجود طاقة كهربائية من البارجات
 للسنوات (2017، 2018، 2019) بسبب الازمة المالية وإنهاء عقد الشركة
 م.و.س/ سنة = ميكاواط ساعة / سنة
 المصدر: الإحصاءات البيئية للعراق مؤشرات الطاقة الكهربائية 2019 – الجهاز المركزي للإحصاء

قطاع البناء

بشكل كبير إلى 5.1٪ في عام 2015 واستعادت قوتها جزئياً في عام 2016 لتصل إلى 6.67٪. في عام 2020، تراجعت النسبة إلى 2.22٪ من إجمالي الناتج المحلي، بسبب أزمة كوفيد-19 العالمية وانخفاض عائدات النفط. ارتفع عدد الموظفين في القطاع الخاص تدريجياً حتى وصل إلى الذروة في عام 2012 ثم انخفض سريعاً في الفترة التالية. في عام 2019، وصل عدد العاملين في القطاع الخاص إلى 35966 موظف، بانخفاض نسبته 11٪ عن عام 2018.

يعتبر قطاع البناء والتشييد من أكثر القطاعات حيوية ويمتلك مستقبلاً مزدهراً في العراق. تأثير هذا القطاع هائل على اقتصاد وسياسة البلاد، إذ إنه قطاع كثيف العمالة يمكن أن يلعب دوراً مهماً في تعزيز معدل التوظيف في العراق. بالإضافة إلى ذلك، يعكس تقدمه ازدهار أسس البلاد السياسية، وبالتالي، أسسها الاجتماعية. كان قطاع البناء والتشييد العراقي ثالث أكبر قطاع غير نفطي في عام 2014، ويمثل 8.1٪ من إجمالي الناتج المحلي. انخفضت هذه النسبة

قطاع الفنادق والسياحة

تستحوذ المطاعم الحصة الأكبر من هذا القطاع إذ قُدرت مساهمتها بحوالي 89٪ من ناتج هذا القطاع وبلغ عدد الفنادق والإقامة السياحية 1666 وحدة سكنية في عام 2018. تقع غالبية هذه المجمعات في كربلاء بنسبة 44.9٪، فيما تمتلك بغداد 23.1٪ والنجف 23.2٪. يسيطر القطاع الخاص على السياحة إذ إن 99.6٪ من أماكن الإقامة السياحية خاصة. ويوفر القطاع 165,033 فرصة عمل وهو يساهم في حوالي 1.9٪ من إجمالي العمالة.

تتطلب العراق المزيد من الاستقرار السياسي والأمني، إلا أن السياحة في العراق تمثل قطاعاً رئيسياً في نمو الاقتصاد. يواجه قطاع السياحة العراقي حالياً صعوبات عدة وحالة إهمال بسبب عقود من الحرب، والأنظمة المغلقة، وعدم الاستقرار وانعدام الأمن. رغم ذلك، مع استمرار العراق في التطور، يمكن أن يبدأ هذا القطاع في تلبية إمكاناته الهائلة ويجعل العراق وجهة سياحية عالمية تكسب البلاد فوائد اقتصادية مرتبطة بذلك.

ثالثاً: التجارة الخارجية

تطور إجمالي الصادرات والواردات

سجل الصادرات السلعية في العراق 94,392 مليون دولار عام 2012 لكنها انخفضت معد ذلك إلى 46 مليون دولار عام 2016 لتعود وترتفع إلى مستوياتها السابقة لتسجل 92 مليون دولار في عام 2018 و82 مليون عام 2019، إلى أن صادرات الخدمات شهدت ارتفاع متواصل خلال هذه السنوات. أما الواردات فقد شهدت أعلى مستوى في عام 2013 بقيمة 65 مليون دولار لتتخفض فيما بعد إلى 46 مليون عام 2019.

الجدول 10: إجمالي قيمة الصادرات والواردات

إجمالي قيمة الصادرات والواردات - مليون دولار								
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
82,309	92,831	63,604	46,830	57,577	88,112	93,066	94,392	الصادرات السلعية
46,262	56,876	48,506	44,116	58,517	59,990	65,104	59,006	الواردات السلعية
6,637	5,571	6,045	5,531	5,033	3,580	2,804	2,833	صادرات الخدمات التجارية
24,493	18,000	16,269	15,039	17,813	18,816	17,551	13,291	واردات الخدمات التجارية

* الجهاز المركزي للإحصاء العراق

◀ إجمالي قيمة الصادرات والواردات للدول العربية

بالنسبة لصادرات وواردات العراق ما الجوار العربي. نلاحظ من الجدول 11 و12- أن أكبر مستورد للمنتجات العراقية هي مملكة الامارات، فبعد أن صدرت العراق سلع بقيمة 229 مليون دولار إلى الامارات عام 2012. ارتفعت قيمة الصادرات حوالي المليار دولار لتسجل 1.2 مليار دولار عام 2020. مع احتلال الامارات المرتبة الأولى، لبنان يأتي في المركز الثاني وسوريا في المرتبة الثالثة.

الجدول 11 : إجمالي قيمة الصادرات للدول العربية

إجمالي قيمة الصادرات - دولار				
2020	2019	2018	2017	
2,061,760	4,630,120	1,460,640	192,637	مصر
6,315,840	5,235,320	558,280	-	سوريا
3,521,720	2,915,840	2,714,560	1,134,920	الأردن
-	309,400	-	-	الكويت
40,120	18,360	-	-	السودان
8,123,960	7,820,680	1,775,480	2,129,080	لبنان
44,880	281,520	-	-	قطر
1,226,766,920	2,299,179,280	816,169,320	229,702,640	الامارات
1,246,875,200	2,320,390,520	822,678,960	233,159,080	مجموع المنطقة

* الجهاز المركزي للإحصاء العراق

◀ إجمالي قيمة الواردات للدول العربية

أما بالنسبة لواردات العراق، نلاحظ من الجدول أن الامارات و-السعودية والأردن هم أكبر مصدرين إلى جمهورية العراق. سجلت الامارات نسبة مليار دولار من صادراتها إلى العراق عام 2018، ونلاحظ انخفاض صادرات السعودية إلى العراق عام 2020. فبعد أن سجلت حوالي 470 مليون دولار عام 2019 انخفضت إلى 180 مليون عام 2020. أما الأردن فشهدت تصدير متواصل ومستقر إلى العراق في هذه الأعوام

الجدول 12: إجمالي قيمة الواردات للدول العربية

إجمالي قيمة الواردات - دولار				
2020	2019	2018	2017	
107,786,120	163,410,800	373,617,160	363,160,800	مصر
2,083,520	55,347,240	18,239,640	16,898,000	سوريا
265,951,400	384,462,480	230,364,280	399,954,920	الأردن
35,035,640	96,147,920	95,221,760	122,072,240	الكويت
13,600	675,920	250,920	95,880	السودان
8,470,760	76,665,240	69,965,200	49,210,920	لبنان
180,626,360	469,193,880	401,435,280	230,964,040	السعودية
3,766,520	3,913,400	3,810,040	16,738,880	البحرين
5,894,920	7,123,680	1,867,960	2,054,960	قطر
13,290,600	32,164,000	40,370,920	32,463,880	عمان
218,226,280	301,917,960	1,102,523,440	471,798,960	الإمارات
1,482,400	43,520	529,040	485,520	اليمن
30,600	72,760	22,440	6,800	فلسطين
-	-	-	-	ليبيا
199,920	112,880	1,778,200	255,000	تونس
369,240	591,600	195,840	952,680	الجزائر
1,077,800	5,902,400	9,036,520	1,021,360	المغرب
152,320	211,480	121,040	267,920	الصومال
-	-	14,280	-	موريتانيا
-	-	11,560	15,640	جيبوتي
844,458,680	1,597,926,560	2,349,563,880	1,708,417,720	مجموع المنطقة

* الجهاز المركزي للإحصاء العراق

رابعاً: الاستثمار الأجنبي المباشر

الجدول 13: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي

تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي - دولار	
-2,910,000,000	2012
2,562,400,000	2013
10,417,900,000	2014
7,721,900,000	2015
6,560,200,000	2016
5,110,200,000	2017
5,073,500,000	2018
3,269,800,000	2019
3,295,100,000	2020

* قاعدة بيانات مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2020

بعد تسجيل نسب سلبية من تدفق رأس المال، سجلت العراق تدفقاً للاستثمارات الأجنبية بلغ 10 مليارات دولار عام 2014. لكنه سرعان ما انخفضت الاستثمارات إلى 7 مليار في العام 2015 و 6 مليار عام 2016. مع ازدياد تدفق رأس المال إلى الخارج، سجلت نسب الاستثمار الأجنبية الصافية 5 مليار في عامي 2017 و 2018 وانخفضت إلى 3 مليار عامي 2019 و 2020

خامسا: توقعات إقتصادية لعامي 2023-2024

النفطي. غير إن ضعف الإيزان في المالية العامة سيؤدي الى تآكل في حجم هذه الإيرادات إذا ما استمرت الإنفاق الاستثماري الحكومي في الإرتفاع. كما أن استمرار الإرتفاع في أسعار المواد الغذائية وتداعيات الحرب الأوكرانية على سلاسل الإمداد الغذائي العالمية سيفاقم من حدة الفقر ويزيد من مخاطر إنعدام الأمن الغذائي، وفق البنك الدولي. وبالإجمال، من المتوقع أن يحافظ الفائض في الميزانية العامة على مستوى 13% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2022، ليتراجع إلى حدود 6.4% بنهاية سنة 2024، مصحوباً بمعدل 35% للدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2023-2024.

استفاد الإقتصاد العراقي من الإرتفاع في أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال الفترة الأخيرة، ومن المتوقع أن يحقق النمو نسبة 8.9% بنهاية سنة 2022 بالمقارنة مع 1.3% بنهاية سنة 2021. غير أن التباطؤ المتوقع في الإقتصاد العالمي في الفترة القادمة ينذر بإحتمال تراجع النمو الإقتصادي العراقي إلى 4.5% سنة 2023 وإلى 3% سنة 2024 بسبب التراجع المتوقع في النمو في الإقتصاد العالمي خلال الفترة القادمة، وذلك وفق تقديرات البنك الدولي. ومن المتوقع أيضاً أن يحافظ العراق على تحسن في الإيرادات الحكومية بالتزامن مع استمرار الإرتفاع في أسعار النفط في الأسواق العالمية، وذلك بسبب إعتماده الكبير على الدخل من القطاع

سادسا : القطاعات الواعدة

للأعمال. كما يعوّل على عملية إعادة بناء الإقتصاد العراقي لتوجيه الإستثمار من القطاع الخاص المحلي والأجنبي إلى قطاعات واعدة مثل الزراعة والتصنيع، مدعومة بتوفر سوق إستهلاك داخلي كبير. كما يمكن للعراق أن يصبح لاعباً عالمياً في السلع الإستراتيجية مثل القمح والشعير والتمور والمحاصيل عالية القيمة. إن قطاع الأغذية الزراعية في العراق يمكن أن يخلق 23382 مشروعاً صغيراً في بيئة عالية النمو وفقاً لتقديرات البنك الدولي، مضيفاً أكثر من 120 ألف وظيفة جديدة بحلول عام 2030. تمثل الزراعة حوالي 7% من الناتج المحلي الإجمالي للعراق وتوظف ربع القوة العاملة.

يُعيد العراق بناء اقتصاده بعد فترة طويلة من عدم الاستقرار والصراع، بما في ذلك إعادة بناء البنية التحتية والمؤسسات الحكومية، واستئناف الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية الحيوية. يستثمر العراق في قطاعات أساسية مثل الزراعة والنقل والاتصالات والتصنيع والبناء لتنويع الاقتصاد للحد من الاعتماد على النفط. على الرغم من أن بيئة الاستثمار تختلف حسب المناطق بسبب التحديات الاجتماعية والسياسية المستمرة، بالإضافة إلى تداعيات جائحة كوفيد-19، والمخاوف الأمنية، فإن بعض المناطق العراقية مهيأة للإستثمار، وذلك بفضل اعتماد نهج مؤيد للأعمال لإعادة الإعمار - بما في ذلك التركيز على تشجيع الاستثمار وتحسين البيئة التمكينية



المصادر

- صندوق النقد الدولي 2019
- الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق «تقرير 2012 - 2015 وتقرير 2015-2018
- مديرية الحسابات القومية- الجهاز المركزي للإحصاء
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - UNCTAD 2019 2018
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واأتمان الصادرات
- التقرير الاقتصادي الموحد العربي لسنة 2018 و2019، ملحق الإحصائي 2/17
- خطة التنمية الوطنية 2018 - 2022
- خطط التنمية الوطنية 2013 - 2017 - 2018 - 2022 (موقع وزارة التخطيط العراقية)
- البنك الدولي: الآفاق المستقبلية – أبريل 2019
- العراق التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة 2019 (موقع وزارة التخطيط العراقية)
- المصدر صندوق النقد آفاق الدولي الاقتصاد الإقليمي الشرق الأوسط / أبريل 2020



سلطنة عمان



تقرير الصناعة العربية

إصدار ديسمبر 2022

أولاً: المؤشرات الإقتصادية الكلية

النمو في الناتج المحلي الإجمالي

وأتبع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المنحى التطور في الناتج المحلي الإجمالي الإسمي خلال الفترة قيد الدرس، وانخفض نصيب الفرد خلال عامي 2019 و2020 مع ارتفاع معدل البطالة. كما ارتفعت معدلات التضخم من 0.3% عام 2016 إلى 4.1% عام 2017 مع ارتفاع الاستهلاك والطلب نتيجة ارتفاع الناتج المحلي ونصيب الفرد، وانخفض معدل التضخم مع تراجع الناتج المحلي عام 2019 ليسجل 0.1%، ليرتفع إلى 1% خلال عام 2020 نتيجة جائحة كورونا وارتفاع أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية بسبب ارتفاع الطلب العالمي.

سجل الناتج المحلي الإجمالي الإسمي تطوراً في أدائه خلال فترة 2016-2018، بلغ 59.8% على نحو تراكمي خلال تلك الفترة مدعوماً بالتطور في الإنتاج الصناعي، لينخفض بنحو 3.75% خلال عام 2019 بالمقارنة مع العام السابق، مدفوعاً بالانخفاض الحاد في أسعار النفط في الأسواق العالمية، إذ يعتمد الاقتصاد العماني بشكل كبير في إيراداته على عائدات الصادرات النفطية. وانخفض الناتج المحلي الإجمالي بشكل أكبر خلال عام 2020 بنحو 21.6% على أساس سنوي بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19، ليعود ويتحسن بشكل طفيف خلال عام 2021 مع بدء إجراءات التعافي لما بعد الجائحة.

الجدول 1: أهم المؤشرات العامة

أهم المؤشرات العامة							
2021	2020	2019	2018	2017	2016	الوحدة	
65.3	62.3	79.5	82.6	71.3	51.7	مليار دولار	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي
-15.3	-4.3	1.1	2.1	0.4	1.8	(%)	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي
	14,736	18,081	19,489	16,957	13,059	دولار	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي
3.4	1	0.1	2.5	4.1	0.3	%	التضخم (متوسط أسعار المستهلك)
		43.3	40	57.6	60.2	%	إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي
-8.4	-9.1	-6.9	-5.1	-8.8	-13	مليار دولار	ميزان الحساب الجاري
-12.9	-14.6	-8.7	-6.2	-12.3	-13	%	ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي
29,000	21,107	25,739	25,412	27,157	21,280	مليون دولار	الواردات السلعية
32,700	30,508	36,556	37,527	29,441	27,536	مليون دولار	الصادرات السلعية
8.9	10.1	16.1	15.6	19.8	17.8	مليار دولار	إجمالي الاحتياطيات الرسمية
		4.9	5.6	6.7	6.5	عدد الشهور	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
88.7	81.5	99.6	81.3	42	44.2	%	الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي
4.5	4.3	4.3	4.6	4.5	4.4	مليون نسمة	عدد السكان

المصدر: صندوق النقد الدولي 2021. المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

ثانياً: تطور الصناعة

مساهمة القطاعات الصناعية الرئيسية في الناتج الإجمالي

رافعة القطاع الصناعي في الاقتصاد العماني، بنحو 20% عام 2017 و36% عام 2018 على أساس سنوي، قبل أن تسلك مساراً تراجعياً خلال السنوات التالية. أما بالنسبة إلى القطاع التحويلي الذي بلغت مساهمته سنة 2020 نسبة 20% من إجمالي القيمة المضافة الصناعية، فظلت نسبة مساهمة قيمته المضافة الصناعية لا تتجاوز 25% خلال فترة 2016 - 2020، علماً أنها كانت قد حققت أعلى مستوى لها بنحو 8,370 مليون دولار خلال عام 2018.

ارتفعت القيمة المضافة للقطاع الصناعي خلال عام 2017 بنحو 19.6% على أساس سنوي، وبنحو 31.6% خلال عام 2018 بالمقارنة مع العام السابق، لتتراجع بشكل طفيف بلغ 7.6% خلال عام 2019، وتتراجع بشكل بارز بلغ 25.5% خلال عام 2020 بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19 وفترات الإغلاق القسري للمنشآت الصناعية. وجاءت هذه الإحصاءات مدفوعة بتطور في القيمة المضافة للقطاع الاستخراجي، الذي يشكل

الجدول 2: تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي - مليون دولار

تطور القيمة المضافة الصناعيّة - مليون دولار						
السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
قطاع استخراجي	23,097	17,797	21,378	29,032	26,582	20,447
قطاع تحويلي	6,779	5,965	7,046	8,370	7,989	5,308
صناعي	29,876	23,762	28,424	37,402	34,571	25,755

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021

توزيع الناتج المحلي الإجمالي العماني

بسيطاً خلال عام 2016 بالمقارنة مع العام السابق، يليه منحنى تراجعى خلال الأعوام التالية، فاستقرّ إلى حد ما وعرف الاستهلاك الحكومي انخفاضاً في فترة 2019-2017. وتغيّر كبير في الحصة المخصصة للتكوين الرأسمالي (الاستثمار) إذ انتقل من 27.9 مليار إلى 33 مليار دولار بين عامي 2015-2016، لينخفض إلى 23.3 مليار بين عامي 2016-2019.

يوضح الجدول (3) توزيع الناتج المحلي الإجمالي بسلطنة عمان حسب مؤشرات ماكرو-اقتصادية، إذ سجل صافي الصادرات تراجعاً كبيراً بنحو 51.7% بين عامي 2015 و2017، ليتحسن بحوالي أربعة أضعاف خلال عام 2018 على أساس سنوي، ويستمرّ بالتّحسن بشكل بسيط بلغ 4.4% خلال عام 2019 بالمقارنة مع العام السابق. أمّا الاستهلاك الخاص، فشهد شبه استقرار في نسبته من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة قيد الدرس، فيما شهد الاستهلاك الحكومي ارتفاعاً

الجدول 3: توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب مكونات مختارة

توزيع الناتج المحلي الإجمالي - (%)					
2019	2018	2017	2016	2015	
40.6	37.1	41.5	41.3	38.2	الاستهلاك الخاص
24.6	24.7	28	30	28.1	الاستهلاك الحكومي
23.3	23.6	27.4	33	27.9	التكوين الرأسمالي (الاستثمار)
14.3	13.7	2.8	-0.2	5.8	صافي الصادرات (الصادرات - الواردات) من السلع والخدمات

المصدر: البنك المركزي العماني 2020 عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

تطور كميات الإنتاج للصناعات الرئيسية العمانية

من ما بين 11%-10% خلال الأعوام 2015 إلى 2017 إلى ما بين 7.7%-7% خلال الأعوام 2018 إلى 2020، وذلك على الرغم من تسجيلها شبه استقرار في قيمتها الدلارية إذ إنّها من الأنشطة غير المتأثرة بحجم أو قيمة الصناعة الاستخراجية أو تقلب الأسعار في الأسواق العالمية. ووفق الإحصائيات في الجدول أدناه، تمثل الأنشطة النفطية المصدر الأساسي للإيرادات بسلطنة عمان، وبالتالي فهي تتأثر بتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية. لذلك تسعى عمان إلى تنويع القاعدة الاقتصادية فيها وإلى إشراك القطاع الخاص بشكل أساسي لتحقيق هذا الهدف. ويحظى هذا الاتجاه بمكانة بارزة ضمن استراتيجية نمو القطاع الخاص الهادفة إلى تعزيز التنويع في الاقتصاد، إذ يضمّ برنامج «تنفيذ» قطاعين مصنفين ضمن الأنشطة غير النفطية وهما الصناعات التحويلية والتعدين. وبناء على معطيات التقرير السنوي للبنك المركزي العماني لسنة 2021، عرف الاستهلاك المحلي للغاز تطوراً ملحوظاً من

تشكل الصناعات الاستخراجية النفطية دعامة أساسية لاقتصاد سلطنة عمان، وتستحوذ على ما بين 52% إلى 58% من إجمالي الناتج المحلي الصناعي، وذلك على الرغم من الجهود المتواصلة لتنويع الاقتصاد والرفع من قدرة القطاعات غير النفطية على تحقيق حصة وازنة في الناتج المحلي الإجمالي. ويشكل استخراج النفط الخام ما بين 63% و77% من قيمة الصناعة الاستخراجية، باستثناء عام 2016 إذ شكّل حوالي 62% منها وحسب. ويشكل استخراج الغاز ما بين 12% إلى 14% من قيمة الصناعة الاستخراجية، مع تطور بارز في نشاط هذا القطاع خلال السنوات 2018 إلى 2020 بسبب الكشف عن حقول ضمن مشاريع جديدة من قبل مجموعة من الشركات. وعلى وجه الخصوص، يشهد قطاعا النفط والغاز تطورات ديناميكية من ناحية زيادة عدد المشاريع الاستخراجية والإنتاجية وكميات التكرير. أمّا الخدمات المتصلة باستخراج النفط والغاز فقد انخفضت نسبتها من قيمة إجمالي الصناعة الاستخراجية

خلال استخدام جزء كبير من الكميات المنتجة من الغاز الطبيعي محلياً من قبل الصناعات المحلية المعتمدة على هذه المادة. ونظراً لارتفاع استخدام النفط الخام، سجلت الطاقة التكريرية للمصافي توسعاً هاماً خلال السنوات الأخيرة بلغ 28% على نحو تراكمي خلال الفترة 2015 إلى 2020، وسجل أعلى مستوى له بقيمة 7,646 مليون دولار عام 2018 وانخفضت بنحو 16% على أساس سنوي خلال عام 2020 بالتوازي مع تداعيات جائحة كوفيد-19. تجدر الإشارة إلى أن شركة النفط العماني للمصافي والصناعات البترولية (أوريك) طورت مخططات للرفع من الإنتاج.

الجدول 4: الإنتاج حسب قطاعات النشاط الاقتصادي

الإنتاج حسب قطاعات النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية (مليون دولار)						
2020	2019	2018	2017	2016	2015	
33,305	34,165	35,115	24,820	23,724	26,709	الصناعة الاستخراجية
25,533	26,006	26,206	18,164	14,785	20,194	استخراج النفط الخام
2,396	2,615	3,336	2,528	2,703	2,750	الخدمات المتعلقة باستخراج النفط والغاز
-	115	129	133	111	124	استخراج خامات المعادن
-	411	471	487	427	385	استخراج الأحجار والطين والرمل
4,326	4,423	4,401	3,508	3,282	3,257	استخراج الغاز الطبيعي
27,634	29,723	29,705	19,755	16,916	19,552	الصناعة التحويلية
6,095	7,281	7,646	5,251	3,912	4,759	صناعة المنتجات النفطية المكررة
9,895	8,921	8,750	7,200	5,910	7,298	صناعة المواد الكيميائية
12,628	12,544	13,139	7,305	7,093	7,495	الصناعات التحويلية الأخرى
60,939	64,820	60,178	44,575	40,640	46,261	الإجمالي

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الكتاب الإحصائي السنوي 2019.

ثالثاً: التجارة الخارجية

◀ نسبة صادرات النفط والغاز من إجمالي الصادرات

وفق الجدول (5)، تستحوذ منتجات النفط والغاز ومشتقاتها على أكثر من نصف مجموع الصادرات العمانيّة، إذ سجلت أعلى مستوى لها بلغ 68.4% عام 2019، بارتفاع سنوي قدره حوالي 4.5%، قبل أن تتراجع إلى 54.4% من قيمة الصادرات خلال عام 2020 إبان جائحة كوفيد-19. وتراجع الطلب العالمي على هذه السلع. ومع إجراءات التعافي والانفتاح في الاقتصادات العالميّة خلال عام 2021 بعد الجائحة، تحسّنت كمّيّة الصادرات من النفط والغاز لتشكّل 58.5% من إجماليّ الصادرات العمانيّة.

الجدول 5: نسبة صادرات النفط والغاز من إجمالي الصادرات

نسبة صادرات النفط والغاز من إجماليّ الصادرات (%)					
*2021	2020	2019	2018	2017	2016
58.5	54.4	68.4	65.3	58.2	57.9

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الكتاب الإحصائي السنوي
* معطيات مؤقتة

◀ الصادرات غير النفطية

في وجه الأزمات والتقلّبات غير المتوقّعة. وفي هذا الإطار، وبالتّزامن مع هذه التقلّبات التي عرفها القطاع النفطيّ خلال الفترة قيد الدرس، شهد القطاع غير النفطيّ نمواً ملحوظاً في إجماليّ صادراته، بمعدّل نموّ تراكميّ بلغ 144%

في حين أنّ الصادرات من النفط والغاز غالباً ما تتأثّر بالطلب العالميّ عليها وبتقلّبات الأسعار في الأسواق العالميّة، تُعتبر الصادرات من المنتجات غير النفطية أكثر دلالة على قدرة الاقتصاد الوطنيّ على الاستدامة والتعافي والمرونة

تطوّرت الصّادرات خلال الفترة 2016 إلى 2021 من والمنتجات الكيماويّة والصّاعات المرتبطة بنحو 116.7% على أساس تراكمي، ومنتجات البلاستيك والمطاط والمنتجات المشتقة بنحو 538.4% على أساس تراكمي، والمنسوجات ومصنوعاتها بنحو 478.9% على أساس تراكمي، والمعادن الأساسيّة ومصنوعاتها بنحو 164% على أساس تراكمي مشكّلة 23% من إجماليّ الصّادرات غير النّفطية الأساسيّة عام 2021..

خلال الفترة 2016 إلى 2021. وجاءت هذه الإحصاءات الإيجابية مدفوعة بتطوّر كبير في صادرات منتجات من قطاعات مختلفة، ما يعكس تعزيز التنوع في القاعدة الإنتاجية والمعدّة للتصدير في الاقتصاد العمانيّ. وعلى وجه الخصوص، سجّلت الفترة قيد الدّرس تطوّرًا بارزًا في صادرات كلّ من المنتجات الغذائيّة والحيوانيّة والصّاعات الغذائيّة بلغ 51.9% على أساس تراكمي، والمنتجات المعدنيّة بلغ 76.9% على أساس تراكمي مشكّلة 15% من مجموع الصّادرات عام 2021. كما

الجدول 6: الصادرات غير النفطية

الصادرات غير النّفطية - مليون دولار						
2021*	2020	2019	2018	2017	2016	
1,700	1,477	1,249	1,309	1,141	1,119	منتجات غذائيّة وحيوانيّة وصناعات غذائيّة
2,218	1,198	993	1,723	2,236	1,254	منتجات معدنيّة
3,255	1,960	2,255	2,233	2,099	1,502	منتجات كيماويّة والصّاعات المرتبطة بها
2,343	1,341	516	663	533	367	منتجات البلاستيك والمطاط ومنتجات مشتقة
110	112	15	20	17	19	المنسوجات ومصنوعاتها
3,494	2,357	2,255	2,599	1,625	1,322	المعادن الأساسيّة ومصنوعاتها
1,619	2,333	1,227	1,145	610	655	منتجات أخرى
15,239	10,778	8,510	9,693	8,261	6,238	المجموع

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الكتاب الإحصائيّ السنويّ * معطيات مؤقّنة

الواردات غير النفطية

من إجماليّ الواردات بالرّغم من ارتفاع قيمتها الدّولاريّة وذلك بسبب ارتفاع قيمة الواردات لمعظم المنتجات الأخرى، إذ شكّلت المنتجات المعدنيّة 18% من إجماليّ الواردات و"المنتجات الغذائيّة والحيوانيّة والصّاعات الغذائيّة" 17% من إجماليّ الواردات، و"الآلات ومعدّات النّقل" نحو 10% من الواردات السلعيّة خلال عام 2021. وكانت الواردات من "منتجات غذائيّة وحيوانيّة وصناعات غذائيّة" و"منتجات كيماويّة والصّاعات المرتبطة بها"، وكذلك منتجات قطاع النّقل (سيّارات، طائرات، سفن، آلات ومعدّات نقل) قد ارتفعت خلال عام 2020 بنسبة 42.4% على أساس سنويّ وذلك بالرّغم من التّدايعات السّلبية للجائحة على الاستهلاك المحليّ الكليّ.

سجّل إجماليّ الواردات ارتفاعاً بنسبة 13% خلال الفترة 2016 – 2018، لتتراجع بشكل طفيف بلغ 8.8% خلال عام 2019 على أساس سنويّ، ليستمرّ التّراجع بنحو 11.8% على أساس سنويّ خلال عام 2020 بسبب تراجع الطلب على المنتجات المستوردة خلال فترات الإغلاق في أثناء جائحة كوفيد-19، ثمّ ترتفع بنحو 49.5% على أساس سنويّ خلال عام 2021 بالتّوازي مع إجراءات التّعافي من الجائحة وعودة الأنشطة الاقتصاديّة والإنتاجيّة والاستهلاكيّة إلى أنماطها السّابقة. وعلى وجه الخصوص، تشكّل "الآلات وأجهزة ومعدّات كهربائيّة وأجزاؤها" رافعة الواردات في عمان، بحصّة تتراوح ما بين 20.9% و25.3% من إجماليّ الواردات – باستثناء عام 2021 إذ شكّلت نحو 16.7%

الجدول 7: الواردات غير النفطية

الواردات غير النّفطية - مليون دولار						
2021*	2020	2019	2018	2017	2016	
5,245	4,297	4,128	3,890	3,388	3,148	منتجات غذائيّة وحيوانيّة وصناعات غذائيّة
5,739	1,494	1,531	2,376	2,775	2,862	منتجات معدنيّة
3,026	2,603	2,000	2,044	1,955	1,752	منتجات كيماويّة والصّاعات المرتبطة بها
1,226	995	1,130	1,130	1,014	947	منتجات البلاستيك والمطاط ومنتجات مشتقة
584	415	500	489	443	357	المنسوجات ومصنوعاتها
331	350	383	427	451	445	مصنوعات من الحجر أو الجبس أو الأسمنت
3,976	3,118	3,605	4,426	3,534	3,019	المعادن الأساسيّة ومصنوعاتها
5,236	4,713	5,415	6,608	6,119	4,857	آلات وأجهزة ومعدّات كهربائيّة وأجزاؤها
3,221	3,821	2,684	2,089	2,865	2,869	سيّارات، طائرات، سفن، آلات ومعدّات نقل
2,782	1,995	2,408	2,594	3,302	2,893	منتجات أخرى
31,361	20,982	23,784	26,074	25,846	23,148	المجموع

المصدر: البنك المركزيّ العمانيّ، التّقرير السنويّ، * معطيات مؤقّنة

التبادل التجاري مع دول مجلس التعاون

سجل التبادل التجاري بيني مع دول مجلس التعاون الخليجي تطورات مهمة. وهكذا، تعتبر الإمارات العربية المتحدة المستورد الأول لصادرات عمان غير النفطية تليها قطر والمملكة العربية السعودية. أما عن الواردات من دول مجلس التعاون الخليجي، فتتصدر دولة الإمارات العربية المتحدة قائمة الدول التي تستورد منها عمان بنسبة بلغت 73.5% و72.6% و71% على التوالي في الأعوام 2019 و2020 و2021، وفق الجدول (8).

الجدول 8: التبادل التجاري مع دول مجلس التعاون

التبادل التجاري مع دول مجلس التعاون / مليون دولار											
2021 أرقام مبدئية				2020				2019			
الصادرات العمانيّة غير النفطية		الواردات المسجلة		الصادرات العمانيّة غير النفطية		الواردات المسجلة		الصادرات العمانيّة غير النفطية		الواردات المسجلة	
القيمة	النسبة من الإجمالي %	القيمة	النسبة من الإجمالي %	القيمة	النسبة من الإجمالي %	القيمة	النسبة من الإجمالي %	القيمة	النسبة من الإجمالي %	القيمة	النسبة من الإجمالي %
10,104	54.5	28,995	71	9,675	47.8	27,594	72.6	7,093	44	24,911	73.5
4,547	24.5	3,840	9.4	3,913	19.3	3,666	9.7	4,215	26.2	2,413	7.1
307	1.7	1,905	4.7	328	1.6	1,219	3.2	418	2.6	1,088	3.2
845	4.6	787	1.9	718	3.5	360	1	533	3.3	103	0.3
2,613	14.1	5,234	12.8	5,530	27.3	3,738	9.8	3,708	23	1,667	4.9
18,541	78.3	40,833	94.2	20,246	84.3	37,986	94.1	15,548	56.9	33,922	96.7
المجموع											

المصدر: الإدارة العامة للجمارك والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات

الميزان التجاري

فوائض منخفضة بلغت حدودها الدنيا 2,284 مليون دولار عام 2017 وذلك بسبب التقلبات في أسعار النفط خصوصاً خلال عام 2016، ليعود ويتحسن مستوى الفائض في الميزان التجاري بنحو 430% خلال عام 2018 بالمقارنة مع العام السابق مدفوعاً بالارتفاع في أسعار النفط في الأسواق العالمية وتأثير ذلك على قيمة الصادرات النفطية التي تشكل بدورها الثقل الأكبر من إجمالي الصادرات العمانيّة.

يشير الجدول (9) إلى أنّ الميزان التجاري حافظ على فوائض خلال الفترة قيد الدرس، وذلك بالرغم من التقلبات التي شهدتها خصوصاً خلال عام 2020 مع جائحة كوفيد-19 وتراجع الصادرات السلعية بنحو 16.5% على أساس سنوي، تبعتها تراجع أكبر في فائض الميزان التجاري خلال عام 2021 بسبب التوسع البارز في حجم الواردات التي ارتفعت بنحو 37.4% بالمقارنة مع العام السابق. وكان الميزان التجاري قد سجل

الجدول 9: مؤشرات التجارة الخارجية

مؤشرات التجارة الخارجية - مليون دولار						
2021	2020	2019	2018	2017	2016	
29,000	21,107	25,739	25,412	27,157	21,28	الواردات السلعية
32,700	30,508	36,556	37,527	29,441	27,536	الصادرات السلعية
61,700	51,615	62,295	62,939	56,598	48,816	حجم التبادل التجاري
3,700	9,401	10,817	12,115	2,284	6,256	الميزان التجاري

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الكتاب الإحصائي السنوي 2020
* التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021

إنتاج وصادرات النفط

وعلى وجه الخصوص، وفق الجدول (10)، تشكل الصادرات النفطية ما بين 81% و87.68% من مجمل الإنتاج النفطي في سلطنة عمان.

الجدول 10: إنتاج وصادرات النفط

إنتاج وصادرات النفط						
2021	2020	2019	2018	2017	2016	
354.5	347.9	354.4	357.1	354.3	367.6	إنتاج النفط مليون برميل
289	287	310.3	289.3	294.2	321.9	الصادرات بالمليون برميل
81.52	82.49	87.68	81	83	87.6	الصادرات كنسبة من الإنتاج (%)

المصدر: البنك المركزي العماني سنة 2022

رابعاً: الاستثمار الأجنبي المباشر

تسعى عمان من خلال خطة التنمية الخمسية (2016-2019) إلى تعزيز التنويع في القاعدة الإنتاجية والتخفيف من تمركز ارتباط النمو الاقتصادي بالقطاع الاستخراجي والنفطي على وجه الخصوص، وذلك من خلال تطوير بيئة الأعمال لتكون جاذبة للاستثمارات الأجنبية والداخلية نحو قطاعات إنتاجية وخدمية مختلفة، وتعزيز المناخ التنافسي في الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى تطوير منظومة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك من خلال تطوير القوانين والمنظومة التشريعية الداعمة لجذب فرص الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة ووفق الجدول أدناه، سجل منحى التطور في الاستثمار الأجنبي تحسناً تراكمياً بلغ 93.4% للأرصدة الواردة، كما بلغ 59.8% على أساس تراكمي للتدفقات الواردة، وذلك خلال الفترة ما بين عامي 2016 و2021. وكانت التدفقات الواردة إلى عمان قد تراجعت بنحو 34.6% بالمقارنة مع العام السابق، بينما ارتفعت قيمة الأرصدة الواردة إلى عمان بنحو 13% على أساس سنوي في تلك الفترة، إذ أثّرت الجائحة على توقعات المستثمرين عالمياً، فتراجع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في حين عادت الرّساميل عبر بوابة الأرصدة الواردة إلى أوطانها كما إلى الملاذات المالية الآمنة.

الجدول 11 : تطور الاستثمار الأجنبي

أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)						
2021	2020	2019	2018	2017	2016	
3,619	2,861	4,377	5,940	2,918	2,265	التدفقات الواردة
40,814	35,425	31,332	28,207	24,017	21,099	الأرصدة الواردة

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

خامساً : توقعات إقتصادية لعامي 2023-2024

النفطية التي بدورها ستساهم في تمويل المشاريع التنموية، وتعزيز تنويع الصادرات، الأمر الذي بدوره يساهم في تحسين الحساب الجاري إلى فائض يزيد عن 5% من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية عام 2022. ومن المتوقع أن يستمر الحساب الجاري في تسجيل فوائض خلال الأعوام 2023 و2024، بما سيسمح بتراكم إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لتفوق مستوى 28 مليار دولار أميركي خلال الفترة 2023-2024. وفي المقابل، من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم إلى أكثر من 3% خلال الفترة المقبلة.

من المتوقع أن يتحسن الاقتصاد العماني تدريجياً ويتعزز على المدى المتوسط، مدعوماً بارتفاع في إنتاج النفط والغاز بالإضافة إلى الإصلاحات الهيكلية الجارية. ويعوّل على تطور إنتاج الغاز الطبيعي المسال في حقول غازير الرئيسية وخزان في تحقيق نمو إقتصادي يتجاوز معدل 5% خلال عام 2022، مقابل تحقيق نمو في الاقتصاد غير النفطي بما يتجاوز 2% في ذلك العام.

وبنتيجة تداعيات الحرب بين أوكرانيا وروسيا على قطاع الطاقة على المستوى العالمي، بحيث أدت الحرب إلى توقف الإنتاج والتصدير من كلا البلدين، فمن المتوقع أن تزيد سلطنة عمان من إنتاجها للمواد الهيدروكربونية لتغطية الطلب العالمي على هذه السلع. وهذا بدوره يساهم بشكل أكبر في تعزيز التطور الإقتصادي في عمان، من خلال إرتفاع حجم الإيرادات

سادسا : القطاعات الواعدة

الصناعات التي لها آفاق في الغالب من المواد الكيميائية والبلاستيك والأثاث والمنتجات الورقية والمنسوجات وما إلى ذلك، وتشجع عُمان توجيه الإستثمارات الى هذه الصناعات ومنها الإستثمار غير المباشر، وبالإضافة الى توفير التسهيلات للنفاذ إلى السوق، وتعزيز المنافسة في القطاع، بما يساهم في الحفاظ على النمو لهذه الصناعات. أنشأت عمان مناطق اقتصادية خاصة لتعزيز هذه المنتجات التصنيعية ولوائح الأعمال. تم إنشاء هذه المناطق الاقتصادية والمدن الصناعية لتشجيع الصناعات الجديدة والشركات الناشئة.

شهدت العقود الماضية ارتفاع مساهمة التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي من أقل من 1% في عام 1980 إلى 9.6% في عام 2018، ومن المتوقع أن تزداد أكثر على المدى القريب. تواصل القطاعات الصناعية في سلطنة عمان، وخاصة التصنيع والبتروكيماويات، دفع برنامج التنويع الاقتصادي في السلطنة.

تركز عُمان في سياستها التصنيعية على الوحدات الصناعية التصنيعية الدقيقة. استمرت عمان في خفض الواردات من خلال تشجيع هذه الصناعات الخفيفة محلياً. تتكون هذه



المصادر

- وزارة التجارة والصناعة، التقرير الصناعي السنوي.
- البنك المركزي العماني.
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الكتاب الإحصائي السنوي.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).
- الرؤية المستقبلية عمان 2040.
- الاستراتيجية الصناعية لسلطنة عمان 2040.



دولة فلسطين



تقرير الصناعة العربية

إصدار ديسمبر 2022

أولاً: المؤشرات الإقتصادية الكلية

النمو في الناتج المحلي الإجمالي

غزة، والحروب المتكررة على القطاع، كما يشكل الإنفاق الاستهلاكي النهائي أكبر مكونات الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني، حيث يُشكل 110.6% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين. وسجلت قيمته ارتفاعاً نسبته 7.3% في عام 2021 مقارنة مع عام 2020، لتصل إلى 16,625 مليون دولار أمريكي، ويعتبر الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية المساهم الأكبر في قيمة إجمالي الإنفاق الاستهلاكي النهائي بنسبة 75.9%، والذي أدى ارتفاعه عام 2021، إلى ارتفاع قيمة إجمالي الإنفاق الاستهلاكي النهائي. يعتبر الاستثمار مكوناً رئيسياً للناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني، 25.3% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين. حيث ارتفعت قيمته بنسبة 14.2% في عام 2021 مقارنة مع العام السابق، لتصل إلى 3.802 مليون دولار أمريكي، ويشكل الاستثمار في المباني ما نسبته 56.1% من إجمالي الاستثمار، ونتيجة لبدء التعافي من آثار جائحة كورونا على مختلف ركائز الاقتصاد الفلسطيني ارتفعت قيمة إجمالي الاستثمار.

أشارت التقديرات الأولية أن الاقتصاد الفلسطيني بدأ بالتعافي التدريجي عام 2021 في ظل انكسار المنحنى الوبائي لجائحة كورونا، وتخفيف الإجراءات الناتجة عن الجائحة، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً نسبته 7.1% خلال عام 2021 مع بقاءه أقل من المستوى الذي كان عليه قبل الجائحة، بالرغم من التوقف شبه التام للدعم الخارجي المخصص لدعم الموازنة، وكذلك العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، واستمرار اقتطاع الاحتلال جزء من عائدات المقاصة، كما سجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً نسبته 4.1%. نتيجة للتباين في نسب التغيير في الناتج المحلي الإجمالي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، انخفضت حصة قطاع غزة في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع العام السابق لتصل إلى 17.0% عام 2021. وذلك مقارنة مع أكبر حصة وصل إليها قطاع غزة والتي كانت في عام 1994 بنسبة بلغت 37.6% حسب كتاب أداء الاقتصاد الفلسطيني 2021 - مايو 2022. وجاء هذا الانخفاض بسبب استمرار القيود المفروضة على حركة البضائع والأشخاص ومنع القطاع من التصدير وخاصة للسلع الزراعية ذات الميزة التنافسية العالية، والحصار الخانق على قطاع

الجدول 1: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية حسب المنطقة

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية حسب المنطقة - مليون دولار						
2021	2020	2019	2018	2017	2016	فلسطين
15027	14037	15829	15616	15427	15211	الناتج المحلي الإجمالي
16.625	15575	17329	16889	16514	17154	الإنفاق الاستهلاكي النهائي
3802	3207	4177	4260	4167	3874	التكوين الرأسمالي الإجمالي
5606-	4853-	-5746	-5678	-5386	-5588	صافي الصادرات من السلع والخدمات
3045	2923	3378	3418	3463	3490	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)
						الضفة الغربية
12471	11564	12999	12787	12506	12046	الناتج المحلي الإجمالي
13274	12332	13894	13538	13271	13725	الإنفاق الاستهلاكي النهائي
3539	3075	3754	3844	3607	3251	التكوين الرأسمالي الإجمالي
4576-	3942-	-4694	-4662	-4458	-4739	صافي الصادرات من السلع والخدمات
4411	4197	4823	4855	4851	4761	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)
						قطاع غزة
2557	2473	2830	2819	2921	3165	الناتج المحلي الإجمالي
3351	3163	3435	3351	3243	3428	الإنفاق الاستهلاكي النهائي
263	253	424	416	560	623	التكوين الرأسمالي الإجمالي
-1030	-911	-1052	-1016	-928	-849	صافي الصادرات من السلع والخدمات
1213	1208	1422	1458	1557	1731	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني / أداء الاقتصاد الفلسطيني 2021 - مايو 2022

معدلات النمو الفردي

ارتفعت قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين عام 2021 مقارنة مع العام 2020، لتصل إلى 3,045 دولار أمريكي، فقد ارتفعت في الضفة الغربية بنسبة 5.1% لتصل إلى 4,411 دولار أمريكي، وارتفعت في قطاع غزة بنسبة 0.5% لتبلغ 1,213.4 دولار أمريكي عام 2021. مما أدى إلى زيادة

الفجوة بينهما. أي أن قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة تمثل 27.5% فقط من قيمة نصيب الفرد في الضفة الغربية عام 2021 وهي أقل بكثير من النسبة التي كانت عام 1994 والتي بلغت حينها 96.5% حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الجدول 2 : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي - دولار						
2021	2020	2019	2018	2017	2016	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
3045	2923	3378	3418	3463	3490	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني / أداء الاقتصاد الفلسطيني 2021 - مايو 2022

تطور معدل البطالة

ارتفع حجم القوى العاملة في فلسطين خلال عام 2021 بنسبة 9.9% مقارنة مع عام 2020، وارتفع عدد العاملين بنسبة 9.3% وبقيت البطالة تسجل معدلات مرتفعة في فلسطين خلال فترة 2017-2021. فسجلت في عام 2017 معدل 26% أمّا في عام 2021 سجلت 27.6%. ولم تتغير معدلات البطالة كثيراً خلال هذه الفترة.

الجدول 3 : معدل البطالة

معدل البطالة %					
2021	2020	2019	2018	2017	
1338	1217	1290	1255	1256	قوة العمل بالآلاف فرد
968	886	951	919	930	عدد العاملين بالآلاف فرد
27.6	27.2	26.3	26.8	26	معدل البطالة %

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني / أداء الاقتصاد الفلسطيني 2021 - مايو 2022

أسعار المستهلك ومعدلات التضخم

ظلت معدلات التضخم منخفضة نوعاً ما في فترة 2015-2021. فكانت أسعار السلع والخدمات مستقرة نوعاً ما نظراً للتقلبات الطفيفة التي شهدتها الأسعار.

الجدول 4 : أسعار المستهلك ومعدلات التضخم

أسعار المستهلك ومعدلات التضخم %							
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
1.2	-0.7	1.6	-0.2	0.2	-0.2	1.4	معدلات التضخم

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني / أداء الاقتصاد الفلسطيني 2015-2021

ثانيًا: المؤشرات الاقتصادية القطاعية

مساهمة القطاعات الصناعية في الاقتصاد

يعاني قطاع الصناعة في فلسطين الكثير من الإشكاليات المرتبطة بضعف أدائه ومساهمته في الاقتصاد الوطني. ويعود ذلك إلى توقف الكثير من القطاعات الصناعية بين فترة وأخرى بسبب الأوضاع. ورغم ذلك، تسعى فلسطين إلى تمكين القطاع الصناعي وتطويره نظرًا لقيمته المضافة في الاقتصاد الوطني وفي تشغيل عدّة قطاعات مساندة له. وفي هذا الإطار، وضعت فلسطين الاستراتيجية القطاعية 2022-2017، والتي تحاول من خلالها رفع أداء القطاع الصناعي. وفي هذا الإطار، تعمل وزارة الاقتصاد الوطني على تنظيم وتطوير قطاع الصناعة من خلال تطبيق قرار هو بمثابة قانون الصناعة ومن ثمّ تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للصناعة للسنوات العشر المقبلة بهدف تنمية الصادرات من خلال تطوير القدرة التنافسية والتصديرية للمنشآت والمنتجات الصناعية، إلى جانب الترويج للصناعة الوطنية الفلسطينية، وكذلك تعزيز

الشراكة والتعاون بين القطاعين العام والخاص. وقد تطوّرت القيمة المضافة للقطاع الصناعي بفلسطين خلال السنوات 2015-2020، إذ سجّل حجم القطاع الصناعي ما قيمته 1,351 مليون دولار سنة 2015 وارتفعت هذه القيمة إلى 1,775 مليون سنة 2020. كما ارتفعت مساهمة القطاع التحويلي في الناتج المحلي من 1,302 مليون دولار عام 2015 إلى 1,721 عام 2020 مقابل نسبة مساهمة ضعيفة للقطاع الاستخراجي المرتبط باستغلال الأحجار والتّعدين. أمّا القطاع التحويلي الذي يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي فهو مرتبط بأهميّة بعض الفروع الصناعية خاصّة الصناعة الغذائيّة والمشروبات والتّبغ ثمّ صناعة منتجات المعادن. ويشير الجدول التالي إلى التطوّر السنوي في القيمة المضافة الصناعية بفلسطين خلال الفترة المذكورة.

الجدول 5: مساهمة القطاعات الصناعية في الاقتصاد

تطوّر القيمة المضافة الصناعية بفلسطين - مليون دولار						السنة
2020	2019	2018	2017	2016	2015	
54	67	65	46	46	49	قطاع استخراجي
1,721	1,925	1,880	1,880	1,545	1,302	قطاع تحويلي
1,775	1,992	1,945	1,926	1,591	1,351	صناعي

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. إحصاءات الحسابات القومية، 2018-1994. رام الله، فلسطين والتقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021.

تطور القيمة المضافة حسب القطاعات الكبرى

يحافظ القطاع الصناعي على مساهمات متواضعة في القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني بالإجمال. على المستوى الجغرافي فقد شهد قطاع غزة تدهورًا اقتصاديًا حادًا بالمقارنة مع الضفة الغربية في جميع أنشطته الاقتصادية. وتعدّ صناعة المنتجات الغذائيّة والمشروبات والتّبغ من الفروع الصناعية الأكثر مساهمة في القيمة المضافة للقطاع الصناعي التحويلي، وتليها صناعة الخشب ومنتجاته والأثاث، وصناعة منتجات المعدّل اللافلزيّة والفولاذ الأساسية، وكذلك صناعة النسيج والملابس والمنتجات الجلديّة. وبعد تراجع في القيمة المضافة لصناعة المنتجات الغذائيّة والمشروبات والتّبغ خلال عام 2015 بالمقارنة مع الأعوام السابقة، تحسّن إنتاجية هذا القطاع خلال الأعوام اللاحقة ليحافظ على منحنى تصاعديّ وتصل القيمة المضافة فيه إلى 479 مليون دولار عام 2019. أمّا قطاعي الخشب ومنتجاته والأثاث، وصناعة منتجات المعدّل اللافلزيّة والفولاذ الأساسية حافظا بدورهما على منحنى تصاعديّ في القيمة المضافة في الاقتصاد خلال الفترة قيد الدرس. وفي ما يخصّ صناعة النسيج والملابس

والمنتجات الجلديّة، فقد تحسّنت قيمتها المضافة في الاقتصاد خلال الفترة قيد الدرس رغم تراجع ملحوظ عام 2014، لتعاود النهوض في العام التالي، وتراجعت قيمتها المضافة في الاقتصاد قليلًا عام 2018 مسجلة نحو 135 مليون دولار، فيما شهد قطاعي صناعة الخشب ومنتجاته والأثاث وصناعة منتجات المعادن اللافلزيّة والفولاذ الأساسية أعلى تحسّن في القيمة المضافة خلال ذلك العام. وشدّدت معطيات الاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني 2017 - 2022 على أهميّة المجموعة الصناعية على مستوى الصناعة التحويليّة، إذ يعتبر زيت الزيتون أهمّ المواد في قطاع الصناعة الغذائيّة، ووفقًا لجهاز الإحصاء المركزي، فهناك حوالي 272 من المعاصر العاملة في فلسطين وتشكّل الإيرادات أكثر من 10 مليون دولار. ووفق الاستراتيجية، زادت قدرة هذا القطاع على المنافسة نظرًا لاحتوائه على أهمّ سلاسل التزويد وروابطه المتينة مع القطاعات الفرعيّة الأخرى مثل الكيماويات والبلاستيك والتّعبئة والتّغليف والطباعة، كما تتميز خطوط الإنتاج بمرونتها وقابليتها للتكيّف وتطوير

منتجات جديدة. لذلك، اكتسبت الكثير من الشركات مجموعة من الشهادات الدولية. وعلى صعيد آخر، فإن القطاعات الصناعية الأخرى، غير المذكورة أعلاه، لا تتجاوز مساهمتها 10 % من الناتج المحلي الإجمالي. وسجلت صناعة المنتجات المعدنية والآلات والمعدات قيمة 223 مليون دولار سنة 2019 مقارنة بنحو 150 مليون دولار سنة 2013، أي أنها اتخذت مساراً إيجابياً بالإجمال خلال الفترة قيد الدرس.

الجدول 6: تطور القيمة المضافة للصناعات الرئيسية

القيمة المضافة للصناعات الفلسطينية - مليون دولار							
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
479	413	468	390	361	522	525	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ
148	135	148	149	122	91	124	صناعة النسيج والملابس والمنتجات الجلدية
467	309	259	205	216	142	136	صناعة الخشب ومنتجاته والأثاث
57	62	56	63	45	56	45	صناعة الورق ومنتجات الورق والطباعة والنشر
162	127	103	76	72	94	92	صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية والمطاط واللدائن
517	450	420	407	275	245	199	صناعة منتجات المعادن اللافلزية والفلزات الأساسية
223	224	241	196	161	213	150	صناعة منتجات المعادن المشكلة والماكينات والآلات والمعدات والمركبات
	103	93	117	66	62	82	صناعات تحويلية أخرى

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. الحسابات القومية الربعية والسنوية، مسح أسعار المستهلك

تطور المؤشرات الاقتصادية لأنشطة الصناعة

الجدول 7: أهم المؤشرات الاقتصادية لأنشطة الصناعة

أهم المؤشرات الاقتصادية لأنشطة الصناعة			
2020	2019	2018	
109,640	121,763	113,000	عدد العاملين بالألف
702,021	723,391	594,738	تعويضات العاملين
459,595.0,4	5,5,144.933	4,956.010.0	الإنتاج
282,291.1,2	146.0,2,866	851,640.1,2	الاستهلاك الوسيط
177,303.9,2	278,787.5,2	104,370.3,2	القيمة المضافة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2021

ارتفع عدد العاملين في قطاع الصناعة من 113 ألف إلى 121,763 ألف بين عامي 2018-2019، ما انعكس ارتفاعاً في الإنتاج والاستهلاك والقيمة المضافة للقطاعات. إلا أن عدد العاملين كما الإنتاج والاستهلاك عاد وانخفض عام 2020 مع الإغلاق العام بسبب انتشار جائحة كورونا.

تطور عدد العاملين حسب النشاط الاقتصادي

الضفة الغربية وقطاع غزة. وكما يظهر الجدول (8)، شهدت جميع الأنشطة الاقتصادية تقلبات في أعداد العاملين فيها. فمثلاً، تراجع عدد العاملين في قطاعات الصناعة والإنشاءات والتقل والتخزين خلال عامي 2018 و2019 بالمقارنة مع عام 2017، بينما تراجع عدد العاملين خلال عام 2018 في قطاعات الزراعة وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات الأخرى عام 2018 مقارنة مع العام السابق لتعود وتحسن خلال عام 2019. أما قطاع المعلومات والاتصالات فشهد منحى معاكساً إذ ارتفع عدد العاملين فيه عام 2018 مقارنة مع العام السابق ليعود وينخفض نسبياً عام 2019. أما بالنسبة إلى عام 2020 المتأثر بجائحة كوفيد-19، فشهد تحسناً طفيفاً في عدد العاملين في القطاع الزراعي والصناعات والمعلومات والاتصالات، بينما انخفض عدد العاملين بشكل ملحوظ في قطاعات الإنشاءات

شهدت معدلات البطالة في فلسطين مستويات مرتفعة نسبياً خلال الفترة قيد الدرس، إذ سجلت معدلاتها حوالي 26%. ويعود سبب هذا الارتفاع الكبير في معدلات البطالة، وخصوصاً بين فئات الشباب، إلى عوامل كثيرة غالباً ما تكون مرتبطة بتدهور الاقتصاد الفلسطيني وما واكبه من انخفاض في فرص العمل. ووفق "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، يساهم ارتفاع عدد المؤسسات التعليمية بتخرج أعداد كبيرة من الشباب من حملة الشهادات الذين لا يجدون فرص عمل تتلاءم مع مؤهلاتهم العلمية العالية. ومع انتشار جائحة كوفيد-19 وفترات الإغلاق القسري للمنشآت الإنتاجية عام 2020، تراجعت القوى العاملة مقارنة مع السنوات السابقة. وتتفاوت نسبة القوى العاملة المشاركة في الأنشطة الاقتصادية بين

والنقل والتخزين مما يدل على أن هذه القطاعات تأثرت سلباً بشكل كبير بالجائحة وفترات الإغلاق القسري. وكذلك تراجع عدد العاملين بشكل ملحوظ في قطاع تجارة الجملة والتجزئة للأسباب عيها. وتشير التقلبات في قدرة القطاعات والأنشطة الاقتصادية على جذب اليد العاملة والمحافظة عليها إلى هشاشة في هياكل عمل هذه القطاعات والأنشطة وفي مدى مرونتها وقدرتها على التأقلم الإيجابي أو السلبي مع الأزمات.

شهدت الأنشطة الاقتصادية ارتفاعاً في عدد العاملين في خلال العام 2021 مقارنة مع عام 2020، سجلت أنشطة الانشاءات أعلى ارتفاع بنسبة 19.7%، تلا ذلك أنشطة تجارة الجملة والتجزئة والزراعة بنسبة 11.6%، لكل منهما، وأنشطة الصناعة بنسبة 7.4%، وأنشطة الخدمات والفروع الأخرى (تشمل العاملين في القطاع الحكومي) بنسبة 2.9%

الجدول 8: عدد العاملين حسب النشاط الاقتصادي

إجمالي قيمة الصادرات والواردات - مليون دولار							
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
59,600	53,400	53,300	51,600	54,200	59,900	70,700	الزراعة
111,900	104,200	101,300	103,500	107,500	109,700	105,100	الصناعة
94,100	78,600	82,000	83,800	86,300	82,600	73,200	الإنشاءات
172,900	154,900	174,300	164,400	166,200	161,700	162,600	تجارة الجملة والتجزئة
40,100	39,900	42,900	43,600	48,600	46,700	43,900	النقل والتخزين
12,200	11,900	9,500	10,300	10,100	9,700	8,300	المعلومات والاتصالات
347,900	338,100	362,000	344,900	347,400	353,700	352,800	الخدمات والفروع الأخرى

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني / أداء الاقتصاد الفلسطيني 2021 - مايو 2022

أبرز القطاعات الاقتصادية غير الصناعية

* قطاع الزراعة

يساهم قطاع الزراعة بحوالي 5% من الناتج المحلي الإجمالي ويعمل به حوالي 90% من السكان بشكل غير رسمي، وذلك وفق البنك الدولي. ويعتبر قطاع الزراعة من أهم وأقدم قطاعات الاقتصاد الفلسطيني ويغطي حوالي 1.854 مليون دولار أو 31% من إجمالي مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة. يواجه القطاع الزراعي في فلسطين الكثير من المعوقات من بينها بناء الجدار العازل وما ينتج عنه من عزل ومصادرة للأراضي، بالإضافة إلى صعوبات في حركة التجارة للمحاصيل الزراعية وللعمال.

* قطاع الطاقة

للمؤسسات المنتجة للكهرباء، وإلى تنويع مصادر الطاقة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويتضمن البرنامج تركيب عدادات ذكية، من شأنها تحسين قياس الاستهلاك لكبار المستهلكين الصناعيين والتجاريين، وبالتالي تعزيز الجباية مما سيؤدي إلى تحسين الأداء المالي للقطاع.

يشهد قطاع الطاقة تحسناً خلال السنوات القليلة الماضية، وذلك بعد أن وافق البنك الدولي على تخصيص منحة بقيمة 15 مليون دولار أمريكي لبرنامج تعزيز الاستدامة في الأداء والبنية التحتية وموثوقية قطاع الطاقة (ASPIRE) - المرحلة الثانية. ويهدف البرنامج إلى تحسين الأداء التشغيلي والمالي

* قطاع الخدمات

يعد قطاع الخدمات القطاع الأكبر في الاقتصاد الوطني، ويستقطب حوالي 62% من السكان، ويشكل حوالي 63% من الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثاً: التجارة الخارجية

تطور إجمالي الصادرات والواردات

الواردات. فسجلت قيمة الواردات من السلع والخدمات ما قيمته 9,085 مليون دولار و8,092 مليون دولار عامي 2019 و2020 بعد أن سجلت 7,537 مليون دولار عام 2015. وفي المقابل، ارتفعت قيمة الصادرات من السلع والخدمات بنسبة طفيفة لتصل إلى 2,659 مليون دولار و2,495 مليون دولار عامي 2019 و2020 بالمقارنة مع الأعوام السابقة. وبالتالي، فإن تسارع حدة الارتفاع في قيمة الواردات مقابل وتيرة نمو ضعيفة للصادرات يزيد من العجز في الميزان التجاري، الذي بدوره يهدد الإمكانيات المالية للدولة إذا لم يغطى هذا العجز من خلال استقطاب الرّسامين الاستثمارية المباشرة أو المساعدات من الخارج.

ارتفع العجز في الميزان التجاري بنحو 23.6% بين عامي 2015 و2019، مسجلاً قيمة 6,426.2 مليون دولار عام 2019، ليتراجع بنحو 15% مسجلاً 5,596.2 مليون دولار عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19 والتي أدت إلى تقليص حجم الاستيراد مع تراجع الطلب على الاستهلاك وإغلاق المنشآت الإنتاجية. وعلى وجه الخصوص، ارتفعت قيمة الواردات من السلع والخدمات خلال الفترة ما بين 2015 و2019، وسجلت قفزات ملفتة تعود إلى زيادة الطلب على الاستهلاك تماشياً مع تحسّن مستويات الاستهلاك الخاص والنمو في الناتج المحلي الإجمالي المسجل خلال تلك الفترة، رغم أن هذا المؤشر يعكس هشاشة في هيكلية الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بشكل كبير على

الجدول 9: تطور القيمة الإجمالية للصادرات والواردات والميزان التجاري

إجمالي قيمة الصادرات والواردات - مليون دولار						
2020	2019	2018	2017	2016	2015	
2495.8	2659.3	2692.7	2692.7	2381	2338.1	صادرات السلع والخدمات
8092	9085.5	8730.9	8066.7	7626.7	7537.6	واردات السلع والخدمات
-5596.2	-6426.2	-6038	-5374	-5245.7	-5199	الميزان التجاري
52	53	53.6	55.6	56.8	41	نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي %
16	15.5	16.5	18.6	17.7	18.4	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي %

المصدر: المؤشرات الاقتصادية لفلسطين، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015 و 2020 (الملاحق الإحصائية)

رابعاً: الاستثمار الأجنبي المباشر

ارتفع إجمالي الاستثمار الأجنبي في فلسطين من 2,995 مليون دولار سنة 2015 إلى 4,611 مليون دولار سنة 2018، رغم تراجع عامي 2016 و2017 بسبب الأوضاع الأمنية التي لا تساعد على جذب الاستثمارات. ثم انخفض حجم إجمالي الاستثمار إلى 3,635 مليون دولار عام 2020 بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19. وبالتالي، تكون نسبة الاستثمارات المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت من 24% عام 2015 إلى 28% عام 2018، مروراً بانخفاض إلى نحو 22% عامي 2016 و2017، لتحسّن عند مستوى 28% عام 2018 و27% عام 2019، ومن ثمّ تنخفض إلى 23% عام 2020.

الجدول 10: تطور الاستثمار مؤشرات الاستثمار

مؤشرات الاستثمار - مليون دولار						
2020	2019	2018	2017	2016	2015	
3,635	4,592	4,611	4,447	3,890	2,995	إجمالي الاستثمار
23	27	28	22	22	24	نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي %

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2021

خامساً : توقعات إقتصادية لعامي 2023-2024

من المتوقع أن يتحقق الإقتصاد الفلسطيني نمواً بنحو 3.7% في عام 2022، وذلك استمراراً لنشاط التعافي لما بعد كوفيد-19، ليعود بعدها ويشهد انخفاضاً طفيفاً إلى حوالي 3.2% في عام 2023 و3.1% في عام 2024 بما يعكس قدرته على التفاعل مع المتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية المؤثرة عليه، وذلك وفق بيانات البنك الدولي. وفي هذا الإطار، من المتوقع أن ينخفض معدل الفقر ببطء وبشكل تدريجي إلى حوالي 26.1% في عام 2024. ومن جهة أخرى، من المتوقع أن ينخفض العجز في المالية العامة إلى حوالي 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022، يليه عجز بنحو 3.7% عام 2023 و3.5% عام 2024. وتجدد الإشارة إلى أن للحرب بين أوكرانيا وروسيا تأثير سلبي كبير على سلاسل الإمداد للمواد الغذائية ومصادر الطاقة التي يحتاجها ويستوردها الإقتصاد الفلسطيني، مما سيساهم بارتفاع تكاليف المعيشة وبالتالي احتمال عودة المنحى التصاعدي للفقر والبطالة وغيرها. ومن المتوقع أن ترتفع معدلات التضخم إلى حوالي 2.8% في عام 2022، يليها انخفاضاً طفيفاً بنسبة 2.4% عام 2023، و2.4% عام 2024.

من المتوقع أن يتحقق الإقتصاد الفلسطيني نمواً بنحو 3.7% في عام 2022، وذلك استمراراً لنشاط التعافي لما بعد كوفيد-19، ليعود بعدها ويشهد انخفاضاً طفيفاً إلى حوالي 3.2% في عام 2023 و3.1% في عام 2024 بما يعكس قدرته على التفاعل مع المتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية المؤثرة عليه، وذلك وفق بيانات البنك الدولي. وفي هذا الإطار، من المتوقع أن ينخفض معدل الفقر ببطء وبشكل تدريجي إلى حوالي 26.1% في عام 2024. ومن جهة أخرى، من المتوقع أن ينخفض العجز في المالية العامة إلى حوالي

سادساً : القطاعات الواعدة

تصنيع المواد الكيميائية والأدوية وتصنيع المواد الغذائية ولبات تستقطب عدداً أكبر من اليد العاملة في هذه الصناعات. تطل الزراعة قطاعاً مهيمناً في الإقتصاد الفلسطيني. إنها تمثل مكوناً رئيسياً للإقتصاد وتوظف جزءاً كبيراً من السكان. يعتبر القطاع الزراعي مصدراً رئيسياً للنقد الأجنبي ويوفر الاحتياجات الأساسية لغالبية السكان المحليين. تعتبر أشجار الزيتون والكروم واللوز والتين والحمضيات من الأنواع الرئيسية لأشجار الفاكهة المزروعة في فلسطين. تشغل 90 % من إجمالي مساحة أشجار الفاكهة وتنتج 79 % من إجمالي إنتاج الفاكهة. تعتبر أشجار الزيتون من الأشجار المثمرة البارزة في جميع أنحاء فلسطين، حيث تغطي حوالي 72% من المساحات المخصصة لأشجار الفاكهة وتساهم بنحو 30% من إجمالي إنتاج الفاكهة.

نمت عدة قطاعات في فلسطين خلال عام 2021، بالتوازي مع إجراءات عودة الأنشطة الإقتصادية والتعافي لما بعد جائحة كوفيد-19، بما في ذلك إمدادات المياه والصرف الصحي وأنشطة إدارة النفايات التي ارتفعت بدورها بنحو 32%. وزاد التصنيع بنحو 16%. وبحسب مكتب المركز الفلسطيني للإحصاء، إرتفع الناتج المحلي الإجمالي من التصنيع إلى 412.80 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من عام 2022 بالمقارنة مع نحو 390.30 مليون دولار أمريكي في الربع الأول من عام 2022، أي بزيادة قدرها 5.8%. خلال فترة الإغلاق القسري بسبب جائحة كوفيد-19، لم يُسمح إلا لعدد قليل من الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك المخابز والصيديات ومحللات السوبر ماركت ومصنعي المواد الغذائية بالإضافة إلى قطاعات الهواء الطلق مثل الزراعة. ومع ذلك، تحسّن أداء شركات

القطاع الزراعي

تعتبر أشجار الزيتون والكروم واللوز والتين والحمضيات من الأنواع الرئيسية لأشجار الفاكهة المزروعة في فلسطين تشغل 90% من إجمالي مساحات أشجار الفاكهة و تنتج 79% من إجمالي إنتاج الفاكهة أشجار الزيتون تغطي حوالي 72% من المساحات المخصصة لأشجار الفاكهة وتساهم بنحو 32% من إجمالي إنتاج الفاكهة

قطاع المياه والصرف الصحي

إمدادات المياه والصرف الصحي وأنشطة إدارة النفايات

المواد الكيميائية والأدوية

تصنيع المواد الكيميائية والأدوية وتصنيع المواد الغذائية ولبات تستقطب عدداً أكبر من اليد العاملة في هذه الصناعات

المصادر

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
- مسح أسعار المستهلك 2013 - 2020
- أداء الاقتصاد الفلسطيني – 2015-2020
- إحصاءات الحسابات القومية، 1994-2020. رام الله، فلسطين.
- المؤشرات الاقتصادية لفلسطين، التقرير الاقتصادي العربي الموحد
- لسنة 2014 و 2020، الملاحق الإحصائية
- أداء الاقتصاد الفلسطيني 2020
- سلطة النقد الفلسطينية التقرير السنوي 2020
- الإستراتيجية الفلسطينية للشمول المالي 2018 - 2022



دولة قطر



تقرير الصناعة العربية

إصدار ديسمبر 2022

أولاً: المؤشرات الإقتصادية الكلية

النمو في الناتج المحلي الإجمالي

منتجات من السلع والخدمات بالتزامن مع التراجع البارز في معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في حينه، تلاها مستوى تضخم سلبي أكبر بنحو 2.6% عام 2020 نتيجة لجائحة كوفيد-19. ومع عودة الإنفتاح الاقتصادي خلال عام 2021 نتيجة لإجراءات التعافي لما بعد الجائحة مصحوبة بعودة العلاقات مع دول الخليج العربي وما لذلك من تأثيرات إيجابية على مقومات الأنشطة الاقتصادية وتعزيز الاستهلاك الداخلي وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات، ارتفع معدل التضخم إلى مستويات إيجابية محققاً نحو 5.5%. وبالنسبة إلى معدلات البطالة، فقد اسقرت إجمالاً طوال هذه الفترة. وبقي معدل البطالة بدولة قطر منخفضاً جداً. ووفق الجدول أدناه، تحافظ قطر على مستوى إيجابي من نسبة إجمالي الصادرات من السلع والخدمات إلى إجمالي الواردات، كما بقي عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات مرتفعاً نسبياً، مما يعكس قدرة قطر المالية والتفدية على التحوط إزاء الأزمات.

سجل الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر شبه استقرار بين عامي 2018 و2019 إذ انخفض حجم الناتج المحلي الإجمالي من 183.8 مليار دولار عام 2018 إلى 175.8 مليار دولار عام 2019، لينخفض بعدها بشكل أكبر مسجلاً 147.8 مليار دولار عام 2020 ليعود للارتفاع والتحسن ابتداءً من عام 2021. وهكذا سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً حقيقياً بمعدل ارتفاع في بداية هذه الفترة إلى أكثر من 2% وتراجع إلى 0.8% عام 2018 ثم سجل مستوى سلبي قدره 4.5% عام 2020 ليستقر في مستوى 2.5 % عام 2021. كذلك عرف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي انخفاضاً هاماً بين عامي 2018 و2021 إذ تراجع من 68,981 إلى 50,962 دولار نتيجة الإغلاق التام للمؤسسات والمصانع، ثم عاد نصيب الفرد للارتفاع ابتداءً من عام 2021 ليصل إلى نحو 65,275 ألف دولار وهي قيمة أعلى من المستوى الذي سجله عام 2019. أما معدلات التضخم فقد سجلت 3.9% عام 2018، تلاها معدل تضخم سلبي بنحو 0.9% عام 2019 يعكس الهبوط الكبير في أسعار عدة

الجدول 1: أهم المؤشرات العامة في قطر ما بين 2018 و 2021

تطور أهم المؤشرات الماكرو-اقتصادية في قطر					
2021	2020	2019	2018	الوحدة	
155.6	147.8	175.8	183.8	مليار دولار	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
2.5	-4.5	0.8	2.6	(%)	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي
65275	50962	63008	68981	(دولار)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
5.5	-2.6	-0.9	3.9	%	التضخم (متوسط أسعار المستهلك)
2.6	-0.6	2.4	2.5	%	ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي
87,203	51,504	72,935	84,294	مليار دولار	إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)
27,985	25,835	29,178	31,696	مليار دولار	إجمالي الواردات (سلع وخدمات)
44.4	43.8	39.7	19.6	مليار دولار	إجمالي الاحتياطيات الرسمية
9	9.5	8.9	3.4	عدد الشهور	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
152.4	161.3	131.4	86.6	%	الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي
2.8	2.8	2.7	2.8	(مليون نسمة)	عدد السكان
0.1	0.1	0.14	0.14	%	معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة

المصدر: مؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات / مناخ الاستثمار 2022. جهاز التخطيط والإحصاء. إحصاءات التجارة الخارجية الفصل التاسع 2021. التقرير الاقتصادي العربي الموحد

ثانيًا: تطور الصناعة

تطور القيمة المضافة الصناعية

شهد الاقتصاد القطريّ تغييرات مختلفة في القطاع الصناعيّ بشقّيه الاستخراجيّ والتّحويليّ خلال السّنوات القليلة الماضية، ساهمت بها عوامل عدّة، منها أزمة الحصار وجائحة كوفيد-19- والتّقلّبات في أسعار مصادر الطّاقة في الأسواق العالميّة. ويشكّل القطاع الاستخراجيّ ما بين 79% و82% من القيمة المضافة الصناعيّة في قطر. ووفق الجدول أدناه، تطوّرت القيمة المضافة الصناعيّة لكلّ من القطاع الاستخراجيّ والقطاع التّحويليّ بنحو 31% و16.5% خلال عام 2018 بالمقارنة مع العام السّابق. وتراجع أداء كلا القطاعين خلال عام 2019 متأثرًا بتداعيات الحصار، واستمرّ بالتّراجع خلال عام 2020 بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19.

الجدول 2: تطور القيمة المضافة الصناعية في قطر

تطور القيمة المضافة الصناعيّة بقطر - مليون دولار							السنة
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	قطاع استخراجيّ
42,00	63,12	48,71	78,54	45,05	60,72	108,29	قطاع تحويليّ
10,60	13,70	15,10	12,96	12,86	14,42	20,91	صناعيّ
52,6	76,82	15,1	12,96	57,91	75,14	129,2	

المصدر: تقرير الاقتصادي العربيّ الموحد

توزيع الناتج الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي

بين الفترة الممتدّة بين سنتيّ 2017 - 2020، وكانت الصّدمة السّلبيّة الأكبر له خلال عام 2019 إذ تراجع بمعدّل سنويّ قدره حوالي 33% بالمقارنة مع العام السّابق. واستمرّ التّراجع في قيمة الإنتاج لهذا القطاع خلال عام 2020 ولو بنسبة طفيفة بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19. أمّا بالنّسبة إلى القطاعات غير النّفطيّة، فشهدت تطوّرًا إيجابيًا بنسبة 4.7% خلال عام 2018 بالمقارنة مع العام السّابق، تلاه تراجع بمعدل سنويّ قدره حوالي 4.5% خلال عام 2019، متأثرًا بالمناخ الاقتصاديّ العام لقطر خلال تلك الفترة، تلاه تراجعًا مشابهًا إلى -4.6% عام 2020 بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19.

رغم أنّ القطاع الاستخراجيّ يشكّل رافعة القيمة المضافة للقطاعات الصناعيّة، تشهّد قطاع الطّاقة، أي إنتاج النّفط والغاز، في الناتج المحليّ الإجماليّ تراجعًا خلال السّنوات القليلة الماضية، يقابلها توسّعًا في حصّة القطاعات غير النّفطيّة. وجاء ذلك بالتّوازي مع التّراجع المحقّق في الناتج المحليّ الإجماليّ خلال الفترة قيد الدّرس. ويعتبر هذا التّغيير إيجابيًا من ناحية تنويع القاعدة الإنتاجيّة للاقتصاد المحليّ، ما يساهم في الحدّ من التّأثر بالتّقلّبات السّلبيّة الكبيرة في أسعار النّفط والغاز في الأسواق العالميّة. وعلى وجه الخصوص، شهد إنتاج النّفط والغاز في قطر تراجعًا ملموسًا

الجدول 3: تطور إنتاج النفط والغاز والقطاعات غير النفطية

تطور إنتاج النفط والغاز والقطاعات غير النفطية بقطر - مليون دولار				السنة
2020	2019	2018	2017	النفط والغاز
68710.1	70167.3	105416.8	107585.2	النسبة %
38.6	38	46.8	48.4	معدل النمو %
-2.1	-1.8	-2	-0.7	القطاعات غير النفطية
109295.3	114588.1	119978.3	114628.6	النسبة %
61.4	62	53.2	51.6	معدل النمو %
-4.6	2.4	4.7	3.8	

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، قطر في ارقام / التقرير السنوي 44 / 2020

توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية

وتراجعت إلى نحو 42 مليار دولار كأدنى حدّ خلال الفترة قيد الدرس. وكذلك قطاع أنشطة الخدمات، فهو يشكّل نسبة مهمّة في الناتج المحلي الإجمالي في قطر بالرغم من تراجع أدائه خلال الفترة قيد الدرس، إذ تراجع بنحو 1.7% عام 2018 بالمقارنة مع العام السابق، وبنحو 0.27% عام 2019 كمعدل سنوي، يليه تراجع أكبر بنسبة 8% خلال عام 2020 ما يشير إلى تأثر هذا القطاع بشكل كبير بتداعيات جائحة كوفيد-19. ووفق الجدول أدناه، ما زال قطاع الزراعة والحراجة وصيد الأسماك يحتلّ مراتب متدنية في التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي نظرًا، ما يعكس اعتماد قطر على الاستيراد لتغطية احتياجاته من الغذاء بشكل أساسي.

وفي تفصيل لتوزيع قيمة الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية، يشير الجدول التالي إلى استحواذ قطاع التشييد على الحصة الأكبر، متراوفاً بأكثر من 20 مليار دولار خلال السنوات 2017 إلى 2020، إذ انخفضت قيمة هذا القطاع بنحو 5% خلال عام 2019 و4% خلال عام 2020، ما يدلّ على مرونته وقدرته على تحمّل الأزمات. ويليه قطاع الصناعات التحويلية الذي ارتفعت قيمته بنحو 16.4% كمعدل سنويّ خلال عام 2018 ليتراجع بنحو 2.7% عام 2019 ويتراجع أكثر بنحو 22% خلال عام 2020. أمّا بالنسبة إلى قطاع استخراج النفط والغاز فسجلت قيمته من الناتج المحلي الإجمالي نحو 63 مليار دولار عام 2019 كأقصى حدّ خلال الفترة قيد الدرس

الجدول 4 : توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية

توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية في قطر - مليون دولار				
2020	2019	2018	2017	القطاعات الاقتصادية
489.28	458.4	400.2	345.8	الزراعة والحراجة وصيد الأسماك
42127.1	63000.5	71482.9	54781.5	استخراج النفط والغاز
11424.72	14698.07	15102.1	12964	الصناعة التحويلية
1662.91	1619.23	1423	1864	الكهرباء والغاز وإمدادات المياه والصرف الصحي وإدارة النفايات
20635.16	21504.12	22692.3	21714.2	التشييد
5291.7	5764.2	5780.2	5878.2	أنشطة الخدمات

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، قطر في أرقام / التقرير السنوي 2020/ 44

تطور المنتجات الصناعية التحويلية الرئيسية

الأسمدة الكيماوية، حافظ إنتاج الأُمونيا على نوع من الاستقرار في الإنتاج بينما تحسّن إنتاج اليوريا بشكل عام خلال الفترة قيد الدرس. أمّا بالنسبة إلى الحديد والصلب، فتراجع الإنتاج بشكل ملحوظ خلال الفترة قيد الدرس، بمعدل سنويّ قدره حوالي 5.2% عام 2018 بالمقارنة مع العام السابق، وحوالي 1.7% عام 2019 بالمقارنة مع العام السابق، ليهبط بشكل كبير خلال عام 2020 مسجلاً تراجعاً سنوياً بنحو 57%.

يشير الجدول (5) إلى أبرز منتجات الصناعة التحويلية في قطر، التي تتضمن منتجات البتروكيماويات ومنتجات الأسمدة الكيماوية ومنتجات الحديد والصلب. ومن البتروكيماويات، ارتفعت قيمة إنتاج الإيثيلين بشكل ملحوظ، بلغ حوالي الضعف خلال عام 2019 بالمقارنة مع العام السابق قبل أن يتراجع بشكل بسيط خلال عام 2020. وفي المقابل، حافظ إنتاج الميثانول على نمط مستقرّ من التذبذبات في الإنتاج. ومن

الجدول 5: منتجات الصناعة التحويلية الرئيسية

منتجات الصناعة التحويلية الرئيسية في قطر				
2020	2019	2018	2017	المنتج
				البتروكيماويات (ألف طن متري)
1351	1424	779.5	744.1	الإيثيلين
1067	932	1091	993.3	الميثانول
				الأسمدة الكيماوية (ألف طن متري)
3786	3771	3724	3751	الأُمونيا
5801	5772	5655	5777.8	اليوريا
				الحديد والصلب (ألف طن)
2953	6843	6960.9	7345.3	الحديد والصلب

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، قطر في أرقام

تطور إنتاج الغاز الطبيعي والنفط

حافظ إنتاج الغاز في قطر على مستوى 171 مليار متر مكعب خلال فترة 2017-2020، إلا أن إنتاج النفط انخفض بحوالي 5 آلاف برميل يوميًا عام 2018 بالمقارنة مع العام السابق، ويعود ذلك إلى عدة عوامل مؤثرة مرتبطة بالبيئة الجيو-سياسية لقطاع النفط. وتحسّن الإنتاج بنحو 8.3% عام 2019 بالمقارنة مع العام السابق بالرغم من تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، ليعود ويهبط حجم الإنتاج مجددًا بنحو 9.2% عام 2020 بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19- على حجم الطلب في الأسواق العالمية.

الجدول 6: تطور إنتاج الغاز الطبيعي والنفط

تطور إنتاج الغاز الطبيعي والنفط في قطر				
السنة	2017	2018	2019	2020
إنتاج الغاز الطبيعي بالمليار م ³ /السنة	170.5	169.1	172.1	171.3
إنتاج النفط الخام ألف ب/ي	605	600	650.1	590

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2020-2021

أبرز القطاعات الاقتصادية غير النفطية في قطر

ومن جهة أخرى، شهد قطاع الإنشاءات تطورًا كبيرًا خلال الفترة الأخيرة، إذ تحسّنت نسبة النمو في هذا القطاع من 3.9% سلبياً عام 2020 إلى 0.6% سلبياً عام 2021، مدعوماً بأنشطة الإنشاءات الكبيرة لتطوير مطار حمد الدولي ومرفأ حمد. وعلى صعيد آخر، أطلقت قطر حديثاً "استراتيجية قطر الوطنية للبيئة والتغير المناخي" التي تهدف إلى تطوير القطاع الصناعي القطري ليكون صديقاً للبيئة بشكل أفضل. وتسعى قطر من خلال هذه الاستراتيجية إلى تقليص نسبة الانبعاثات من الغازات الدفيئة بنحو 25% بحلول عام 2030 وخصوصاً في مجال النفط وقطاعات أساسية أخرى مثل الغاز والكهرباء والمياه والنقل والبناء. كما تسعى قطر إلى ترشيد استخدام المياه والحد من الهدر في الاستهلاك بنسبة 5% في القطاع السكني بنهاية عام 2022. وتوجّه قطر الكثير من الاستثمارات نحو المشاريع الصديقة للبيئة التي تحقق التنمية المستدامة، من خلال مبادرة أطلقت في عام 2019 لزراعة مليون شجرة قبل نهائيات كأس العالم لكرة القدم بنهاية عام 2022 و10 مليون شجرة بحلول عام 2030، وذلك من أجل تعزيز التنوع البيولوجي وتحسين نوعية وجودة الهواء وتقليل البصمة الكربونية لقطر. وبالتوازي، تعمل قطر على إعادة تكوين الثروات البيئية والأنظمة الإيكولوجية في الموائل البحرية.

وعلى صعيد آخر، تعمل قطر على تطوير مقومات اقتصاد المعرفة فيها ليكون ركناً أساسياً من أركان التنوع في القاعدة الاقتصادية وتعزيز شمولية الاقتصاد بعيداً عن مركزية قطاع مصادر الطاقة، من خلال تطوير بيئة الأعمال لتناسب تطلّعات أصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر وكذلك تطلّعات المبتكرين ورواد الأعمال. وفي هذا الإطار، تستثمر قطر في البنية التحتية اللازمة مثل الذكاء الاصطناعي والتقنيات المستدامة والخدمات ذات القيمة المضافة واللوجستيات الشاملة والصحة والسلامة المهنية وممارسات الجودة المعيارية. وأنشأت "واحة قطر للعلوم

في سعيها إلى تنويع القاعدة الإنتاجية الاقتصادية بعيداً عن مركزية إنتاج النفط والغاز، ما يعزّز المرونة والاستقلالية عن التقلّبات الحادة في أسعار موارد الطاقة في الأسواق العالمية، تسعى قطر إلى تطوير عدة قطاعات إنتاجية غير نفطية. ووفق "استراتيجية قطر للصناعات التحويلية 2018-2022"، شكّل الازدهار في القطاع غير النفطي رافعة للتّحسّن الكبير في النمو الاقتصادي خلال الفترة 2016-2018 خصوصاً بعد فترة الانكماش التي تسبّب بها التراجع الحاد في أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال فترة 2014-2016. وفي هذا الإطار، وضعت قطر استراتيجيتها لتطوير الصناعات التحويلية وفق أطر عمل مبنية على 9 مكوّنات هي: التنسيق المؤسسي للصناعات التحويلية، والمناطق والمجمّعات للصناعة التحويلية، والاستثمار الأجنبي المباشر للصناعة التحويلية، وريادة الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة في الصناعة التحويلية، والتمويل المحلي للصناعة التحويلية، والتجارة الدولية، والابتكار في الصناعة التحويلية، وتنمية المواهب المحلية للصناعة التحويلية، واستقطاب المواهب الدولية للصناعة التحويلية. ومن أبرز الأنشطة في الصناعات التحويلية في قطر صناعة الألمنيوم، إذ تنتج قطر نحو 2% من الطاقة العالمية. فعلى سبيل المثال، تتضمّن استراتيجية قطر للصناعات التحويلية 2018-2022 إنشاء مجمّعات لتصنيع الألمنيوم تستفيد من إمدادات المواد الخام المحلية وتساعد في تحقيق وفورات في اقتصاديات النطاق وبالتالي التوسّع في إنتاج المنتجات الوسيطة والنهائية المتعلقة بمنتجات الألمنيوم المختلفة. كما تسعى قطر إلى تعزيز مكانتها العالمية في الصناعات التحويلية المبنية على القيمة المضافة محلياً وخصوصاً في المنتجات المطبوعة بتقنيات ثلاثية الأبعاد، بالإضافة إلى إنتاج المواد الوسيطة التي تغذي صناعات أخرى وإنشاء أنشطة التصنيع المرتكزة على اقتصاد المعرفة والمواهب المحلية في قطر.

والتكنولوجيا“ لتكون مركزاً تكنولوجياً لبناء شراكات مستدامة مع الشركات الرائدة في مجالات التكنولوجيا والعلوم وكذلك مع التكتلات العالمية لهذه الأنشطة. وتساهم حزمة المبادرات المعنوية بتطوير بيئة الأعمال للشركات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر في تحقيق عدة أهداف من ”رؤية قطر 2030“، مثل المساهمة في تحقيق التنمية البشرية عبر زيادة عدد أصحاب المشاريع ورواد الأعمال، وتعزيز التنمية البيئية من خلال تطوير الابتكارات ونماذج الأعمال الصديقة للبيئة، وغيرها.

ثالثاً: التجارة الخارجية

صادرات النفط الخام والغاز الطبيعي

بشكل عام، سجل عام 2018 تحسناً في قيمة إجمالي الصادرات القطرية بنحو 25% كمعدل سنوي بالمقارنة مع العام السابق. وتلاه تراجع بنحو 13.5% بسبب الأوضاع التي كانت تمرّ بها دولة قطر وتأثير ذلك على الأنشطة الاقتصادية كافة بما فيها الصادرات. واستمرّ هذا التراجع بنحو 29% خلال عام 2020 بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19 وشبه توقف لسلاسل الإمداد الدولية. وجاء هذا المنحى للتغير في قيمة إجمالي الصادرات متشابهاً لمنحى التقلبات في حجم الصادرات لكل من النفط الخام والغاز الطبيعي. وبالإجمال، تحسّنت قيمة صادرات النفط الخام والغاز الطبيعي بنحو 27.6% خلال عام 2018 بالمقارنة مع العام السابق، يليه تراجعاً بنحو 13.7% خلال عام 2019، واستمرّ منحى التراجع بنحو 30% خلال عام 2020.

الجدول 7: صادرات النفط الخام والغاز الطبيعي

صادرات النفط الخام والغاز الطبيعي في قطر - مليون دولار				
2020	2019	2018	2017	صادرات النفط والغاز
10,504	17,505	20,695	16,538	النفط الخام
31,633	45,096	51,816	40,275	الغاز الطبيعي (بما فيه المكثفات)
42,137	62,601	72,511	56,813	إجمالي النفط والغاز الطبيعي
51,504	72,935	84,294	67,498	الصادرات الإجمالية (فوب)

المصدر: تقرير البنك المركزي - التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021-2022

الواردات والصادرات الإجمالية

شهدت قيمة الواردات إلى قطر تراجعاً ملحوظاً خلال الفترة الممتدة بين 2018 و2020، جاءت نتيجة للظروف الإقليمية لقطر خلال تلك الفترة وتأثير ذلك على توقعات المستثمر والمستهلك المحلي للفترة المقبلة وبالتالي على الطلب على المواد المستوردة المختلفة. وعلى وجه الخصوص، سجلت الواردات إلى قطر أدنى مستوى لها عند 25,835 مليون دولار عام 2019، تلاه تحسناً بسيطاً بنحو 8.3% خلال عام 2020، قد يكون مدعوماً بازدياد الطلب على المنتجات الغذائية والطبية الأساسية. وبالتالي، سجل الوفر في الميزان التجاري لقطر خلال الفترة قيد الدرس تراجعاً ملحوظاً نحو 16.8% عام 2019 بالمقارنة مع العام السابق، ونحو 41.3% كمعدل سنوي خلال عام 2020، ليعود ويتحسن بنحو 131% عام 2021 مسجلاً 59,218 مليون دولار.

الجدول 8: الواردات والصادرات الإجمالية

الواردات والصادرات الإجمالية - مليون دولار				
2021	2020	2019	2018	السنة
87,203	51,504	72,935	84,294	إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)
27,985	25,835	29,178	31,696	إجمالي الواردات (سلع وخدمات)
115,188	77,339	102,113	115,99	إجمالي التجارة الخارجية (سلع وخدمات)
59,218	25,669	43,757	52,598	الميزان التجاري (سلع وخدمات)

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، إحصاءات التجارة الخارجية الفصل التاسع 2021

رابعاً: الاستثمار الأجنبي المباشر

تأثر مجال التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطر بشكل كبير خلال الأعوام 2018 إلى 2020 بسبب العوامل الجيو-سياسية التي شهدتها قطر خلال تلك الفترة. فشهدت قطر تدفقات سلبية للاستثمار الأجنبي المباشر، بلغت أقصى حد بنحو 2813 مليون دولار عام 2019. وفي المقابل، حافظت قطر على قيمة إيجابية للأرصدة الوافدة إليها، رغم تراجع قيمتها سنوياً، خلال الفترة قيد الدرس، لتصل إلى نحو 28,627 مليون دولار عام 2020.

الجدول 9: تطوّر الاستثمار الأجنبي

أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطر - مليون دولار				
السنة	2017	2018	2019	2020
التدفقات الواردة	986	-2186	-2813	-2434
الأرصدة الواردة	34929	32743	31061	28627

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

خامساً: توقعات إقتصادية لعامي 2023-2024

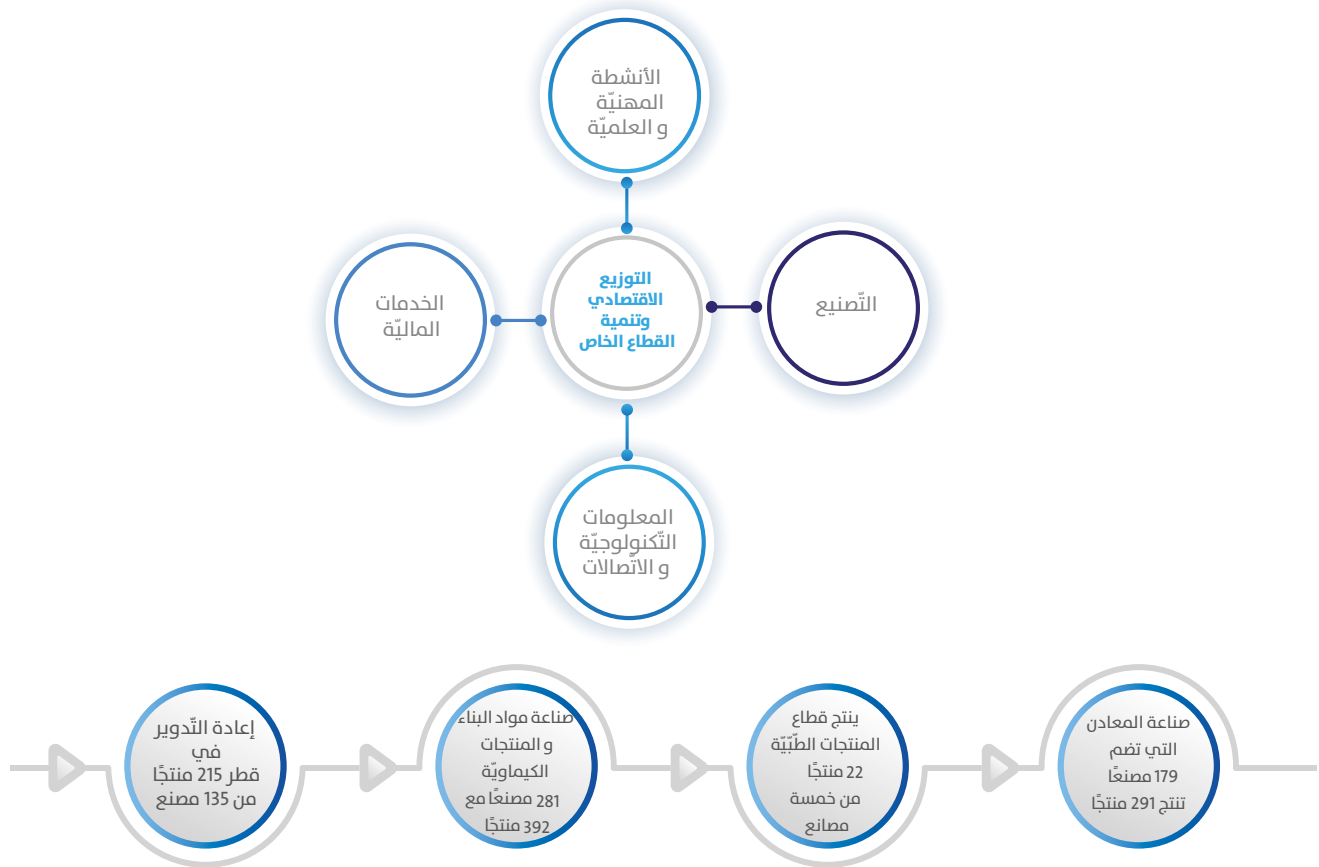
على سلاسل الإمداد الدولية لمصادر الطاقة وحدة التنافسية في الطلب العالمي عليها. وبالتالي، من المتوقع أن تتراجع قيمة الديون السيادية لقطر خلال عامي 2022 و2023 إلى حوالي 53.1% و46.7% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي. كذلك، وفق صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يسجل الحساب الجاري وفراً بنحو 7% من الناتج المحلي الإجمالي.

من المتوقع أن يتحسن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي إلى 4.9% بنهاية عام 2022 مصحوباً بتحسّن في صادرات المنتجات الهيدروكربونية، مما سيزيد من قيمة الوفورات في الحساب الجاري وفي المالية العامة. ومن المتوقع أن ترتفع قيمة الاستهلاك المحلي إلى حوالي 4.8% جراء العائدات المالية لكأس العالم الذي سيجري في قطر. وستشكل الوفورات في المالية العامة 3% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، مصحوبة بالارتفاع في أسعار النفط في الأسواق العالمية نتيجة لتداعيات الحرب بين أوكرانيا وروسيا.

سادساً: القطاعات الواعدة

المنتجات الورقية وصناعة الطباعة بـ 78 منتجاً من 62 مصنع. تمتلك صناعة مواد البناء والمنتجات الكيماوية في قطر 281 مصنعاً مع 392 منتجاً. ينتج قطاع المنتجات الطبية 22 منتجاً من خمسة مصانع. صناعة المعادن التي تضم 179 مصنعاً تنتج 291 منتجاً. كما تسعى قطر برؤيتها الوطنية 2030 ومن خلال استضافة كأس العالم (2022) وتعزيز المشاريع لما بعد البطولة لتصبح مقصداً عالمياً للأعمال والسياحة. وتظهر التقديرات أن حجم إنفاق قطر للتأهيل لكأس العالم يبلغ 200 مليار دولار.

وضعت قطر إستراتيجية التنويع الاقتصادي وتطوير القطاع الخاص، مدفوعة بجدول أعمال التنويع الوطنية. وتتمحور حول مجالين استراتيجيين للتركيز هما: (1) الإنتاجية والقدرة التنافسية و(2) النمو الذي يقوده القطاع الخاص. وقد حددت ست قطاعات اقتصادية ذات أولوية لتطوير الاقتصاد الوطني على النحو المبين في إطار التنويع الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص، وهي: التصنيع والخدمات المالية والأنشطة المهنية والعلمية والمعلومات التكنولوجية والاتصالات. ويوفر إطار التنويع معايير لإختيار القطاعات ذات الأولوية بما يتماشى مع خصائص دولة قطر كدولة غنية بالموارد الطبيعية وصغيرة الحجم ومحدودة في حجم القوى العاملة المحلية. ووفقاً لبيانات وزارة التجارة والصناعة في عام 2021، توفر صناعة إعادة التدوير في قطر 215 منتجاً من 135 مصنع. تساهم



المصادر

- صندوق النقد الدوليّ
- قطر في أرقام، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء
- مناخ الاستثمار في الدول العربيّة.
- المؤسسة العربيّة لضمان الاستثمار والضّادرات.
- مصرف قطر المركزيّ.
- نشرة الحسابات القوميّة، جهاز التخطيط والإحصاء.
- مؤتمر الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية UNCTAD
- استراتيجية قطر الوطنيّة للصناعات التحويليّة.
- التقرير الاقتصاديّ العربيّ الموحد.
- استراتيجية التنمية الوطنيّة الثّانية.
- تقرير "الآفاق الاقتصاديّة لدولة قطر 2021-2023" العدد 13.
- وزارة التجارة والصناعة: استراتيجية قطر للصناعات التحويليّة 2018-2022.
- واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا: <https://qstp.org.qa>
- بنك قطر للتنمية: دراسة حول واقع المؤسسات المتوسطة والصغيرة في قطر 2020.



دولة الكويت



تقرير الصناعة العربية

إصدار ديسمبر 2022

أولاً: المؤشرات الإقتصادية الكلية

النمو في الناتج المحلي الإجمالي

شهد الناتج المحلي الإجمالي للكويت تطوراً إيجابياً مهماً عامي 2018 و2019، إذ ارتفع معدل النمو الاقتصادي إلى ما يقارب 1.3% و2.5% على التوالي بالمقارنة مع معدل نمو سلبي بنحو 0.2% عام 2017. وتأثر الاقتصاد الكويتي سلباً بشكل كبير خلال عام 2020 إذ تراجع النمو إلى سلبي 8.1%، ليعاود نشاطه بعد إجراءات التعافي خلال عام 2021 مسجلاً 0.6%. وقد حقق الناتج المحلي الإجمالي أعلى قيمة له خلال الفترة قيد الدرس عام 2019 بنحو 136.9 مليار دولار، تلاها أدنى مستوى له بنحو 108.7 مليار دولار عام 2020. وبالنسبة إلى معدلات التضخم، فشهدت منحنى تنازلياً في فترة 2017-2020، من 1.5% إلى 1%، لتعود وترتفع إلى 2.3% عام 2021 مع عودة النشاط الاقتصادي وزيادة الاستهلاك المحلي وزيادة الكلفة في الطلب مما يؤثر على الأسعار. وحافظ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على استقراره بعد أن وصل إلى 30,107 دولار عام 2018، وينخفض بشكل طفيف في العام التالي قبل أن يتراجع بنحو 22% عام 2020 بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19، ليصل إلى 22,638 دولار، قبل أن يعاود التحسن إلى 27,927 دولار عام 2021 مع إجراءات التعافي وعودة الأنشطة الاقتصادية وفرص العمل. وإذ تشكل المنتجات النفطية الحصة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي، فإنّ للتقلبات في أسعار النفط في الأسواق العالمية دور كبير ومباشر في تحديد

التقلبات في قيمة إجمالي الصادرات الكويتية. وفي هذا الإطار، ارتفعت قيمة إجمالي الصادرات خلال عام 2018 بالمقارنة مع العام السابق وذلك بالتوازي مع الارتفاع في أسعار النفط في الأسواق العالمية، لتعود وتنخفض بشكل بارز خلال عام 2019 بالتوازي مع الهبوط الكبير في أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال ذلك العام. واستمرّ التراجع في قيمة الصادرات خلال عام 2020 بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19. أمّا بالنسبة إلى إجمالي الواردات، فقد ارتفعت قيمتها خلال عام 2018 مدعومة بالوفورات المالية التي حققها الكويت والتي انعكست في قيام الكويت بمشاريع إنشائية ضخمة بالإضافة إلى ازدياد حجم الطلب على الاستهلاك الداخلي. وتراجعت قيمة الواردات بشكل طفيف عام 2019 بالتوازي مع الانخفاض في الإيرادات النفطية بسبب الهبوط في أسعار النفط في الأسواق العالمية، واستمرّ هذا التراجع بوتيرة أكبر خلال عام 2020 بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19 وانخفاض حجم الطلب على الاستهلاك. وسجل إجمالي الاحتياطيات الرسمية منحنى تطور إيجابي خلال الأعوام 2017 إلى 2019، ليتراجع إلى 33.9 مليار دولار عام 2020 بسبب طرح الدولة حزم مالية لاحتواء تداعيات جائحة كوفيد-19 على معيشة الناس ومسلزمات الحفاظ على الصحة العامة، ليعود ويتحسن نسبياً خلال عام 2020 مع عودة النشاطات الاقتصادية على العمل.

الجدول 1: أهم المؤشرات العامة في الكويت ما بين 2017 و2021

أهم المؤشرات العامة بالكويت						
2021	2020	2019	2018	2017	الوحدة	
116.1	108.7	136.9	135.3	127	(مليار دولار)	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
0.6	-8.1	2.5	1.3	-0.2	(%)	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي
27.927	22.683	29.128	30.107	28.449	(دولار)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
2.3	1	1.1	0.6	1.5	%	التضخم (متوسط أسعار المستهلك)
63.47	39.93	64.35	71.077	54.97	(مليار دولار)	إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)
32.05	27.078	33.047	35.058	33.056	(مليار دولار)	إجمالي الواردات (سلع وخدمات)
35.2	33.9	39.2	37.2	33.6	(مليار دولار)	إجمالي الاحتياطيات الرسمية
7	7	8.2	7.3	6	عدد الشهور	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
78.2	64.5	48.8	50.1	38.5	%	الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي
5	4.9	4.8	4.5	4.3	(مليون نسمة)	عدد السكان
م.غ.م	م.غ.م	6.4	6.4	6.4	%	معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة*

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية، تقارير من سنة 2014 إلى سنة 2020، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والصادرات. (*): الإدارة المركزية للإحصاء، 2020

ثانيًا: تطور الصناعة

تطور القيمة المضافة الصناعية

بيّن الجدول (2) تطوّر القيمة المضافة للصناعات الاستخراجيّة والتّحويليّة بدولة الكويت، إذ عرفت القيمة المضافة للقطاع الصّناعيّ ارتفاعاً تراكميّاً بنحو 42% خلال الفترة 2016-2020، وبمعدّل متوسط سنويّ ناهز 10.5% إذ انتقلت هذه القيمة من 50,362 مليون دولار سنة 2016 إلى 76 مليون دولار سنة 2018 لينخفض قليلاً بنحو 5.8% عام 2020 مسجّلاً 71,569 مليون دولار. وجاء ذلك نتيجة تطوّر القيمة المضافة في القطاع الاستخراجيّ بمعدّل متوسط سنويّ بلغ 12% إذ انتقلت

من 42,482 مليون دولار في عام 2016 إلى 65,739 مليون دولار في عام 2018 ليعود وينخفض إلى 62,282 مليون دولار سنة 2019. كما عرفت القيمة المضافة للقطاع التّحويليّ تحسّناً، بمعدّل متوسط سنويّ بلغ حوالي 4%، إذ انتقلت من 7,880 مليون دولار سنة 2016 إلى 10,299 مليون دولار سنة 2018. ونتيجة جائحة كورونا، انخفضت القيمة المضافة لهذين القطاعين لتتراجع معها القيمة المضافة الصّناعيّة إلى 41,284 مليون دولار.

الجدول 2: تطور القيمة المضافة الصناعية في الكويت

تطوّر القيمة المضافة الصّناعيّة - مليون دولار					
السّنة	2016	2017	2018	2019	2020
قطاع استخراجيّ	42,482	50,693	65,739	62,282	34,875
قطاع تحويليّ	7,880	9,053	10,299	9,287	6,409
صناعيّ	50,362	59,746	76,038	71,569	41,284

المصدر: التّقارير السنويّة لبنك الكويت الصّناعيّ التّقرير الاقتصاديّ العربيّ الموحّد 2021

تطور الناتج المحلي الإجمالي للصناعة التحويلية

الأعوام 2015 إلى 2019 ومن جهة أخرى، تراجعت الصناعات التّعدينية غير المعدنية بنحو 58% تراجعت قيمة الإنتاج في قطاع المنتجات الغذائيّة والمشروبات تراكميّاً بنحو 26.4% خلال الأعوام 2015-2019، يليها تراجع تراكميّ بنحو 15% في قطاع "الصناعات الأخرى"، وتراجع تراكميّ بنحو 11% في قطاع "الورق والطباعة". وشهدت صناعات "المنسوجات والملابس والمنتجات الجلديّة" شبه استقرار في حجم الإنتاج خلال تلك الفترة.

شهدت الصناعات التّحويليّة منحنىً إيجابيّاً من التطوّر خلال الأعوام 2015 إلى 2019، مدعوماً بتطوير كبير في إنتاج الصناعات "الكيمياويّة والمطاط واللّدائن" والمنتجات المعدنيّة المصنّعة "و"الخشب ومنتجاته والأثاث والتّنجيد". وعلى وجه الخصوص، تطوّر إنتاج "المنتجات الكيماويّة والمطاط اللّدائن" بشكل تراكميّ بلغ 59% خلال الفترة 2015-2019، وبلغ التطوّر التراكميّ للصناعات "الخشب ومنتجاته والأثاث والتّنجيد" نسبة 15.3% خلال الأعوام 2015-2018، وبلغ التطوّر التراكميّ للمنتجات المعدنيّة المصنّعة نسبة 46.5% خلال

الجدول 3: تطور الناتج المحلي الإجمالي للصناعة التحويلية

تطور الناتج المحلي الإجمالي للصناعة التحويلية										
2019		2018		2017		2016		2015		
الناتج	النسبة إلى الإجمالي	الناتج	النسبة إلى الإجمالي	الناتج	النسبة إلى الإجمالي	الناتج	النسبة إلى الإجمالي	الناتج	النسبة إلى الإجمالي	
(مليون دولار)	%	(مليون دولار)	%	(مليون دولار)	%	(مليون دولار)	%	(مليون دولار)	%	الصناعة
579	10	642	10.2	626	10.4	606.1	12	786.7	16	الغذائية والمشروبات
261	4.5	266	4.2	271.6	4.5	274.7	5.4	260.5	5.3	المنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية
156.8	2.7	139.3	2.2	137.6	2.3	134.4	2.7	136	2.8	الخشب ومنتجاته والأثاث والتنجيد
245	4.3	255	4.1	263.6	4.4	272.1	5.4	275.7	5.7	الورق والطباعة
3,035	52.7	3,165	50.5	2,984	49.6	2,180	43.1	1,910	39.1	المنتجات الكيماوية والمطاط واللدائن
257.9	4.5	502.6	8	506	8.4	506.1	10	610.4	12.4	الصناعات التعدينية غير المعدنية
119.6	2.1	201.3	3.2	197.6	3.3	189	3.7	142.7	2.9	المعدنية الأساسية
1,072	18.6	1,058	16.9	980	16.3	843.4	16.7	731.9	14.9	المعدنية المصنعة
34	0.6	36	0.6	47.6	0.8	49.65	1	40.05	0.9	الصناعات الأخرى
5,760.30	100	6,265.20	100	6014	100	5,055	100	4,891	100	إجمالي الناتج المحلي للصناعة التحويلية

المصدر: التّقارير السنوية لبنك الكويت الصناعي

أبرز النشاطات الاقتصادية غير الصناعية في الكويت

عمل في مجال الابتكار، وتوفير المزيد من الطاقة الكهربائية وتنويع مصادرها، وبناء اقتصاد صناعي مواز لا يركز بشكل محوري على النفط. ومن المتوقع أن ينتج المشروع بحلول عام 2030 نسبة 15% من الطاقة الكهربائية في الكويت من مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والحرارية وطاقة الرياح، إذ مازالت تمثل مجمل مصادر الطاقة المتجددة أقل من 1% من إجمالي التوليد.

أطلقت الكويت خطة التنمية الثالثة للفترة 2020-2025، التي تعتمد في تصورها لتحقيق النمو والتنمية الشاملة والمستدامة على إعطاء القطاع الخاص المجالات الأوسع ليكون الرافعة للنهوض الاقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية بعيداً عن مركزية القطاع النفطي، وخصوصاً لنادية خلق فرص عمل جديدة في مجال قطاع الخدمات والمشاريع الإنشائية الكبيرة. ومن أبرز المشاريع التي تقوم بها الكويت هو مشروع الشقاي للطاقة الشمسية المركزة، ومن المتوقع إنجازه خلال عام 2030، ويهدف المشروع إلى خلق أكثر من 1200 فرصة

ثالثاً: التجارة الخارجية

تطور القيمة المضافة الصناعية

بعد إجراءات التعافي، إذ سجلت قيمة الصادرات الإجمالية 63,470 مليار دولار، ومنها 58,140 مليار دولار قيمة الصادرات النفطية. وفي المقابل، تراجع حجم الواردات بنحو 5.9% كمعدل سنوي خلال عام 2019 بالمقارنة مع العام السابق الذي سجل أعلى مستوى لقيمة الواردات بنحو 35,580 مليار دولار. وانخفضت الواردات بنحو 17% خلال عام 2020 جراء جائحة كوفيد-19 وفترات الإغلاق وتوقف معظم الأنشطة الاقتصادية وكذلك التراجع في حجم الطلب والاستهلاك. وارتفعت قيمة الواردات خلال عام 2021 كنتيجة طبيعية لأنشطة التعافي بعد الجائحة وارتفاع الطلب والاستهلاك الداخلي. وبالتالي، يكون الفائض في الميزان التجاري للكويت قد ارتفع بنحو 69% عام 2018 على أساس سنوي مدعوماً بارتفاع كبير في قيمة الصادرات النفطية ومشتقاتها الأساسية، ليتراجع بنحو 14.7% عام 2019 مدفوعاً أيضاً بالتراجع في قيمة الصادرات النفطية المتأثرة بالتقلبات في أسعار النفط في الأسواق العالمية، ويتراجع بنحو 60.4% على أساس سنوي عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19، ثم يترفع بنحو 158.5% عام 2021 بالتوازي مع التحسن في قيمة الصادرات ومجمل الأنشطة الاقتصادية.

يوضح الجدول (4) تطور الصادرات والواردات والميزان التجاري والتبادل التجاري خلال سنوات 2017 – 2021. عرف مجموع الصادرات تطوراً بنحو 21% من 54,9 مليار دولار إلى 71,7 بين عامي 2017-2018، تلاه تراجعاً بنحو 8.8% كمعدل سنوي ليسجل 97,830 مليار دولار عام 2019. وساهمت جائحة كوفيد-19 بتراجع وتيرة التراجع في حجم التبادل التجاري خلال عام 2020 ليسجل أدنى قيمة له بنحو 67,716 مليار دولار. ومع عودة الانفتاح وإجراءات التعافي الاقتصادي لما بعد الجائحة خلال عام 2021، تحسن حجم التبادل التجاري بنحو 41% ليسجل 95,540 مليار دولار بنهاية العام. وشكل التراجع بنحو 10% خلال عام 2019 بالمقارنة مع العام السابق نقطة تحول سلبية كبير في منحنى التطور في قيمة الصادرات، ولعل ذلك جاء بسبب التراجع بنحو 10% في قيمة الصادرات النفطية ومشتقاتها الأساسية الذي بدوره جاء بسبب التراجع الكبير في أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال عام 2019. واستمر التراجع في قيمة الصادرات خلال عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19، ليعود ويتحسن بنحو 59% مصحوباً بتحسّن في قيمة الصادرات النفطية ومشتقاتها الأساسية بنحو 62.5% خلال عام 2021 وذلك بالتزامن مع عودة الأنشطة الاقتصادية والتجارية

الجدول 4: تطور الصادرات والواردات

تطور الصادرات والواردات بالكويت - مليار دولار					
السنة	مجموع الصادرات	صادرات النفط ومشتقاتها الأساسية	الواردات	الميزان التجاري	حجم التبادل التجاري
2017	54,970	49,550	33,560	21,400	88,540
2018	71,770	65,340	35,580	36,180	107,350
2019	64,350	58,710	33,470	30,870	97,830
2020	39,930	35,780	27,780	12,150	67,716
2021	63,470	58,140	32,050	31,410	95,540

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، إحصاءات التجارة الخارجية خلال السنوات 2014-2021

الصادرات الإجمالية والنفطية

على وجه الخصوص، تستحوذ الصادرات النفطية على الحصة الأكبر من إجمالي الصادرات الكويتية، وهي مستقرة إجمالاً عند معدلات تفوق التسعين بالمئة، باستثناء عام 2020 الذي شهد تراجعاً طفيفاً في حصة الصادرات النفطية من مجمل الصادرات بلغت نحو 89.6%.

الجدول 5: الصادرات الإجمالية والنفطية

الصادرات الإجمالية والنفطية - بمليون دولار					
2021	2020	2019	2018	2017	
63.47	39,930	64,350	71,770	54,970	إجمالي الصادرات
58.14	35,78	58,71	65,34	49,55	الصادرات النفطية
91,6	89,6	91,23	91,04	90,14	حصة الصادرات النفطية بالنسبة من الإجمالي %

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، إحصاءات التجارة الخارجية خلال السنوات 2021-2014

رابعاً: الاستثمار الأجنبي المباشر

يشير الجدول (6) إلى تطوّر في قيمة أرصدة وتدفّقات الاستثمار الأجنبيّ بدولة الكويت في الفترة ما بين 2017 و2021. فعرّفت التدفّقات الواردة انخفاضاً تراكمياً بارزاً بنحو 43% خلال مجمل هذه الفترة، إذ انتقلت من 348 مليون دولار سنة 2017 إلى 204 مليون دولار سنة 2018، وعادت وارتفعت إلى 351 مليون دولار عام 2019 لتعود وتنخفض وتسجّل مستوى سلبيّ قدره 142- مليون دولار عام 2020 مع خروج رأس المال نتيجة جائحة كورونا. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ حركة التدفّقات الواردة من الاستثمار الأجنبيّ المباشر إلى الكويت خلال عامي 2018 و2019 جاء عكس مسار حركة الصادرات الإجمالية، ما ساهم في الحفاظ على شبه استقرار في قيمة الاحتياطيّ الإلزاميّ خلال تلك الفترة التي سجّلت نحو 37.2 مليار دولار و39.2 مليار دولار على التوالي (راجع الجدول رقم 1). ومن جهة أخرى، تميّزت الأرصدة الواردة بانخفاض طفيف خلال الفترة قيد الدرس بلغ معدّل المتوسط السنويّ حوالي 0.7 %، ويعدّ هذا الانخفاض أقلّ بكثير من انخفاض التدفّقات الواردة، إذ انتقلت الأرصدة الواردة من 15,207 مليون دولار سنة 2017 إلى 14,799 مليون دولار سنة 2021.

الجدول 6 : تطور الاستثمار الأجنبي

أرصدة وتدفّقات الاستثمار الأجنبيّ المباشر - مليون دولار					
2021	2020	2019	2018	2017	السنة
198	142-	351	204	348	التدفّقات الواردة
14,799	14,138	14,904	14,742	15,207	الأرصدة الواردة

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD،

خامساً : توقعات إقتصادية لعامي 2023-2024

العامة تصل إلى 13% من إجمالي الناتج المحليّ بنهاية عام 2022. وفي هذا الإطار، من المهمّ استغلال الوفورات المالية الحالية لتنفيذ الإصلاحات المالية التي من شأنها تعزيز السيولة للموازنة في المستقبل، ومنها إدخال الضريبة على القيمة المضافة تماشيًا مع استخدام هذه الضريبة في دول مجلس التعاون الخليجيّ الأخرى، وبما يحقّق التنوع في قاعدة الواردات المالية للموازنة العامة في المستقبل. أمّا بالنسبة إلى إيرادات الغاز الطبيعيّ، فمن شأن الاتفاق الموقع مسبقاً مع قطر حول تسييل الغاز الطبيعيّ المحافظة على استقرار في إيرادات هذا القطاع رغم الارتفاع في أسعار الغاز الطبيعيّ في الأسواق العالمية.

من المتوقّع أن يستمرّ النموّ الاقتصاديّ في الكويت خلال الفترة المقبلة مسجّلاً نحو 5.7% مدعوماً بتطوّر في القدرة الإنتاجية وفي الطلب الداخلي. كما من المتوقع أن ترتفع قيمة الإنتاج للمواد النفطية بنحو 8.2% بنهاية عام 2022. وفي المدى المتوسط، ستؤثر الزيادة في الطلب على أسعار السلع والخدمات أي سيرتفع معدّل التضخم. ومن المتوقع أن يساهم التّشدّد في السياسة التقديّة على كبح الارتفاع في معدلات التضخم لكي لا تؤثر على هيكلية النموّ الاقتصاديّ الحقيقيّ. ومن ناحية أخرى، يتوقّع أن يساهم ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية نتيجة للحرب بين أوكرانيا وروسيا في زيادة الواردات النفطية إلى الكويت أي زيادة في السيولة في الموازنة العامة وتحقيق فوائض في المالية

سادسا : القطاعات الواعدة

من المتوقع أن يتم دعم طموحات الكويت في وضع نفسها كمركز تجاري من خلال التحسينات المخطط لها في البنية التحتية للطيران في البلاد. للحفاظ على مرافق المطار في الكويت مواكبة للمعايير والمعايير الدولية، هناك فرصة لتقديم خدمات إدارة المرافق المتخصصة.

تعتبر الكيماويات ثاني أهم الصناعات التحويلية في الكويت. تقوم الكويت بتصنيع الإيثيلين والبولي إيثيلين واليوريا والإيثيلين جليكول بالإضافة إلى المواد الكيميائية الحافزة. يخدم قطاع الكيماويات في الكويت الدول الآسيوية ذات الطلب المحلي المرتفع على الكيماويات، مثل الصين والهند. على الرغم من المشاركة الطفيفة الحالية للكويت في قطاع الخدمات اللوجستية في دول مجلس التعاون الخليجي، فإن توسعات البنية التحتية المقترحة لديها القدرة على وضعها كمركز لوجستي وتخزين مهم في المنطقة.

اقترحت الكويت مجموعة متنوعة من مشاريع الإسكان المتكاملة واسعة النطاق لتلبية متطلبات الإسكان لسكانها المتزايدين. من المتوقع أن تعمل هذه المشاريع على دعم نمو قطاع العقارات وإعطاء الفرص للمستثمرين للمشاركة على طول سلسلة القيمة العقارية، من تخطيط التطوير إلى مقاولات البناء إلى الخدمات العقارية مثل إدارة الممتلكات والمرافق.

حصلت الكويت على ثالث أعلى إجمالي إنفاق على الرعاية الصحية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، بعد الإمارات العربية المتحدة وقطر فقط، ومن المرجح أن يرتفع الطلب على الرعاية الصحية بشكل كبير في المستقبل القريب. تتوسع صناعة الرعاية الصحية في الكويت، مع وجود بنية تحتية كبيرة للقطاع العام وقطاع خاص مزدهر.

سلطت الحكومة الكويتية الضوء على التعليم كعنصر حاسم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. من المتوقع أن ترتفع نفقات التعليم في الدولة من 6.8 مليار دولار أمريكي في عام 2013 إلى 10.5 مليار دولار أمريكي في عام 2019 (7.5% على أساس سنوي)، بسبب زيادة الاستثمار في هذا المجال.

يهيمن قطاع النفط المملوك للدولة على الاقتصاد الكويتي، والذي يمثل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي، و95% من الصادرات، وحوالي 45% من دخل الدولة. تتمتع الصناعات البترولية والبتروكيماويات في الدولة بإمكانات نمو كبيرة بسبب حقيقة أن النفط ومنتجاته الفرعية تستخدم لتصنيع أكثر من 300000 عنصر في جميع أنحاء العالم. في المقابل، هناك كمية محدودة من الإنتاج الصناعي غير البترولي لأن الكويت تفتقر إلى الكثير من الموارد الطبيعية اللازمة لتطوير قطاعات مهمة أخرى. وإزاء هذا الأمر، تقوم الكويت حالياً بوضع "الاستراتيجية الصناعية الوطنية 2035" وهي منبثقة عن رؤية الكويت التنموية لعام 2035 بحيث تدخل الكويت مجموعة الدول المتميزة بالصناعات التنافسية المستدامة والابتكارية. ووفق الهيئة العامة للصناعة، تتمحور الغايات العامة للاستراتيجية حول رفع حصة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي للدولة، عبر زيادة القيمة المضافة للصناعات الوطنية، وتعزيز حصة الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاع الصناعي، وتعزيز دور البحث والتطوير والتشجيع على الابتكار والإبداع، والترويج للفرص الاستثمارية في القطاعات الصناعية الواعدة والتعريف بالمنتجات الوطنية إقليمياً ودولياً، بهدف زيادة وتنويع الصادرات الكويتية، وترشيد استهلاك الطاقة والمحافظة على البيئة المحلية ومعالجة وتدوير النفايات الصناعية بكفاءة عالية وتحقيق الإستدامة البيئية، وزيادة نسبة اليد العاملة الوطنية في القطاع الصناعي. وتحدد هذه الإستراتيجية النشاطات الصناعية ذات الأولوية كالتالي:

1. البتروكيماويات والمنتجات الكيميائية.
2. الصناعات الغذائية.
3. الصناعات الطبية (صناعة الأدوية والمنتجات الصيدلانية، صناعة المستلزمات الطبية، صناعة التكنولوجيا الطبية).
4. صناعة مستلزمات إنتاج الطاقة المتجددة.
5. الجيل الرابع من الصناعات (أجهزة الذكاء الاصطناعي، الطابعات ثلاثية الأبعاد، الصناعات المرتبطة بتقنية النانو).
6. صناعة مستلزمات البناء

الجيل الرابع من الصناعات

أجهزة الذكاء الاصطناعي الطابعات ثلاثية الأبعاد الصناعات المرتبطة بتقنية النانو

القطاع الصحي

صناعة الأدوية و المنتجات الصيدلانية، صناعة مستلزمات الطبية، صناعة تكنولوجيا الطبية

قطاع العقارات

(صناعة مستلزمات البناء)

قطاع الخدمات اللوجستية

قطاع النفط

يهيمن في الاقتصاد و الذي يمثل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي 95% من الصادرات و حوالي 45% من دخل الدولة

صناعة مستلزمات إنتاج الطاقة المتجددة

القطاع الصناعي

الصناعات التحويلية

تعتبر الصناعات الكيميائية في أهم الصناعات التحويلية
- الإيتلين
- البولي إيتيلين
- اليوريا
- الإيتلين جليكوز

القطاعات

المصادر

- مناخ الاستثمار في الدول العربية.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والصادرات.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية.
- إحصاءات التجارة الخارجية، الإدارة المركزية للإحصاء.
- بيانات معهد صناديق الثروة السيادية.
- رؤية الكويت الجديدة 2035.
- تقرير مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2020 البنك الدولي.
- بيانات الإدارة المركزية للإحصاء.
- أجندة 2030 لأهداف التنمية المستدامة: تقرير الاستعراض الوطني الطوعي للكويت لعام 2019.



الجمهورية اللبنانية

تقرير الصناعة العربية

إصدار ديسمبر 2022

أولاً: المؤشرات الإقتصادية الكلية

النمو في الناتج المحلي الإجمالي

يظهر الجدول (1) تطوّر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في لبنان خلال الفترة 2015 إلى 2021، إذ سجّل نموّاً بنسبة 7% على أساس تراكمي ما بين عامي 2015 و2019، فارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 49.9 مليار دولار عام 2015 إلى 53.2 مليار دولار عام 2019. وإذ يتركز الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير على قطاع الخدمات، ولا سيّما الحركة المائيّة والخدمات العقاريّة، ومع توقّف تلك الأنشطة عام 2019 نتيجة لحصول أزمة مصرفيّة وماليّة ونقدية واقتصاديّة غير مسبوقّة، انخفض الناتج المحلي إلى 24.7 مليار دولار عام 2020. ووفق الجدول أدناه، سجّل معدّل النمو الاقتصادي خلال الفترة قيد الدرس مستويات متفاوتة، تباينت بين نمو إيجابي بسيط في بعض الأحيان ونمو سلبي أحياناً أخرى. وعلى وجه الخصوص، بدأ الاقتصاد بمسار تنازلي منذ عام 2018 إذ سجّل نموّاً سلبياً قدره -1.9%، تلاه تراجع كبير بنحو

6.9% مع انهيار العملة الوطنيّة بنهاية عام 2020، وسجّل أقصى مستوى سلبي بلغ -25.9% عام 2020 بسبب الأزمة الماليّة والنقدية والانهيار التام للعملة الوطنيّة بالإضافة إلى فترات الإغلاق القسري بسبب جائحة كوفيد-19. ومع عودة الأنشطة الاقتصاديّة والإنتاجيّة خلال عام 2021 ومحاولة القطاع الخاص للتّعافي من كلّ الأزمات المحيطة، سجّل معدّل النمو الاقتصادي مستوى سالب بلغ -10.5%. ويشير الجدول أدناه إلى التّغيرات في مستوى الاستيراد والتّصدير خلال الفترة 2015 إلى 2021، إذ لم تتعدّد قدرة التّصدير على تغطية حجم الاستيراد ما بين 14% إلى 18%. ومع بدء الأزمة الماليّة والنقدية في لبنان وتراجع حجم الاستيراد بشكل كبير منذ عام 2019، تحسّنت قدرة التّصدير على تغطية الاستيراد إلى حوالي 26% عام 2019 و40% عام 2020.

الجدول 1: أهم المؤشرات العامة

الناتج المحلي الإجمالي							المؤشر
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار)
18.8	24.7	53.2	54.9	53	51.1	49.9	معدّل النمو الاقتصادي %
-10.5	-25.9	-6.9	-1.9	0.9	1.6	0.5	الصادرات الإجمالي مليون دولار
3,887	3,926	4,839	2,953	2,844	2,978	3,312	الاستيرادات الإجماليّة مليون دولار
13,641	9,644	18,221	19,986	19,589	19,125	18,595	

المصدر: مديرية الجمارك اللبنانيّة والبنك الدولي، 2019 التّقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021

العمالة بلبنان

تمثّل القوى العاملة حوالي 47% من مجموع السّكان في عام 2019. وبما أنّ الأنشطة الخدميّة، ومن أبرزها الخدمات الماليّة، تشكّل العمود الفقري للاقتصاد اللبناني، فإنّ أغلبية القوى العاملة تعمل في القطاع الخدماتي. وبالتحديد منذ عام 2010 حتّى عام 2019، يعمل حوالي 70% من القوى العاملة في هذا القطاع، بينما يعمل 28% في القطاع الصّناعي، و1.8% فحسب من اليد العاملة يعملون في القطاع الزراعي.

الجدول 2: العمالة في لبنان

العمالة في لبنان						القوة العاملة كنسبة مئويّة من مجموع السّكان (أعمار +15)	
النسبة المئويّة للعمالة							
الخدمات		الصّناعة		الزّراعة			
2019	2010	2019	2010	2019	2010	2019	2010
70	69.7	28.7	28.5	1.3	1.8	47.3	45.7

المصدر: التّقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021

ثانيًا: تطور الصناعة

توزيع القيمة المضافة حسب الأنشطة الرئيسية

خصوصًا وأنّ القطاع التحويلي يشكّل ما بين 90% إلى 96% من إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي. وتراجعت إنتاجية القطاع التحويلي بنحو -43% عام 2017 بالمقارنة مع العام السابق، وكذلك تراجعت القيمة المضافة للقطاع التحويلي بنحو 4% و6% على أساس سنوي على التوالي عامي 2019 و2020 بسبب انعكاس تردي الأوضاع المالية والتدني وصولاً إلى بدء الأزمة المصرفية فعلياً، بالإضافة إلى تداعيات جائحة كوفيد-19. أما بالنسبة إلى القطاع الاستخراجي، فيشكل أقل من 10% من إجمالي القطاع الصناعي في لبنان.

يظهر الجدول (3) تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي في لبنان. وقد تراجع القطاع الصناعي بنسبة 4% بين عامي 2015 و2019، بالرغم من التراجع بنسبة 41% عام 2017 على أساس سنوي بسبب إغلاق المعابر البرية مع سوريا وتأثير ذلك على حركة التصدير للدول العربية بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وضعف توفر الحلول في حينه. كذلك تراجعت القيمة المضافة للقطاع الصناعي بنحو 67% خلال عام 2020 بسبب تداعيات أزمة كوفيد-19 مصحوبة بالخفض التي أحدثتها الأزمة المالية والتدني على القطاع الصناعي. وجاءت هذه الإحصاءات مدفوعة بتطورات موازية في القطاع التحويلي إلى حد كبير،

الجدول 3: تطور القيمة المضافة الصناعية

تطور القيمة المضافة الصناعية - مليون دولار						السنة
2020	2019	2018	2017	2016	2015	قطاع استخراجي
80	163	230	249	265	202	قطاع تحويلي
1,284	3,969	4,230	2,432	4,271	4,122	صناعي
1,365	4,132	4,460	2,681	4,536	4,324	

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019-2021 والتقارير السابقة

القيمة المضافة الإجمالية للقطاعات الصناعية الرئيسية

2020، تراجعت إنتاجية جميع القطاعات الصناعية بسبب التأثير بالأزمة المالية والتدني والمصرفية والاقتصادية، ناهيك عن انهيار العملة الوطنية وتقلت سعر الصرف في السوق الموازية وعدم قدرة القطاع الصناعي على إعادة هيكلة نفسه لمواجهة التحديات المستجدة. وبالإجمال، خلال الفترة 2015 إلى 2020، تراجع تصنيع المعادن غير المعدنية بنسبة 84%، وتراجع قطاع التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 83%، وتراجعت إنتاجية صناعة الكيماويات وصناعة الخشب بنسبة 75%.

يظهر الجدول التالي القيمة المضافة للقطاعات الصناعية الرئيسية. وتستحوذ صناعات "المنتجات المعدنية والآلات والمعدات" و"المنتجات الغذائية" على الحصة الأكبر من القطاعات الصناعية. وسجلت معظم الأنشطة الصناعية تقلبات متوسطة في القيمة المضافة السنوية لها خلال الفترة 2015 إلى 2018 متأثرة بالمعوقات الاقتصادية التي كانت قائمة آنذاك، مثل ارتفاع كلفة الإنتاج وصعوبات في التصدير والضرائب غير المشجعة وغيرها. ومنذ عام 2019 إلى نهاية

الجدول 4: القيمة المضافة الإجمالية للقطاعات الصناعية الرئيسية

القيمة المضافة الإجمالية للقطاعات الصناعية الرئيسية بالأسعار الجارية						
2020	2019	2018	2017	2016	2015	الزراعة والغابات
678	802	1,100	838	798	984	الثروة الحيوانية والمنتجات الحيوانية؛ صيد السمك
392	469	666	636	589	648	التعدين واستغلال المحاجر
40	122	224	246	264	234	تصنيع المنتجات الغذائية
435	801	1,075	1,159	1,119	936	صناعة المشروبات والتبغ
161	352	505	486	477	434	صناعة النسيج والجلود
52	138	202	225	215	207	صناعة الخشب والورق. طبع
80	219	317	309	310	304	صناعة الكيماويات والمطاط والبلاستيك
213	328	475	439	399	397	تصنيع المعادن غير المعدنية
66	190	332	428	459	422	المنتجات المعدنية والآلات والمعدات
362	638	936	1,046	1,029	1,092	الصناعات التحويلية الأخرى
96	164	224	281	246	208	

المصدر: وزارة الصناعة، إدارة الإحصاء المركزي، 2021. استخدمنا أسعار الصرف الثابتة، في حين أن 1 دولار لـ 1,515 ليرة لبنانية لسنوات 2015-2018، و2,000 ليرة لبنانية لعام 2019، و8,000 ليرة لبنانية لعام 2020.

الجدول 5: تطور إنتاج الإسمنت

تطور إنتاج الإسمنت - طن		
السنة	الكمية بالطن	% التغير السنوي بالنسبة المؤيعة
2013	5 830 616	9,8
2014	5 516 827	-5,4
2015	5 042 867	-8,6
2016	5 263 462	4,4
2017	5 148 615	-2,2
2018	4 702 315	-8,7
2019	3 203 396	-47

المصدر: مصرف لبنان، إدارة الإحصاء المركزي، 2019

شهد إنتاج الاسمنت تقلبات عدّة في فترة 2013-2019، تبعاً للتطورات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر على بيئة الأعمال والأنشطة الصناعية في لبنان. وبالتحديد، تراجع إنتاج الاسمنت من 5,830,616 طن عام 2013 إلى 5,148,615 طن عام 2017 أي بنسبة 12%، كما انخفض الإنتاج بنسبة 38% بين عامي 2017 و2019g.

إنتاج وبيع التبغ

يعتبر قطاع إنتاج وبيع التبغ من القطاعات التقليدية الأساسية في الاقتصاد في لبنان. ويشير الجدول (4) إلى إنتاج وبيع التبغ بين عامي 2015 و2019، إذ ارتفع الإنتاج المحلي بنسبة 177% خلال تلك الفتر على أساس تراكمي، ليسجل 6,436 طن في عام 2019. ولعب إنتاج السجائر دوراً كبيراً في هذا التطور وذلك نتيجة تضاعف الإنتاج المحلي. وتجدر الإشارة إلى أن إنتاج السجائر يمثل أغلب الإنتاج المحلي، فيما يمثل إنتاج التباك على الصعيد المحلي حصة صغيرة. وفي هذا الإطار، ارتفعت مبيعات الإنتاج المحلي من 2,326 طن عام 2015 إلى 6,633 طن عام 2019، أي ما يعادل نموّاً بنسبة 185% خلال تلك الفترة. وسجلت قيمة إنتاج وبيع التبغ خلال الفترة قيد الدرس مساراً إيجابياً بنحو 271% على أساس تراكمي. أما بالنسبة إلى مبيعات التبغ الأجنبي، فتراجعت ما بين عامي 2015 و2019 بنسبة 23%، لتسجل 7,268 طن عام 2019. وبالإجمال، سجل المجموع العام لمبيعات منتجات التبغ بالطن ارتفاعاً بنسبة 18.4% على أساس تراكمي ما بين عام 2015 و2020، ما يعادل ارتفاعاً بنسبة 1.5% بالقيمة الدولار.

الجدول 6: القيمة المضافة الإجمالية للقطاعات الصناعية الرئيسية

القيمة المضافة الإجماليّة للقطاعات الصناعيّة الرّئيسة بالأسعار الجارية									
2019	2018	2017	2016	2015	النّوع				
6,266	6,349	5,095	3,992	2,180	سجائر	الإنتاج (بالطنّ)	المنتجات المحليّة		
170	188	165	168	143	تنباك				
6,436	6,537	5,260	4,160	2,324	المجموع الفرعي				
6,458	6,140	5,089	4,039	2,168	سجائر	المبيعات (بالطنّ)			
176	185	167	165	158	تنباك				
6,633.81	6,326	5,255	4,204	2,326	المجموع الفرعي				
154	135	110	83	41	سجائر	القيمة - مليون دولار			
1	1	1	1	1	تنباك				
156	136	111	84	42	المجموع الفرعي				
4,562	3,930	4,174	5,490	6,050	سجائر	المبيعات (بالطنّ)	المنتجات الأجنبيّة		
2,706	2,764	2,814	3,209	3,362	تنباك معسل				
7,268	6,694	6,987	8,698	9,412	المجموع الفرعي				
322	297	317	391	422	سجائر	القيمة - مليون دولار			
70	72	73	78	75	تنباك معسلّ				
7	7	8	7	7	سيجار				
3	3	3	3	2	سيجار يللوس				
0	0	0	0	0	تبغ غليون				
401	380	401	480	507	المجموع الفرعي				
13,902	13,020	12,242	12,902	11,738		(بالطن)	المجموع العام للمبيعات		
557	517	512	564	549		مليون دولار	المجموع العام للمبيعات		

المصدر: إدارة حصر التبغ والتباك اللبنانية، 2021.

ثالثاً: التجارة الخارجية

صادرات المنتجات

يظهر الجدول (7) التراجع في الصادرات الصناعية الذي حصل خلال الفترة 2015-2019، وذلك بسبب التحدّيات التي واجهت التصدير مثل إقفال الحدود البرية وارتفاع كلفة الإنتاج والتصدير وغيرها. وتعدّ المنتجات الحيوانية والمنتجات الغذائية من أبرز الصادرات الصناعية اللبنانية، بالإضافة إلى المصنوعات المنسوجة وصادرات الاسمنت. وقد تراجع إجمالي صادرات تلك السلع بنسبة 14% من عام 2015 لغاية عام 2019 على أساس تراكمي، ليسجل مستوى 2,470 عام 2019. وفي المقابل، ارتفعت قيمة صادرات الشحوم والزيت بنسبة 79% خلال الفترة قيد الدرس.

الجدول 7: أهم المنتجات المصدرة

أهمّ المنتجات المصدرة - مليون دولار					الفصل
2019	2018	2017	2016	2015	
6	7	6	6	8	منتجات حيوانية
52	52	46	50	49	منتجات نباتية
59	56	36	39	33	شحوم ودهون وزيت
391	398	471	459	497	منتجات صناعة الأغذية
19	11	8	9	11	منتجات معدنية
470	470	397	432	544	منتجات الصناعة الكيماوية
159	187	156	141	138	راتنجات ولدائن اصطناعية
12	11	11	12	16	جلود وجلود فراء ومصنوعاتها
12	8	11	13	12	خشب ومصنوعاته
147	140	142	135	159	ورق ومصنوعاته
49	52	67	88	110	مواد نسجية ومصنوعاتها
9	9	10	12	17	أحذية وأغطية رأس وريش
19	23	21	22	26	مصنوعات من حجر جيبس وإسمنت
141	154	141	126	182	لؤلؤ وأحجار كريمة وشبه كريمة ومعادن ثمينة باستثناء سبائك الذهب الخام
309	394	341	258	318	معادن عادية ومصنوعاتها
481	449	484	490	685	آلات وأجهزة ومعدّات كهربائية
26	24	23	21	26	معدّات نقل
18	17	18	19	18	أدوات وأجهزة للبصريات
0	0	1	1	0	أسلحة وذخائر
89	85	80	93	104	مختلف
2,470	2,547	2,473	2,527	2,955	المجموع

المصدر: وزارة الصناعة، إدارة الإحصاء المركزي، 2020

الواردات من منتجات الطاقة

بالعملة الأجنبية، علماً أنّ استيراد منتجات الطاقة كان مدعوماً بشكل كبير في حينه. ومن أبرز المشتقات النفطية التي تُستورد هي المازوت والبنزين والفيول أويل. وعلى سبيل المثال، سجّلت فاتورة الاستيراد لمادّة المازوت 3.5 مليار دولار سنوياً وكذلك فاتورة البنزين كانت تسجّل معدّل 2 مليار سنوياً

تستحوذ مشتقات الطاقة ومنتجاتها على الحصة الأكبر من الواردات في لبنان، ويشير الجدول أدناه إلى ارتفاع استيراد هذه المنتجات خلال الفترة 2015 إلى 2018. وعلى وجه الخصوص، سجّلت المشتقات النفطية ما قدره 7.8 مليار دولار عام 2015، وارتفعت إلى 10 مليار دولار عام 2018، قبل أن تنخفض إلى 8 مليار عام 2019 مع بدء أزمة توفّر السيولة

الجدول 8: المشتقات النفطية المستوردة

المشتقات النفطية المستوردة					المشتقات النفطية المستوردة بالطن المترى
2019	2018	2017	2016	2015	
218 625	204 365	199 614	192 927	417 122	غاز سائل
218 625	204 365	199 614	192 927	417 122	مجموع الغاز السائل المستورد
2,7%	2,0%	2,4%	2,4%	5,3%	الغاز السائل المستورد. % من مجموع المشتقات النفطية المستوردة
260 512	273 062	295 069	296 971	278 887	بنزين خال من الرصاص 98 أوكتان
1 814 647	1 709 575	1 775 266	1 728 895	1 625 637	بنزين خال من الرصاص 95 أوكتان
2 075 158	1 982 637	2 070 335	2 025 866	1 904 524	مجموع البنزين الأوكتان المستورد
25,8%	19,7%	24,6%	25,3%	24,3%	/ البنزين الأوكتان المستورد. % من مجموع المشتقات النفطية المستوردة
270 483	1 982 637	269 633	243 946	205 438	كاز طبران
0	263 762	0	0	0	كاز منزلي (عبر البر)
270 483	2 246 399	269 633	243 946	205 438	مجموع الكاز المستورد
3,4%	22,4%	3,2%	3,0%	2,6%	الكاز المستورد. % من مجموع المشتقات النفطية المستوردة
1 765 435	1 570 650	1 755 567	1 658 064	1 648 481	مازوت مستورد لحساب القطاع الخاص (ديزل أويل) (مركبات آلية)
1 233 840	1 296 240	1 154 226	1 288 986	1 284 327	مازوت مستورد من قبل وزارة الطاقة والمياه لحساب مؤسسة كهرباء لبنان
590 235	589 183	883 071	774 020	702 668	مازوت مستورد لحساب وزارة الطاقة والمياه لتأمين السوق المحلي (منشآت النفط)
3 589 509	3 456 074	3 792 865	3 721 070	3 635 476	مجموع المازوت المستورد
44,6%	34,4%	45,1%	46,5%	46,3%	المازوت المستورد. % من مجموع المشتقات النفطية المستوردة
81 313	155 367	153 028	133 181	171 353	مجموع الفيول أويل المستورد من قبل القطاع الخاص
1 752 038	1 870 818	1 802 761	1 555 534	1 421 169	فيول أويل مستورد من قبل وزارة الطاقة والمياه لحساب مؤسسة كهرباء لبنان
18 941	21 788	36 622	43 208	10 567	فيول أويل مستورد من قبل وزارة الطاقة والمياه لتأمين السوق المحلي
1 770 979	1 892 606	1 839 384	1 598 742	1 431 736	مجموع الفيول أويل المستورد من قبل وزارة الطاقة والمياه
1 852 291	2 047 973	1 992 412	1 731 923	1 603 088	مجموع الفيول أويل المستورد
23,0%	20,4%	23,7%	21,6%	20,4%	% من مجموع المشتقات النفطية المستوردة الفيول أويل المستورد
43 628	105 564	93 496	91 841	80 385	اسفلت بحرا
43 628	105 564	93 496	91 841	80 385	مجموع الإسفلت المستورد
0,5%	1,1%	1,1%	1,1%	1,0%	الإسفلت المستورد. % من مجموع المشتقات النفطية المستوردة
8 049 694	10 043 011	8 418 356	8 007 573	7 846 034	مجموع المشتقات النفطية المستوردة

المصدر: وزارة الصناعة، إدارة الإحصاء المركزي، 2020

استيراد المعدات والآلات الصناعية

كلية الإنتاج والقدرة التصديرية وغيرها. وارتكز التراجع في إجمالي الاستيراد على الانخفاض في استيراد آلات لصناعات حجارة البناء بنسبة 99%، يليه تراجع في استيراد آلات لصناعة علف الحيوانات بنسبة 96%، واستيراد آلات لصناعة الأخشاب بنسبة 90% وذلك خلال الفترة 2013-2019. والملاحظ من جهة أخرى أن استيراد آلات لصناعة الآلات والمعدات ارتفع بنسبة 641% في هذه الفترة، كما ارتفع استيراد الآلات التي تُستعمل للتغليف وآلات لصناعات غذائية.

يبين الجدول (9) مسار التطور في استيراد المعدات والآلات الصناعية خلال الفترة 2013 إلى 2019، إذ انخفض الاستيراد بشكل عام بنسبة 28% خلال تلك الفترة. وعلى وجه الخصوص، انخفض استيراد تلك المعدات بنسبة 37% ما بين عامي 2013 و2016، ليرتفع بنسبة 59% ما بين عامي 2016 و2018، لينخفض بنسبة 29% في عام 2019 على أساس سنوي. وتتواءم التقلبات في حجم الاستيراد للمعدات والآلات الصناعية مع التغيرات في بيئة الأعمال للقطاع الصناعي، بما في ذلك

الجدول 9: استيراد المعدات والآلات الصناعية سنوياً بموجب النوع

أهمّ المنتجات المصدّرة - مليون دولار							
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
7,287,601	12,169,455	11,111,817	8,590,278	15,229,172	13,875,197	18,392,427	آلات لصناعة المنتجات المعدنية
23,479,785	34,528,317	24,711,756	17,623,590	27,930,686	23,063,940	20,768,168	آلات تستعمل في التغليف
46,342,003	43,234,105	42,946,932	26,235,730	32,079,429	49,447,915	35,533,640	آلات للصناعات الغذائية
4,198,810	12,492,548	9,926,017	3,840,157	16,378,969	15,958,845	16,875,858	آلات للطباعة والتجليد
7,492,128	7,341,177	7,499,987	6,287,945	7,844,791	7,384,322	8,493,042	معدّات للصناعات الطيّبة
4,902,211	14,286,324	12,291,648	7,633,083	10,619,948	7,298,277	11,089,201	آلات لصناعة الورق والكرتون
2,723,450	3,908,654	3,591,796	2,794,375	5,959,132	5,631,781	6,371,673	آلات لتسجيل ونسخ أشرطة الفيديو وأل سي دي
11,023,357	15,496,801	14,334,285	13,620,531	15,283,227	22,297,089	13,605,553	آلات لصناعة المطاط واللحائن
126,172	33,434	107,067	115,534	244,675	680,363	1,324,626	آلات لخلط مواد البناء
4,904,798	4,929,571	5,018,171	4,656,694	9,347,284	9,440,734	7,880,339	معدّات لصناعة الآلات الأوتوماتيكية
2,479,265	4,865,096	4,775,580	3,367,540	5,053,154	5,770,030	3,915,000	آلات لصناعة الألبسة والنسيج
368,367	502,201	1,708,301	157,656	3,040,163	1,199,210	1,699,531	آلات التجهيزات الكهربائية
124,282	101,813	136,521	282,560	211,280	251,090	817,033	آلات لصناعة الجلود والأحذية
22,109	111,943	369,462	107,632	224,723	529,577	1,848,364	آلات لصناعة حجارة البناء
547,874	710,366	997,736	697,481	908,826	955,554	649,200	آلات الصناعات الكيميائية
88,957	486,281	111,705	224,647	609,605	234,826	2,055,673	آلات لصناعة علف الحيوانات
24,379	213,538	163,188	43,513	116,291	132,354	240,153	آلات لصناعة الخشب المصنّع
276,027	656,434	372,049	365,018	602,046	1,747,419	37,241	آلات لصناعة الآلات والمعدّات
72,236,991	108,971,836	115,953,218	70,363,458	90,557,880	101,829,612	111,902,929	مختلف
188,648,569	265,039,894	256,127,235	167,007,423	242,241,281	267,728,135	263,499,651	المجموع

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي

الميزان التجاري

بالإضافة إلى التّضخّم في الأسعار وتقلّت سعر الصّرف وانهار العملة الوطنية، تقلّصت فجوة العجز في الميزان التجاري بنحو 57% على أساس سنوي. واستناداً إلى الجدول أدناه، انخفض حجم التّبادل التجاري في لبنان بنسبة 5% بين عامي 2015 و2019، ليسجّل انخفاضاً أكبر بنسبة 41% عام 2020 متأثراً بكافة الأزمات. وجاءت هذه الإحصاءات نتيجة لتطور الصادرات بنسبة 49% بين عامي 2015-2019 قبل أن تنخفض بنسبة 19% عام 2020. ومن جهتها، سجّلت الواردات تراجعاً طفيفاً في فترة 2015-2019، لتتخفّف أكثر بنسبة 47% عام 2020 مع تردي الأوضاع الاقتصادية وارتفاع معدّلات التّضخّم عالمياً وداخلياً.

يعاني لبنان استدامة في العجز في الميزان التجاري، إذ إنّ قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات بشكل كبير. وتعاظم حجم العجز في الميزان التجاري خلال الفترة 2015 إلى 2018، ليسجّل تطوّراً سلبياً بنحو 11.5% على أساس تراكمي خلال تلك الفترة. ومع بدء وضوح التّباطؤ في مجمل الأنشطة الاقتصادية منذ عام 2019، التي حصلت الأزمة الاقتصادية والمالية والتّقدية والمصرفية في ربعها الأخير، تضاعلت قيمة العجز في الميزان التجاري بنسبة 21.4% خلال عام 2019 بالمقارنة مع العام السابق. ومع تفاقم الأزمة خلال عام 2020 مصحوبة بتداعيات جائحة كوفيد-19، وشبه توقّف لمعظم الأنشطة الإنتاجية والاستثمار والإستهلاك المحلي،

الجدول 10: مجمل التجارة الخارجية والميزان التجاري

مجمل التجارة الخارجية والميزان التجاري - مليون دولار						
2020	2019	2018	2017	2016	2015	
13,570	23,060	22,939	22,433	22,103	21,907	حجم التّبادل التجاري
3,926	4,839	2,953	2,844	2,978	3,312	مجموع الصادرات
9,644	18,221	19,986	19,589	19,125	18,595	مجموع الواردات
-5,718	-13,382	-17,033	-16,745	-16,147	-15,283	الميزان التجاري

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموّحد 2021

رابعاً: الاستثمار الأجنبي المباشر

الجدول 11: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي

تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي - دولار	
2.16	2015
2.57	2016
2.52	2017
2.66	2018
2.05	2019
2.86	2020

البنك الدولي

يرتكز الاقتصاد اللبناني في تمويله على تدفقات المغتربين والاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير، وهو ما كان يساهم في الحفاظ على فوائض في ميزان المدفوعات بالرغم من العجز المستمر في الميزان التجاري. ووفق الجدول (11)، حافظ صافي الاستثمار الأجنبي المباشر على نوع من الاستقرار خلال الفترة 2015 إلى 2020، مسجلاً معدّل وسطي حوالي 2 مليار دولار خلال الفترة قيد الدرس، وذلك وفق الجدول أدناه.

خامساً : توقعات إقتصادية لعامي 2023-2024

المحليّ. ومن جهة ثانية، يواجه لبنان صعوبات كبيرة في تحقيق أمنه الغذائي، خصوصاً إبان نشوب الحرب بين أوكرانيا وروسيا وتأثير ذلك على سلاسل الإمداد الدوليّة للمواد الغذائيّة الأساسيّة مثل القمح والزيوت النباتيّة، بالإضافة إلى المشتقّات النفطية، وخصوصاً مع الارتفاع الحاد في أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية. وهذه التطوّرات الخارجيّة من شأنها أن تضغط أكثر على الوضع النقدي في لبنان، ما يعني مزيد من التفلّت في سعر الصرف في السوق الموازي، ومعدّلات التضخم المرتفعة للغاية، ناهيك عن استمرار أزمة عدم توفر الكهرباء من الشركة المملوكة للدولة واستبدالها بمولّدات في المناطق والأرياف والأحياء.

مع استمرار الأزمة وتفاقمها، في ظلّ عدم اليقين للاحقة تحسّن الأوضاع السياسيّة والاقتصاديّة والمعيشيّة، من المتوقع أن ينكمش إجمالي الناتج المحليّ الحقيقي بنسبة 6.5% في عام 2022، وذلك في ظلّ افتراضات باستمرار الاستجابات غير الكافية للسياسة الكليّة ولتوفير الحد الأدنى من الاستقرار على الساحة السياسيّة والأمنيّة. وبالتالي، ستبقى معدّلات التضخم مرتفعة جدّاً مع ركود حاد في الاقتصاد، خصوصاً مع استمرار طبع العملة لتغطية النفقات الحكوميّة واستمرار استنزاف المصرف المركزي للإحتياجات الأجنبيّة لمعالجة أزمة تعدّد أسعار الصرف في السوق

سادساً : القطاعات الواعدة

تجمع الصّناعة الزراعيّة في لبنان بين التّقنيات الزراعيّة والصّناعية، وهي قطاع متطوّر ذو آفاق واعدة. يشمل القطاع العديد من الصّناعات الفرعيّة منها زيت الرّيتون والمشروبات الروحيّة ومنتجات الألبان والخضروات المعلّبة والحبوب والعصائر وما إلى ذلك. ويمتلك هذا القطاع الصّناعي آفاقاً وإمكانات لتطوير أنشطته، لا سيّما مع الآثار السلبية للانهايار الاقتصادي والتراجع الكبير في القدرة على الإستيراد، ممّا جعل المستثمرين المحليّين يتجهون إلى هذا القطاع الواعد، خصوصاً المؤسسات الصّناعية الصّغيرة والمتناهية الصّغر في الأرياف. الصّناعة الزراعيّة هي أكبر قطاع صناعي في لبنان والأكثر توظيفاً. يذهب حوالي 54 % من الإنتاج إلى الاستهلاك المحليّ، بينما يتم تصدير الباقي، وهي ذات جودة عالية وقيمة مضافة تستقطب المستهلك الأجنبي، وتساهم في توفير العملة الصّعبة.

الصناعة الزراعية

الصناعة

التقنيات الزراعية

* يذهب حوالي 54٪ من الإنتاج

إلى الاستهلاك المحلي

* الصناعة الزراعية هي أكبر

قطاع صناعي في لبنان

و الأكثر توظيفاً

المصادر

- التّقرير الاقتصادي العربي الموّحد.
 - وزير الدّولة لشؤون التّنمية الإداريّة.
 - وزارة الطّاقة والمياه.
 - وزارة الرّزاعة.
 - وزارة الاقتصاد والتّجارة.
 - المؤسّسات الرّئيسة لمسح القوى العاملة والأحوال المعيشيّة للأسر، إدارة الإحصاء المركزي للبنان.
 - مصدر الإحصاءات، إدارة الإحصاء المركزي، لبنان.
 - البنك الدّولي.
 - وزارة الصّناعة اللّبنانيّة.
 - IRENA 2020 : توقّعات الطّاقة المتجدّدة في لبنان بناءً على تقييم جاهزيّة مصادر الطّاقة المتجدّدة.
- https://www.irena.org/-/media/Files/IRENA/Agency/Publication/2020/Jun/IRENA_Outlook_Lebanon_2020.pdf



دولة ليبيا



تقرير الصناعة العربية

إصدار ديسمبر 2022

أولاً: المؤشرات الإقتصادية الكلية

النمو في الناتج المحلي الإجمالي

لها في الفترة 2017 إلى 2019 نظراً للتحسن الكبير في عائدات الصادرات النفطية. كذلك انعكس التطور في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة قيد الدرس في ارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 49% بين عامي 2015 و2021، ولا سيما في سنة 2016-2017 إذ ارتفع 61% وعام 2018-2019 إذ سجل ارتفاعاً بنحو 35%، لينخفض قليلاً خلال عام 2020 متأثراً بجائحة كوفيد-19. غير أن هذا التطور الملحوظ في الناتج المحلي وفي نصيب الفرد منه، جاء مقروناً بمستويات تضخم مرتفعة، إذ وصلت معدلات التضخم إلى 25.9% عام 2016 لتتخف في ما بعد إلى 13.6% عام 2018، قبل أن تنخفض إلى مستوى سلبي بلغ -2.2% عام 2019 وتسجل 1.4% عام 2020 و2.8% عام 2021. وعلى وجه الخصوص، تراجعت أسعار المستهلك عام 2019 بالتوازي مع ارتفاع في معدلات البطالة بلغ 22% في فترة 2015-2021.

يشير الجدول (1) إلى التغيرات في أبرز المؤشرات الماكرو-اقتصادية في ليبيا خلال الفترة 2015 إلى 2021. وعرف الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا تطوراً ملحوظاً منذ عام 2017، مدفوعاً بالارتفاع في أسعار النفط في الأسواق العالمية وإذ أن ليبيا تتركز بشكل كبير في تحقيق إيراداتها من صادرات قطاع النفط والغاز الطبيعي. وعلى وجه الخصوص، ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2015-2021 إلى 84%، مسجلاً أعلى مستوى له بنحو 40,951 مليار دولار عام 2019 قبل أن يتراجع بنحو 19.4% خلال عام 2020 بالمقارنة مع العام السابق نتيجة لتداعيات جائحة كوفيد-19. ولم يستطع الاقتصاد الليبي تحقيق قفزة في نموه خلال عام 2021 إذ سجل تراجعاً طفيفاً بلغ -3.9% بالمقارنة مع العام السابق، وذلك نتيجة للتأثر بالأوضاع الأمنية والسياسية غير المستقرة في البلاد. وسجل إجمالي الاحتياطات الرسمية مساراً موازياً للتطور في الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغت أقصى مستويات

الجدول 1: أهم المؤشرات العامة

أهم المؤشرات العامة في ليبيا								
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	الوحدة	
31,735	33,018	40,951	30,106	30,211	18,563	17,216	مليار دولار	الناتج المحلي الإجمالي
76	-60	9.9	17.9	64	-7.4	-13	%	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي
4,069	4,970	6,226	4,623	4,685	2,907	2,723	دولار	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
2.8	1.4	-2.2	13.6	25.8	25.9	9.9	%	التضخم (متوسط أسعار المستهلك)
				69	74.8	76.7	%	إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي
31,117	9,444	29,470	30,041	19,536	9,430	10,782	مليون دولار	إجمالي الصادرات
17,040	12,314	15,513	13,351	9,309	10,086	12,907	مليون دولار	إجمالي الواردات
56.7	56	78.5	70.8	70.8	58.6	72.2	مليار دولار	إجمالي الاحتياطات الرسمية
6.958	6.871	6.777	6.679	6.581	6.492	6.418	مليون نسمة	عدد السكان
19.6	19.4	19.5	17.29	17.12	16.24	16.09	%	معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة

المصدر: صندوق النقد الدولي 2019. ووزارة التخطيط-مصلحة الإحصاء والتعداد: ملخص إحصاءات التجارة الخارجية، تقارير من سنة 2012 إلى سنة 2019. الكتاب الإحصائي الأفريقي السنوي 2021

ثانيًا: تطور الصناعة

توزيع القيمة المضافة حسب الأنشطة الرئيسية

نسب النمو خلال الفترة قيد الدرس، تتوازي مع منحنى التطور الذي شهده القطاع الصناعي بشكل عام، فارتفعت القيمة المضافة للقطاع الاستخراجي بنحو 130% و85% على أساس سنوي عامي 2017 و2018 على التوالي، قبل أن يتراجع بنحو 16.6% عام 2019 على أساس سنوي بالتوازي مع التراجع في أسعار النفط في الأسواق العالمية، وقد يعود ذلك إلى تأثير القطاع بالتوترات الأمنية. أما عن القطاع التحويلي، فتحسن بشكل ملحوظ بدءاً من عام 2017 مسجلاً نموًا سنويًا بلغ 7% عام 2018 و10% عام 2019 قبل أن يتراجع بنحو 21.4% عام 2020 بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19 وفترات الإغلاق القسري للمنشآت الإنتاجية والصناعية.

يشير الجدول (2) إلى تطور القطاع الصناعي في ليبيا خلال الفترة 2015-2020. فبعد انخفاض قيمة القطاع الصناعي عام 2016 بنسبة 16.2% مقارنة مع العام السابق، تضاعفت القيمة المضافة للقطاع الصناعي بشكل بارز سجل نسبة 125.7% و81.3% على أساس سنوي وذلك عامي 2017 و2018 على التوالي، قبل أن يتراجع بنحو 15.9% عام 2019 بالمقارنة مع العام السابق، ليهبط بشكل كبير بلغ 82.2% عام 2020 بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19 على الأنشطة الإنتاجية. ويشكل القطاع الاستخراجي ما بين 94% إلى 97.5% من إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي، باستثناء عام 2020 إذ تراجعت حصة القطاع الاستخراجي إلى 85.3% من القيمة المضافة للقطاع الصناعي. وشهد القطاع الاستخراجي تقلبات في

الجدول 2: توزيع القيمة المضافة حسب الأنشطة الرئيسية

تطور القيمة المضافة الصناعية - مليون دولار						السنة
2020	2019	2018	2017	2016	2015	قطاع استخراجي
4,136	26,278	31,488	17,055	7,407	8,900	قطاع تحويلي
714	908	823	770	489	524	صناعي
4,850	27,186	32,311	17,825	7,896	9,424	

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021-2019.

احتياطيات الطاقة

يشير الجدول (3) إلى حجم الإحتياطيات الرسمية من النفط الخام والغاز الطبيعي في ليبيا بين عامي 2016 و2020. ويبلغ حجم الإحتياطيات المؤكدة من النفط الخام التي لا تشمل النّفوط غير التقليدية 48.3 مليار برميل، وتمثل حوالي 3.8% من إحتياطيات العالم. ويبلغ حجم الإحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي 1,505 متر مكعب وتمثل 0.7% من إحتياطيات العالم.

الجدول 3: احتياطيات الطاقة

احتياطيات الطاقة						
2020	2019	2018	2017	2016		
48.36	48.36	48.36	48.36	48.36	مليار برميل	الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام - لا تشمل النّفوط غير التقليدية
3.62	3.8	3.79	3.81	3.89	%	الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام من إجمالي العالم - لا تشمل النّفوط غير التقليدية
1505	1505	1505	1505	1505	مليار متر مكعب	الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي
0.73	0.73	0.75	0.76	0.77	%	الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي من إجمالي العالم

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي 2021 - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)

إنتاج الطاقة

العالمية. وتراجع نمو الإنتاج إلى حوالي 13% خلال عام 2019 بالتوازي مع الهبوط في أسعار النفط في الأسواق العالمية، قبل أن يتراجع بنحو 54% خلال عام 2020 بسبب تراجع الطلب العالمي على مشتقات الطاقة إبان فترات الإغلاق القسري خلال فترة جائحة كوفيد-19. وجاء هذا المسار مدفوعاً بالتطور

سجل إجمالي إنتاج الطاقة تطوراً إيجابياً بارزاً خلال الفترة 2016 إلى 2019، بنحو 104% على نحو تراكمي خلال تلك الفترة، إذ ارتفع حجم الإنتاج بنسبة 61% عام 2017 بالمقارنة مع العام السابق وبنسبة 12.5% عام 2018 بالمقارنة مع العام السابق، وذلك بالتوازي مع الارتفاع في أسعار النفط في الأسواق

إلى 76 ألف برميل/ اليوم بالتوازي مع التراجع في أسعار النفط ومشتقاته في الأسواق العالمية، وأعلى مستوى للإنتاج وصل إلى 94 ألف برميل/ اليوم عام 2018 بالتوازي مع استمرار الارتفاع في أسعار النفط ومشتقاته في الأسواق العالمية. ومن ناحية أخرى، سجل إجمالي استهلاك الطاقة تقلبات في منحنى تطوره خلال الفترة 2016 إلى 2020، علماً أن نسبة إجمالي الاستهلاك إلى إجمالي إنتاج الطاقة تضاءلت مع التحسن في كمية الإنتاج خلال الفترة قيد الدرس، ما يعكس توجه الإنتاج نحو التصدير بشكل كبير، بلغت أقصى مستوى لها 60% عام 2016 وأدنى مستوى لها 33% عام 2018، بينما ارتفعت إلى 54% عام 2020 مع تراجع التصدير.

في كمية إنتاج النفط الخام وسوائل الغاز بنحو 178% على أساس تراكمي بين عامي 2016 و2019. وعلى وجه الخصوص، تحسن إنتاج النفط الخام بنحو 182% على أساس تراكمي خلال الفترة 2016 إلى 2019 مدفوعاً بالارتفاع الكبير في أسعار النفط في الأسواق العالمية، إذ شكّل الإنتاج الليبي نسبة 1.26% من إجمالي الإنتاج العالمي عام 2019. وحافظ إنتاج الغاز الطبيعي المسوّق على مستوى شبه مستقر خلال الفترة 2016 إلى 2020، بالرغم من أن أقصى مستوى إنتاج كان عام 2016 بحدود 13 مليار متر مكعب وأدنى مستوى إنتاج كان عام 2020 عند 13 مليار متر مكعب. وكذلك سجل إنتاج المشتقات النفطية تقلبات عدّة بالرغم من وجود منحنى شبه مستقر بالإجمال، وكان أدنى مستوى للإنتاج عام 2019 وصل

الجدول 4: إنتاج الطاقة

إنتاج الطاقة					
2020	2019	2018	2017	2016	
637.9	1392.9	1232.3	1095.8	681.6	إجمالي إنتاج الطاقة
404.6	1123.7	972	813	404	إنتاج النفط الخام وسوائل الغاز
389.3	1096.6	951	811	389	إنتاج النفط الخام
0.48	1.26	1.09	0.95	0.49	إنتاج النفط الخام من إجمالي العالم
13	14.2	13.9	14.3	15.6	الغاز الطبيعي المسوّق
0.34	0.36	0.36	0.39	0.44	الغاز الطبيعي المسوّق من إجمالي العالم
380	380	380	380	380	طاقات مصافي التكرير القائمة
80	76	94	93	81	إجمالي إنتاج المشتقات النفطية
3	3	5	8	9	إنتاج الغازولين
4	4	6	9	9	إنتاج الكيروسين ووقود الطائرات
11	10	14	19	20	إنتاج زيت الغاز والديزل
11	10	15	22	23	إنتاج زيت الوقود
51	49	54	35	20	إنتاج المشتقات النفطية الأخرى
15.3	27.1	21	20	15	إنتاج سوائل الغاز من وحدات معالجة الغاز الطبيعي
349.8	378.4	400	394.8	411.9	إجمالي استهلاك الطاقة

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي 2021 - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)

الأنشطة الاقتصادية البارزة غير الصناعية

تشكّل قطاعات الزراعة والبناء وتخزين النقل والاتصالات مساهمة صغيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وهي في تضاؤل مستمر مع مرور الوقت. وعلى سبيل المثال، بلغت حصة الزراعة والغابات وصيد الأسماك من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 4.1% في عام 2019. وتقدر الأراضي الصالحة للزراعة في ليبيا حوالي 4% من المساحة الإجمالية وأقل من 2% صالحة للزراعة. ويواجه قطاع الزراعة تحديات مرتبطة بالتموّل والتنمية، مثل نقص الأراضي الصالحة للزراعة، وعدم انتظام هطول الأمطار، ومحدودية أنظمة الري في المناطق الزراعية، بالإضافة إلى نقص العمالة الماهرة، وقلة التمويل لتطوير المشاريع الزراعية، وكذلك محدودية البذور والمعدات والأسمدة والمبيدات في السوق المحلية.

ثالثاً: التجارة الخارجية

صادرات الطاقة

سجلت صادرات النفط الخام تطوراً إيجابياً مستداماً خلال الفترة 2016 إلى 2019، محققاً قفزة في النمو بلغت 126% عام 2017 بالمقارنة مع العام السابق، وذلك بالتوازي مع الارتفاع في أسعار النفط في الأسواق العالمية. وتراجعت كمية الصادرات بالتالي قيمتها خلال عام 2020 بسبب التراجع في الطلب العالمي على النفط إبان جائحة كوفيد-19. وحافظت صادرات المشتقات النفطية على منحنى شبه مستقر خلال السنوات 2016 إلى 2019، سجل أقصاه بنحو 25.4 ألف برميل/اليوم عام 2018 وسجل أجدنى مستوى له عند 21 ألف برميل/اليوم عام 2019، وذلك أيضاً بالتوازي مع التقلبات في أسعار هذه المنتجات في الأسواق العالمية. وحققت صادرات المشتقات النفطية 65.8 ألف برميل/اليوم خلال عام 2020. وحافظت صادرات الغاز الطبيعي على شبه استقرار خلال الفترة 2016 إلى 2020 تراوح ما بين 4.25 مليار متر مكعب عام 2018 كحد أدنى و5.7 مليار متر مكعب عام 2019 كحد أقصى.

الجدول 5: صادرات الطاقة

صادرات الطاقة					
2020	2019	2018	2017	2016	
347.2	1035.8	998.6	792.1	350.1	صادرات النفط الخام
65.8	21	25.4	23.5	23.1	صادرات المشتقات النفطية
4.292	5.7	4.25	4.47	4.66	إجمالي صادرات الغاز الطبيعي
4.292	5.7	4.25	4.47	4.66	صادرات الغاز الطبيعي بالأنابيب

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي 2021 - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)

واردات الطاقة

أما بالنسبة إلى واردات الطاقة، يشير الجدول (6) إلى أن ليبيا استوردت من المشتقات النفطية ما بين 130.9 ألف برميل/اليوم و147.4 ألف برميل/اليوم خلال الفترة 2016 إلى 2020، ليكون بذلك قد ارتفع إجمالي الواردات من المشتقات النفطية بنسبة 37% خلال الفترة قيد الدرس، وذلك مع ازدياد حاجة ليبيا إلى الطاقة في هذه الفترة.

الجدول 6: واردات الطاقة

واردات الطاقة					
2020	2019	2018	2017	2016	
147.4	144.1	136.8	130.9	107.9	واردات المشتقات النفطية
					ألف برميل / يوم

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي 2021 - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)

إجمالي الواردات

سجل إجمالي الواردات إلى ليبيا ارتفاعاً بنسبة 83% خلال الفترة 2017-2021، وفق الجدول (8). والملاحظ أن الواردات انخفضت عام 2020 بسبب جائحات كورونا بنحو 20.6% على أساس سنوي، قبل أن ترتفع مجدداً بنحو 38.4% على أساس سنوي خلال عام 2021 تماشياً مع إجراءات التعافي الاقتصادي وعودة الأنشطة الإنتاجية والحاجة إلى الموارد من الخارج للصناعات وللإستهلاك المحلي. أما أبرز الواردات في فترة 2017-2021 فكانت الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة التي ارتفعت بنسبة 308%، تليها معدات النقل والخشب ومصنوعاته التي ارتفعت بنسبة 196% و191% على التوالي خلال الفترة قيد الدرس. كما ارتفعت الواردات من المنتجات المعدنية بنسبة 95%، والمطاط ومصنوعاته الذي ازداد استيراده بنسبة 86% في هذه الفترة.

الجدول 7: قيمة الواردات

قيمة الواردات - مليون دولار					
2021	2020	2019	2018	2017	أقسام السلع
857.7	725.9	739.1	905.3	759.7	حيوانات حية - منتجات حيوانية
1,158.10	833.8	924.2	923.8	819.2	منتجات المملكة النباتية
255.7	162.9	136	203.4	227	شحوم ودهون وزيوت حيوانية ونباتية والمنتجات المشتقة منها
1,850.70	1,640.80	1,569.80	1,522.20	1,224.60	مواد غذائية محضرة، مشروبات، خل، التبغ
3,188.50	1,898.00	2,386.60	2,250.10	1,638.80	المنتجات المعدنية
1,233.60	922.3	1,011.00	1,026.30	677.5	منتجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها
719.3	493.7	648.2	479.2	386.6	لدائن ومصنوعاتها، مطاط ومصنوعاته
26.2	23.5	49.4	28.3	20.4	جلود حيوانات خام وجلود مدبوغة
126.2	69.1	101.4	57.7	43.4	الخشب ومصنوعاته، الفحم الخشبي، الفلين ومصنوعاته، مصنوعات القش
216.2	227.2	245	316.6	192.2	عجائن الخشب، عجائن سلولوزية، ورق مقوى وفضلات الورق
803.8	741.1	981.5	679.8	515.2	منتجات ومواد نسيجية
103.8	85.5	146.2	106.3	81.8	الأحذية، أغطية الرأس، المظلات، مظلات الشمس، عصي المشي، سيات الفروسية
468.7	321.2	481	280.3	183.1	مصنوعات من الحجر والجص والإسمنت والميكا ومنتجات الخزف والزجاج
423.7	124.4	297.7	173.2	103.8	لؤلؤ طبيعي او مستنبت وأحجار كريمة او شبه كريمة ومعادن ثمينة ومصنوعاتها
803.3	551.3	763	613.8	359.1	المعادن العادية ومصنوعاتها
2,784.60	1,771.20	2,584.40	2,330.70	1,291.70	آلات والأجهزة والمعدات الكهربائية وأجهزة التسجيل والإذاعة والصوت
1,167.40	854.7	1,466.60	813.6	394.5	معدات النقل
247.3	332.4	311.9	257.4	128.8	الأجهزة البصرية والفوتوغرافية والسينمائية وأجهزة قياس الضغط والمعدات الطبية
0.7	1	0.7	0	0.8	الأسلحة والذخائر، أجزاؤها ولوازمها
604.7	533.5	669.7	384.5	278.9	سلع ومنتجات متنوعة
17,040.20	12,313.50	15,513.40	13,352.50	9,309.10	الإجمالي

المصدر: النشرة الاقتصادية مصرف ليبيا المركزي

إجمالي الصادرات

يوضح الجدول أدناه قيمة الصادرات لليبيا خلال الفترة ما بين عامي 2017 و2021، إذ حققت إجمالي الصادرات تطوراً إيجابياً بنسبة 59%، مع تراجع ملحوظ عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19. وسجل إجمالي الصادرات نمواً بلغ 51% ما بين عامي 2017 و2019، لتتخفض بنحو 68% إلى 9.4 مليار دولار عام 2020. ومع انتعاش الحركة التجارية عام 2021 حقق إجمالي الصادرات 31.1 مليار دولار مرتفعاً بنحو 59% على أساس سنوي. وأبرز السلع التي حققت ارتفاعاً في صادراتها هي المعدات الطبية التي حققت ارتفاعاً بنسبة 500% بين عامي 2017 و2021، تليها صادرات الشحوم والدهون والزيوت الحيوانية التي ارتفعت بنسبة 300% والمنتجات المعدنية التي ارتفعت بنسبة 72% خلال تلك الفترة، كما ارتفعت صادرات المعادن العادية ومصنوعاتها بنسبة 146%.

الجدول 8 : قيمة الصادرات

قيمة الصادرات - مليون دولار					
2021	2020	2019	2018	2017	أقسام السلع
26.2	16.2	21.1	37.8	41.1	حيوانات حية - منتجات حيوانية
3.3	8.2	6.3	6.8	9.7	منتجات المملكة النباتية
0.4	0.3	0.4	0.1	0.1	شحوم ودهون وزيوت حيوانية ونباتية والمنتجات المشتقة منها
0.9	1.4	1.7	1.2	1.4	مواد غذائية محضرة، مشروبات، خل، التبغ
29,761.20	7,251.00	27,860.70	28,658.70	17,281.70	المنتجات المعدنية
189.7	14.8	46.1	111.2	124.1	منتجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها
1.5	0.8	1	1.5	2.4	لدائن ومصنوعاتها، مطاط ومصنوعاته
2.9	3.2	4.2	5.7	7.3	جلود حيوانات خام وجلود مدبوغة
0.2	0	0	0.2	0.1	الخشب ومصنوعاته، الفحم الخشبي، الفلين ومصنوعاته، مصنوعات القش
8.1	2.7	5	5.8	5.1	عجائن الخشب، عجائن سلولوزية، ورق مقوى وفضلات الورق
1.2	1.7	2.6	4.1	4.1	منتجات و مواد نسيجية
0	0	0	0	0	الأحذية، أغطية الرأس، المظلات، مظلات الشمس، عصي المشي، سياط الفروسية
0.2	0	0.1	0.2	1.4	مصنوعات من الحجر والجص والإسمنت والميكا ومنتجات الخزف والزجاج
270.5	1,659.20	1,198.00	811.2	1,680.00	لؤلؤ طبيعي أو مستنبت وأحجار كريمة أو شبه كريمة ومعادن ثمينة ومصنوعاتها
826.1	439.5	301.1	340.1	335.2	المعادن العادية ومصنوعاتها
16	27.7	18.1	27	23.2	آلات والأجهزة والمعدات الكهربائية وأجهزة التسجيل والإذاعة والصوت
4.3	15.6	1.4	1.8	15.6	معدات النقل
3	1	1.5	4.1	0.5	الأجهزة البصرية والفوتوغرافية والسينمائية وأجهزة قياس الضغط والمعدات الطبية
0	0	0	0	0	الأسلحة والذخائر، أجزائها ولوازمها
1.4	1	1.1	23.4	3.1	سلع ومنتجات متنوعة
31,117.10	9,444.30	29,470.40	30,040.90	19,536.10	الإجمالي

المصدر: النشرة الاقتصادية مصرف ليبيا المركزي

رابعاً: الاستثمار الأجنبي المباشر

الجدول 9: صافي الاستثمار الأجنبي المباشر

صافي الاستثمار الأجنبي المباشر - دولار	
77,600,000	2014
394,900,000	2015
439,500,000	2016
294,500,000	2017
275,600,000	2018
101,900,000	2019

المصدر: البنك الدولي

مع عدم استقرار الوضع السياسي والأمني والاقتصادي في ليبيا في العقد الأخير، ما زالت ليبيا تعاني ضعفاً كبيراً في قدرتها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر والمحافظة عليه. وعلى وجه الخصوص، شهد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر تقلبات في مساره خلال الفترة 2014 إلى 2019، إذ سجل مستويات سلبية في بعض الأحيان بلغت أشدها عام 2017 مع تعجز في صافي الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو 294 مليون دولار، وتسجيل عجز بنحو 101.9 مليون دولار عام 2019. واستقطبت ليبيا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سنيين أخرى، ما مكّنها من تحقيق وفورات في صافي الاستثمار الأجنبي المباشر سجل أقصاها عام 2016 بنحو 439.5 مليون دولار.

خامساً : توقعات إقتصادية لعامي 2023-2024

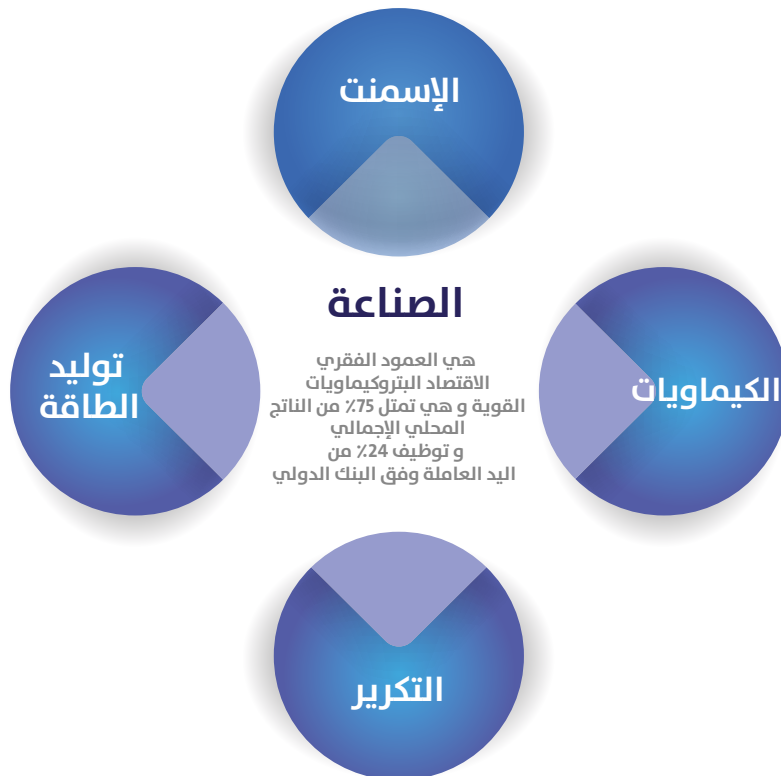
النّفط. وبذلك، يرتفع فائض الحساب الجاري إلى 27.9% من الناتج المحليّ الإجماليّ في عام 2022 نتيجة زيادة صادرات النّفط، قبل أن ينخفض إلى 19.1% في عام 2023.

ومن ناحية ثانية، يبقى الهاجس الأمني واحتمالات حدوث عنف من المسببات الأساسيّة لتوقّعات محافظة جدًّا بالنسبة إلى النّمّو الاقتصاديّ في ليبيا خلال الفترة المقبلة. كما أنّ استمرار اعتمادها بشكل كبير على استيراد المواد الغذائية الأساسيّة، مثل الحبوب والقمح والزّيوت، من دول أخرى - تتعرّض هي الأخرى لمخاطر الحروب - يؤثّر على الأمن الغذائيّ في ليبيا ويعرّضها لخضات معيشيّة وماليّة ونقدية، بالإضافة إلى التّضخّم في الأسعار - بما يقوِّض إمكانات تحقيق التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة المستدامة.

يؤثّر عدم الاستقرار السّياسي والأمنيّ في ليبيا على القدرة لطرح توقّعات حول مستقبلها الاقتصاديّ خلال الفترة القصيرة المقبلة وكذلك القدرة على تحديد مستوى اليقين لهذه التوقّعات. فمن ناحية، إذا استمرّ إنتاج النّفط وصادراته من دون انقطاع، ستستفيد ليبيا من ارتفاع أسعار النّفط العالميّة ما يعني زيادة الإيرادات الماليّة وتدفعُ العملة الصّعبة إلى البلاد. وبالتالي، من المتوقّع أن ينمو الاقتصاد بنسبة 3.5% في عام 2022 و 4.4% في عام 2023، اعتماداً على الاستقرار السّياسي والتّحسينات الأمنيّة واستمرار إنتاج النّفط. ومن المتوقّع أيضاً أن يظلّ التّضخّم مرتفعاً عند 3.7% في عام 2022 قبل أن ينخفض قليلاً إلى 2.4% في عام 2023، مدفوعاً بأسعار الغذاء العالميّة، وأن يسجّل الميزان الماليّ فائضاً بنسبة 25.8% من الناتج المحليّ الإجماليّ في عام 2022 ونسبة 17.3% في عام 2023 بسبب ارتفاع الإيرادات من إنتاج

سادساً : القطاعات الواعدة

الميزة التنافسية الرئيسيّة لليبيا هي الأسمنت والكيماويات البتروليّة والتّكرير وتوليد الطّاقة، مثل الطّاقة الشمسية وطاقة الرّياح. وتعتبر الصّناعة العمود الفقريّ للمستقبليّ للاقتصاد الليبيّ مدعومة بصناعة البتروكيماويات القويّة. فهي تمثّل 77.5% من الناتج المحليّ الإجماليّ، وتوظّف 24.4% من اليد العاملة وفق البنك الدوليّ. تشمل معظم المنتجات الواعدة مثال البترول، والبتروكيماويات، والألمنيوم، والحديد، والصلب، وتجهيز الأغذية، والمنسوجات، والحرف اليدويّة، والأسمنت. على الرّغم من تأثّر صناعة البتروكيماويات الليبيّة، وخاصّة الصّادرات البتروليّة للبلاد، سلبيّاً بالوباء وانخفاض أسعار النّفط، إلّا أنّ القطاع أظهر علامات الانتعاش في عام 2021.



المصادر

- الاستثمار في الدول العربيّة.
- المؤسسة العربيّة لضمان الاستثمار والصّادرَات.
- مصرف ليبيا المركزيّ.
- وزارة التخطيط – مصلحة الإحصاء والتّعداد: ملخّص إحصاءات التّجارة الخارجيّة.
- ديناميكيّات سوق العمل في ليبيا: إعادة الاندماج من أجل التّعافي.
- مجموعة البنك الدوليّ.
- التّقرير الاقتصاديّ العربيّ الموحد، ملاحق إحصائيّة.



جمهورية مصر العربية



تقرير الصناعة العربية

إصدار ديسمبر 2022

أولاً: المؤشرات الإقتصادية الكلية

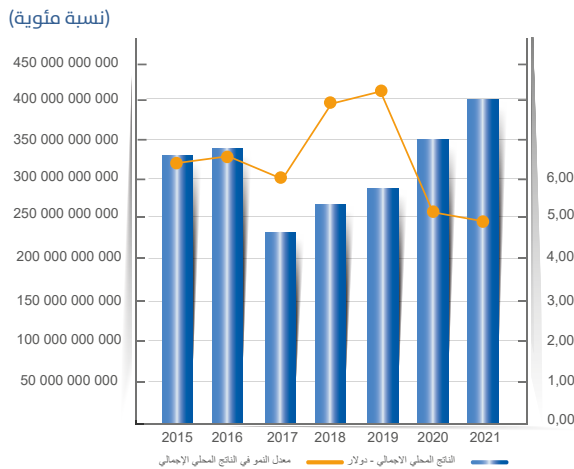
النمو في الناتج المحلي الإجمالي

حسب المعطيات المتوافرة من وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، عرف الإقتصاد المصري نمواً خلال الفترة الفاصلة بين 2015 و2019، إذ نما الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 4.8%، و سجل 5.6% عام 2019. وقد انخفض معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي من 3.6% في عام 2020 ليسجل 3.3% في عام 2021. وتجدر الإشارة إلى أن مستوى النمو والناتج الإيجابي للإقتصاد المصري قد حدثت نتيجة للسياسات الحكومية المتبعة وبدعم تحسن مساهمة الاستثمار وصافي الطلب الخارجي، وكذلك تراجع إجمالي الإنفاق التجاري.

الجدول 1 : الناتج المحلي الإجمالي

السنة	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي %	الناتج المحلي الإجمالي - دولار
2015	4.4	329,366,576,819
2016	4.3	332,441,717,791
2017	4.2	235,733,695,652
2018	5.3	249,712,999,437
2019	5.6	303,080,865,604
2020	3.6	365,252,651,279
2021	3.3	404,142,766,093

الرسم البياني 1 : الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

معدلات النمو الفردي

شهد نصيب الفرد من الناتج المحلي انخفاضاً من 3,563 دولار في سنة 2015 إلى 2,444 دولار في سنة 2017، ليعود ويرتفع عام 2018 إلى 2,537 دولار. أمّا في سنة 2019 فقد وصل نصيب الفرد من الناتج المحلي إلى أكثر من 3,000 دولار أمريكي وتابع ارتفاعه ليصل إلى 3,876 دولار عام 2021.

الجدول 2 : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي - دولار	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	3876	3569	3019	2537	2444	3520	3563

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري

تطور معدل البطالة

ساهمت الظروف الاقتصادية الإيجابية في تراجع معدل البطالة الذي انخفض من 13.1% وهو المستوى المسجل سنة 2015، إلى 7.4% خلال عام 2021.

الجدول 3: معدل البطالة

معدل البطالة %							
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
7.4	7.9	7.9	9.9	11.8	12.5	13.1	معدل البطالة

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري

أسعار المستهلك ومعدلات التضخم

وصل معدل تضخم أسعار المستهلك في مصر عام 2017 إلى 30%. بعد أن سجل 10.6% عام 2015 و 14.5% عام 2016. لكن مع جائحة كورونا توقفت الحركة الاقتصادية فانخفض الطلب على السلع، و سجلت معدلات التضخم انخفاضاً وصلت إلى 5.8% في عام 2021.

الجدول 4: أسعار المستهلك ومعدلات التضخم

اسعار المستهلك ومعدلات التضخم %							
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
5.8	5.1	8.5	14.1	30.7	14.5	10.6	معدلات التضخم

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري

ثانياً: المؤشرات الاقتصادية القطاعية

مساهمة القطاعات الصناعية في اقتصاد مصر

يبين الجدول (5) تطور القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية والتحويلية في مصر، إذ سجلت القيمة المضافة للقطاع التحويلي ارتفاعاً في الفترة ما بين 2015 و2021 إذ انتقلت قيمتها الإضافة من 21,220 مليون دولار سنة 2015 إلى 51,105 مليون دولار سنة 2021. جاء ذلك مع ارتفاع نسب تكرير النفط. وقد عرف القطاع الاستخراجي تقلبات عدة، فانخفض عامي 2015-2016 من 16,335 مليون دولار إلى 11,172 وذلك نتيجة انخفاض استخراج البترول والغاز. شهد القطاع الاستخراجي انخفاضاً آخرًا عامي 2019-2020 من 31,810 إلى 21,552 مليون دولار.

الجدول 5: مساهمة القطاعات الصناعية في الاقتصاد

تطور القيمة المضافة الصناعية - مليون دولار							السنة
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
51,105	49,863	44,054	37,366	29,671	23,728	21,220	الصناعات التحويلية
13,038	12,526	9,873	8,536	6,971	5,923	5,318	تكرير البترول
38,067	37,338	34,181	28,830	22,700	17,804	15,901	تحويلية أخرى
20,944	21,552	31,810	24,808	17,001	11,172	16,335	الاستخراجات
8,461	8,879	12,623	10,324	7,434	4,755	7,161	بترول
8,165	8,806	15,761	11,576	7,215	4,514	7,510	غاز
4,318	3,867	3,426	2,908	2,351	1,903	1,664	استخراجات أخرى

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

الرّقم القياسي الشهري للإنتاج الصناعي

بالنسبة إلى أسعار الصناعة الرئيسية في مصر، نلاحظ ارتفاعاً متواصلاً لغالبيّة الصّناعات. يقدّم الجدول مستويات أسعار الصّناعة من عام 2015 لغاية عام 2021. فنلاحظ أنّ السّلع الاستهلاكيّة ارتفعت أسعارها في عامي 2020 او 2021 وذلك يعكس ارتفاع الطلب في تلك الفترة لتلك السّلع نتيجة جائحة كورونا. أمّا بالنسبة إلى غالبيّة السّلع المعمرة، فشهدت انخفاضاً في فترة 2020 و2021 ما أدّى إلى تراجع الطلب نتيجة غلاء المصانع. بالرّغم من انخفاض أسعار بعض السّلع، ارتفع الرّقم القياسي الإجمالي بشكل متواصل طوال تلك الفترة.

الجدول 6: الرقم القياسي للإنتاج الصناعي طبقاً للنشاط الاقتصادي

الرقم القياسي للإنتاج الصناعي طبقاً للنشاط الاقتصادي (بدون الزيت الخام والمنتجات البترولية)							اسم النشاط
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	التعدين واستغلال المحاجر الأخرى
204	181	197	220	195	128	120	صناعة المنتجات الغذائية
145	141	100	106	116	104	106	صناعة المشروبات
284	164	148	97	85	74	100	صناعة منتجات التبغ
177	151	37	46	45	50	109	صناعة المنسوجات
61	60	81	111	102	105	97	صناعة الملابس الجاهزة
95	77	258	170	146	135	112	صناعة الجلد ومنتجاته
48	74	234	96	101	101	78	صناعة الخشب ومنتجاته و الفلين (عدا الاثاث)
54	80	95	86	89	104	90	صناعة الورق ومنتجاته
71	67	96	84	116	94	100	الطباعة واستنساخ وسائط الاعلام المسجلة
78	85	140	177	189	109	106	صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية
39	40	62	91	116	76	109	صناعة المواد والمنتجات الكيماوية
108	104	112	120	124	111	92	صناعة المستحضرات الصيدلانية والكيميائية والدوائية
115	118	148	124	116	118	132	صناعة منتجات المطاط واللدائن
80	67	88	90	94	94	103	صناعة منتجات المعادن اللافلزية (طوب وزجاج)
84	86	92	91	87	94	87	صناعة الفلزات القاعدية
68	65	80	98	92	85	91	صناعة منتجات المعادن المشكّلة - عدا الماكينات والمعدات
95	91	274	281	170	163	131	صناعة الحاسبات والمنتجات الإلكترونية والبصرية والأجهزة الطبية
96	99	237	243	213	176	106	صناعة الأجهزة الكهربائية
109	85	70	79	88	81	78	صناعة الآلات والمعدات غير المصنّفة في موضع آخر
154	135	194	157	185	183	118	صناعة المركبات ذات المحركات
202	176	148	106	97	97	126	صناعة معدّات النقل الأخرى
182	175	1268	1253	1168	1571	874	صناعة الأثاث
127	100	68	72	80	113	108	صناعات تحويلية أخرى
83	81	212	128	148	123	135	الرقم العام
110	101	117	114	112	107	104	

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري

تطور القيمة المضافة حسب القطاعات الكبرى

عرفت الكثير من القطاعات الرئيسية نمواً كبيراً في مصر بين فترة 2015 و2021. فتطوّرت الزراعة من 14,480 مليون دولار في عام 2015 لتساهم في 39,012 مليون دولار من الناتج المحلي في عام 2021. أمّا قطاع البناء فقد شهد أيضاً ارتفاعاً حاداً في قيمته المضافة إلى الاقتصاد المصري، فقد ارتفع من 6,216 مليون دولار في عام 2015 إلى 22,316 مليون دولار في عام 2021. كما شهد قطاع النقل ارتفاعاً قدره 11 مليار دولار في هذه الفترة وواكبه قطاع الاتصالات لترتفع قيمته المضافة 5 مليارات في هذه الفترة. أمّا قناة السويس وقطاع المطاعم والفنادق شهدوا انخفاضاً طبعياً في قيمتهم المضافة مع تفشي جائحة كورونا وانخفاض الحركة التجارية في فترة 2020.

الجدول 7: تطور القيمة المضافة للصناعات الرئيسية

تطور القيمة المضافة للصناعات الرئيسية - مليون دولار							السنة
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
39,012	35,219	30,578	25,901	20,724	16,582	14,480	الزراعة والغابات والصيد
22,316	19,484	16,683	13,370	10,145	7,563	6,216	تشديد وبناء
16,150	14,553	12,484	10,446	8,277	6,547	5,589	النقل والتخزين
7,626	6,329	5,314	4,555	3,652	2,808	2,542	الاتصالات
4,824	4,782	5,249	5,046	3,989	2,143	2,049	قناة السويس
5,587	6,777	7,305	5,479	3,357	2,518	3,062	المطاعم والفنادق

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

تطور الأنشطة العقارية

ارتفعت حصة الأنشطة العقارية في الناتج المحلي في فترة 2015-2021. فبعد أن سجلت 12,332 مليون دولار عام 2015، وصلت إلى 35,740 مليون دولار عام 2021 مع ارتفاع بيع وشراء العقارات والأبنية في هذه الفترة.

الجدول 8: تطور القيمة المضافة للأنشطة العقارية

تطور القيمة المضافة للأنشطة العقارية - مليون دولار							السنة
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
35,740	32,436	28,043	23,481	18,626	14,556	12,332	الأنشطة العقارية
25,582	23,216	20,008	16,753	13,263	10,320	8,734	الملكية العقارية
10,158	9,220	8,035	6,728	5,364	4,236	3,598	خدمات الأعمال

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

تطور نشاط قطاع الخدمات

مع تحسن الاقتصاد ارتفعت حصة الخدمات الشخصية والتعليم والصحة والخدمات الأخرى من 6,121 مليون دولار عام 2015 إلى 17,549 عام 2021.

الجدول 9: تطور القيمة المضافة للخدمات

تطور القيمة المضافة للخدمات - مليون دولار							السنة
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
17,549	15,602	13,405	11,256	8,983	7,106	6,121	الخدمات الشخصية
6,287	5,629	4,923	4,161	3,323	2,627	2,263	التعليم
7,936	7,038	6,086	5,131	4,105	3,266	2,818	الصحة
3,326	2,935	2,397	1,964	1,556	1,213	1,040	الخدمات الأخرى

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

تطور القطاع السياحي

يشكل القطاع السياحي حوالي 12% من الناتج المحلي الإجمالي لمصر، وقد تأثر هذا القطاع سلبيًا بشكل كبير بسبب جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا، إذ انخفضت العائدات السياحية من حوالي 12.57 مليار دولار أميركي عام 2019 إلى حوالي 3.8 مليار دولار أميركي عام 2020. وتسعى مصر دائمًا إلى تطوير القطاع السياحي، وقد أنفقت مؤخرًا استثمارات كبيرة لتطوير القطاع السياحي ولجذب المزيد من السياح، من خلال تطوير وتجديد عددًا من المتاحف ومشاريع ترفيهية كبيرة. ويشمل هذا التطوير إنفاق حوالي 13 مليون دولار أميركي لتنفيذ مشروع الإدارة المتكاملة للسياحة الثقافية ومشروع إعادة اكتشاف السياحة الثقافية في منطقة إسنا بحوالي 8.6 مليون دولار أميركي، وتطوير متحف في الهواء الطلق في مدينة هابو بقيمة 6 مليون دولار أميركي. وقد ساهمت هذه المشاريع في تعزيز الواردات السياحية من حوالي 3.8 مليار دولار أميركي عام 2020 إلى حوالي 13 مليار دولار أميركي عام 2021.

ثالثًا: التجارة الخارجية

تطور إجمالي الصادرات والواردات

يقدم الجدول (10) تطور قيمة إجمالي الصادرات والواردات، وكذلك الميزان التجاري بين 2015 - 2021 إذ عرف إجمالي الصادرات ارتفاعًا من 8,740 مليون دولار عام 2015 إلى 27,239 مليون دولار عام 2018 لينخفض مع جائحة كورونا إلى 24,560 عام 2020. بالموازاة عرف إجمالي الواردات ارتفاعًا منتقلًا من 29,586 مليون دولار عام 2015 إلى 76,170 مليون دولار عام 2018. وعادت وانخفضت أيضًا مع تراجع الطلب إلى 57,316 عام 2020. كما عرف الميزان التجاري تراجعًا إذ انتقل من 20,846 - مليون دولار سنة 2015 إلى 32,757 - مليون دولار سنة 2020.

الجدول 10: تطور القيمة الإجمالية للصادرات والواردات والميزان التجاري

تطور القيمة الإجمالية للصادرات والواردات والميزان التجاري - مليون دولار						
السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الصادرات	8,740	11,977	24,440	27,239	26,714	24,560
الواردات	29,586	36,831	61,727	76,170	68,595	57,316
الميزان التجاري	-20,846	-24,854	-37,287	-48,931	-41,881	-32,757

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري

رابعًا: الاستثمار الأجنبي المباشر

الجدول 11: صافي الاستثمار الأجنبي المباشر

صافي الاستثمار الأجنبي المباشر - دولار	
2015	12,913
2016	12,529
2017	13,349
2018	13,163
2019	16,394
2020	15,837

*المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

على الرغم من جائحة كورونا، ظلت مصر أكبر مستلم للاستثمارات في إفريقيا. فارتفعت الاستثمارات من 12 مليار دولار عام 2015 إلى 16 مليار و15 مليار عامي 2019 و2020. ساهم نمو الاقتصاد المصري، والموقع الجغرافي الاستراتيجي، وانخفاض تكاليف العمالة، والقوى العاملة الماهرة، والإمكانات السياحية الفريدة، واحتياطيات الطاقة الكبيرة، والسوق المحلي الكبير، ونجاح الإصلاحات التي أجرتها السلطات (بما في ذلك الكثير من عمليات الخصخصة) في دفع عجلة التنمية للاستثمار الأجنبي المباشر

خامساً : توقعات إقتصادية لعامي 2023-2024

الدولي أن يتراجع النمو في الاقتصاد المصري إلى حوالي 4.8% عام 2023، مع احتمال تحسنه إلى 5.3% عام 2024 كنتيجة لاستمرار مصر بتطبيق الإصلاحات ضمن حزمة برنامجها مع صندوق النقد الدولي بالتوازي مع تدفقات استثمارية ومالية إلى مصر. ومن المتوقع أيضًا أن يستمر الارتفاع في أسعار النفط وفي أسعار السلع غير النفطية المستوردة، وبالتالي سيزيد العجز في الحساب الجاري إلى 6% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2022 بالمقارنة مع نسبة 4.6% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2021، وذلك بالتوازي مع استمرار العجز في الميزانية العامة والتي بدورها تؤدي إلى زيادة في حجم الدين العام.

من المتوقع أن يكون للحرب القائمة بين روسيا وأوكرانيا تداعيات سلبية كبيرة على الاقتصاد المصري خلال الفترة القادمة، نظرًا لاعتماد مصر بشكل كبير على استيراد القمح ومواد غذائية أخرى ومصادر للطاقة من كلتا الدولتين، مما يؤدي إلى ارتفاع في أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية وبالتالي في السوق المحلي المصري. وبالتالي، ستضطر السلطات المالية والتجارية في مصر إلى التدخل وخفض الأموال من خلال برامج مساعدات لدعم الأسر الأكثر فقرًا بالإضافة إلى تحرير سعر الصرف للحد من قيمة الفاتورة الاستيرادية المقومة بالدولار الأمريكي ولتضبط مستويات التضخم في الأسعار في السوق المحلي. ويتوقع البنك

سادساً : القطاعات الواعدة

إفريقيا مع إمكانية النمو الطويل الأجل لصناعة المنتجات الغذائية والمشروبات. سيستمر قطاع السيارات في مصر في النمو بفضل التحسن في ثقة المستهلك المصري بهذه الصناعة وزيادة الإنفاق للمستهلكين والشركات، مدفوعًا بالانتعاش الاقتصادي العالمي خلال عام 2021. ستعطي احتياجات الغاز الطبيعي الوفيرة للصناعات البتروكيماوية في مصر ميزة تنافسية للغاية.

من المتوقع أن تنمو صادرات الأدوية لتصل إلى 280.9 مليون دولار في عام 2024، وقد تنمو هذه الصادرات بشكل أسرع اعتمادًا على نجاح برنامج المجلس التصدير المصري للصناعات الطبية. تتمتع مصر أيضًا بقدرات تصنيعية قوية ومجموعة كبيرة من الأطباء والصيادلة والمهندسين والفنيين المدربين تدريبًا عاليًا، ما يجعل مصر تحتل المرتبة الثانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مؤشر كفاءة صناعة الأجهزة الطبية. علاوة على ذلك، تمثل مصر واحدة من أكبر القواعد الاستهلاكية في منطقة الشرق الأوسط وشمال



المصادر

- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري/ البنك المركزي المصري،
- موقع وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، باب خطط واستراتيجيات والاستراتيجيات السابقة.
- التقرير السنوي 2017 - 2018، و2016 - 2017، البنك المركزي المصري
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2018 - 2019، الفصل الرابع: القطاع الصناعي.
- صندوق النقد الدولي أبريل 2018 / اتجاهات التجارة الخارجية؛
- الإسكوا، دراسات الحسابات القومية للمنطقة العربية، النشرة السابعة والثلاثون ص 24
- وثيقة الاستراتيجية التنموية المستدامة: رؤية مصر 2030،
- البحوث الاقتصادية: "التوقعات الاقتصادية الأسواق الناشئة في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا ، الربع الثالث من عام 2022: تباطؤ النمو في المستقبل وسط المخاطر المتزايدة"، يونيو 2022
- البنك الدولي¹ <https://www.worldbank.org/en/country/egypt/overview#1>
- <https://tradingeconomics.com/egypt/indicators>
- <https://www.usaid.gov/egypt/economic-growth-and-tourism>
- موقع وزارة السياحة والآثار.
- البنك الدولي World Bank Outlook 2022.



المملكة المغربية



تقرير الصناعة العربية

إصدار ديسمبر 2022

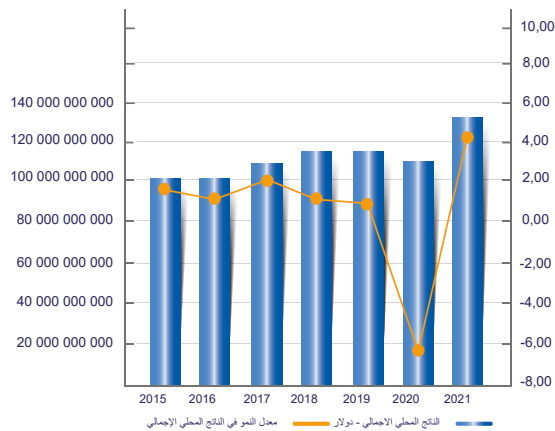
أولاً: المؤشرات الإقتصادية الكلية

النمو في الناتج المحلي الإجمالي

حافظ المغرب على معدلات نمو اقتصادي إيجابية خلال الفترة ما بين عامي 2015 و2019. وكانت أعلى نسبة نمو بنحو 4.5% عام 2015، تلاها تراجع إلى 1.1% في العام التالي، ليعود الاقتصاد إلى النمو بنحو 4.3% عام 2017، ليتراجع تدريجياً بعدها وصولاً إلى 2.6% عام 2019، وذلك بسبب موجات الجفاف التي ضربت البلاد وتأثيرها على المحاصيل الزراعية وعلى النشاطات الاقتصادية المختلفة، مصحوبة بارتفاع في الواردات خلال تلك الفترة. وساهمت جائحة كوفيد-19 وتداعياتها السلبية بتعاظم الانكماش الاقتصادي في المغرب عام 2020 ليسجل النمو معدلًا سلبيًا بنحو -6.3%. ومع عودة النشاط الاقتصادي في العام التالي تحسّن النمو وسجل نحو 7.4% عام 2021.

الرسم البياني 1: الناتج المحلي الإجمالي

(نسبة مئوية)



المصدر: البنك الدولي 2022

الجدول 1: الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي		
السنة	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي %	الناتج المحلي الإجمالي - دولار
2015	4.5	101,179,808,076
2016	1.1	103,311,649,248
2017	4.3	109,682,728,023
2018	3.1	118,096,227,400
2019	2.6	119,870,439,114
2020	-6.3	114,725,065,285
2021	7.4	132,725,261,467

معدلات النمو الفردي

في قراءة لمعدلات نصيب الفرد من الناتج المحلي، نرى ارتفاعاً في داخل الفرد من 2,875 دولار أمريكي عام 2015 إلى 3,497 عام 2021، وانخفاض طفيف في عام 2020 مع ارتفاع البطالة في هذه الفترة، ويعزى ذلك إلى التباطؤ في النمو الاقتصادي الذي شهدته كل الدول بسبب جائحة كوفيد-19.

الجدول 2: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي - دولار							
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
3,497	3,059	3,235	3,227	3,035	2,897	2,875	

المصدر: البنك الدولي 2022

تطور معدل البطالة

تعاني مملكة المغرب معدلات بطالة مرتفعة بدأت تنخفض منذ عام 2007. فمنذ عام 2008 استقرت معدلات البطالة عند حوالي 9% حتى عام 2019 مقترنة بتسجيل اقتصاد المغرب نمواً إيجابياً خلال تلك الفترة. لكنها عاودت الارتفاع فمع انتشار جائحة كورونا ارتفعت البطالة إلى 11.5% عامي 2020 و2021.

الجدول 3: معدل البطالة

معدل البطالة %						
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016
-	11.5	11.5	9.3	9.3	9.2	9.3

معدل البطالة

المصدر: البنك الدولي 2022

أسعار المستهلك ومعدلات التضخم

شهدت أسعار المستهلك ومعدلات التضخم انخفاضاً من 1.64% في عام 2016 إلى 0.75% عام 2017، إلا أنها عادت وارتفعت إلى 1.8% عام 2018. ومع توقف الحركة الاقتصادية في عامي 2019-2020 انخفضت أسعار المستهلك ومعدلات التضخم لتسجل 0.3% في عام 2019 و0.71% عام 2020، لتعود بعدها وترتفع إلى مستوياتها السابقة مع التحسن في الأداء الاقتصادي مصحوبة بارتفاع في أسعار السلع في الأسواق العالمية.

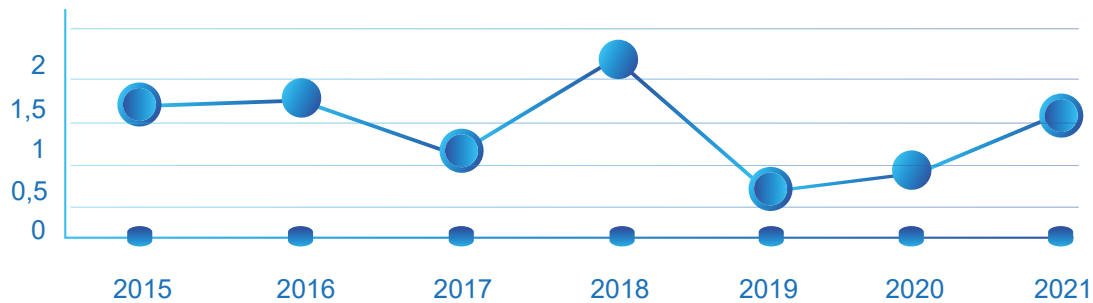
الجدول 4: أسعار المستهلك ومعدلات التضخم

اسعار المستهلك ومعدلات التضخم %						
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015
1.40	0.71	0.30	1.80	0.75	1.64	1.56

معدلات التضخم

المصدر: البنك الدولي 2022

الرسم البياني 2 : أسعار المستهلك ومعدلات التضخم



المصدر: البنك الدولي 2022

ثانياً: المؤشرات الاقتصادية القطاعية

مساهمة القطاعات الصناعية في اقتصاد المغرب

يعتمد المغرب على الإنتاج المحلي المعد للتصدير، خصوصاً في القطاعات التي يحافظ على ميزات تفاضلية فيها. ويعتبر السوق الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي للمغرب. ووضع المغرب "مخطط تسريع التنمية الصناعية 2014-2020"، يهدف إلى تعزيز مؤهلات التصدير كمّاً وكيفاً، وتحسين القدرة على استيعاب الطاقات الجديدة، وزيادة نسبة الصناعة في الناتج الداخلي الخام، وتعزيز قدرات استقبال المستثمرين، وتطوير الإنتاجية بدعم مستهدف للنسيج الصناعي. يعتمد هذا المخطط على تنفيذ استراتيجية صناعية بحلول عام 2020 تستهدف خلق نصف مليون فرصة عمل جديدة على أن يكون نصفها متأتياً من الاستثمارات المباشرة الخارجية ونصفها الآخر من تجديد هيكليّة القطاع الصناعي الوطني، وتستهدف رفع حصة قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الخام من 14% عام 2014 إلى 23% عام 2020. وتقسّم الاستراتيجية الصناعية إلى ثلاث فئات هي: منظومات صناعية لصناعة أكثر اندماجاً، وأدوات دعم منسجمة للنسيج الصناعي، وتموقع دولي أبرز.

القطاع قد سجّل عام 2019 بنحو 16.4%. ووفق البيانات في الجدول رقم أدناه، يتبيّن أنّ الاقتصاد المغربيّ ما زال يعتمد بشكل كبير على قطاع الخدمات من حيث القيمة المضافة في الاقتصاد الكليّ، إذ إنّها تشكّل ضعف القيمة المضافة للقطاع الثّاني - أي القطاع الصناعي بمجمله. ويستحوذ قطاع "العقارات والتّأجير والخدمات التّجاريّة" على الحصة الأكبر من القيمة المضافة في القطاع الثّالث، مسجّلاً نحو 13,912 مليون دولار عام 2020، فيما ما زالت القيمة المضافة لقطاعيّ الاتصالات والنّقل خجولة نسبياً، علماً أنّ هذين القطاعين يعتبران من البنية الأساسيّة الضروريّة للنّهوض بالقطاعات الصناعيّة والخدماتيّة الأخرى في الاقتصاد الوطنيّ، وبالتالي ما زال المجال مفتوحاً أمامها لاستغلال الفرص لتعزيز دورهما في النّهوض الاقتصاديّ. وتجدر الإشارة ، من خلال الجدول أدناه، إلى أنّ الأنشطة الاقتصاديّة المتعلّقة بالخدمة العامّة، مثل "الإدارة العامّة والضّمان الاجتماعيّ" و "التّعليم والصّحة والعمل الاجتماعيّ" تستحوذ أيضاً على حصة وازنة من القيمة المضافة في الاقتصاد، بنحو 11,857 مليون دولار لقطاع الإدارة العامّة والضّمان الاجتماعيّ ، و9,460 مليون دولار لقطاع التّعليم والصّحة والعمل الاجتماعيّ عام 2020.

تساهم قطاعات الزراعة والصّناعة التّحويليّة والخدمات بأكثر نسبة من النّاتج المحليّ. لكنّها تراجعت نسبياً في عاميّ 2020 و2021. وقد أدّى انتشار جائحة كوفيد-19 إلى إغلاق المصانع أبوابها لفترات طويلة ممّا خفّض الإنتاج. ويبين الجدول تطوّر القيمة المضافة لمختلف القطاعات منها القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي والقطاع الخدماتيّ، إذ ارتفعت القيمة المضافة للقطاع الفلاحي من 12,775 مليون دولار عام 2015 إلى 14,738 مليون دولار عام 2019، لكنّها انخفضت عام 2020 إثر جائحة كورونا. كما عرفت الصّناعات الاستخراجيّة والتّحويليّة ارتفاعاً في القيمة المضافة في تلك الفترة. فارتفعت القيمة المضافة للقطاع الاستخراجيّ بمعدل نموّ تراكميّ قدره 19.3% خلال الفترة 2015 إلى 2019. كما ارتفعت القيمة المضافة لقطاع الصّناعة التّحويليّة بمعدل تراكميّ قدره 10.7% خلال الفترة 2015 إلى 2019، بالرّغم من أنّها سجّلت أعلى قيمة لها خلال عام 2018 بنحو 18,517 مليون دولار. وانخفضت القيمة المضافة للصّناعات الاستخراجيّة والصّناعات التّحويليّة بشكل طفيف خلال عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19. وبالإجمال، سجّل القطاع الثّاني، أي قطاع الصّناعات بمجمّل أنشطته، تطوّراً في القيمة المضافة خلال السّنوات 2015 إلى 2020 بنحو 13.5% وكان أعلى معدّل تراكميّ للتّطور في القيمة المضافة لهذا

الجدول 5: تطور القيم المضافة حسب القطاعات.

تطور القيم المضافة حسب القطاعات (مليون دولار)						
2020	2019	2018	2017	2016	2015	القيمة المضافة
13,397	14,738	14,465	13,551	12,394	12,775	القطاع الأول
12,243	13,541	13,257	12,383	11,272	11,759	الفلاحة، القنص والخدمات المرافقة
1,154	1,197	1,208	1,168	1,122	1,016	الصّيد وتربية الأسماك
29,970	30,730	30,573	28,674	26,751	26,397	القطاع الثّاني
2,602	2,772	2,721	2,524	2,104	2,324	الصّناعة الاستخراجيّة
17,513	18,077	18,517	17,208	16,198	16,324	الصّناعة التّحويليّة
6,571	5,935	6,712	6,478	5,795	6,084	الصّناعة الغذائيّة والتّبيغ
1,900	2,081	1,976	1,829	1,750	1,649	صناعة النّسيج والجلود
2,781	2,701	2,746	2,307	2,280	2,213	الصّناعات الكيماويّة وشبه الكيماويّة
3,625	4,605	4,404	3,995	3,750	3,630	الصّناعات الميكانيكيّة والصّناعة الثّقيلة
2,635	2,753	2,679	2,600	2,622	2,748	صناعات تحويليّة أخرى بما فيها تكرير البترول
3,468	3,376	2,974	2,786	2,547	2,160	الكهرباء والماء
6,386	6,503	6,361	6,155	5,901	5,589	البناء والأشغال العامّة
58,285	61,863	58,988	54,786	52,074	50,319	القطاع الثّالث
8,553	9,600	9,352	8,663	8,338	7,881	التّجارة
1,412	3,193	3,070	2,749	2,293	2,168	الفنادق والمطاعم
3,656	5,033	4,565	4,217	3,874	3,716	النّقل
2,300	2,352	2,304	2,183	2,166	2,181	الاتّصالات
5,637	5,591	5,329	4,998	4,752	4,799	الأنشطة الماليّة والتّأمين
11,857	11,357	10,809	10,039	9,533	9,280	الإدارة العامّة والضّمان الاجتماعيّ
9,460	9,243	8,953	8,616	8,525	8,377	التّعليم والصّحة والعمل الاجتماعيّ
13,912	13,896	13,063	11,845	11,158	10,529	العقارات والتّأجير والخدمات التّجاريّة
1,495	1,595	1,544	1,477	1,435	1,387	خدمات أخرى غير ماليّة

* المجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ والبيئيّ. المندوبيّة السّامية للتّخطيط ووزارة الاقتصاد والماليّة.

تطور كميات إنتاج الصناعات

يترجم ارتفاع القيمة المضافة للقطاعات في الاقتصاد الوطني من خلال حجم الارتفاع في الإنتاج. يظهر الجدول التالي ارتفاع الإنتاج في عدد من الصناعات الأساسية. أدى هذا الارتفاع إلى زيادة أرباح الشركات والمصانع مما أدى إلى ارتفاع مساهمة القطاعات في الناتج المحلي.

الجدول 6: تطور الإنتاج الصناعي حسب القطاعات الكبرى

تطور الإنتاج الصناعي حسب القطاعات الكبرى					
2019	2018	2017	2016	2015	(مليون دولار)
14,733	10,031	10,085	10,132	9,857	الصناعة الغذائية
17,958	12,975	11,292	10,993	12,546	الصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية
3,876	3,845	3,532	3,099	3,197	الصناعة الكهربائية والإلكترونية
16,899	9,398	8,688	8,098	7,422	صناعة الميكانيك والصناعة الثقيلة
5,291	2,482	2,459	2,463	2,259	صناعة النسيج والجلد
2,017	143	137	...	...	الصناعات التحويلية الأخرى
60,774	38,875	36,192	34,835	35,280	المجموع

المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

إنتاج وصادرات الفوسفات

ارتفع الإنتاج التجاري للفوسفات من 26,264 ألف طن عام 2015 إلى 38,122 ألف طن عام 2021. كما ارتفعت المبيعات المحلية من 4,219 ألف طن عام 2015 إلى 10,248 ألف طن عام 2020. وارتفعت صادرات الفوسفات من 8,525 ألف طن عام 2015 إلى 9,865 ألف طن عام 2021.

الجدول 7: إنتاج وصادرات الفوسفات (بألف طن)

إنتاج وصادرات الفوسفات (بألف طن)							
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
38,122	37,442	35,276	34,315	32,842	32,843	26,264	الإنتاج التجاريّ
10,248	9,895	10,646	9,092	5,799	4,986	4,219	المبيعات المحليّة
9,865	10,343	9,491	11,251	11,061	7,903	8,525	التصدير

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

تطور نشاط القطاع النفطي

بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19 وفترات الإغلاق القسري التي طغت على النشاطات الاقتصادية مجملها، انخفض حجم مبيعات الغاز الطبيعي المنتج في المغرب عام 2020 كما البروبان ووقود الطائرات والفيول. وبالتالي، تراجع حجم مبيعات المواد النفطية بشكل عام خلال ذلك العام، بعد أن كان قد شهد ارتفاعاً طفيفاً عام 2019. ويبين الجدول التالي تفاصيل التغير في حجم المبيعات لمشتقات المواد النفطية خلال السنوات 2018 إلى 2020. وقد يعود التراجع في الإنتاج عام 2020 إلى تداعيات جائحة كوفيد-19 على حجم الطلب لهذه الموارد وخصوصاً للقطاعات الإنتاجية والصناعية وقطاع النقل.

الجدول 8: مبيعات المواد النفطية

مبيعات المواد النفطية			
2020	2019	2018	بألف طن
158	194	155	البروبان
2,673	2,562	2,450	البيتان
636	714	690	الممتاز بدون رصاص
5,559	6,317	6,056	الغاز
290	807	761	وقود الطائرات
750	839	1,147	الفيول
444	449	356	الإسفلت
100	113	109	زيوت التشحيم
2	2	3	برافين
10,612	11,997	11,727	المجموع

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

إنتاج الطاقة

يعود سبب ذلك إلى استبدال إنتاج الكهرباء من المصادر المائية بالمصادر الشمسية والريحية على وجه الخصوص، بما يعكس توجه المغرب لإنتاج الطاقة البديلة والنظيفة بشكل أكثر إستدامة وأقل كلفة على المديين المتوسط والبعيد. أما عام 2020 فله خصوصيته في إنتاج الكهرباء محلياً، كما في كثير من النواحي الاقتصادية بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19 والتغيرات التي حصلت في الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية والمعيشية كافة، فقد ارتفع حجم الطلب المحلي على الكهرباء، وانخفض حجم الإنتاج المحلي من جميع المصادر المائية والحرارية والريحية والشمسية مما أدى إلى إزدياد حجم الكهرباء المستوردة عبر الإمدادات غير الوطنية، فارتفع مجدداً رصيد المبادرات السنوي للطاقة إلى 232 ك.و.س خلال عام 2020 بعد أن كان قد سجل وفراً في العام السابق.

ساهم التحسن في إنتاج الكهرباء في المغرب لاسيما من المصادر الحرارية والريحية وخصوصاً الشمسية خلال السنوات الماضية، منذ عام 2013 إلى عام 2019 وفق الجدول أدناه، في تقليص الفجوة في العرض المحلي، إذ سجل رصيد المبادلات 928 ك.و.س سالب للمرة الأولى عام 2019، وذلك رغم الارتفاع الكلي في حجم الطلب على الكهرباء في ذلك العام. وقد ارتفع إنتاج الكهرباء إلى حوالي 40 مليون ميغاواط ساعة في سنة 2019 رغم انخفاضه قليلاً سنة 2020. تسعى حكومة المغرب إلى زيادة إمدادات الكهرباء من خلال تقليل الاعتماد على واردات الطاقة من خلال زيادة المصادر المتجددة لإنتاج الكهرباء. ويشير الجدول أدناه إلى عدم استقرار في كمية الكهرباء المنتجة من المصادر المائية، رغم وجود منحى انخفاض بشكل عام للفترة ما بين عامي 2013 و2019. وقد

الجدول 9: إنتاج الطاقة

إنتاج الطاقة								
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	الطاقة الكهربائية المطلوبة الصافية (مليون ك.و.س)
38,371	38,852	37,446	37,080	35,273	34,273	33,379	31,884	المائية (مليون ك.و.س)
1,290	1,654	1,998	1,564	1,662	2,282	2,032	2,990	الحرارية (مليون ك.و.س)
31,070	32,214	27,708	26,161	25,652	22,557	21,483	19,820	الريحية (مليون ك.و.س)
4,592	4,723	3,863	3,056	3,000	2,519	2,504	1,356	الشمسية (مليون ك.و.س)
1,520	1,582	950	415	402	غ.م	غ.م	غ.م	إمدادات غير وطنية (مليون ك.و.س)
358	200	78	259	124	60	94	111	رصيد المبادلات (مليون ك.و.س)
232	-928	3,374	5,896	5,154	4,974	6,010	5,400	الغاز الطبيعي (مليون م3)
98	99	87	81	80	86	94	92	

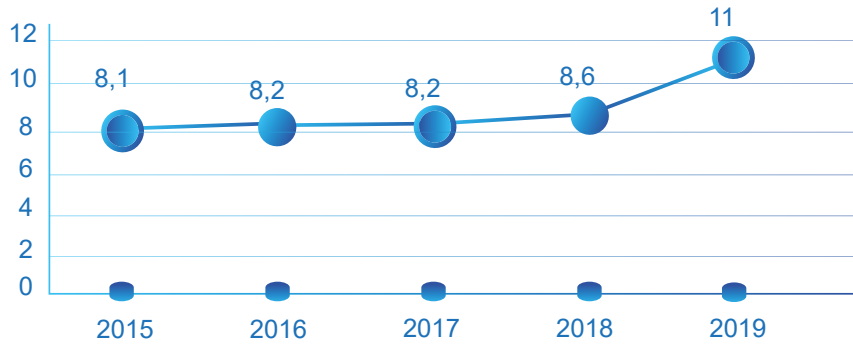
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

صناعة النسيج

ونظراً لأهمية هذا القطاع الكبيرة في الاقتصاد المغربي، فهو يشجع على جذب الاستثمار إليه وإلى القطاعات المساندة له، وقد جذب الكثير من الشركات العالمية التي فتحت مصانعها في المغرب وتصدّر منتجاتها إلى الأسواق العالمية. وهذا يُكسب المغرب سمعة دولية عالية كمركز للصناعات النسيجية المختلفة. كما سمح الاستقرار والمزايا الضريبية التي قدّمها المغرب لفتح الأعمال التجارية لها بالتوسع في أنشطة مختلفة في قطاع صناعة النسيج والملابس. إلا أن المغرب هو البلد الذي شهد أكبر نمو مقارنة بمنافسيه في العقد الأخير.

تعتبر صناعة النسيج والملابس في المغرب من الدعائم الأساسية للاقتصاد الوطني من حيث الإيرادات وخلق فرص عمل للمواطنين. ويسعى المغرب إلى تعزيز إيراداته من العملة الأجنبية من خلال تصدير منتجاته من الصناعات النسيجية، خصوصاً من خلال الارتباط الوثيق للاقتصاد المغربي بالسوق الأوروبي وكذلك الارتكاز على الميزات التنافسية التي تعطيها اتفاقية أغادير لأعضائها لناحية تسهيل قواعد المنشأ، والمغرب عضو في هذه الاتفاقية. والمغرب هو ثاني أكبر دولة في المتوسط تصدّر النسيج إلى الاتحاد الأوروبي.

الرسم البياني 3 : تطوّر القيمة المضافة لصناعة النسيج



المصدر: البنك الدولي 2022

ثالثاً: التجارة الخارجية

تطور إجمالي الصادرات حسب النوع

يُعدّ الإنتاج المعدّ للتصدير من المقوّمات الأساسية في السياسة التجارية للمغرب. وقد تطوّر حجم الصادرات خلال السنوات القليلة الماضية محققاً أفضرة نوعيّة من حوالي 14,346 مليون دولار أميركيّ عام 2017 إلى 23,110 مليون دولار أميركيّ عام 2019. وتشكّل المنتجات الزراعيّة (الحمضيات وخضروات السوق)، والسلع شبه المصنّعة والسلع الاستهلاكية (بما في ذلك المنسوجات)، والفوسفات ومنتجاته الصادرات الرئيسة للمغرب. وعلى وجه الخصوص، تستحوذ صناعة الميكانيك والصناعات الثقيلة على أكثر من 40% من قيمة الصادرات الصناعيّة للمغرب، تليها الصناعة الكيماويّة وشبه الكيماويّة، ومن ثمّ صناعة النسيج والجلد، كما يشير الجدول أدناه. أمّا الواردات الرئيسة فتتضمّن مواد شبه التّصنيع والمعدّات الصناعيّة والنفط الخام والسلع الغذائيّة. ويعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاريّ للمغرب.

الجدول 10: تطور الصادرات حسب القطاعات الكبرى

تطور الصادرات حسب القطاعات الكبرى					
2019	2018	2017	2016	2015	(مليون دولار)
3,075	3,074	1,583	1,586	1,347	الصناعة الغذائية
4,239	4,469	3,698	3,312	3,865	الصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية
989	870	2,802	2,379	2,462	الصناعة الكهربائية والإلكترونية
9,893	9,249	4,705	3,835	3,348	صناعة الميكانيك والصناعة الثقيلة
3,509	3,602	1,533	1,541	1,389	صناعة النسيج والجلد
1,406	1,205	24	...	...	الصناعات التحويلية الأخرى
23,110	22,470	14,346	12,653	12,411	المجموع

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

دفعت الحاجة إلى تنويع الطاقة الإنتاجية وخلق فرص عمل جديدة في المغرب إلى الاستثمار أكثر في القطاع الصناعي. وللتوسع في التصنيع في إطار سلسلة من البرامج التي تقودها الحكومة، أصبحت مجموعة من القطاعات ضرورية ومدعومة بشكل تدريجي لرفع القدرة التصديرية للبلاد. ووضعت الحكومة "مخطط الإنعاش الصناعي لمرحلة ما بعد كوفيد-19"، بما لا يتعارض مع التوجه الوطني القائم على الصناعات الموجهة للتصدير. ويهدف المخطط الجديد إلى استقطاب أنشطة إنتاجية قد رُحلت من آسيا وتقدر قيمتها بنحو 20 مليار دولار أميركي وذلك على مدى ثلاث سنوات، وإلى مساعدة الجهات المحلية في تطوير قدراتها في الصناعات الوطنية من خلال تعزيز الاندماج العامودي والأفق في الصناعات وتعزيز القيمة المضافة لها، وتصبح بالتالي بديل عن الواردات في بعض القطاعات. ويشير الجدول أدناه إلى تطور قيمة الصادرات لمنتجات الصناعة التقليدية خلال السنوات السابقة، إذ تستحوذ صناعة الفخار والحجر على المرتبة الأولى، تليها صناعة الملابس التقليدية، والزراعي، والمصنوعات النبتانية، والأغذية وغيرها.

الجدول 11 : تطور قيمة الصادرات للمنتجات الصناعية التقليدية

تطور قيمة الصادرات					
2020	2019	2018	2017	2016	(ألف دولار)
...	10,169	7,116	13,238	7,829	الأحذية
761	812	642	935	919	الضيافة / الحلي
22,696	39,293	55,132	42,305	36,712	الخشب
46,520	45,880	51,913	28,336	24,961	الأغذية
6,893	16,743	28,273	15,372	9,572	التحاسيات
21,584	34,797	42,543	32,695	28,597	الحديد المطروق
36,730	43,446	36,711	36,990	33,158	المصنوعات الجلدية
148,792	163,485	162,530	108,876	85,999	الفخار والحجر
75,367	106,443	116,677	112,167	88,066	الزراعي
57,915	73,071	73,272	57,240	53,607	المصنوعات النبتانية
99,856	168,267	124,741	152,725	83,202	الملابس التقليدية
72,687	89,750	95,956	70,802	54,311	مختلفات

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

تطور الواردات

وارفعت قيمة فاتورة الاستيراد لجميع المنتجات التي يستوردها المغرب خلال الأعوام 2017 و2018 بالمقارنة مع سنة 2016 أساس، يعكس ذلك تطور حجم الطلب الداخلي على المنتجات المستوردة والتي تدخل في قائمة الاستهلاك الفردي المباشر أو في قائمة المواد الوسيطة لصناعات نهائية أخرى، مثل المنتجات الخام والمنتجات نصف المصنعة، وكذلك المعدات والتجهيزات الفلاحية والصناعية. وسجلت "المنتجات الخامة من أصل معدني" و"منتجات خامة" و"الطاقة وزيوت التشحيم" أعلى معدلات نمو تراكمي خلال الفترة 2016 إلى 2018 بنحو 83.8% و54.7% و51% على التوالي. وسجل عام 2019 تقلبات في الواردات، إذ ارتفعت قيمة كل من "الأغذية، المشروبات والتبغ" و"منتجات نصف مصنعة"

وارفعت قيمة فاتورة الاستيراد لجميع المنتجات التي يستوردها المغرب خلال الأعوام 2017 و2018 بالمقارنة مع سنة 2016 أساس، يعكس ذلك تطور حجم الطلب الداخلي على المنتجات المستوردة والتي تدخل في قائمة الاستهلاك الفردي المباشر أو في قائمة المواد الوسيطة لصناعات نهائية أخرى، مثل المنتجات الخام والمنتجات نصف المصنعة، وكذلك المعدات والتجهيزات الفلاحية والصناعية. وسجلت "المنتجات الخامة من أصل معدني" و"منتجات خامة" و"الطاقة وزيوت التشحيم" أعلى معدلات نمو تراكمي خلال الفترة 2016 إلى 2018 بنحو 83.8% و54.7% و51% على التوالي. وسجل عام 2019 تقلبات في الواردات، إذ ارتفعت قيمة كل من "الأغذية، المشروبات والتبغ" و"منتجات نصف مصنعة"

الجدول 12: تطور الواردات

تطور الواردات (مليون دولار)					
2020	2019	2018	2017	2016	
55,266	47,826	45,777	42,525	44,600	الأغذية المشروبات والتبغ
49,965	76,342	82,302	69,466	54,507	الطاقة وزيوت التشحيم
19,460	22,099	24,603	20,717	17,838	منتجات خامة
12,777	12,497	13,276	12,993	11,655	منتجات خامة من أصل حيواني أو نباتي
7,183	9,602	11,327	7,724	6,183	منتجات خامة من أصل معدني
93,093	104,507	99,859	95,552	91,565	منتجات نصف مصنعة
109,466	126,837	120,233	108,644	103,672	منتجات مصنعة للتجهيزات
1,365	1,789	2,372	2,100	1,751	منتجات التجهيزات الفلاحية
108,101	125,048	117,861	106,544	101,921	منتجات للتجهيزات الصناعية
95,028	113,025	108,491	100,259	98,321	منتجات للاستهلاك
-	317	177	114	81	الذهب الصناعي

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

تطور إجمالي الصادرات والواردات

رغم استمرار جهود المغرب في تطوير الإنتاج المحلي المعد للتصدير، ما زال الميزان التجاري يسجل عجزاً سنوياً، إذ تتراوح نسبة تغطية الصادرات للواردات ما بين 55% و62%. ووفق الجدول أدناه، يتبين أن العجز في الميزان التجاري قد تراجع بشكل ملحوظ عام 2020 مقارنة مع عام 2019، ويعزى هذا التراجع إلى تداعيات جائحة كوفيد-19، إذ تباطأت الحركة التجارية العالمية بشكل كبير مع توقف سلاسل الإمداد لكثير من السلع، وتوجيه الواردات إلى السلع الأساسية وخصوصاً الغذاء والمنتجات الطبية في معظم دول العالم، بالإضافة إلى جهود المغرب في تطوير الصناعات المحلية لاستبدال الاستيراد وبالتالي تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود في وجه الأزمات المماثلة.

الجدول 13: تطور التجارة الخارجية

تطور التجارة الخارجية					
2020	2019	2018	2017	2016	(مليون دولار)
24,966	27,027	26,167	23,640	21,437	الصادرات
40,116	46,641	45,737	41,618	39,005	الواردات
-15,151	-19,613	-19,570	-17,978	-17,569	العجز التجاري
62	58	57	57	55	% نسبة التغطية

المصدر: وزارة الخارجية

تطور استيراد المنتجات الطاقية

لكل من مواد "غاز البترول والمواد الهيدروكربونية الأخرى" و"الفحم وفحم لكوك والوقود الصلب مماثلة" و"البارافينات وغيرها من المنتجات البترولية" على الرغم من ارتفاع كلفة إنتاجها، فيما ارتفع الاسترادي بشكل طفيف لكل من "زيوت وشحوم البترول" و"بنزين البترول". أما بالنسبة لعام 2020، فقد إنخفض حجم الإستيراد، وبالتالي كلفة الإستيراد" لجميع المواد المذكورة في الجدول أدناه بسبب الهبوط في الطلب نتيجة توقف الأنشطة الاقتصادية المعتمدة على هذه الموارد مع إنتشار جائحة كوفيد-19.

يبين الجدول (14) تطور استيراد المنتجات الطاقية خلال الفترة ما بين 2016 و2020. وعرفت كمية زيوت الديزل والوقود وغاز البترول والمواد الهيدروكربونية المستوردة خلال الفترة 2016 الى 2018 ارتفاعاً تراكمياً ما بين 38% و66% لهذه المواد، ما يعكس تطوراً إيجابياً في الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالإستهلاك الفردي والإستهلاك الإستثماري. وسجل عام 2019 تقلبات في قيمة المنتجات الطاقية المستوردة، بما يعكس التقلبات في أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية. فقد إرتفع حجم الاستيراد بشكل ملحوظ

الجدول 14: استيراد المنتجات الطاقية

استيراد المنتجات الطاقية									
2021		2020		2019		2018		2017	
القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية
بألف طن	بألف طن	بألف طن	بألف طن	بألف طن	بألف طن	بألف طن	بألف طن	بألف طن	بألف طن
6220	23331	6892	38776	7124	41393	7566	34291	7049	26152
3619	12049	3675	14055	3612	15601	3637	13789	3594	11103
11274	7194	11422	9088	9964	8655	8338	6024	7951	5207
513	3288	1171	8428	1106	8310	1036	6781	912	5360
599	2519	672	4181	670	4466	651	3735	650	3227
449	1369	454	1665	362	1425	411	1320	434	1154

المصدر: وزارة الخارجية

رابعاً: الاستثمار الأجنبي المباشر

الجدول 15: صافي الاستثمار الأجنبي المباشر

صافي الاستثمار الأجنبي المباشر - دولار	
-2,596,320,890	2015
-1,574,253,170	2016
-1,667,949,425	2017
-2,763,517,825	2018
-827,687,175	2019
-959,416,207	2020
-1,646,021,172	2021

المصدر: البنك الدولي 2022

شهدت إفريقيا انخفاضاً إجمالياً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 10% خلال العام 2020. وعلى وجه التحديد، وبينما شهدت جميع بلدان القارة تقريباً انخفاضاً، باستثناء مصر، كان الانخفاض في التدفقات الوافدة إلى المغرب أكبر من الانخفاض الحاصل في الاقتصادات الأخرى المتنوعة التي لا تعتمد على السلع الأساسية مثل إثيوبيا وجنوب إفريقيا. وتزامن هذا الأمر مع خروج الرّساميل الاستثمارية بشكل كبير من المغرب خلال عام 2020، إذ شكّل المغرب ثاني أعلى تدفقات خارجة من أيّ بلد إفريقي بإجمالي قدره مليار دولار. ويشير الجدول أدناه إلى تذبذب في صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب ما بين عامي 2015 و2021، بلغ أدنى قيمة له بنحو 2.76 مليار دولار أميركيّ سلبيّ عام 2018، ليتحسن بشكل ملحوظ إلى سالب 0.827 مليار دولار أميركيّ في العام التّالي.

خامساً : توقعات إقتصادية لعامي 2023-2024

الميزانية العامة سلباً ويزيد حجم العجز في الحساب الجاري، ليصل إلى حوالي 5.5% من الناتج المحلي الإجمالي. ووفقاً لوكالة فيتش، من المتوقع أن يسجل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي تراجعاً إلى مستوى 1.1% خلال عام 2022، ليتحسن إلى مستوى 4.6% خلال عام 2023 و3.6% خلال عام 2024. وبالتوازي، من المتوقع أن يشهد معدل البطالة تراجعاً إلى نحو 10% عام 2024

من المتوقع أن يتأثر الاقتصاد المغربي بتداعيات الحرب بين أوكرانيا وروسيا لنادية الارتفاع العالمي في أسعار السلع الغذائية الأساسية وكذلك أسعار النفط ومصادر الطاقة المرتبطة به. وهذا بدوره سوف يؤدي إلى ارتفاع حجم الدعم الحكومي لمواجهة ارتفاع الأسعار في السوق المحلي وتأثيراتها السلبية على القدرة الشرائية وخصوصاً للفقراء وذوي الدخل المحدود. وبالتالي، من المتوقع أن تتأثر

سادساً : القطاعات الواعدة

الإنتاجية الوطنية الحالية 700 ألف سيارة سنوياً، ويتم تصدير العديد منها إلى أوروبا الغربية. سعت الحكومة إلى تكرار نجاحها في صناعة السيارات في قطاع الطيران، والذي يوفر فرص عمل للكفاءات المحلية العالية وفوائد للاقتصاد بشكل عام من خلال الترابط مع قطاعات وأنشطة وسيطة مختلفة. وسعى المغرب إلى تشجيع إنشاء صناعة الطيران من خلال التكتل، وإقناع المستثمرين بإعداد عمليات مترابطة بهدف إنشاء سلاسل التوريد. تعمل أكثر من 140 شركة الآن في قطاع الطيران المغربي، وتغطي صيانة الطائرات وتصنيع المكونات وتطوير المطارات. ومن بين الركائز الأساسية الأخرى لاستراتيجية التصنيع في المغرب تشجيع الاستثمار في الأدوية.

من خلال الاستفادة القصوى من موقعها الجغرافي المتأخم لأوروبا، إرتكز النمو في الإقتصاد المغربي لسنوات، ولا سيما في أنشطته الصناعية، على تصنيع منخفض التكلفة للمواد الغذائية والمنسوجات وغيرها من السلع منخفضة التكلفة المعدة للتصدير، وهذا التصنيع يستفيد من أطر وإتفاقيات تجارية مع الاتحاد الأوروبي. وحديثاً، تحوّل التركيز إلى قطاعات التكنولوجيا العالية ذات القيمة الأعلى، مثل الأدوية والفضاء وقطاع السيارات، حيث تعمل الشركات المغربية مع شركاء دوليين لبناء سلاسل إمداد متكاملة. وكان قطاع السيارات من أوائل الصناعات التحويلية المتقدمة التي انطلقت في المغرب وسرعان ما أصبح أحد قصص نجاحه. إنه أهم قطاع تصدير، حيث حقق 8.1 مليار دولار من الصادرات في عام 2020، مقارنة بنحو 7.2 مليار دولار في العام السابق. تتجاوز الطاقة

قطاع التصنيع

- صناعات الطائرات أكثر من 140 شركة تعمل في هذا القطاع، تغطي صيانة الطائرات تصنيع المكونات و تطوير المطارات

قطاع صناعات الطائرات

- قطاع السيارات من أوائل الصناعات التحويلية المتقدمة - تتجاوز الطاقة الإنتاجية الوطنية الحالية 700 ألف سيارة سنوياً

قطاع السيارات

التركيز على قطاعات التكنولوجيا العالية ذات القيمة الأعلى

قطاع التكنولوجيا

إستراتيجية التصنيع في المغرب و تشجيع الاستثمار في الأدوية

صناعة الأدوية

المصادر

- البنك الدولي
- مناخ الاستثمار في الدول العربية، تقارير من سنة 2013 إلى سنة 2019
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والصادرات.
- المندوبية السامية للتخطيط ووزارة الاقتصاد والمالية
- المندوبية السامية للتخطيط، النشرة الإحصائية السنوية 2012 - 2016
- المغرب في أرقام من السنوات 2013 إلى 2019
- التقرير السنوي الميزان الأداء- مكتب الصرف المغربي
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - الأونكتاد
- التقرير السنوي للتجارة الخارجية للسنوات من 2012 إلى - 2018 مكتب الصرف المغربي
- وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر الرقمي، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- وزارة الصناعة والتجارة، مخطط تسريع التنمية الصناعية 2014-2020،



الجمهورية الإسلامية الموريتانية



تقرير الصناعة العربية

إصدار ديسمبر 2022

أولاً: المؤشرات الإقتصادية الكلية

النمو في الناتج المحلي الإجمالي

يوضح الجدول (5) التطور في أبرز المؤشرات الماكرو اقتصادية لموريتانيا خلال الفترة 2016 إلى 2021. وسجل الناتج المحلي الإجمالي الإسمي تطوراً ملحوظاً خلال تلك الفترة، ليسجل 7.6 مليار دولار عامي 2019 و2021، متراجعاً بشكل طفيف إلى 7.4 مليار دولار عام 2020 بسبب التداعيات السلبية لجائحة كوفيد-19- على الأنشطة الاقتصادية والاستهلاكية بالإضافة إلى تراجع الطلب العالمي على بعض المواد الأولية في سلاسل الإمداد الدولية. وبشكل عام، وفق الجدول أدناه، تفاوت النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الإسمي خلال الفترة قيد الدرس ما بين 2.7% و8.6%، باستثناء عام 2020 إذ سجل نمواً سلبياً بنحو -2.6%. ومن ناحية أخرى، ارتفع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 21% على أساس تراكمي خلال الفترة 2016 إلى 2021، مع انخفاض طفيف عام 2020 بسبب جائحة كورونا. وواكب هذا التطور الإيجابي ارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي من 1,197 دولار عام 2016 إلى 1,967 دولار عام 2020. وسجلت معدلات التضخم مستويات مستقرة، انخفضت من 3.8% عام 2016 إلى 2.3% عام 2020، لترتفع إلى 2.7% مع عودة الحركة الاقتصادية عام 2021. أما عن معدلات البطالة فقد استقرت طوال تلك الفترة على مستويات مرتفعة ما بين 10% و11%. ومن ناحية أخرى، انخفض حجم الدين الخارجي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو 29% بين عامي 2016-2021، فيما بقي رصيد الحساب الجاري يسجل عجزاً سنوياً تراوح ما بين -0.5 مليار دولار و-1.3 مليار دولار، وانعكس ذلك بنسب سلبية لميزان الحساب الجاري من الناتج المحلي، ما يشير إلى مواطن خلل في المالية العامة واستدامة آليات تغطية هذا الخلل المالي.

يوضح الجدول (5) التطور في أبرز المؤشرات الماكرو اقتصادية لموريتانيا خلال الفترة 2016 إلى 2021. وسجل الناتج المحلي الإجمالي الإسمي تطوراً ملحوظاً خلال تلك الفترة، ليسجل 7.6 مليار دولار عامي 2019 و2021، متراجعاً بشكل طفيف إلى 7.4 مليار دولار عام 2020 بسبب التداعيات السلبية لجائحة كوفيد-19- على الأنشطة الاقتصادية والاستهلاكية بالإضافة إلى تراجع الطلب العالمي على بعض المواد الأولية في سلاسل الإمداد الدولية. وبشكل عام، وفق الجدول أدناه، تفاوت النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الإسمي خلال الفترة قيد الدرس ما بين 2.7% و8.6%، باستثناء عام 2020 إذ سجل نمواً سلبياً بنحو -2.6%. ومن ناحية أخرى، ارتفع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 21% على أساس تراكمي خلال الفترة 2016 إلى 2021، مع انخفاض طفيف عام 2020 بسبب جائحة كورونا. وواكب هذا التطور الإيجابي ارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي من 1,197 دولار عام 2016 إلى 1,967 دولار عام 2020. وسجلت معدلات التضخم مستويات مستقرة، انخفضت من 3.8% عام 2016 إلى 2.3% عام 2020، لترتفع إلى 2.7% مع عودة الحركة الاقتصادية عام 2021. أما عن معدلات البطالة فقد استقرت طوال تلك الفترة على مستويات مرتفعة ما بين 10% و11%. ومن ناحية أخرى، انخفض حجم الدين الخارجي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو 29% بين عامي 2016-2021، فيما بقي رصيد الحساب الجاري يسجل عجزاً سنوياً تراوح ما بين -0.5 مليار دولار و-1.3 مليار دولار، وانعكس ذلك بنسب سلبية لميزان الحساب الجاري من الناتج المحلي، ما يشير إلى مواطن خلل في المالية العامة واستدامة آليات تغطية هذا الخلل المالي.

الجدول 1: أهم المؤشرات العامة

أهم المؤشرات العامة في موريتانيا							
2021	2020	2019	2018	2017	2016	الوحدة	
7.6	7.4	7.6	7	6.7	6.3	مليار دولار	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي
2	-3.2	5.9	2.7	3.8	4.1	(%)	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي
-	1967	1191.5	1365.3	1275.3	1197.1	دولار	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي
2.7	2.3	2.3	3.7	3.6	3.8	%	التضخم (متوسط أسعار المستهلك)
-	18.3	17.8	20.1	18.8	18.9	%	إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي
-1.3	-1.1	-0.8	-0.5	-0.8	-0.6	مليار دولار	رصيد الحساب الجاري
-17.3	-15.3	-10.6	-9.9	-15.1	-13.6	%	ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي
3,509	2,810	2,968	2,484	2,091	1,646	مليون دولار	إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)
3,557	2,744	2,873	2,958	2,270	1,780	مليون دولار	إجمالي الواردات (سلع وخدمات)
1.1	1.1	1.1	1	0.8	0.7	مليار دولار	إجمالي الاحتياطيات الرسمية
3.4	3.3	3.7	4.2	4.8	3.8	عدد الشهور	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
63.4	64.2	57.7	78.3	104.6	89.2	%	الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي
4.2	4.1	4.1	4	3.9	3.8	مليون نسمة	عدد السكان
11.5	11.3	10.4	10.3	10.3	10.3	%	معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة

المصدر: البنك المركزي الموريتاني، 2021 صندوق النقد الدولي التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021

ثانيًا: تطور الصناعة

توزيع القيمة المضافة حسب الأنشطة الرئيسية

وذلك على الرغم من تداعيات جائحة كوفيد-19 على الأنشطة الاقتصادية والاستهلاكية في الأسواق المحلية والدولية. وبالتالي، يكون القطاع الإستخراجي قد تحسّن بنسبة 325% على أساس تراكمي ما بين عامي 2015 و2020. أمّا بالنسبة إلى القطاع التحويلي، فقد شهد تحسّناً ملحوظاً بلغ 33.8% و40.7% عامي 2017 و2018 على التوالي بالمقارنة مع عام 2016، قبل أن يتخذ مساراً تراجعياً مسجلاً نموّاً بنسبة -9.5% و-12.7% عامي 2019 و2020 على التوالي بالمقارنة مع عام 2018.

حقّق قطاع الصناعة في جمهورية موريتانيا تطوراً إيجابياً خلال الفترة 2015 إلى 2020، مسجلاً نموّاً بنسبة 185% على أساس تراكمي خلال تلك الفترة. وسجّل القطاع الصناعي التقلّة النوعية في قيمته المضافة في الاقتصاد المحلي خلال عام 2019 إذ ارتفعت القيمة المضافة بنحو 67% على أساس سنوي، وجاء ذلك مدفوعاً بنمو في القيمة المضافة للقطاع الاستخراجي بلغ 117% على أساس سنوي خلال عام 2019. وبالإجمال، سجّل القطاع الاستخراجي نموّاً بنحو 55% خلال عامي 2016 و2017 بالمقارنة مع عام 2015، ليتراجع قليلاً بنحو -4.9% عام 2018 على أساس سنوي، قبل أن يتحسن بنحو الضّعفين خلال عام 2019 ويستمرّ في منحى التحسّن مسجلاً نموّاً بنسبة 33% عام 2020 بالمقارنة مع العام السابق،

الجدول 2: توزيع القيمة المضافة حسب الأنشطة الرئيسية

الجدول 2: تطوّر القيمة المضافة الصناعيّة - مليون دولار						السنة
2020	2019	2018	2017	2016	2015	قطاع استخراجي
1,983	1,493	687	722	723	467	قطاع تحويلي
480	498	550	523	391	398	صناعي
2,463	2,064	1,236	1,242	1,114	865	

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموّحد 2019 والتقارير السابقة

الإنتاج المنجمي

في موريتانيا، إذ بلغت كمّيّة الإنتاج 13,268 ألف طن عام 2016، قبل أن يتراجع بنحو -11% و-8.8% على التوالي عامي 2017 و2018 بالمقارنة مع عام 2016. وتحسّن إنتاج الحديد بنسبة 13.2% و2.6% على التوالي على أساس سنوي عامي 2019 و2020، وذلك بالرغم من التداعيات السلبية لجائحة كوفيد-19 على الأنشطة الإنتاجية وعلى الطلب العالمي للسلع والمواد الأساسية. وإستمرّ منحى التحسّن في إنتاج الحديد خلال عام 2021 مدعوماً بعودة الأنشطة الإنتاجية والطلب على هذه المادة إبان إجراءات التعافي من الجائحة في الاقتصادات العالمية.

ارتفع إنتاج الذهب من 229 ألف أوقية عام 2016 إلى 455 ألف أوقية عام 2020، ما يعادل ارتفاعاً في الإنتاج المنجمي للذهب بنسبة 99% خلال هذه الفترة، قبل أن ينخفض بنسبة 55% عام 2021. وبالتالي، يكون التطور التراكمي لإنتاج الذهب في موريتانيا قد سجّل انخفاضاً بنسبة 11% بين عامي 2016 و2021. أمّا إنتاج النحاس فشهد شبه استقرار في كمّيّة إنتاجه خلال الفترة 2016 إلى 2020، مصحوباً بتقلّبات طفيفة على أساس سنوي، قبل أن يتراجع بنحو 32% عام 2021 مسجلاً أدنى مستوى له عند 19 ألف طن. أمّا بالنسبة إلى إنتاج الحديد، فهو يشكّل الحصة الأكبر من إجمالي الإنتاج المنجمي

الجدول 3: الإنتاج المنجمي

الإنتاج المنجمي						
2021	2020	2019	2018	2017	2016	الذهب (ألف أوقية)
203	455	432	297	293	229	النحاس (بآلاف الأطنان)
19	28	30	32	29	33	الحديد (بآلاف الأطنان)
12,808	12,517	12,196	10,778	11,813	13,268	

المصدر: النشرة الفصلية الإحصائية 2020، البنك المركزي الموريتاني

إنتاج الصيد الصناعي

يشير الجدول 4 إلى انخفاض إنتاج الصيد الصناعي بنسبة 27% بين عامي 2016 و2021، بالرغم من التحسن البارز في كمية الإنتاج عامي 2018 و2019 بالمقارنة مع الأعوام السابقة. فقد ارتفع حجم الإنتاج بنسبة 52% و26% في هذين العامين على التوالي بالمقارنة مع عام 2017، قبل أن يتراجع الإنتاج بنسبة 17.6% على أساس سنوي عام 2020 وكذلك بنسبة 32% على أساس سنوي عام 2021.

الجدول 4: إنتاج الصيد الصناعي

إنتاج الصيد الصناعي (بألف طن)						
2021	2020	2019	2018	2017	2016	
2.1	1.6	1.9	2.9	1.9	2	القشريات
9.1	12	20.4	16.4	16.1	13.5	رخويات
33	32	35	42	44	67	قاعية
553	832	1,006	1,220	780	738	سطحية
597	878	1,064	1,282	843	821	المجموع

المصدر: النشرة الفصلية الإحصائية 2020، البنك المركزي الموريتاني

أبرز القطاعات الإنتاجية غير الصناعية

* الزراعة

صُمم مشروع دعم التحول الزراعي لدعم القطاعات الفرعية للإنتاج الزراعي في أراضي المنبع والمصب، وتهدف إلى تحسين الأمن الغذائي والظروف المعيشية للمجتمعات المستهدفة من خلال تنفيذ مشاريع تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للقطاعات المرتبطة بالمحاصيل الزراعية. وتبلغ قيمة المشروع حوالي 13 مليون دولار أمريكي، من المتوقع أن يستكمل حتى عام 2024.

* مشاريع الطاقة منخفضة الكربون:

(1) مشروع نور: هو مبادرة طموحة لاستخدام موارد الطاقة الشمسية وطاقات الرياح لتوليد الكهرباء بوسائل بعيدة عن استخدام مصادر الكربون المضرة بالبيئة. ويساعد هذا المشروع موريتانيا بإنتاج أرخص أنواع الهيدروجين الأخضر في إفريقيا، إذ سيسمح تحقيق إنتاج كهرباء بما يصل إلى 10 جيجاوات من الطاقة النظيفة. وتبلغ كلفة المشروع حوالي 3.5 مليار دولار أمريكي.

(2) أمان-جرين هيدروجين: تعمل موريتانيا بالتعاون مع شركاء أجانب على إنتاج الهيدروجين الأخضر، ليكون لديها أكبر مشروع هيدروجين أخضر في إفريقيا. ويشمل هذا المشروع، ويعرف بإسم مشروع أمان ويُنفذ في منطقتي داخلية نواذيبو وأنشيري في موريتانيا، إنتاج 18 جيجاوات من طاقة الرياح و12 جيجاوات من الطاقة الشمسية. وستولد حوالي 110 تيراواط ساعة بكامل طاقتها ومن المتوقع أن تنتج 1.7 مليون طن سنوياً من الهيدروجين الأخضر أو 10 ملايين طن سنوياً من الأمونيا الخضراء للاستخدام المحلي والتصدير.

ثالثاً: التجارة الخارجية

الصادرات والواردات والميزان التجاري

الوضع الحالي يضع الاقتصاد أمام مخاطر التعرض لهزات مالية أو نقدية. وعلى وجه الخصوص، سجلت الصادرات منحنى تطور إيجابي خلال الفترة قيد الدرس بلغ نسبة 113% ما بين عامي 2016 و2021، بالرغم من التراجع الطفيف عام 2020 مقارنة مع العام السابق. أما عن الواردات، فسجلت ارتفاعاً بنحو 100% ما بين عام 2016 و2021 على أساس تراكمي.

بالرغم من المسار التصاعدي لحركة التجارة، أي إجمالي التجارة، خلال الفترة 2016 إلى 2021، بمعدل نمو بلغ أكثر من 100%، جاء ذلك مدفوعاً بنمو في قيمة الواردات أكبر من النمو في قيمة الصادرات في بعض السنوات جعل الميزان التجاري لموريتانيا في عجز خلال تلك الفترة، مقابل فوائض ضئيلة جداً في سنوات أخرى (عامي 2019 و2020). وبالتالي، فإن اعتماد الاقتصاد في موريتانيا على عائدات التجارة الخارجية وفق

الجدول 5: الصادرات والواردات والميزان التجاري

الصادرات والواردات والميزان التجاري - مليار دولار						
2021	2020	2019	2018	2017	2016	
7,066	5,554	5,841	5,442	4,361	3,426	إجمالي التجارة
509, 3	2,810	2,968	2,484	2,091	1,646	الصادرات
3,557	2,744	2,873	2,958	2,270	1,780	الواردات
-0.048	0.066	0.095	-0.474	-0.179	-0.134	الميزان التجاري

المصدر: البنك المركزي الموريتاني 2020، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

صادرات المنتجات

يستحوذ الحديد على المرتبة الأولى في صادرات موريتانيا خلال الفترة 2015 إلى 2020. ويليه صادرات الذهب ومنتجات الصيد. وعلى وجه الخصوص، سجلت صادرات الحديد ارتفاعاً بنسبة 185% خلال تلك الفترة، وسجلت صادرات الذهب ارتفاعاً بنسبة 120%، ويليهما صادرات منتجات الصيد بنسبة 110% خلال هذه الفترة. ووفق الجدول أدناه، لم تؤثر جائحة كوفيد-19 على القدرة التصديرية لموريتانيا خلال عام 2020، بل تحسنت قيمة معظم الصادرات.

الجدول 6: صادرات المنتجات

صادرات المنتجات - مليون دولار						
2020	2019	2018	2017	2016	2015	
969	828	484	575	415	340	حديد
na	na	12	66	87	73	النفط
214	144	144	135	138	195	نحاس
734	586	390	345	289	334	ذهب
818	710	729	689	421	389	صيد
77	155	57	27	47	58	أخرى

المصدر: البنك المركزي الموريتاني، 2020

الواردات

يشير الجدول أدناه إلى ارتفاع الاستيراد بنسبة 42% خلال الفترة 2015-2020. وعلى وجه الخصوص، ارتفع الاستيراد بنسبة 59% بين عامي 2015 و2019، قبل أن ينخفض بنسبة 11% عام 2020 بالمقارنة مع العام السابق. وتتضمن أبرز الواردات المواد البترولية والمواد الغذائية ومعدات التجهيز. وارتفع استيراد المواد البترولية بنسبة 90% بين عامي 2015 و2020، وارتفع استيراد المواد الغذائية بنسبة 75% خلال تلك الفترة. كما ارتفع استيراد معدات النقل والمواد الكيماوية بنسبة 35% و38% على التوالي خلال الفترة 2015 إلى 2020.

الجدول 7 : واردات المنتجات

واردات المنتجات - مليون دولار						
2020	2019	2018	2017	2016	2015	
2,651	2,975	3,177	2,513	1,802	1,873	مجموع الواردات
768	990	1,117	746	422	404	مواد بترولية
743	564	602	524	389	423	مواد غذائية
342	383	392	402	337	370	معدات تجهيز
237	313	307	233	205	235	مواد بناء
223	246	357	224	160	165	معدات نقل
129	123	127	112	90	93	مواد كيميائية
210	355	274	272	198	182	سلع أخرى

المصدر: البنك المركزي الموريتاني، 2020

رابعاً: الاستثمار الأجنبي المباشر

ارتفعت قيمة التدفقات الواردة إلى جمهورية موريتانيا بنسبة 242% بين عامي 2016 و2020، وفق الجدول أدناه. وبالتحديد، سجلت التدفقات المالية قيمة 928 مليون دولار عام 2020 بالمقارنة مع 271 مليون دولار عام 2016. وذلك قبل أن تتراجع إلى حدود 22 مليون دولار عام 2021. أما الأرصدة الوافدة، فقد ارتفعت قيمتها بشكل مستدام طيلة الفترة 2016 إلى 2021. وبالتحديد، ارتفعت قيمة الأرصدة الوافدة من 6,750 مليون دولار عام 2016 إلى 9,995 مليون دولار عام 2021، لتكون حققت تطوراً إيجابياً بنسبة 48% خلال تلك الفترة.

الجدول 8: أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر - مليون دولار						
السنة	2021	2020	2019	2018	2017	2016
التدفقات الواردة	22	928	887	773	587	271
الأرصدة الواردة	9,995	9,973	8,995	8,110	7,337	6,750

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

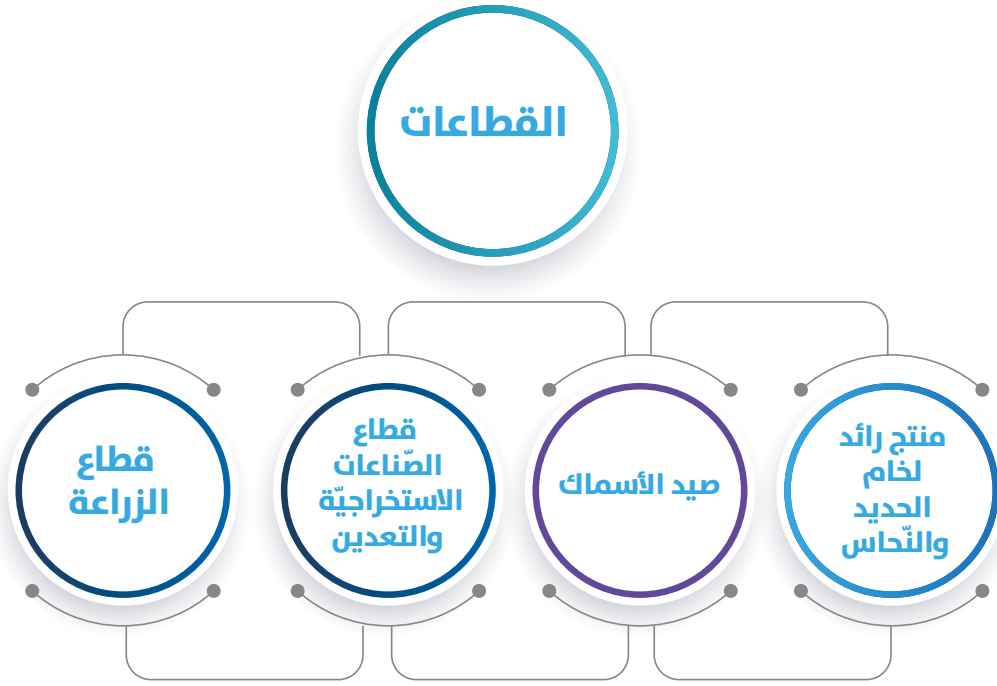
خامساً : توقعات إقتصادية لعامي 2023-2024

تخفيض مستويات التضخم العالية، إذ من المتوقع أن يتجاوز التضخم عتبة 4% على المدى القصير بسبب الارتفاع الحاد في أسعار الغذاء في الأسواق العالمية. وبالتالي، سيشهد رصيد المالية العامة عجزاً خلال عامي 2022 و2023 لا سيما بعد السياسة المالية التوسعية التي اعتمدتها الحكومة من خلال زيادة النفقات لدعم الانتعاش الاقتصادي والقطاع الاجتماعي بعد جائحة كوفيد-19. من المتوقع أن يصل الدين الخارجي إلى 52.7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022. وبالتوازي مع قدرة السلطات المالية والتفدية على ضبط أوضاع السوق التقدي ومستويات التضخم، سينعكس ذلك إيجاباً على الحساب الجاري، إذ يحقق انخفاضاً في عجزه خلال عام 2023، خصوصاً بعد بدء تصدير الغاز.

تؤثر الحرب بين أوكرانيا وروسيا بشكل سلبي كبير على الاقتصاد الموريتاني، خصوصاً لناحية استدامة القدرة على توفير المواد الغذائية الأساسية للسكان دون الدخول في موجات تضخم كبيرة في أسعار هذه السلع. كما يتأثر الاقتصاد الموريتاني بالتباطؤ الاقتصادي في أوروبا والصين، وزيادة عدم اليقين العالمي، وذلك لاعتماده على عائدات صادراته من الموارد المنجمية إلى تلك الأسواق. ومن المتوقع أن ينمو النشاط الاقتصادي بنسبة 4% خلال عام 2022. ومن المتوقع أن يعوّض الإنفاق الحكومي تباطؤ الاستهلاك الخاص بنهاية عام 2022، مصحوباً بانتعاش في إنتاج الذهب وخدماته. ويبقى الرهان على قدرة السلطات التقفية والمالية على ترشيد السياسة التقفية ما يساهم في

سادسا : القطاعات الواعدة

بدأت موريتانيا في السنوات الأخيرة الإنفتاح بشكلٍ أكبر على الاستثمار الأجنبي المباشر، لا سيّما في قطاعات التعدين والنفط والغاز والزراعة وصيد الأسماك. يعتمد اقتصاد موريتانيا بشكلٍ كبيرٍ على قطاع الصناعات الاستخراجية، الذي استحوذ على 66.8% من إجمالي الصادرات و24.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020. وتعدّ البلاد منتجًا رائدًا لخام الحديد والتّحاس والذهب، والفضة، والنفط، والغاز. أدّت الاكتشافات الأخيرة لاحتياطيات الغاز البحرية إلى زيادة توقعات الإنتاج. يركّز التصنيع في المقام الأول على صناعات التعدين وصيد الأسماك، وهو محدود بخلاف ذلك. يُعدّ التعدين، وخاصة خام الحديد، من أكبر الصناعات المتنامية في موريتانيا.



المصادر

- البنك المركزي الموريتاني، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار.
- وإئتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية.
- البنك المركزي الموريتاني، التقرير السنوي .
- النشرة الفصلية الإحصائية.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
- وزارة الاقتصاد والصناعة.
- البنك الدولي.
- البنك الأفريقي للتنمية.

<https://www.petrole.gov.mr/spip.php?article987>

<https://www.cwp.global/wp-content/uploads/2022/05/Mauritania-and-CWP-sign-a-framework-agreement-for-the-AMAN-project.pdf>



الجمهورية اليمنية



تقرير الصناعة العربية

إصدار ديسمبر 2022

أولاً: المؤشرات الإقتصادية الكلية

النمو في الناتج المحلي الإجمالي

يعاني الاقتصاد اليمني يومياً تبعات الحرب القائمة، فزادت جائحة كورونا المعاناة، إذ انخفضت التحويلات بعد توقّف الحركة الاقتصادية في الخارج خلال فترات الإغلاق القسري. فبعد أن انتعش الاقتصاد اليمني بين سنتي 2016-2017، انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنحو 12% عام 2018 بالمقارنة مع العام السابق نتيجة تدهور الأوضاع في البلاد، واستمرّ هذا التدهور بنسب 3.8% عام 2019 و-7.5% عام 2020 و-8.6% عام 2021 كنتيجة للحرب وجائحة كوفيد-19 وارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية والأساسية في الأسواق العالمية. أمّا معدّل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي فشهد تقلّبات عدة، كانت أقصاها عام 2017 إذ سجّل الاقتصاد اليمني نموّاً حقيقياً سلبياً بنحو 6.1%-، لتحسّن الأوضاع عام 2018 ويسجّل النمو الحقيقي مستوى 0.8%. كما سجّل النمو الحقيقي معدّلاً سلبياً قدره 5%- عام 2020. أمّا نصيب الفرد من الناتج المحلي فقد انخفض من 1,280 دولار عام 2016 إلى 551 دولار عام 2018 ليعود ويرتفع إلى 2,956 دولار عام 2019 ويحافظ إلى حدّ على هذا المستوى. وبطبيعة الحال، فقد سجّلت معدّلات التضخّم مستويات مرتفعة جدّاً، إذ وصلت إلى 30.4% عام 2017، و31% عام 2021، أمّا أدنى مستوى سجّل عام 2019 وبلغ 10%. ووفق الجدول أدناه، تزامن العجز في الميزان التجاري، الناتج عن ارتفاع الواردات بشكل كبير مقابل تراجع في الصادرات، مع ارتفاع في الدين العام الخارجي، إذ سجّل أعلى مستوى له بلغ 40% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2018. وكذلك تراجع عدد الشهور من الواردات التي تغطيها الاحتياطات إلى 0.9 شهرياً عام 2017 وإلى 0.5 شهراً عام 2018، بالتوازي مع تراجع كبير في نسبة الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي الذي سجّل عجزاً بلغ 4.2% عام 2017 و-6.5% عام 2018.

الجدول 1: أهم المؤشرات العامة باليمن

أهم المؤشرات العامة باليمن							
2021	2020	2019	2018	2017	2016	الوحدة	
19.1	20.9	22.6	23.5	26.7	21.26	مليار دولار	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
0.5	-5	2.1	0.8	-6.1	0.7	(%)	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي
1,935	1,931	2,056	551	882	1,280	دولار	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
31	26.4	10	27.6	30.4	27.5	%	التضخم (متوسط أسعار المستهلك)
	24.8	19.6	19.5	16.8	15.3	%	إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي
-1.6	-1.4	0.9-	-0.9	-1.1	-2.6	مليار دولار	ميزان الحساب الجاري
-8.3	-6.5	-3.9	-6.5	-4.2	-7	%	ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي
1.5	1	1.6	1.3	1	1.6	مليار دولار	إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)
10.1	8.8	10.7	8.8	7.8	8.9	مليار دولار	إجمالي الواردات (سلع وخدمات)
2.3	1.7	1	6.4	5.2	6.7	مليار دولار	إجمالي الاحتياطات الرسمية
2.4	2	1.4	0.5	0.9	3.7	عدد الشهور	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطات
30.1	30.4	25.7	40	20.3	17.3	%	الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي
33.3	32.5	31.6	30.8	30	29.1	مليون نسمة	عدد السكان

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي 2017، الحسابات القومية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019

ثانيًا: تطور الصناعة

توزيع القيمة المضافة حسب الأنشطة الرئيسية

الصناعي، وذلك على الرغم من التقلبات في قيمة إجمالي القطاع الصناعي خلال الفترة 2015 إلى 2020. وشهد القطاع الصناعي التحويلي بدوره تقلبات في تطوراتها خلال الفترة قيد الدرس، تراوحت ما بين تحسن بنحو 2.1% على أساس سنوي خلال عام 2019 وتراجع بنحو 11.4% على أساس سنوي عام 2016 وكذلك تراجع بنحو 5% على أساس سنوي خلال عام 2020. وتُعزى أسباب هذه التقلبات إلى التأثير بالحرب الدائرة في اليمن وإلى جائحة كوفيد-19 وكذلك تقلبات أسعار النفط والمواد الأولية اللازمة للصناعات في الأسواق العالمية.

انخفض الإنتاج الصناعي في اليمن خلال الفترة 2015-2020، مسجلًا تراجعًا تراكميًا بنسبة 7.6% خلال الفترة قيد الدرس متأثرًا بالحرب القائمة في اليمن، قبل أن يسجل تراجعًا أكبر بلغ بنحو 5% على أساس سنوي خلال عام 2020 متأثرًا بالتداعيات السلبية لجائحة كوفيد-19 ومن أبرزها فترات الإغلاق القسري. وبعد انتعاش القطاع الاستخراجي لفترة وجيزة في عام 2015-2016، انخفض الإنتاج بنحو 22% خلال عام 2017 بالمقارنة مع العام السابق، ليعود ويرتفع بنحو 2.9% على أساس تراكمي خلال الفترة 2018-2019، قبل أن يتراجع بنحو 5% على أساس سنوي خلال عام 2020 بسبب التوقف القسري خلال الجائحة. أمّا عن القطاع التحويلي، فيشكل رافعة القطاع الصناعي إذ يستحوذ على نحو 73% إلى 79% من إجمالي قيمة الإنتاج

الجدول 2: توزيع القيمة المضافة حسب الأنشطة الرئيسية

الجدول 2: تطور القيمة المضافة الصناعية - مليون دولار						السنة
2020	2019	2018	2017	2016	2015	
649.8	684	669.9	665	853	711	قطاع استخراجي
2,261	2,380	2,331	2,312	2,308	2,606	قطاع تحويلي
2,910	3,064	3,001	2,977	3,161	3,317	صناعي

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموّحد 2021

إحتياطيات الطاقة

يشير الجدول (3) إلى حجم الإحتياطيات المؤكدة من النفط والغاز في اليمن. ويبلغ حجم الإحتياطيات المؤكدة من النفط الخام التي لا تشمل النفوط غير التقليدية حوالي 2.67 مليار برميل، وتشكل نسبة 0.21% من الإجمالي العالمي للإحتياطيات المؤكدة من النفط الخام. كما يتراوح حجم الإحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي ما بين 265 و266 مليار متر مكعب، وتشكل نسبة تتراوح بين 0.13% و0.14% من الإجمالي العالمي للإحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي.

الجدول 3: إحتياطيات الطاقة

إحتياطيات الطاقة						
2020	2019	2018	2017	2016		
2.67	2.67	2.67	2.67	2.67	مليار برميل	الإحتياطيات المؤكدة من النفط الخام لا تشمل النفوط غير التقليدية
0.2	0.21	0.21	0.21	0.21	%	الإحتياطيات المؤكدة من النفط الخام من إجمالي العالم (لا تشمل النفوط غير التقليدية)
266	265	265	266	266	مليار متر مكعب	الإحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي
0.13	0.13	0.13	0.13	0.14	%	الإحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي من إجمالي العالم

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي 2021 - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)

انتاج الطاقة

بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19، بل حافظ على مستوى الإنتاج القائم في العام السابق. كما عرف إنتاج اليمن من المشتقات النفطية انخفاضا حادا سنة 2017 حيث سجل 7000 برميل يوميا، مقارنة مع سنة 2016 التي وصل الإنتاج فيها الى 56.8 ألف برميل يوميا، ليعرف بعد ذلك تحسنا طفيفا عام 2018 مع إنتاج نحو 9.8 ألف برميل يوميا، قبل أن يتراجع إلى 8.3 ألف برميل يوميا عام 2019 و8.1 ألف برميل يوميا عام 2020، ومن ناحية أخرى، ارتفع إجمالي استهلاك الطاقة في اليمن خلال الفترة 2016 إلى 2020 بنسبة 106%، محققا مستوى استهلاك بلغ 155.5 ألف برميل مكافئ نفط يوميا عام 2020 بالمقارنة مع 75.4 ألف برميل مكافئ نفط يوميا خلال عام 2016.

يشير الجدول (4) إلى كمية الإنتاج اليومي لمصادر الطاقة في اليمن، إذ سجل إنتاج الطاقة ارتفاعا تراكميا بنسبة 217% خلال الفترة 2016 إلى 2020، ليصل إلى 110 ألف برميل نفط يوميا عام 2020 بالمقارنة مع إنتاج 34.7 ألف برميل يوميا عام 2016. وعلى وجه الخصوص، ارتفع إنتاج النفط الخام وسوائل الغاز بنسبة 313% بين عامي 2016 و2020، مدفوعا بارتفاع في إنتاج النفط الخام بنسبة 300% خلال تلك الفترة، وبارتفاع بنسبة 700% لسوائل الغاز من وحدات معالجة الغاز الطبيعي في الفترة عينها. كذلك، ارتفع إنتاج البنزين بنسبة 16% ما بين عامي 2016 و2020. والجدير ذكره، وفق الجدول أدناه، أن إجمالي إنتاج اليمن من الطاقة لم يتراجع خلال عام 2020

الجدول 4: انتاج الطاقة

انتاج الطاقة					
2020	2019	2018	2017	2016	
110.1	110.1	105.1	85.9	34.7	إجمالي انتاج الطاقة ألف برميل مكافئ نفط / يوم
105.42	105.42	100.8	78.5	25.5	انتاج النفط الخام وسوائل الغاز ألف برميل / يوم
95	95	94	71	24.2	انتاج النفط الخام ألف برميل / يوم
0.12	0.11	0.11	0.08	0.03	انتاج النفط الخام من إجمالي العالم %
0	0	0	0	0.5	الغاز الطبيعي المسوق لا يشمل المعاد حقنه والفاقد والمحروق مليار متر مكعب
0	0	0	0	0.01	الغاز الطبيعي المسوق من إجمالي العالم لا يشمل المعاد حقنه والفاقد والمحروق %
180	180	180	180	140	طاقات مصافي التكرير القائمة ألف برميل / يوم
8.1	8.3	9.8	7	56.8	إجمالي انتاج المشتقات النفطية ألف برميل / يوم
4.4	4.2	4	3.4	3.8	انتاج الغازولين ألف برميل / يوم
2.8	3.2	2.8	2.5	15.6	انتاج زيت الغاز والديزل ألف برميل / يوم
0.9	0.9	2.9	1.1	11.1	انتاج زيت الوقود ألف برميل / يوم
10.4	10.4	6.8	7.5	1.3	انتاج سوائل الغاز من وحدات معالجة الغاز الطبيعي ألف برميل / يوم
155.5	119.6	117.6	146.9	75.4	إجمالي استهلاك الطاقة ألف برميل مكافئ نفط / يوم

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي 2021 - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)

العمالة في الصناعة، % من إجمالي العمالة

انخفض حجم القوى العاملة في القطاع الصناعي خلال الفترة قيد الدرس وذلك بالتوازي مع التقلبات السلبية التي شهدتها القطاع الصناعي، خصوصا بسبب الأزمات المتعاقبة في اليمن من الحرب وجائحة كوفيد-19. ووفق الجدول (5)، تراجعت نسبة اليد العاملة في القطاع الصناعي إلى حدود 10% بدءا من عام 2017، بعد أن كانت قد سجلت 12.4% عام 2015.

الجدول 5: العمالة في الصناعة، % من إجمالي العمالة

العمالة في الصناعة، % من إجمالي العمالة					
2020	2019	2018	2017	2016	2015
10	10.2	10.2	10.4	11.3	12.4

المصدر: منظمة التعاون الإسلامي - الكتاب الإحصائي السنوي لعام 2021

أبرز القطاعات الإنتاجية غير الصناعية

تعدّ الزراعة ومصايد الأسماك مكوّنًا مهمًا من مكوّنات النشاط الاقتصاديّ في اليمن، إذ تساهمان بنسبة 19.5% و3% على التوالي في الناتج المحليّ الإجماليّ لعام 2015 وشكّلتا معاً نسبة 24.1% من الناتج المحليّ الإجماليّ لعام 2017. ويأتي القطاع الزراعيّ في المرتبة الثالثة في الاقتصاد بعد قطاعي الخدمات والصناعة (بما في ذلك النفط)، ويشكّل المصدر الرئيسيّ للدخل لحوالي 70% من السّكان سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الخدمات والصناعات المرتبطة بالأنشطة الزراعيّة، ويوفّر فرص العمل لنصف القوة العاملة في اليمن. ورغم ذلك، يستورد اليمن الكثير من احتياجاته الغذائيّة، ويستورد 45.3% من إجماليّ احتياجاته من القمح من أوكرانيا وروسيا، ما يعجل اليمن يواجه مخاطر عدّة مرتبطة بالأمن الغذائيّ والمعيشيّ للسّكان.

ثالثاً: التجارة الخارجية

واردات الطاقة

ارتفعت واردات المشتقات النفطية بنسبة 23.5% ما بين عامي 2017 و2020، لتسجّل 120.9 ألف برميل عام 2020 مقابل 98 ألف برميل عام 2017. ووفق الجدول أدناه، ارتفعت واردات اليمن من المشتقات النفطية خلال فترة جائحة كوفيد-19، على الرغم من فترات الإغلاق القسريّ للمنشآت الإنتاجية والاقتصادية المختلفة، ما قد يعني أنّها استُخدمت للاستهلاك الخاص غير الإنتاجي.

الجدول 6: واردات الطاقة

واردات الطاقة				
2020	2019	2018	2017	
120.9	90.6	83.5	98	واردات المشتقات النفطية (ألف برميل / يوم)

المصدر: التقرير الإحصائيّ السنويّ 2021 - منظمة الأقطار العربيّة المصدرة للبترول (أوابك)

تطور أهم خمس صادرات وواردات

يشير الجدول (7) إلى أهمّ خمس سلع يصدرها اليمن، ويأتي الوقود المعدنيّ والزّيوت المعدنيّة ومنتجات تقطيرها في المرتبة الأولى، إذ سجلت أيضاً ارتفاعاً بنحو 13.5% على أساس تراكميّ خلال الفترة 2017-2019. وتأتي الأحجار الكريمة في المرتبة الثانية، وذلك على الرغم من التراجع البارز في صادراتها خلال عام 2019. وتليها صادرات "الأسمك والفشريات والزخويات" التي تحسّنت قيمتها بنحو 23% على أساس تراكميّ خلال الفترة 2017-2019، ثمّ الصادرات من "الفاكهة والمكسّرات الصالحة للأكل" التي تراجعت بشكل بارز أيضاً بلغ 69% على أساس تراكميّ خلال السنوات الثلاث، ومن ثمّ الصادرات من "النحاس ومصنوعاته" التي حافظت على شبه استقرار في قيمة صادراتها خلال الفترة قيد الدرس.

الجدول 7: أهم خمس سلع يصدرها اليمن

أهم 5 سلع يصدرها اليمن - مليون دولار			
2019	2018	2017	السلعة
1,063	965	937	الوقود المعدنيّ والزّيوت المعدنيّة ومنتجات تقطيرها
85	235	919	لآلئ طبيعيّة أو مستنبطة، أحجار كريمة أشبه كريمة
145	144	118	الأسمك والفشريات والزخويات
34	72	111	الفاكهة والمكسّرات الصالحة للأكل
21	32	27	النحاس ومصنوعاته

المصدر: المؤسسة العربيّة لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

أهم خمس سلع يستوردها اليمن

ويشير الجدول (8) إلى أهم خمس سلع يستوردها اليمن. وتحتل الحبوب المرتبة الأولى في الواردات من ناحية القيمة ومن ناحية الازدياد في قيمة الاستيراد التي سجلت نسبة 21.8% كمعدل نمو تراكمي ما بين عامي 2017 و2019، وهذا يدل على زيادة اعتماد اليمن على الاستيراد للمواد الغذائية الرئيسية ما يعرض أمنها الغذائي للمخاطر. ويمكن الاسترشاد بذلك لقراءة واقع الأمن الغذائي في اليمن خلال عام 2022 والتأثر سلباً بالحرب القائمة بين أوكرانيا وروسيا التي أثرت بشكل كبير على سلاسل الإمداد الدولية للقمح والحبوب الأساسية والزيوت النباتية. وتأثرت واردات الحديد الفولاذ في المرتبة الثانية، وارتفعت قيمتها بنحو 45.4% على نحو تراكمي خلال الفترة قيد الدرس، وتليها منتجات البلاستيك التي تضاعفت قيمتها خلال الفترة ذاتها. وتأثرت بالمرتبة الرابعة الواردات من الوقود المعدني والزيوت المعدنية ومنتجات تقطيرها، التي تراجعت بشكل بارز سجل 50.2%- كمعدل تراكمي خلال الفترة 2017 إلى 2019، ما يعكس تراجعاً في الطلب على المواد الأولية اللازمة لعدد من الصناعات وذلك بسبب التراجع في النشاط الإنتاجي والاقتصادي خلال الحرب. وتأثرت بالمرحلة الأخيرة الواردات من المركبات غير المرتبطة بعربات سكك الحديد أو الترام، التي ارتفعت بنحو 67% على أساس تراكمي خلال الفترة 2017 إلى 2019.

الجدول 8: أهم خمس سلع يستوردها اليمن

أهم 5 سلع يستوردها اليمن - مليون دولار			
السنة	2017	2018	2019
الحبوب	987	1,120	1,202
الحديد الفولاذ	421	563	612
البلاستيكيات ومنتجاتها	274	520	502
الوقود المعدني والزيوت المعدنية ومنتجات تقطيرها	578	479	288
المركبات بخلاف عربات السكك الحديدية أو الترام	340	470	568

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

الميزان التجاري

سجل الميزان التجاري عجزاً مستمراً خلال الفترة 2016 إلى 2021، بلغ أقصى حد له عام 2019 بسبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط ومشتقاته في الأسواق العالمية، ليتدنّى بنحو 22% على أساس سنوي عام 2020 بسبب التراجع في الاستيراد خلال فترة جائحة كوفيد-19، ليعود ويرتفع بنحو 18.5% عام 2021 مع عودة الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية خلال فترة التعافي من تداعيات الجائحة. وساهم الوضع الأمني غير المستتب والصراع القائم في اليمن في تعطيل حركة الاستيراد والتصدير خلال فترات عدة منذ بدء الأزمة في اليمن، ما تسبب بتعطيل لسلسلة التوريد وخصوصاً المواد الأساسية والغذائية بالإضافة إلى تقلبات حادة في الأسعار. وعلى وجه الخصوص، شهدت الصادرات تقلبات في قيمتها خلال الفترة قيد الدرس، وذلك تبعاً للأوضاع الأمنية وتأثيرها على القدرة الإنتاجية والتصديرية، فتراجعت قيمة الصادرات خلال عامي 2017 و2018 بالمقارنة مع عام 2016، لتعود وترتفع خلال عام 2019 قبل أن تهبط بشكل بارز عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19، لتعود وتحسّن خلال عام 2021 مع إجراءات التعافي الاقتصادي. أمّا عن الواردات، فتراجعت قيمتها خلال عام 2017 لتعود وترتفع بشكل كبير بلغ 18.3% و27% عامي 2018 و2019 على التوالي بالتزامن مع الارتفاع في أسعار النفط في الأسواق العالمية والغلاء في أسعار المنتجات، لتتخفّض بنحو 17.7% عام 2020 بسبب التراجع في الطلب على الاستيراد خلال فترة الجائحة، لتعود وترتفع عام 2021 بنحو 14.5% على أساس سنوي مع عودة الأنشطة الإنتاجية وعودة الطلب على السلع الاستهلاكية والمواد الأولية والوسيطة المستوردة. وبالتالي، تراجعت نسبة تغطية الصادرات للواردات من 17.78% عام 2016 إلى 11.38% عام 2020 لترتفع إلى 15.32% عام 2021، ما يعني مخاطر على قدرة اليمن على توفير السيولة بشكل مستدام للاستمرار في الإستيراد وخصوصاً للمواد الأساسية.

سجل الميزان التجاري عجزاً مستمراً خلال الفترة 2016 إلى 2021، بلغ أقصى حد له عام 2019 بسبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط ومشتقاته في الأسواق العالمية، ليتدنّى بنحو 22% على أساس سنوي عام 2020 بسبب التراجع في الاستيراد خلال فترة جائحة كوفيد-19، ليعود ويرتفع بنحو 18.5% عام 2021 مع عودة الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية خلال فترة التعافي من تداعيات الجائحة. وساهم الوضع الأمني غير المستتب والصراع القائم في اليمن في تعطيل حركة الاستيراد والتصدير خلال فترات عدة منذ بدء الأزمة في اليمن، ما تسبب بتعطيل لسلسلة التوريد وخصوصاً المواد الأساسية والغذائية بالإضافة إلى تقلبات حادة في الأسعار. وعلى وجه الخصوص، شهدت الصادرات تقلبات في قيمتها خلال الفترة قيد الدرس، وذلك تبعاً للأوضاع الأمنية وتأثيرها على القدرة الإنتاجية والتصديرية، فتراجعت قيمة الصادرات خلال عامي 2017 و2018 بالمقارنة مع عام 2016، لتعود وترتفع خلال عام 2019 قبل أن تهبط بشكل بارز عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19، لتعود وتحسّن خلال عام 2021 مع إجراءات التعافي الاقتصادي. أمّا عن الواردات، فتراجعت قيمتها خلال عام 2017 لتعود وترتفع بشكل كبير بلغ 18.3% و27% عامي 2018 و2019 على التوالي بالتزامن مع الارتفاع في أسعار النفط في الأسواق العالمية والغلاء في أسعار المنتجات، لتتخفّض بنحو 17.7% عام 2020 بسبب التراجع في الطلب على الاستيراد خلال فترة الجائحة، لتعود وترتفع عام 2021 بنحو 14.5% على أساس سنوي مع عودة الأنشطة الإنتاجية وعودة الطلب على السلع الاستهلاكية والمواد الأولية والوسيطة المستوردة. وبالتالي، تراجعت نسبة تغطية الصادرات للواردات من 17.78% عام 2016 إلى 11.38% عام 2020 لترتفع إلى 15.32% عام 2021، ما يعني مخاطر على قدرة اليمن على توفير السيولة بشكل مستدام للاستمرار في الإستيراد وخصوصاً للمواد الأساسية.

الجدول 9: الميزان التجاري

الميزان التجاري - مليون دولار						السنوات
2021	2020	2019	2018	2017	2016	
1,541	1,000	1,558	1,358	1,235	1,578	إجمالي الصادرات
10,057	8,785	10,677	8,400	7,100	8,873	إجمالي الواردات
-8,516	-7,185	-9,199	-7,042	-5,865	-7,295	الميزان التجاري

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

رابعاً: الاستثمار الأجنبي المباشر

يشير الجدول (9) إلى التغيرات في أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اليمن خلال الفترة 2015 إلى 2020. وكانت التدفقات الواردة تتخذ مساراً سلبياً، أي تخرج الاستثمارات من اليمن بنحو 15 مليون دولار عام 2015، لتزداد وتيرة خروجها إلى 561 مليون دولار عام 2016، وتستمر بالخروج من اليمن بنسب متفاوتة خلال السنوات التالية. أمّا عن الأرصدة الواردة إلى اليمن خلال الفترة قيد الدرس، فقد تراجعت بنحو 16.4% عام 2016 بالمقارنة مع العام السابق بنتيجة تدرّج الأوضاع الأمنية في اليمن ما يؤثّر سلباً على المناخ الاستثماري والأدخاري في البلد. واستمرّ منحنى التراجع في الأرصدة الواردة إلى اليمن خلال السنوات 2017 إلى 2020 بمعدلات سنوية تراوحت ما بين 9.4% و16%.

الجدول 10: أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر - مليون دولار						السنة
2020	2019	2018	2017	2016	2015	
غ.م	-371	-282	-270	-561	-15	التدفقات الواردة
1,942	1,942	2,313	2,595	2,865	3,426	الأرصدة الواردة

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

خامساً : توقعات إقتصادية لعامي 2023-2024

الصراع من العوامل الضارة بالبيئة التشغيلية للقطاع الخاص. وتستمر التجارة في التأثير سلباً بعرقلة تفرغ الشحنات في المرافئ التي غالباً ما تكون عرضة للخضات الأمنية والأضرار في بنيتها التحتية، بالإضافة إلى شحّ الاحتياطات بالعملات الأجنبية. كما يستمر الاقتصاد اليمني بالتأثر سلباً بتداعيات الحرب بين أوكرانيا وروسيا على سلاسل الإمداد الدولية للسلع الغذائية الأساسية ومنتجات النفط، ما يهدد الأمن الغذائي والأمن البشري بشكل عام، بالإضافة إلى التبعات السلبية على الميزان التجاري وعلى التضخم في الأسعار.

في حين أنّه من المتوقع حدوث انتعاش طفيف في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022، يعتمد ذلك بشكل كبير على تطور الصراع والظروف الأمنية على أرض الواقع. ومن المتوقع أن يسجل الاقتصاد اليمني نمواً إيجابياً بحوالي 0.8% في عام 2023 يليه 2.5% في عام 2024. ويعوّل اليمن على تحويلات العاملين في الخارج وخصوصاً في دول مجلس التعاون الخليجيّ التي من المتوقع أن تشهد معدلات نمو قوية خلال الفترة المقبلة مدعومة بارتفاع في أسعار الطاقة العالمية. ومن جهة أخرى، يبقى ارتفاع أسعار النفط إلى جانب زيادة

المصادر

- الجهاز المركزي للإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي.
- مناخ الاستثمار في الدول العربية.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والصادرات.
- الكتاب الإحصائي السنوي.
- البنك الدولي.
- تقرير مؤشرات اقتصاد اليمن مركز الدراسات.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية.
- مسودة برنامج الأغذية العالمي للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لليمن (2023-2025).

الفصل السادس

ملاحق إحصائية

تقرير الصناعة العربية

إصدار ديسمبر 2022

الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية 2012-2021

الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية 2012-2021* - مليون دولار

*2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
2,731,297	2,432,219	2,747,942	2,705,668	2,502,321	2,423,073	2,457,553	2,807,440	مجموع الدول العربية
45,243	43,697	44,502	42,932	41,408	39,892	38,587	35,877	الأردن
410,2	360,681	421,142	422,215	385,605	357,045	358,135	403,137	الإمارات
39,1	34,729	38,653	37,801	35,474	32,235	31,126	33,388	البحرين
40,6	39,235	39,213	39,772	39,801	41,817	43,561	47,352	تونس
167,983	145,009	171,767	174,911	170,097	160,034	165,979	213,859	الجزائر
3,7	3,408	3,437	3,142	2,931	2,818	1,727	1,588	جيبوتي
833,541	703,367	803,616	816,578	688,586	644,935	654,269	756,350	السعودية
35,9	34,4	31,5	41,7	115,900	93,700	96,995	79,292	السودان
7,628	6,883	6,485	5,856	5,607	5,530	5,331	5,022	الصومال
196,3	178,1	230,1	225,3	195,400	148,400	169,500	223	العراق
65,3	62,3	79,5	82,6	71,300	51,700	58,500	77,8	عمان
	14,015	15,829	15,616	15,427	15,211	12,673	12,716	فلسطين
155,6	147,8	175,8	183,8	161,099	151,732	164,641	206,225	قطر
116,1	108,7	136,9	135,3	127,000	109,407	114,534	162,696	الكويت
18,8	24,7	53,2	54,9	53,325	51,389	49,459	47,833	لبنان
31,735	33,018	40,951	30,106	30,211	18,563	17,216	36,212	ليبيا
404,142	365,252	303,167	249,712	235,733	332,441	329,366	305,602	مصر
132,725	114,725	119,87	118,096	109,682	103,311	101,179	110,081	المغرب
7,6	7,4	7,6	7	6,700	6,300	4,832	5,373	موريتانيا
19,1	20,9	22,6	23,5	26,700	21,260	33,071	39,403	اليمن

التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 2021 ومصادر وطنية(وزارات الصناعة، الأجهزة الإحصائية، البنوك المركزية)

المصادرات العربية الإجمالية

المصادرات العربية الإجمالية - مليون دولار

معدل التغير السنوي % (2020-2019)	معدل التغير السنوي % (2019-2016)	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
-26.5	9.1	746,808	1,016,497	1,088,861	909,96	785,632	853,485	1,244,605	مجموع الدول العربية
1.0	4.4	7,115	7,046	6,593	6,353	6,201	6,767	7,282	الأردن
-13.0	2.1	273,099	313,781	321,028	313,547	298,625	300,477	343,063	الإمارات
-22.7	12.4	14,006	18,12	18,234	15,356	12,785	16,54	23,498	البحرين
-7.9	3.3	13,769	14,952	15,466	14,226	14,533	14,069	16,709	تونس
-37.3	6.1	21,925	34,994	41,698	34,61	29,087	34,390	59,973	الجزائر
-29.0	32.1	2,837	3,996	3,522	3,162	124	126	121	جيبوتي
-33.7	12.5	173,49	261,603	294,373	221,835	183,579	203,550	342,433	السعودية
-2.7	1.2	3,121	3,208	3,485	4,1	3,094	3,169	4,454	السودان
-21.2	7.5	410	520	490	450	418	440	634	الصومال
-42.6	25.5	46,829	81,585	86,36	57,559	28,36	43,442	83,981	العراق
-21.1	12.0	30,508	38,685	41,730	32,886	27,536	35,672	53,550	عمان
1.4	0.8	1,773	1,748	1,847	1,929	1,879	1,757	1,384	فلسطين
-29.4	8.4	51,504	72,935	84,288	67,498	71,111	77,294	126,702	قطر
-37.9	11.8	39,939	64,358	72,104	55,199	46,26	54,089	100,660	الكويت
-18.9	17.6	3,926	4,839	2,953	2,844	2,977	2,952	3,313	لبنان
-78.3	40.7	6,008	27,674	29,998	19,521	9,769	9,435	16,056	ليبيا
-18.7	10.7	24,815	30,505	29,304	26,278	22,872	21,790	28,017	مصر
-12.6	8.4	25,663	29,354	29,584	27,662	23,284	22,498	20,720	المغرب
-5.3	21.7	2,81	2,968	2,484	2,091	1,524	1,502	2,451	موريتانيا
-36.6	8.7	935	1,474	1,278	1,016	1,578	3,501	9,571	اليمن

التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2021/صندوق النقد الدولي

الواردات العربية الإجمالية

الواردات العربية الإجمالية - مليون دولار									
معدل التغير السنوي (2020-2019)	معدل التغير السنوي (2019-2016)	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
-14.0	4.1	737,081	857,094	820,963	786,252	794,394	851,964	910,511	مجموع الدول العربية
-11.3	-0.3	17,035	19,197	20,339	20,527	19,352	20,504	22,962	الأردن
-9.7	4.6	234,2	259,251	235,360	246,344	270,96	263,417	276,025	الإمارات
-26.5	8.4	12,683	17,263	19,085	16,055	15,287	17,673	22,258	البحرين
-15.2	3.5	18,307	21,578	22,673	20,669	17,79	20,208	24,789	تونس
-18.2	-4.3	35,358	43,241	49,012	48,813	47,133	49,177	55,686	الجزائر
-19.9	21.2	3,314	4,138	3,603	3,576	451	890	600	جيبوتي
-13.3	3.0	132,754	153,163	137,065	134,519	140,17	174,675	173,834	السعودية
-3.7	-1.1	7,736	8,035	7,065	9,134	8,323	9,509	9,211	السودان
-2.5	4.7	1,17	1,2	1,12	1,087	1,045	1,100	1,887	الصومال
-17.2	19.3	48,15	58,138	45,736	37,866	23,029	39,045	53,177	العراق
-8	-1.3	21,107	22,857	26,289	26,951	21,280	26,556	27,881	عمان
-12.2	4.0	6,375	7,258	7,24	6,913	6,982	6,814	6,991	فلسطين
-11.5	-3.1	25,764	29,098	31,609	29,815	38,682	37,120	30,479	قطر
-16.6	7.8	27,931	33,478	31,096	29,505	30,795	30,952	31,036	الكويت
-47.1	-1.6	9,644	18,221	19,986	19,589	18,705	18,069	20,494	لبنان
-21.1	12.4	11,71	14,84	13,491	9,199	10,449	12,902	18,079	ليبيا
-16.8	2.3	63,578	76,39	81,910	66,565	70,337	73,760	75,089	مصر
-12.9	6.8	44,449	51,053	51,308	45,189	42,366	38,408	40,376	المغرب
-18.7	17.3	2,336	2,873	2,958	2,27	2,094	2,053	3,935	موريتانيا
-20.9	12.9	8,462	10,700	8,844	6,516	8,873	8,9	15,445	اليمن

التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2021/صندوق النقد الدولي

عدد السكان (في منتصف العام) في الدول العربية

عدد السكان (في منتصف العام) في الدول العربية										
معدل النمو (2020-2010)	معدل النمو (2020-2019)	*2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
1.81	1.14	442,7	430,735	425,889	417,755	409,233	399,031	395,008	385,538	مجموع الدول العربية
4.90	2.39	10,3	10,806	10,554	10,309	10,053	9,798	9,532	8,804	الأردن
0.64	-6.50	9,40	8,817	9,43	9,367	9,304	9,121	9,104	9,071	الإمارات
1.82	-0.81	1,50	1,472	1,484	1,503	1,501	1,424	1,37	1,315	البحرين
0.88	-0.93	12,00	11,538	11,646	11,560	11,435	11,304	11,154	11,007	تونس
2.00	0.89	45,00	43,85	43,424	42,578	41,389	40,551	39,963	39,114	الجزائر
1.70	1.23	1 000	988	976	962,000	948,000	933	966	939	جيبوتي
1.90	-2.80	35,50	33,26	34,218	33,414	32,613	31,742	31,062	30,339	السعودية
0.53	2.95	45,50	44,495	43,222	41,985	40,783	39,599	38,449	37,289	السودان
2.81	2.91	15,50	15,893	15,443	15,008	14,589	14,186	11,13	11,021	الصومال
2.14	2.61	41,20	40,15	39,127	38,124	37,139	36,169	36,934	36,005	العراق
4.69	-5.00	4,60	4,387	4,618	4,602	4,560	4,414	4,159	3,993	عمان
2.40	2.49	5,20	5,101	4,977	4,854	4,733	4,635	4,682	4,550	فلسطين
4.83	-2.93	2,70	2,749	2,832	2,760	2,725	2,618	2,438	2,216	قطر
2.37	-3.10	4,70	4,507	4,651	4,564	4,437	4,33	4,239	4,092	الكويت
3.26	-0.45	6,80	6,825	6,856	6,859	6,819	6,714	3,793	3,788	لبنان
01.04	1.39	6,70	6,871	6,777	6,679	6,581	6,492	9,115	8,830	ليبيا
2.50	1.81	102,90	100,689	98,902	97,147	94,798	91,023	88,958	86,814	مصر
1.12	01.06	36,30	35,968	35,592	35,220	34,852	34,487	34,125	33,770	المغرب
2.25	2.33	4,20	4,172	4,077	3,984	3,894	3,806	3,790	3,700	موريتانيا
2.56	2.28	33,30	29,826	29,162	28,499	28,170	27,426	26,698	25,956	اليمن

* بيانات أولية - بيانات السودان منذ عام 2012 تمثل السودان بعد انفصال جنوب السودان - مصادر وطنية (وزارات الصناعة، الأجهزة الإحصائية، البنوك المركزية) ودولية متنوعة

الصادرات البينية العربية

الصادرات البينية العربية - مليون دولار							
معدل النمو % (2020-2019)	معدل النمو % (2019-2016)	2020	2019	2018	2017	2016	
14.2-	3.9	96,372.2	112,264.3	112,511.1	108,079.7	99,954.8	مجموع الدول العربية
3.0-	1.0-	2,842.8	2,931.8	2,836.7	2,926.9	3,021.0	الأردن
7.7-	5.3	24,312.7	26,338.3	26,640.3	24,234.5	22,530.8	الإمارات
31.5-	26.4	4,322.3	6,306.0	6,671.3	4,975.7	3,122	البحرين
17.7-	0.7-	1,201.0	1,460.1	1,472.9	1,311.9	1,492.8	تونس
30.1-	19.6	1,883.2	2,695.9	2,531.7	2,067.7	1,575.9	الجزائر
32.1-	12.9	95.1	140.1	144.1	99.0	97.4	جيبوتي
15.7-	6.7	32,423.9	38,451.6	38,420.3	37,391.2	31,693.0	السعودية
5.0-	2.3-	1,911.1	2,011.1	2,370.9	2,836.3	2,154.5	السودان
37.5-	1.6	254.2	407.0	404.6	328.4	387.5	الصومال
13.0-	0.4	1,616	1,858	1,369	1,529.0	1,836.0	العراق
8.6-	6.1	7,074.8	7,740.0	7,994.3	6,790.4	6,475.1	عمان
28.8-	45.5	260.9	366.6	358.3	141.4	119	فلسطين
2.8	23.8-	3,112.4	3,028.0	4,220.1	5,609.5	6,841.0	قطر
24.4-	13.1	2,323.0	3,073.0	2,933.0	2,782.5	2,121.7	الكويت
22.7	5.7	1,878.6	1,531.2	1,573.0	1,396.5	1,297.2	لبنان
78.3-	17.9-	351.9	1,620.8	945.3	1,792.6	2,928.1	ليبيا
12.3-	0.9	8,836.4	10,079.7	9,517.3	9,785.7	9,804.6	مصر
7.8-	0.6	1,265	1,372	1,24	1,166.6	1,348.6	المغرب
5.2-	19.2	7.9	8.3	8.3	5.3	4.9	موريتانيا
	18.3-	395.8	315.9	310.2	392.4	579.3	اليمن

التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2021 ومصادر وطنية(وزارات الصناعة، الأجهزة الإحصائية، البنوك المركزية) - صندوق النقد الدولي 2021

الواردات البينية العربية

الواردات البينية العربية - مليون دولار							
معدل النمو % (2020-2019)	معدل النمو % (2019-2016)	2020	2019	2018	2017	2016	
18.5-	4.2	91,469.8	112,204.1	112,957.9	102,842.8	99,037.6	مجموع الدول العربية
20.9-	4.7	4,023.2	5,085.1	5,431.1	4,897.2	4,426.2	الأردن
5.3-	3.0	21,811.9	23,028.5	23,115.0	22,805.6	21,097.3	الإمارات
64.9-	0.2	1,671.7	4,761.6	4,827.8	5,033.4	4,738.9	البحرين
33.6-	19.9	1,732.9	2,610.0	2,056.1	1,718.9	1,512.9	تونس
8.8-	3.8-	2,039.4	2,235.5	2,376.0	2,041.7	2,513.6	الجزائر
11.9-	3.0	407.3	462.4	459.0	479.7	422.7	جيبوتي
10.9-	7.5	17,524.0	19,659.2	19,024.5	16,883.5	15,844.3	السعودية
23.6-	8.8	2,100.3	2,749.0	2,186.5	2,618.7	2,137.0	السودان
37.6-	18.1-	298.4	478.4	474.1	782.6	869.4	الصومال
12.6-	22.7	3,644.0	4,192.0	4,046.0	2,611.0	2,267.0	العراق
18.1-	4.6	11,865.5	14,481.5	13,698.3	13,055.6	12,668.7	عمان
12.8-	10.7	378.0	433.8	429.0	358.3	320.0	فلسطين
26.5-	32.3-	1,318.6	1,794.7	2,048.7	4,240.2	5,778.2	قطر
14.3-	4.9	5,630.2	6,569.4	7,114.2	6,222.8	5,687.5	الكويت
53.8-	0.7-	1,179.7	2,555.2	2,547.9	2,295.1	2,607.7	لبنان
21.1-	9.5	2,016.8	2,555.9	2,783.5	1,709.8	1,947.3	ليبيا
21.0-	9.6	8,961.4	11,346.4	13,002.6	9,787.9	5,628.0	مصر
24.4-	9.6	2,908	3,844	3,918	2,871.2	2,921.7	المغرب
20.1-	0.6	491.0	614.1	614.1	338.9	604.0	موريتانيا
13.9-	10.0	1,397.9	1,622.7	1,704.2	1,039.1	1,220.4	اليمن

التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2021 ومصادر وطنية(وزارات الصناعة، الأجهزة الإحصائية، البنوك المركزية) - صندوق النقد الدولي 2021

القيمة المضافة للصناعات الإستخراجية بالأسعار الجارية 2014-2020

القيمة المضافة للصناعات الإستخراجية بالأسعار الجارية - مليون دولار							
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
421,806	688,268	730,202	550,352	453,446	528,539	951,202	إجمالي الدول العربية
925.4	947.0	823.0	735	725	1,097	955	الأردن
65,078.3	105,393.1	109,717.1	78,961	68,931	78,14	137,551	الإمارات
4,257.0	5,770.5	5,966.6	4,741	3,884	4,408	7,999	البحرين
1,105.7	1,311.5	1,370.3	1,286	1,366	2,388	2,791	تونس
18,924.7	33,046.9	39,299.4	33,576	27,924	32,368	58,006	الجزائر
25.0	25.5	21.1	9	9	6	6	جيبوتي
141,676.3	220,454.9	235,363.5	174,870	142,303	160,135	301,348	السعودية
1,771.2	3,585.7	4,440.4	9,031	6,764	5,164	5,814	السودان
53,230.0	97,150.3	102,044.2	75,351	57,365	53,586	100,725	العراق
20,447.3	26,582.8	29,032.0	21,378	17,797	23,177	37,894	عمان
53.7	66.6	64.6	46	46	50	39	فلسطين
42,002.5	63,132.7	71,483.0	54,782	45,051	63,547	108,294	قطر
34,875.1	62,282.0	65,739.0	50,693	42,481	49,449	98,975	الكويت
80.8	163.2	230.2	249	265	202	228	لبنان
4,136.6	26,278.5	31,488.2	17,055	7,407	10,524	27,213	ليبيا
25,660.7	34,846.9	26,993.5	22,078	26,399	40,727	50,311	مصر
2,602.0	2,739.0	2,713.0	2,525	2,105	2,232	2,699	المغرب
1,983.1	1,492.8	687.2	722	723	312	811	موريتانيا
649.8	684.0	669.9	665	853	935	9,543	اليمن

التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2021

القيمة المضافة للصناعات التحويلية بالأسعار الجارية

القيمة المضافة للصناعات التحويلية بالأسعار الجارية - مليون دولار							
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
267,959	281,789	279,87	257,95	261,495	261,156	266,265	إجمالي الدول العربية
7,557	7,889	7,694	7,484	7,193	6,115	6,001	الأردن
34,63	36,727	36,874	35,300	32,078	31,690	31,352	الإمارات
6,295	6,811	6,661	6,565	5,835	5,398	4,984	البحرين
5,202	5,295	5,543	5,543	5,623	6,127	6,657	تونس
7,521	7,717	7,426	7,347	7,062	7,205	8,342	الجزائر
108	107	94	86	76	51	47	جيبوتي
90,869	99,438	100,748	88,774	83,243	82,991	81,650	السعودية
3,981	3,148	5,259	8,481	7,387	6,844	5,232	السودان
4,263	4,994	4,623	4,078	3,754	3,632	4,288	العراق
5,308	7,989	8,37	7,046	5,965	7,455	7,958	عمان
1,721	1,925	1,88	1,880	1,545	1,348	1,525	فلسطين
10,602	13,704	15,102	12,964	12,861	15,950	20,916	قطر
6,409	9,769	10,299	9,053	7,880	7,992	9,017	الكويت
1,284	3,969	4,23	2,432	4,271	4,118	3,749	لبنان
714	908	823	770,000	489,000	1,168	1,408	ليبيا
58,794	48,242	40,657	38,531	56,069	52,905	51,263	مصر
17,513	17,858	18,517	17,211	16,202	16,323	18,151	المغرب
480	498	550	523	391	383	431	موريتانيا
2,261	2,38	2,331	2,312	2,308	3,429	3,262	اليمن

التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2021

أسعار صرف وحدات العملات العربية مقابل الدولار الأمريكي

أسعار صرف وحدات العملات العربية مقابل الدولار الأمريكي										
العملة الوطنية	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	معدل النمو % (2019-2016)	معدل النمو % (2020-2019)
الأردن	دينار	0.709	0.709	0.709	0.709	0.709	0.709	0.709	0,00	0,00
الإمارات	درهم	3.6725	3.6725	3.6725	3.6725	3.672	6.6725	3.6725	0,00	0,00
البحرين	دينار	0.3760	0.3760	0.3760	0.3760	0.3760	0.3760	0.3760	0,00	0,00
تونس	دينار	1.6253	1.7001	1.9623	2.148	2.4194	2.650	2.8111	-4.20	6.97
الجزائر	دينار	79.3684	80.579	100.4641	109.4431	110.9730	115.000	119.3572	6.19	3.74
جيبوتي	فرنك	177.7210	177.7210	177.7210	177.7210	177.7210	177.7210	177.7210	0.00	0,00
السعودية	ريال	3.7500	3.7500	3.7500	3.7500	3.7500	3.7500	3.700	0.00	0,00
السودان	جنيه	4.7540	5.7258	6.0107	6.2117	6.6834	33.000	42.5762	27.00	71.77
الصومال	شلن	1601.22	1095.44	692.78	616.45	578.70	585.33	581.43	na	na
العراق	دينار	1,166.00	1,165.95	1,167.24	1,181.85	1,181.79	1,182.036	1,182.000	1.95	0.49
عمان	ريال	0.3845	0.3845	0.3845	0.3845	0.3845	0.3845	0.3845	0.00	0,00
قطر	ريال	3.6400	3.6400	3.6400	3.6400	3.6400	3.6400	3.6400	0.00	0,00
الكويت	دينار	0.2837	0.2845	0.3010	0.3021	0.3033	0.3019	0.3063	0.89	0.35
لبنان	ليرة	1,507.5000	1,507.5000	1,507.5000	1,507.5000	1,507.5000	1,507.5000	1,507.5000	0.00	0.00
ليبيا	دينار	1.2716	1.2724	1.3796	1.3904	1.3938	1.3700	1.3983	-0.59	-0.88
مصر	جنيه	6.8650	7.0740	7.6220	10.0254	17.7825	17.7370	17.5553	-8.69	18.77
المغرب	درهم	8.4055	8.4063	9.7350	9.8075	9.6920	9.3834	9.6171	-1.22	-0.79
موريتانيا	اوقية	30.0700	30.2700	32.4700	35.2371	35.7944	35.8000	36.6908	1.99	1.51
اليمن	ريال	214.8900	214.8900	228.000	241.2697	250.2500	250.2500	250.2500	-0.10	0.89

التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2021 ومصادر وطنية (وزارات الصناعة، الأجهزة الإحصائية، البنوك المركزية) صندوق النقد الدولي / اتجاهات التجارة الخارجية

إنتاج الحديد و الصلب في الدول العربية

إنتاج الحديد و الصلب في الدول العربية - مليون دولار							
مجموع الدول العربية	2014	2015	2016	2017	2018	2019	*2020
الأردن	150	151	330	330	350	350	350
الإمارات	2,390	3,066	3,149	3,309	3,247	3,327	2,722
البحرين	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	720	700	700
تونس	150	50	50	50	50	50	50
الجزائر	415	650	650	415	2,300	2,400	2,400
جيبوتي	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
السعودية	6,291	5,229	5,461	4,831	8,187	8,191	7,775
السودان	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
العراق	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
عمان	1,500	2,000	2,000	2,000	2,000	2,000	2,000
قطر	3,019	2,593	2,521	2,644	2,575	2,558	1,218
الكويت	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	1,3	1,27	1,27
لبنان	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
ليبيا	712	352	492	422	396	606	495
مصر	6,485	5,506	5,036	6,87	7,807	7,257	8,229
المغرب	501	516	520	550	520	500	500
موريتانيا	5	5	5	5	5	5	5
اليمن	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م

المنظمة الدولية للصلب ، الكتاب السنوي لإحصاءات الصلب 2020 الإتحاد العربي للحديد والصلب

القيمة المضافة لاجمالي للصناعات الاستخراجية (مليون دولار) ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي %

الصناعات الإخراجية 2017 - 2020

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)				القيمة المضافة (مليون دولار)				
2020	2019	2018	2017	2020	2019	2018	2017	
17.4	25.0	26.8	21.7	421,806	684,823	719,616	535,195	مجموع الدول العربية
2.1	2.2	2.1	2.3	925	955	890	930	الأردن
18.0	25.0	25.9	18.2	65,078	105,393	107,13	70,007	الإمارات
12.3	15.0	16.2	13.4	4,257	5,771	6,114	4,741	البحرين
2.8	3.4	3.3	3.2	1,106	1,31	1,326	1,278	تونس
12.3	19.5	22.0	19.2	18,925	33,047	39,212	32,768	الجزائر
0.7	0.3	0.5	0.4	25	10	10	7	جيبوتي
20.2	27.8	29.9	25.4	141,676	220,455	235,363	174,638	السعودية
4.6	9.5	9.2	7.8	1,771	3,586	3,297	9,617	السودان
34.4	47.0	47.1	37.8	53,23	96,537	99,995	72,736	العراق
31.6	34.8	36.1	30.9	20,447	26,583	28,612	22,291	عمان
0.3	0.3	0.4	0.4	54	58	55	57	فلسطين
28.7	34.1	36.1	32.7	42,002	62,412	69,34	54,864	قطر
33.9	44.8	48.0	42.4	34,875	60,414	68,069	50,647	الكويت
0.4	0.4	0.4	0.4	81	243	214	216	لبنان
19.1	59.9	62.9	43.0	4,137	26,294	27,100	18,816	ليبيا
7.1	11.5	10.8	9.4	25,661	34,846	27,022	18,347	مصر
2.3	2.3	2.3	2.3	2,602	2,738	2,720	2,510	المغرب
24.2	10.2	12.7	6.4	1,983	751	677	287	موريتانيا
3.2	3.3	2.3	2.3	650	816	185	439	اليمن

المصادر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 2021

القيمة المضافة لاجمالي للصناعات التحويلية (مليون دولار) ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي %

الصناعات التحويلية 2017 - 2020

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)				القيمة المضافة (مليون دولار)				
2020	2019	2018	2017	2020	2019	2018	2017	
11.0	10.3	10.4	10.2	267,959	283,174	280,019	252,575	مجموع الدول العربية
17.3	18.5	19.0	16.1	7,557	8,047	8,039	6,451	الأردن
9.6	8.7	8.9	9.3	34,63	36,727	36,928	35,861	الإمارات
18.3	17.9	17.6	18.6	6,295	6,91	6,661	6,562	البحرين
13.3	13.4	13.5	13.6	5,202	5,212	5,395	5,421	تونس
4.9	4.5	4.3	4.3	7,521	7,717	7,627	7,339	الجزائر
3.2	3.1	4.6	3.0	108	98	93	57	جيبوتي
13.0	12.5	12.8	12.9	90,869	99,438	100,748	88,367	السعودية
10.3	8.3	11.0	6.7	3,981	3,148	3,904	8,311	السودان
2.8	2.2	1.8	2.3	4,263	4,531	3,815	6,927	العراق
8.2	10.5	9.9	9.6	5,308	7,989	7,831	1,543	عمان
11.1	11.6	10.8	10.6	1,721	1,979	1,581	15,606	فلسطين
7.2	8.6	9.2	9.3	10,602	15,787	17,634	35	قطر
6.2	6.9	7.9	7.0	6,409	9,287	11,165	8,364	الكويت
6.9	6.1	8.6	8.4	1,284	3,326	4,824	4,409	لبنان
3.3	2.1	1.9	2.9	714	908	835	1,270	ليبيا
16.2	15.9	16.3	16.4	58,794	48,241	40,729	32,02	مصر
14.8	14.9	15.7	8.9	17,513	17,852	18,511	17,266	المغرب
5.8	7.8	7.7	7.9	480	571	410	351	موريتانيا
11.1	10.9	10.5	10.5	2,261	2,675	845	1,964	اليمن

المصادر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 2021

القيمة المضافة لاجمالي للقطاع الصناعي (مليون دولار) ونسبة مساهمته في الناتج المحلي %

إجمالي القطاع الصناعي 2017 - 2020								
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)				القيمة المضافة (مليون دولار)				
2020	2019	2018	2017	2020	2019	2018	2017	
28.4	35.3	37.2	31.9	689,765	967,997	999,635	787,770	مجموع الدول العربية
19.4	20.6	21.1	18.4	8,483	9,002	8,928	7,381	الأردن
27.6	33.7	34.8	27.6	99,709	142,12	144,058	105,868	الإمارات
30.7	32.9	33.8	32.0	10,552	12,68	12,775	11,303	البحرين
16.1	16.8	16.9	16.8	6,308	6,522	6,721	6,699	تونس
17.2	24.0	26.3	23.5	26,446	40,764	46,839	40,107	الجزائر
3.9	3.4	5.1	3.3	133	108	103	65	جيبوتي
33.2	40.3	42.7	38.3	232,546	319,893	336,111	263,005	السعودية
14.9	17.8	20.2	14.5	5,752	6,734	7,201	17,929	السودان
37.2	49.2	48.9	40.1	57,493	101,069	103,811	77,184	العراق
39.8	45.3	46.0	40.5	25,756	34,572	36,443	29,217	عمان
11.4	11.9	11.2	11.0	1,775	2,037	1,635	1,600	فلسطين
35.9	42.7	45.3	42.0	52,605	78,199	86,974	70,47	قطر
40.1	51.7	55.9	5.6	41,284	69,701	79,234	59,011	الكويت
7.3	6.5	9.0	8.8	1,365	3,569	5,038	4,625	لبنان
22.4	61.9	64.9	45.9	4,85	27,202	27,935	20,087	ليبيا
23.3	27.4	27.1	25.9	84,455	83,088	67,751	50,366	مصر
17.1	17.2	18.0	18.0	20,115	20,59	21,231	19,776	المغرب
30.0	18.0	20.5	14.3	2,463	1,322	1,086	638	موريتانيا
14.3	14.2	12.8	12.8	2,91	3,491	1,030	2,403	اليمن

التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2021/صندوق النقد الدولي

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي - دولار								
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
4,406	4,283	4,405	4,308	4,232	4,175	4,164	5,357.8	الأردن
36,285	40,907	39,806	39,802.0	39,042.0	39,786.9	37,962.1	43,179.8	الإمارات
26,000	23,131	25,781	26,276.0	24,989.0	26,714.3	25,533.1	28,271.7	البحرين
3,555	3,294	3,072	3,568	3,517	3,919	4,075.2	4,414.8	تونس
3,765	3,307	3,990	4,142	4,110	3,946	4,178	5,531.8	الجزائر
3,645	3,482	3,437	3,142	2,931	2,818	1,805.2	1,691.7	جيبوتي
23,586	21,05	22,507	22,538.8	21,238.0	22,043.3	20,677.2	24,454.0	السعودية
789	756	728	999	2,76	2,367	1,982.7	1,979.5	السودان
502,000	466	451	412	418	NA	NA	NA	الصومال
5,048	4,583	5,758	5,709	4,991	4,114	4,819	6,520	العراق
NA	14,736	18,081	19,489.0	16,957.0	15,796.2	14,887.1	19,001.8	عمان
NA	2,914	3,378	3,418	3,463	3,490	2,973	3,043.0	فلسطين
65,275	50,962	63,008	68,981	63,491	79,500.8	81,602.9	93,965.2	قطر
27,927	22,683	29,128	30,107	28,449	35,235.2	32,719.7	43,103.3	الكويت
NA	2,744	9,607	12,264.0	11,505.0	12,421.7	12,006.0	11,067.8	لبنان
4,069	4,97	6,226	4,623	4,685	2,907	2,723	6,623.1	ليبيا
3,876	3,569	3,019	2,537	2,444	3,520	3,563	3,050.0	مصر
3,497	3,059	3,235	3,227	3,035	2,897	2,875	3,291.3	المغرب
NA	1,967	1,191	1,365.3	1,275.0	1,404.2	1,347.4	1,402.6	موريتانيا
1,935	1,931	2,056	551	882	1,280	1,525.3	1,574.2	اليمن

المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإلتئمان الصادرات - مناخ الاستثمار في الدول العربية 2021

تطور تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية ما بين 2014 و2021.

تطور تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية ما بين 2014 و2021 - مليون دولار

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
622	760	730	955	2,030	1,553	1,600	2,178	الأردن
20,667	19,884	17,875	10,385	10,354	9,605	8,551	11,072	الإمارات
1,766	1,021	1,501	1,654	1,426	243	65	1,519	البحرين
660	652	845	1,036	881	885	1,003	1,064	تونس
870	1,143	1,382	1,475	1,232	1,637	584-	1,507	الجزائر
167	158	175	170	165	160	124	153	جيبوتي
19,286	5,399	4,563	4,247	1,419	7,453	8,141	8,012	السعودية
462	717	825	1,136	1,065	1,064	1,728	1,251	السودان
456	464	447	408	369	330	303	261	الصومال
-2,613	-2,859	-3,508	-4,885	-5,032	-6,256	-7,574	-10,176	العراق
3,619	2,861	4,377	5,940	2,918	2,265	-2,172	1,287	عمان
256	80	132	252	188	297	103	160	فلسطين
-1,093	-2,434	-2,813	-2,186	986	774	1,071	1,040	قطر
198	142-	351	204	348	419	311	953	الكويت
273	1,306	1,361	2,658	2,522	2,568	2,159	2,863	لبنان
NA	NA	NA	NA	NA	NA	NA	NA	ليبيا
5,122	5,852	9,010	8,141	7,409	8,107	6,925	4,612	مصر
2,153	1,419	1,720	3,559	2,686	2,157	3,255	3,561	المغرب
22	928	887	773	587	271	502	501	موريتانيا
NA	NA	-371	-282	-270	-561	-15	-233	اليمن

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية 2022 - تقرير الاستثمار العالمي 2021:2022

معدل التضخم

معدل التضخم %								
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
1.3	-0.3	0.7	1.5	3.3	2.5	1.2	2.9	الأردن
2,07-	-1.5	-1.9	4.2	2.0	2.3	2.1	2.3	الإمارات
2.8	0	1	2.9	1.4	1.5	2.1	2.5	البحرين
5.3	5.8	6.7	7.0	5.3	4.1	5.0	4.9	تونس
7.2	2.4	2.0	4.3	5.6	6.4	4.8	2.9	الجزائر
2.4	2.9	3.3	NA	0.7	3.5	3.0	2.9	جيبوتي
3.06	3.45	-2.1	3.7	0.9-	2.5	2.0	2.7	السعودية
194.6	163.3	49.6	43.5	32.4	10.5	19.0	36.9	السودان
NA	3.0	3.1	NA	NA	NA	NA	NA	الصومال
6.04	0.57	0.20-	0.37	0.18	0.56	3.0	2.2	العراق
5.5	1.0	0.1	2.5	1.6	2.6	1.0	1.0	عمان
1.2	0.7-	1.6	0.2-	0.2	0.2-	1.4	1.9	فلسطين
5.5	2.6-	0.9-	3.9	0.4	2.7	1.8	3.0	قطر
2.3	1	1.1	2.5	1.5	3.6	3.3	2.9	الكويت
NA	85.5	2.9	4.3	4.5	2.8	1.1	1.9	لبنان
2.8	1.4	2.2-	13.6	25.8	25.9	9.8	2.8	ليبيا
5.8	5.1	8.5	14.1	30.7	14.5	10.6	10.1	مصر
1.40	0.70	0.30	1.80	0.75	1.64	1.5	0.4	المغرب
2.7	2.3	2.3	3.7	3.6	3.8	4.5	3.5	موريتانيا
31	26.4	10	23.0	24.7	7.5	8.1	8.2	اليمن

التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021-2014
مناخ الإستثمار في الدول العربية 2022

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي %

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي %								
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
2.0	-1.8	3.7	2.5	2.3	4.5	3.8	3.1	الأردن
2.2	-14.4	-0.3	2.0	1.3	3.2	3.2	3.6	الإمارات
2.3	4.9-	1.8	3	2.3	2.4	2.7	4.7	البحرين
4	7.0-	1	2.7	2.3	3.8	3.0	2.3	تونس
3.8	5.1-	1	1.1	1.3	3.2	3.7	4.1	الجزائر
5	1.9	7.5	8.5	5.1	6.9	6.5	6.0	جيبوتي
3.2	-11.7	0.8	1.7	0.1	2.7	3.0	3.6	السعودية
1.9-	1.6-	1.3-	2.8	4.7	3.7	3.3	3.4	السودان
2.94	0.28-	2.69	NA	NA	NA	NA	NA	الصومال
2.5	12-	4.4	0.1-	2.5-	7.2	2.4	2.1-	العراق
2.5	4.3-	1.1	2.1	0.4	1.8	4.6	2.9	عمان
NA	-16.7	-4.1	0.7	3.1	3.8	4.0	0.8	فلسطين
2.5	4.5	-1.0	2.6	1.6	6.5	7.1	6.1	قطر
0.6	8.1-	2.5	1.3	1.0-	1.8	1.7	1.3	الكويت
10.5-	25.9-	6.9-	1.9-	0.9	1.6	0.5	2.0	لبنان
76	60.0-	9.9	17.9	64	7.4-	13-	24.0-	ليبيا
3.3	3.6	5.6	5.3	4.2	4.3	4.4	2.2	مصر
7.4	6.3-	2.6	3.1	4.3	1.1	4.5	2.9	المغرب
2	3.2-	5.9	2.7	3.8	4.1	5.5	6.4	موريتانيا
0.5	-5.0	2.1	NA	5.0	3.6	2.2-	0.2-	اليمن

التقرير الاقتصادي العربي الموحد من 2014-2021 ومصادر وطنية (وزارات الصناعة، الأجهزة الإحصائية، البنوك المركزية)
محدود النقد الدولي. مناخ الإستثمار في الدول العربية 2021

إجمالي إنتاج الطاقة

إجمالي إنتاج الطاقة - ألف برميل مكافئ نفط/يوم					
2020	2019	2018	2017	2016	
4731	5005,8	4899,3	4772,1	5149,8	الإمارات
515,2	513,8	476,1	474,3	479,4	البحرين
55,5	63	76,6	74,7	88,5	تونس*
2778,8	3016,7	3186,5	3205,6	3212,8	الجزائر
13218	13876,6	14364,1	13952,4	14406,1	السعودية
4447,7	5107,7	4900,3	4836,2	4512,1	العراق
3801,2	5124,6	4828,7	4756,2	4939,6	قطر*
3078,7	3354,8	3445,3	3209,7	3577,1	الكويت
637,9	1392,9	1232,3	1095,8	681,6	ليبيا*
1813,2	1970,9	1881,8	1680,5	1551,9	مصر
35179,8	39526	39382,5	38150,1	38692,5	أوابك
1,6	1,6	1,6	1,8	2	الأردن
104,8	117	119,8	114	120,8	السودان
1398,6	1622,9	1575,3	1507,3	1545	عمان
6	6	6	6	6	لبنان
6,6	7,1	9	6,8	7,2	المغرب
5,1	5,1	5,1	5,1	5,1	موريتانيا
110,1	110,1	105,1	85,9	34,7	اليمن
1632,9	1869,8	1821,9	1726,8	1720,8	الدول العربية الأخرى
36812,7	41395,9	41204,4	39876,9	40413,4	إجمالي الدول العربية

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)- التقرير الإحصائي السنوي 2021
* بيانات عام 2020 تقديرية

انتاج النفط الخام

انتاج النفط الخام - الف برميل / يوم					
2020	2019	2018	2017	2016	
2780,4	3058	3007,2	2967	3088,2	الإمارات
194	194	194	197	202	البحرين
35,5	42,4	51,7	48,1	59,7	تونس*
838,5	954,2	970	993	1020,3	الجزائر
9213,2	9808,2	10315,4	9959,7	10488,8	السعودية
3998	4576	4410	4469	4164	العراق
603,1	595,4	600,6	605	653,7	قطر*
2439	2677,8	2736,2	2704,3	2954,3	الكويت
389,3	1096,6	951	811	389	ليبيا*
507,3	525,8	544,1	537	567	مصر
0,02	0,02	0,02	0,01	0,01	الأردن
85,63	97,53	100,27	94,62	103,61	السودان
765	845	870	897	908,59	عمان
0,05	0,07	0,1	0,16	0,16	المغرب
5	5	5	5	4,84	موريتانيا
95	95	94	71	24,2	اليمن
21041,3	23562	23804,2	23315,7	23612	أوابك
950,7	1042,6	1069,4	1067,8	1041,4	الدول العربية الأخرى*
21992	24604,6	24873,6	24383,4	24653,4	إجمالي الدول العربية

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك/التقرير الإحصائي السنوي 2021
* بيانات عام 2020 تقديرية

اجمالي استهلاك الطاقة

اجمالي استهلاك الطاقة - الف برميل مكافئ نفط / يوم					
2020	2019	2018	2017	2016	
1521	1497	1544,2	1662,2	1862,2	الإمارات
324,6	326,9	300,9	294,4	293,4	البحرين
191	205,2	202	192,4	183,4	تونس*
1199,7	1273	1233,3	1153,5	1125,1	الجزائر
5032,4	5116	4316,9	4213,6	4313,2	السعودية
1232,1	1346,6	1163,7	982,6	882,3	العراق
1223,7	1248,2	964,6	915,9	962,3	قطر*
707,9	677,7	681,2	663,6	665,9	الكويت
349,8	378,4	400	394,8	411,9	ليبيا*
1770,7	1873,9	1936,4	1897,1	1838,4	مصر
157	160,6	182,4	196,1	195	الأردن
4,1	4,5	4,9	4,7	5,3	جيبوتي
139,3	149,4	147,2	146,3	143,2	السودان
707,6	714,9	664,1	594,4	625,2	عمان
5,5	6,1	6,1	6,1	6,1	الصومال
168,9	184,6	184,1	194,6	184,7	لبنان
449,6	480,3	432,7	422,2	401,7	المغرب
25,6	28,2	26,8	25,3	16,6	موريتانيا
155,5	119,6	117,6	146,9	75,4	اليمن
13739,4	14147,9	12973,6	12567	12732,5	أوابك
1813,2	1848	1765,9	1736,6	1653,1	الدول العربية الأخرى*
15552,5	15995,8	14739,5	14303,6	14385,7	إجمالي الدول العربية

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك/التقرير الإحصائي السنوي 2021 - * بيانات عام 2020 تقديرية

استهلاك الغاز الطبيعي

استهلاك الغاز الطبيعي - ألف برميل مكافئ نفط/يوم					
2020	2019	2018	2017	2016	
1187,1	1143,6	1145,7	1084,8	1346,1	الإمارات
297,44	295,5	266,1	262,8	262,4	البحرين
88,1	92,2	91,3	85,8	80,5	تونس *
781,7	813,5	790,4	734	706,3	الجزائر
2050,7	2016,2	1941,6	1904,8	1817,7	السعودية
440	418,6	258,5	223,1	188,6	العراق
967,5	982	704,9	660,8	714	قطر *
370,9	318,1	315,8	303,2	311,4	الكويت
150,1	146,3	165,9	169,6	187,9	ليبيا *
1038,2	1046,8	1061,3	1005	886,2	مصر
71,5	56,3	71,1	80,3	78,9	الأردن
426,2	409,4	368,7	332	363,6	عمان
16,4	17,9	18,8	21,2	21,4	المغرب
0,4	0,4	0,4	0,3	8,6	اليمن
7423,4	7330,4	6801,5	6494,1	6562,1	أوابك
514,5	484,1	458,9	433,9	472,4	الدول العربية الأخرى *
7937,6	7814,4	7260,4	6928	7034,5	إجمالي الدول العربية

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك//التقرير الإحصائي السنوي 2021
* بيانات عام 2020 تقديرية

صادرات النفط الخام

صادرات النفط الخام - ألف برميل /يوم					
2020	2019	2018	2017	2016	
2418,7	2414,2	2296,5	2379	2407,8	الإمارات
148,8	153,5	154,8	153,8	155	البحرين
335,2	445,2	435,3	529,8	542,7	الجزائر
6658,6	7038	7372	6968	7483	السعودية
3004	3524,6	3444,2	3384,1	3370,2	العراق
502,8	524,5	536,2	452,4	508,8	قطر *
1826,3	1986,3	2050	2002,2	2128,2	الكويت
347,2	1035,8	998,6	792,1	350,1	ليبيا *
170,8	208,5	212,5	217,2	236,4	مصر
na	na	na	na	6,9	السودان
859,9	838,6	792,5	806	881,9	عمان
15412,3	17330,7	17500,7	16914	17220,8	أوابك
947,3	924,8	883,1	873,6	893,7	الدول العربية الأخرى *
16359,7	18255,4	18383,3	17787,6	18114,5	إجمالي الدول العربية

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك//التقرير الإحصائي السنوي 2021
* بيانات عام 2020 تقديرية

صادرات المشتقات النفطية

صادرات المشتقات النفطية - ألف برميل /اليوم					
2020	2019	2018	2017	2016	
839,4	881,6	785,7	790,4	1381,7	الإمارات
209,9	239,5	233,4	239,3	220,1	البحرين
484,6	490,7	513,2	556,7	580,6	الجزائر
1015,1	1301,7	1971,2	1802,7	1506,7	السعودية
161,8	109,8	62	22,1	12,4	العراق
460	537,6	722,5	664,1	276,3	قطر *
527	636,9	584,9	587,8	667,2	الكويت
65,8	21	25,4	23,5	23,1	ليبيا *
191,5	161,8	121,5	60,7	49,3	مصر
na	na	na	2,3	2,8	السودان
na	15,2	93,4	38,4	24,5	عمان
3955	4380,6	5019,7	4747,2	4717,5	أوابك
	15,2	93,4	40,8	27,3	الدول العربية الأخرى *
3955	4395,8	5113,1	4788	4744,8	إجمالي الدول العربية

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)/التقرير الإحصائي السنوي 2021
* بيانات عام 2020 تقديرية

تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية ونسبتها على الدول النامية و العالم

تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية ونسبتها على الدول النامية و العالم - مليار دولار										
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	السنة
52.9	37.2	39.5	35.6	31.3	33.0	25.5	31.6	41.3	52.7	قيمة التدفقات إلى الدول العربية (مليار دولار)
836.6	643.9	716.2	695.0	695.0	660.6	740.9	688.6	659.1	679.5	قيمة التدفقات إلى الدول النامية (مليار دولار)
1582.3	963.1	1480.6	1448.3	1632.6	2045.4	2063.6	1402.5	1459.0	1468.8	قيمة التدفقات إلى الدول العالم (مليار دولار)
6.3	5.8	5.5	5.1	4.5	5.0	3.4	4.6	6.3	7.8	حصة الدول العربية من إجمالي الدول النامية %
3.3	3.9	2.7	2.5	1.9	1.6	1.2	2.3	2.8	3.6	حصة الدول العربية من الإجمالي العالمي %

تقرير الإستثمار العالمي 2022

مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الجديدة موزعة على الدول العربية لعام 2021

مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الجديدة موزعة على الدول العربية لعام 2021				
الدول	عدد المشاريع	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
الإمارات	455	6566.9	20996	426
السعودية	126	9256.6	17501	102
قطر	82	1124.2	4206	81
مصر	58	5393.0	9300	50
المغرب	50	1800.6	11183	44
البحرين	21	981.2	1743	21
سلطنة عمان	20	4546.4	5384	16
الجزائر	9	853.1	650	7
تونس	8	268.0	1136	8
العراق	7	1115.8	317	6
الكويت	7	100.8	461	7
الأردن	6	342.6	1617	6
موريتانيا	5	331.4	297	4
السودان	4	90.9	414	4
ليبيا	2	11.9	258	2
جيبوتي	1	4.7	31	1
لبنان	1	0.5	1	1
المجموع و المتوسط	862	32789	75495	707

المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان المصادرات - مناخ الاستثمار في الدول العربية 2021

التطور السنوي لمشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية للفترة 2003-2021

التطور السنوي لمشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية للفترة 2003-2021				
السنة	عدد المشاريع	عدد الشركات	التكلفة الإستثمارية (مليون دولار)	عدد الوظائف
2003	415	356	46017.8	65622
2004	361	301	56660.7	58006
2005	543	453	75769.5	107939
2006	738	579	112328.9	163289
2007	641	555	50530.4	105147
2008	1171	890	168047.8	264607
2009	967	760	106321.5	138617
2010	885	710	58498.1	115628
2011	957	764	56799.0	99827
2012	902	689	44486.1	91072
2013	786	628	51366.2	71578
2014	745	600	58782.0	90541
2015	699	569	41932.0	80160
2016	668	561	89594.2	97068
2017	696	589	69584.4	78172
2018	773	646	80969.0	120918
2019	1005	768	55408.6	107712
2020	629	542	32563.6	58247
2021	862	707	32788.7	75495
الإجمالي	14443	8,653	1288449	1989645

المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان المصادرات - مناخ الاستثمار في الدول العربية 2021

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين



تقرير الصناعة العربية إصدار ديسمبر 2022
المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التقييس و التعدين
العنوان : تقاطع شارع فرنسا على شارع الخطوات ، الرباط 10102
الشركة الإستشارية : 4D Business Consulting
www.4dbc.net



aidsmo.org



4D Business Consulting